

تأليف: هائز ريسنباخ

ترجمة: الدكتور فؤاد زكريا

مساء الفلسفة العالمية

منتدى ليبية للجميع

www.libyaforall.com

عبد الله علي عمران

لُغَزِين

مقدمة الترجمة

أستطيع أن أعد ترجمتي لهذا الكتاب عملاً بصحيفه التوقيت، فالكتاب يعرض وجهة نظر فيلسوف من أكبر ممثل المذهب الوضعي المنطقي (أو التجربيين المنطقي)، كما يفضل هو ذاته أن يسميه) ، وذلك في وقت شغلت فيه المعركة الدائرة بين أنصار هذا المذهب وخصومه صفحات غير قليلة من مجلاتنا الثقافية ، بل من جرائدنا اليومية أحياناً . ولا أستطيع أن أزعم أنني كنت طرفاً في هذه المعركة ، غير أنني عندما أحسست أنها اتخدت أبعاداً أضخم مما ينبغي ، وشابها كثير من سوء الفهم والتواه التفسيري ، حاولت أن أعبر عن شعورى إزاءها فى مقال وصفتها فيه بأنها « معركة الملل » (جريدة الجمهورية ، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٦) ، وقوبل هذا المقال - شأنه شأن كثير من محاولات تبديد سوء التفاهم - بشيء من الغضب من طرفى النزاع معاً !

ولقد تبين لي أن الأمر يحتاج إلى أكثر من مجرد مقال ، وأنه لا بد من تقديم وجهة النظر موضوع النزاع على نحو أوسع وأكثر شمولًا ، لعل الاطلاع عليها أن يفيد جمهورة المثقفين في تبيان بعض معالم المذهب الذى يتحدثون عنه . وعلى الرغم من أننى لم أكن فى وقت من الأوقات من أنصار هذا المذهب ، فانى لست ، فى الوقت ذاته ، من أنصار مناقشة المسائل الفلسفية دون امام كاف ببعادها الحقيقة . لذلك فقد وجدت الفرصة سانحة لإنجاز ترجمة هذا الكتاب أملأ فى أن يسمى فى القاء الضوء على هذا المذهب ، بحيث يتعرف عليه القارئ العربى من خلال كلمات واحد من أكبر ممثليه الأصليين ، ويستطيع أن يصدر عليه حكماً موضوعياً ، بعيداً عن تلك المحساسيات التى تدور بين مفكرينا المحليين لأسباب قد لا تكون كلها علمية !

ان بلادنا تشيد اهتماما غير مألوف بالشكلات الفلسفية ، تدعى نطاق المختصين وشمل عددا غير قليل من أصحاب الثقافات المتباينة . التي قد لا يكون لها اتصال مباشير بميدان الفلسفة . وهذا الاهتمام ، في الواقع الأمر ، سلاح ذو حدين . فهو من جهة يفيد الفلسفة فائدة لا شك فيها ، من حيث أنه يوسع قاعدة قرأتها ودارسيها ، ويجلب لها جمهورا لم يكن أحد يتصور أن الفلسفة ستجذبه يوما ما . ولعل هذا هو الفحص الممكى من الدراسة الفلسفية : اذ لا يتبين أن تكون الفلسفة مبحثا ينتصر الاهتمام به على المختصين ، وإنما يجب أن تتغلغل في الحياة العقلية للمثقفين بوجه عام ، وتساعد كلّا منهم على تكوين فهم أعمق للعالم الذي يعيش فيه . ومن المؤكد أن انتصار الاهتمام بالفلسفة على مجموعة من المحترفين الذين لا يفهمون أسرارها ولا يحل شفراها سواهم ، هو مظهر تدهور لا مظهر تقدم للفكر الفلسفى . غير أن لاتساع قاعدة الاهتمام بالفلسفة على هذا النحو وجها آخر ، تستطيع أن تصفه بأنه وجه سلبي : اذ أن المناقشة والمجادلة الفلسفية يمكن أن تهبط إلى مستوى يشوبه قدر غير قليل من المغاظطة ، اذا كان أحد طرفيها أو كلاهما من الهسوة الذين يخوضون ميدان الجدل وكأنهم متخصصون . ولقد كان واضحا ، في المعركة الفكرية المتعلقة بالوضعية المنطقية ، أن قدرًا كبيرا من الخلاف يرجع إلى التسرع في فهم الآراء موضوع البحث ، أو تحويلها من المعانى فوق ما تحتمل ، أو الانتقال بها من مجال إلى مجال آخر على نحو غير مشروع - وهذه كلها أمور يمكن معالجتها بالرجوع إلى المصادر الأصلية ، ودراستها بناءة ورؤية ^ج

ولو اتخذنا الكتاب الذى أقدم ما هنا ترجمته مثلا ، لوجدنا أن الدراسة المتمعة لما ورد فيه من الآراء كافية بأن تقنع الباحث بأن قدرًا كبيرا من الخلاف بين أنصار الوضعية المنطقية وبين خصومها ، من يعتقدونها على أساس أنها ليست علمية كما يتبين ، أو ليست علمية على الاطلاق ، هو فى الواقع خلاف وهمي ، لأن بين الطرفين نقاط التقاء تزيد بكثير على ما يظن كل منها للوهلة الأولى . ولنضرب بعض الأمثلة لن نقاط الائقاء هذه ، مستمدة من الآراء الفعلية التى وردت فى هذا الكتاب .
 ١ - ان المهمة على التفكير الميتافيزيقى سمة مشتركة واضحة بين هذا الكتاب وبين أخصوم العلميين للوضعية المنطقية . وسوف يتضح للقارئ أن مؤلف هذا الكتاب قد كرس جزءا كبيرا منه لبيان الأخطار الناجمة عن الاستخدام الحالى للعقل ، والاعتقاد بأن فى استطاعة الذهن

البشرى أن يستخلص من ذاته ، ودون رجوع إلى المصادر الفعلية للمعرفة، علماً كاملاً بالكون وبالإنسان . وهذا اتجاه لا أظن أن فيه فلسفة علمية تذكره .

٢ - ويرتبط بالحملة السلبية السابقة ، اتجاه ايجابي إلى الدفاع عن العلم من حيث أنه أفضل ما في متناول أيدينا من وسائل اكتساب المعرفة . فأشكراة العامة التي يدافع عنها مؤلف الكتاب ، هي أن الإجابات التاملية عن الأسئلة الفلسفية قد أخفقت طوال ما يزيد عن ألفي عام ، على حين أن العلم قد بدأ ، منذ القرن التاسع عشر بوجه خاص ، يقدم إجابات حقيقة مقنعة على كثير من الأسئلة التي طالما تحبط فيها الميتافيزيقيون . بل إن المؤلف يسعى إلى توسيع نطاق العلم حتى في المجالات التي يظن أنها لا تخضع للقوانين العلمية . فهو يقدم في فصول كثيرة ، ولا سيما في الفصل الأخير ، دفاعاً حاراً عن خضوع دراسة المجتمع لقوانين علمية مشابهة لتلك التي تخضع لها دراسة الطبيعة ، ويرد على الاعتراضات التي توجه إلى هذا الرأي ، ولا سيما القول بأن الظاهرة الاجتماعية فردية لا تتكرر – وهذا بدوره رأى تدافع عنه كل فلسفة علمية .

٣ - ويعرض المؤلف في شتى المواقف على انكار التفسير الغائي للظواهر ، وتأكيد التفسير المعيبي لها ، وقد أكد موقفه هذا بوجه خاص في الفصل الثاني عشر (أشخاص بالتطور) ، وهاجم الغائية بشدة في ميدان يعد من أقوى معاقلها ، وهو ميدان البيولوجيا .

٤ - ويؤكد المؤلف أهمية العمل الجماعي ، لافردى ، في الفلسفة والعلم الحديث ، ابتداء من القرن التاسع عشر . ويرى أن أيام محاولة لفهم الفترة العلمية الحديثة على أساس أنها نتاج عقزلية فردية لا بد أن يكون مآلها إلى الاحراق . بل أنه يريد القدرة على التجريد الفلسفى ، الذي يسود الاعتقاد بأنه فردي بطبيعته . إلى أصول اجتماعية ، فيقول: « إن نمو القدرة على التجريد ظاهرة تلزم الحضارة الصناعية بالضرورة » . (الفصل السابع) .

٥ - هناك اتجاه واضح إلى الحملة على المبالغة في جميع صفحات الكتاب ، ولا سيما بعض الاتجاهات المتألية المعاصرة التي تستغل نتائج الكشوف الفيزيائية في القرن العشرين من أجل دعم موقفها . وهو يعرّض على الفصل بوضوح قاطع بين نتائج تلك الكشوف وبين الموقف المتأل

الفلسفى : ولابرى ؟ مبرر لاستناد المثالية على العلم المعاصر . بل انهى تفسير «العام للمثالية»، يحاول أن يصل الى التركيب الاهلى infrastructure الذى يجعل الفيلسوف مثالياً . وصحىح أن نوع التركيب الأدنى الذى يقول به قد لا يلقى موافقة من الجميع ، ولكن المهم فى الأمر هو أنه يحاول الاتيان بتعديل للتفكير الميتافيزيقى المثالى ، ويرده الى أصل ذى طابع عملى - بل ان هذا الطابع العملى يتخذ فى بعض الأحيان صبغة اجتماعية طبقية ، كما فى الحال فى تعليمه للمذهب الأخلاقى عند كانت (الفصل الرابع ، ص ٤٤ - وأنظر أيضاً ص ٢٤٨ - ٢٥٠) .

على أن فى الكتاب ، دون شك ، عناصر أخرى سلبية لا يمكن أن تقرها الفلسفات العلمية التى تسير فى اتجاه مستقل عن الوضعية المنطقية . ومن هذه العناصر :

١ - تأكيده المفرط للتفسير النفى للفلسفة ، ولا سيما في الفصول الأولى من الكتاب . فهو يجعل للنظرية النفسية أهمية كبيرة في تفسير أخطاء المذاهب الميتافيزيقية ، وينذهب إلى أن هذه الأخطاء ترد كلها إلى عناصر نفسية معينة ، مثل سعي الفلسفة إلى اليقين ، وهو نوع من التسas «الأمان» في الحقائق اليقينية ، وغير ذلك من العناصر النفسية التي عددها المؤلف في الفصلين الثاني والثالث من كتابه .

ومع اعترافنا بأن لهذه التفسير النفسي للأخطاء الفلسفية أهميته (وقد سبق أن أبى به فيلسوف مثل نيتشيه اهتماماً كبيراً ، وجعله محوراً لكثير من آرائه في تاريخ الفلسفة وطبيعة مشكلاتها) ، فمن الواجب أن نتذكر أن هناك عناصر أخرى ينبغي أن تضاف إليه ، قد يكون من أهمها العنصر التاريخي والاجتماعي ، الذي لم يبد المؤلف به إلا اهتماماً ضئيلاً . ونستطيع أن نضرب مثلاً واحداً لتصور هذا التعليل بما حاول المؤلف أن يفسر به أخطاء ديكارت الميتافيزيقية . فهو في الفصل الثالث يبدي دهشته من وقوع رياضي كبير مثل ديكارت في أخطاء استدلاليه واضحة مثل « أنا أفكر إذن أنا موجود » ومثل الاستدلال على وجود العالم من كون الله بصادقاً . ويعمل ذلك لأن البحث عن اليقين النفسي يعني بصيرة المفكر . ولكن مثل هذا التعليل ، حتى لو صحي ، ناقص ، ولا بد أن تكمله تعليسلات تاريخية توسيع موقف ديكارت في عصر لم تكن آثار العصور الوسطى قد زالت فيها بعد ، وبقاء كثير من الرواسب اللاهوتية في أذهان

مفكري ذلك العصر ، وكيف أن ديكارت عرف المصير الذى لقىه عالم مثل جاليليو على أيدي رجال اللاهوت واعظم به ٠٠٠ الخ . وبالختصار ، فالتعليل النفسي للأخطاء الفلسفية لا يمثل إلا عنصرا واحدا يتبعى أن يكتمل بعناصر أخرى ، ومن المؤكد أن المؤلف كان مبالغًا حين قال : « إن دراسته (أى العامل النفسي) خلقة بأن تلقى على معنى المذاهب الفلسفية ضوءاً أعظم مما تلقى عليه كل محاولات التحليل المنطقى لهذه المذاهب » .

٢ - يتحمس مؤلف الكتاب لرأيه في الطبيعة الاحتمالية للمعرفة ، وفي أن قضيانا المعرفة كلها « ترجيحات » ، فيذهب إلى حد تطبيق هذا الرأى على مشكلة وجود العالم الفيزيائى ، ويؤكد أن هذا الوجود أمر مرجع فحسب ، وأنه ناتج عن استقراء ، وأن احتمال تحول الواقع إلى حلم قائم على الدوام ، ويعول بينما وبين تأكيد ذلك الواقع على نحو مطلق . ولست أود أن أدخل في نقاش حول هذا الرأى ، الذى أعتقد أننى قدمت له تفنيداً مفصلاً في موضع آخر^(١) . ويكتفى أن أشير إلى نتيجة هذا التفنيد ، وهى أن الاعتقاد بأن الحلم أو الوهم أو خداع المعرفة شامل هو اعتقاد منافق مع نفسه ، وهو مستعجل فلسفيا لأن الحلم لا يعرف بوصفه حلمًا إلا لوجود واقع في مقابلة ، ولأن الخداع لا يكون خداعا إلا لأننا نقيسنه على أساس معرفة صحيحة لا بد أن تكون موجودة إلى جانبه . والحقيقة التي أود أن أسجلها في هذا الصدد هي أن رأى المؤلف القائل : أن وجود العالم الفيزيائى أمر مرجع ، أو له درجة كبيرة من الاحتمال ، ينطوى ضمنا على عناصر مثالية لا تقل قوتها عن تلك التي كرس معظم الكتاب لمحاربتها .

٣ - وأخيرا ، فلأختى أن أقول إن الهدف العام للمؤلف ، وهو أن تسترشد الفلسفة على الدوام بنتائج العلم ، يؤدى إلى القضاء على الفلسفة ، على الرغم من أن الغرض منه هو إرساءها على دعائم أمنة من تلك التي ارتكزت عليها المذاهب التأملية التقليدية . فهذا الهدف يؤدى إلى وقوف الفلسفة موقف الانتظار أمام العلم : اذ تلتقي ما يقدمه لها العلم من حلول وتكتفى بتسجيلها بأسلوبها الخاص فحسب . وما دام العلم في تطور ونمو مستمر . فإن نفس الشتائج العلمية التي اعتند المؤلف أنها تكون حلولاً ايجابية لأقدم المشكلات الفلسفية ، سوف تصبّع عتبة يوماً ما ، ويتعين على الفلسفة أن تنتظر في هذهلة ما يقدمه إليها العلم من حلول جديدة .

(١) انظر للمترجم كتاب « نظرية المعرفة » (مكتبة النهضة المصرية) القاهرة ١٩٦٩ ، وخاصة التذييل الأخير بعنوان « حجة الأحلام في نظرية المعرفة » .

وقد يكون هذا الموقف أفضل من مكابرة بعض الاتجاهات الفلسفية التقليدية وتعديها على مبادئ يتبغى أن تترك فيها الكلمة الأخيرة للعلم . ولكن من المؤكد أن ما سنتألي به الفلسفة لو طبق البرنامج الذي يقترحه المؤلف لن يكون «حلولاً» لمشكلاتها ، بل سيكون تفنينا وصياغة فلسفية لبعض النتائج العلمية ، وهي مهمة تترك الفلسفة في مركز ثانوي على الدوام ، ولا تدع لها أية فرصة للمبادرة الخلاقة .

وإذن ، ففي الكتاب جوانب ايجابية وآخرى سلبية . ولنست أزعم أننى أحاطت فى هذا العرض السريع بدل هذه الجوانب ، ولكن كل ما أردته هو أن أشير إلى نماذج منها ، لكي أستخلص النتيجة التي أود أن أصل إليها بالنسبة إلى المعركة الفكرية التي أشرت إليها فى مستهل هذه المقدمه: فلنقرأ كتاباً كهذا ، بوصفه تعبيراً عن وجهة نظر واحد من الممثلين الأصليين للمذهب الذى نود أن ننده ، ولنتأمل بامعان ما فيه من افتخار ، ولتكن حكمتنا عليه موضوعياً ، بعيداً عن المساميس والتعبيارات الانفعالية المنطرفة ، حتى ترتسم في أذهاننا ، بعد مطالعته ، صورة متكاملة عن المناصر الایجابية والسلبية فيه ، وفي المذهب الذى يمثله ، ونستطيع آخر الأمر أن نخرج منه برأى علمى هادىء فى مشكلة الخلاف بين الوضعيتين المتنافيتين وبين خصومها .

بقية كلمة أخيرة عن مؤلف الكتاب ، وهو هانز ريشنباخ Hans Reichenbach هامبورج عام 1891 ، وشغل منذ عام 1926 حتى عام 1933 منصب أستاذ بجامعة برلين ، ثم انتقل إلى جامعة اسطنبول في عام 1933 (سنة الحكم النازى) . وفي عام 1938 (قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة) رحل إلى الولايات المتحدة ، حيث شغل منصب أستاذ الفلسفة بجامعة كليةفوردانيا بلوس أنجلوس حتى وفاته في عام 1953 .

ويعد ريشنباخ من المؤسسين الأوائل لحلقة (أو جماعة) فيينا ، وبالتالي فهو من أكبر ممثلى الترعة الوضعية الجديدة . وأهم مؤلفاته التي كتبها بالألمانية :

١ - نسق البديهيات في النظرية النسبية في المكان - الزمان
(١٩٢٠)

Axiomatik der relativistischen Raum-Zeit Lehre

٤ - أهداف فلسفة الطبيعة الحالية واتجاهاتها (١٩٣١)

Ziele und Wege der heutigen Naturphilosophie

٣ - نظرية الاحتمالات (١٩٣٥)

أما مؤلفاته بالإنجليزية فأهمها :

٤ - التجربة والتنبؤ (١٩٢٨)

٥ - من كبرنيكوس إلى أينشتاين (١٩٤٢)

From Copernicus to Einstein

٦ - الأسس الفلسفية لميكانيكا الكوانتوم (١٩٤٤)

Philosophical Foundations of Quantum Mechanics

٧ - نشأة الفلسفة العلمية (١٩٥١)

The Rise of Scientific Philosophy

وله أيضاً كتاب نشر بعد وفاته من أوراقه المخلفة هو :

٨ - الفلسفة العلمية الحديثة (١٩٥٩)

Modern Philosophy of Science

القاهرة

يناير ١٩٦٧

فؤاد ذكري

تصدير

١١

[يرى الكثيرون أن الفلسفة لا تنفصل عن التأمل النظري ، ويعتقدون أن الفيلسوف لا يستطيع استخدام مناهج تتبع البرهنة على المعرفة ، سواء أكانت معرفة وقائع أم علاقات منطقية ، وأن عليه أن يتعدّت بلغة لا تقبل التحقيق - أي أن الفلسفة ، بالاختصار ، ليست على ، وهدف الكتاب الذي تقدمه هنا هو إثبات الرأي المكتسي . فهذا الكتاب يرتكز على الفكرة القائلة إن التأمل النظري الفلسفى مرحلة عابرة ، تحدث عندما تثار المشكلات الفلسفية في وقت لا تتوافر فيه الوسائل المنطقية حلها . وهو يذهب إلى أن هناك ، على الدوام ، نظرية علمية إلى الفلسفة . ويجد هذا الكتاب أن يثبت أنه قد انبثقت من هذا الأصل فلسفة علمية ، وجدت في علوم عصرنا أدلة حل تلك المشكلات التي لم تكن في العصور الماضية إلا مروضواً للذبحين . وبعبارة مختصرة : فهذا الكتاب قد أثبت بقصد إثبات أن الفلسفة قد انتقلت من مرحلة التأمل النظري إلى مرحلة العلم]

ومن الضروري أن يكون مثل هذا العرض تقديماً في تحليله للمراحل الأقدم عبداً في التفكير الفلسفى . لذلك أخذ هذا الكتاب على عاتقه ، في الباب الأول منه ، اختبار نواحي النقص في الفلسفة التقليدية . ويهدف هذا الجزء من بحثنا إلى إيضاح الجذور النفسية التي نما التأمل الفلسفى منها . ومن هنا فهو يتحدى صورة هجوم على ما أطلق عليه فرانسيس بيكن اسم « أوهام التسرح » . والواقع أن هذه الأوهام ، المتعلقة بالذاهب الفلسفية الماضية ، ما زال لها من القوة ما يكفيها لكن تظل تحدي النقד بعد ثلاثة قرون من وفاة بي肯 . أما الباب الثاني من هذا الكتاب فينتقل إلى عرض للفلسفة العلمية ، ويحاول جمع النتائج الفلسفية التي ظهرت نتيجة لتحليل العلم الحديث واستخدام النطاق الرمزي .

وعلى أرجح من أن هذا الكتاب يتناول المذاهب الفلسفية والتفكير العلمي ، فان مؤلفه لم يفترض في القاريء معرفة بالاصطلاحات الفنية للموضوع الذي يعالجه . فهو يتضمن على الدوام شرحا للمفاهيم والنظريات الفلسفية ، يسير جنبا إلى جنب مع ما يوجه اليها من نقد . ومع أن الكتاب يبحث في التحليل المنطقى للرياضيات والفيزياء الحديثتين ، فإنه لا يفترض في القاريء أن يكون رياضيا أو فيزيائيا ، فان كان لدى القاريء من الحس السليم ما يكتفى تكى بيعت فيه الرغبة في أن يعرف أكثر مما يمكن أن يعرفه بالحس السليم وحده ، فإنه يكون قادرًا على تتبع مناقشات هذا الكتاب . واذن فمن الممكن استخدام هذا الكتاب مقدمة لفلسفة ، وللفلسفة العلمية بوجه خاص . ومع ذلك فليس الهدف منه تقديم ما يسمى بالعرض « الموضوعي » للمعلومات الفلسفية التقليدية ، إذ أنه لا يحاول عرض المذاهب الفلسفية بطريقة اشارج الذى يود الاهتمام إلى قدر من الحقيقة فى كل فلسفة ، ويأمل أن يقنع قراءه بأن من الممكن فهم كل مذهب فلسفى . ذلك لأن هذه الطريقة في تعليم الفلسفة ليست ناجحة كل النجاح : فقد وجد الكثيرون ، من أرادوا دراسة الفلسفة من خلال كتب تزعم أنها تقدم لها عرضا موضوعيا ، أن النظريات الفلسفية قد ظلت مستغلقة على أفهامهم . وحاول غير هؤلاء أن يفهموا المذاهب الفلسفية على قدر استطاعتهم ، وأن يجمعوا بين نتائج الفلسفة ونتائج العلم ، ولكن بين لهم انهم لا يستطيعون الجمع بين العلم والفلسفة . ولكن ، إذا كانت الفلسفة تبدو غير مفهومة بالنسبة إلى الفكر غير الصحيح ، أو تبدو متعارضة مع العلم الحديث ، فلا بد أن يكون الذنب في ذلك ذنب الفيلسوف . فلكل ضحى بالحقيقة في سبيل رغبته في تقديم الإجابات ، وبالوضوح استجابة لاغراء الكلام المجازى ، فضلا عن أن لفته كانت تفتقر إلى الدقة التي هي منقذ العالم من مزالق الخطأ . وعلى ذلك ، فإن شاء العرض الفلسفى أن يكون موضوعيا ، فعليه أن يكون موضوعيا في معاير نقه ، لا بمعنى التسبيبة الفلسفية (1) . واذن فالمقصود من أبحاث هذا الكتاب أن تكون موضوعة بهذا المعنى . فيما العرض موجه إلى الكثيرين الذين قرأوا كتبها في الفلسفة والعلم ولم يجدوا فيها رضاهما ، والذين حارلوا الاهتمام إلى معان ، ولكتبتهم

(1) المقصود من الموسوعية بمعنى التسبيبة الفلسفية ، تقديم عرض للمذاهب الفلسفية بيت أن الحقيقة فيها كلها نسبة ، وإن كل مذهب سحب من وجهة نظر مبنية . ومثل هذا العرض يمكن أن يسمى موضوعيا لأن يصف الجميع ، وبغير إزاء كل المذاهب موقفا سوريا لا تحيز فيه .
(المترجم)

وجدوا أنفسهم غارقين في دوامة من الالفاظ ، ومع ذلك فانهم لم يقدروا الأمل في أن تصل الفلسفة ، يوما ما ، إلى ما وصل إليه العلم من دقة راحكام .

على أن الناس لم يدركوا بعد ، بما فيه الكفاية ، أن مثل هذه الفلسفة العلمية موجودة بالفعل . فيما زالت هناك غشاوة من الغموض ، متخلقة من عهود الفلسفة التأملية ، تحجب كل معرفة فلسفية عن أعين أولئك الذين لم يتدرّبوا على أساليب التحليل المنطقي . ولقد أخذت على عاتقى كتابة هذه الدراسة أملا في تبديد هذه الفشاوة بالهواه المنش للسماعي الواضحة . أى أن هدف هذا الكتاب هو البحث في جذور الخطأ الفلسفي ، وتقديم الأدلة التي ثبتت أن الفلسفة قد ارتفعت من الخطأ إلى الصواب .

هائز ريشنباخ

جامعة كاليفورنيا ، لوس أنجلوس .

البر والورل

جذور الفلسفة الناتمية

الفصل الأول

السؤال

فيما يلي فقرة مأخوذة من كتابات فيلسوف مشهور : « العقل هو الجوهر ، فضلا عن كونه قوة لا متناهية ، إذ أن مادته اللامتناهية الخاصة تكمن من وراء الحياة الطبيعية والروحية كلها ، فضلا عن الصورة اللامتناهية التي تبعث الحركة في تلك المادة . فالعقل هو الجوهر الذي تستمد منه كل الأشياء وجودها » .

إن قراء كثرين لا يطيقون صبرا على هذا النوع من النتائج المغوية . وحين يخفقون في ادراك أي معنى لها ، فقد يشعرون بالميل إلى الانفاس بالكتاب في النار . ولكننا ندعو مثل هذا القارئ ، لكي يتجاوز مرحلة الاستجابة الانفعالية هذه إلى مرحلة النقد المنطقى ، إلى دراسة ما يسمى باللغة الفلسفية من وجية نظر الملاحظ المعايد ، مثلاً يدرس عالم التاريخ الطبيعي عينة نادرة من الحشرات . فتحليل المُعْطَى يبدأ بتحليل اللغة .

على أن دارس الفلسفة لا يتورع عادة من جراء النصيحة الخامسة ، بل أنه يقتضي على الأرجح ، عند قراءة النص السابق ، بيان الخطأ في عدم فهمه إيهاماً هو خطأه ، لذا تراه يقرؤه مرة تلو المرة ، وقد يصل بمدى الوقت إلى مرحلة يعتقد فيها أنه قد فهمه . عند هذه النقطة يبدو من الواضح تماماً في نظره أن العقل يتالف من مادة لا متناهية تكمن من وراء كل حياة طبيعية وروحية ، وبالتالي فهو جوهر الأشياء جميعاً . وهو يتكيف نفسياً

مع هذه النظريّة في الكلام إلى حد أبه ينسى كل الانتقادات التي قد يوجهها شخص أقل « تفافة » .

ولكن ، لتأمّل العالم المدرب على استخدام الفاظه بطريقة يكون لكل جملة فيها معنى . إن عباراته تصاغ بحيث يكون في وسعه دائماً أن يثبت صوابها ، ولا يضرّه أن يكون البرهان منطوريّاً على سلاسل فكريّة طويّلة ، فهو لا يخشى التفكير المجرد . ولكنه يشترط أن يرتبط التفكير المجرد ، على نحو ما ، بما تراه عينه وتسمعه أذنه وتلمسه أصابعه . فماذا يقول شخص كيّداً إذا قرأ الفقرة التي اقتبسناها من قبيل ؟

إن كلمتي « مادة material » و « جوهر أو عنصر substance » (1) ليستا غريبتين بالنسبة إليه . فهو قد طبقهما في وصفه لكثير من التجارب ، إذ أنه قد تعلم أن يقيس وزن المادة أو الجوهر وصلابته . وهو يعلم أن المادة قد تختلف من عناصر (أو جواهر) متعددة ، قد يبدو كل منها مختلفاً كل الاختلاف عن المادة . واذن فهاتان الكلمتان لا تثيران بذاتهما أية صعوبة .

ولكن أي نوع من المادة ذلك الذي يمكن من وراء الحياة ؟ قد يتصور المرء أنها العنصر (أو الجوهر) الذي تختلف منه الأجسام . فكيف إذن يكون ذلك هو العقل نفسه ؟ إن العقل قدرة مجردة للبشر ، تتبدى في سلوكهم ، أو في جوانب معينة من سلوكهم ، إذا آثرنا التواضع . فيهل يود الفيلسوف الذي اقتبسنا منه هذا الكلام أن يقول إن أجسامنا تتألف من أحدي قدراتها المجردة ؟

إن الفيلسوف ذاته لا يمكن أن يعني مثل هذا الرأي المتنبع ، فما الذي يعنيه إذن ؟ أغلبظن أنه يعني أن أحداث الكون جميعها منظمة بحيث تخدم هدفاً عقلياً . وهذا افتراض مشكوك فيه ، ولكنه مفهوم على الأقل . ومع ذلك ، فإن كان هذا ما يريد الفيلسوف أن يقوله ، فلم كان يتعمّن عليه أن يقوله على طريقة الألغاز ؟

هذا هو السؤال الذي أود أن أجيب عنه قبل أن يتسبّب لي أن أحده ما هي الفلسفة ، وما ينبغي أن تكون .

(1) تستخدم كلمة substance ، في الفلسفة للتعبير عن الجوهر ، وفي العلم للتعبير عن العنصر . ولذا قد يبدو المعنى الذي يقصده المؤلف مضللاً في اللغة العربية ، إذ أن العلم لا يستخدم لفظ « الجوهر » الفلسفى ، ولكننا اضطررنا إلى هذه الترجمة لأن السياق الأصلي فنسى ، وعلى القارئ أن يتتبّع إلى المعنى العلمي الآخر للمنظ الأنجليزي الواحد .
(المترجم)

الفصل الثاني

البحث عن العمومية والتفسير الوهمي

الدرس

البحث عن المعرفة قديم قدم التاريخ
البشري ، فمع بداية التجمع
الاجتماعي ، واستخدام الأدوات من
أجل مزيد من الارضاء للحاجات
اليومية نشأت الرغبة في المعرفة ،
ما دامت المعرفة لاتنفصل عن السيطرة
على موضوعات بيئتنا من أجل تسخيرها
خدمتنا .



وأساس المعرفة هو التعميم . فادرأك أن النار تنتج بقدح الخشب
على نحو معين ، هو معرفة مستخلصة بالتجربة من تجارب فردية ، إذ أن
هذا القول يعني أن قدح الخشب بهذه الطريقة يؤدى دائمًا إلى ظهور
النار . وعلى ذلك فان فن الكشف هو فن التعميم الصحيح . ولابد من أن
نستبعد من التعميم ما لا يرتبط بالموضوع ، كالشكل أو الحجم الخاص
لقطعة الخشب المستخدمة ، وأن ندرج فيه ما يرتبط به ، مثل جفاف
الخشب . . . وأذن فمن الممكن تعريف لفظ « الارتباط » على النحو الآتي :
يكون العامل مرتبطة بالموضوع اذا كان ذكره ضروريًا لكي يكون التعميم
صحيحاً . وهكذا فان التفرقة بين العوامل المرتبطة بالموضوع والعوامل
غير المرتبطة به هي بداية المعرفة .

فالنعمان اذن هو اصل العلم . ولقد تبدى علم الاقمين في مختلف
فنون الحضارة التي كانوا يحدقونها : كبناء المساكن ، ونسج النسوجات ،

وصنع الاسلحة ، وقيادة السفن الشراعية ، وزراعة الارض . وهو يتعلى بصورة اوضح في عنوانه الفيزيائية ، والفلكلورية ، والرياضية ، والأمر الذي يبيح لنا الحديث عن علم قديم هو أن اندماجه قد يجعلنا في وضع عدد لا يُنسى به من التعميمات التي تتصف بالصيغة الشاملة الى حد ما : فهم قد عرفوا قوانين البنفسج ، التي تسري على جميع أجزاء المكان بلا استثناء ، وقوانين الفلك ، التي تسري على الزمان ، وعندما من القوانين الفيزيائية والكميائية ، كقوانين الروابط والقوانين التي تربط الحرارة بالانصهار . كل هذه القوانين تعميمات : فهي تقول : أن نتيجة معينة تسري على جميع الاشياء التي هي من نوع محدد . وبعبارة اخرى ، ففي عبارات تتخذ صيغة « اذا كان كذلك .. حدث كذلك دائما if — then always » . ومن أمثلة ذلك عبارة « اذا سخن الحديد بالقدر الكافي ، فإنه يتصلح دائما » .

وفضلا عن ذلك فان التعميم هو قوام التفسير ذاته . فما نعنيه بتفسير واقعة ملاحظة هو ادراجه هذه الواقعة في قانون عام . فتحت نلاحظ مثلا انه كلما تقدم النهار هبت رياح من البحر الى اليابس ، ونفتر هذه الواقعة بادراجها في القانون العام القائل : ان الاجسام تمتد بالحرارة ، وتندو بالتالي أخف في حالة تساوى حجمها . ثم ندرك كيف ينطبق هذا القانون على المثل الذي نحن بصدد بعثه : اذ ان الشمس تسخن الارض الى حد اقوى من تسخينها للماء ، بحيث يصبح الهواء فوق الارض دافئا ، فيرتفع الى اعلى ، ويخلق مكانه لتيار هوائي ات من البحر . كذلك فاننا نلاحظ ان الكائنات العضوية الحية تحتاج الى الغذاء لكي تعيش ، ونفتر هذه الواقعة بادراجها ضمن قانون عام ، هو قانون « بقاء الطاقة » : فالطاقة التي تبذلها الكائنات العضوية في اوجه نشاطها ، لا بد ان تعوض بالسرعات الحرارية للغذاء . كما انا نلاحظ ان الاجسام تسقط اذا لم ترتكز على شيء ، ونفتر هذه الواقعة بادراجها في القانون العام القائل : ان الكتل يجذب بعضها بعضا ، او ان الكتلة الباهيلة للأرض تشد الكتل الصغيرة نحو سطحها .

على ان كنتم « تجذب » و « تشد » المتن استخدمناهما في المثال الاخير كلمتان محفوظتان بالخطر . فيما تنظران على تشبيه بتجارب نفسية معينة . ذلك لأن الاشياء التي ترغب فيها ، كالطعام او السيارات الحديثة الطراز ، تجذبنا ، فتجده الى تصور جذب الأرض للاجسام كما لو كان ارضاء لرغبة معينة ، من جانب الارض على الاقل .

غير أن مثل هذا التفسير إنما هو من قبيل ما يسميه المتعلق « بالتشبيه بالانسان anthropomorphism »، أي نسبة صفات بشرية الى المجموعات الطبيعية . ومن الواضح أن التوازى بين الحوادث الطبيعية والاهتمامات البشرية لا يقدم اي تفسير . فعندما نقول ان قانون الجاذبية عند نيوتن يفسر سقوط الأجسام ، فاننا نعني أن حركة الأجسام نحو الأرض تدرج ضمن قانون عام تتحرك بمقتضاه كل الأجسام بعضها نحو البعض . وكلمة « الجاذبية » كما استخدمها نيوتن لا تعنى أكثر من حركة الأجسام هذه بعضها نحو البعض . اي ان القوة التفسيرية لقانون نيوتن لا تستمد الا من عموميته ، لا من تشبيهه السطحي بالتجارب الفنية . واذن فالتفسير تعميم .

وقد يتم التوصل الى التفسير أحيانا عن طريق افتراض واقعة لم تلاحظ أو لا يمكن ملاحظتها . مثال ذلك أن نباح الكتب يمكن تفسيره بافتراض أن شخصا غريبا يقترب من البيت ، وجود المفريات البحرية في الجبال يمكن تفسيره بافتراض أن الأرض كانت في وقت من الأوقات في مستوى أكثر هبوطا ، وكان المحيط يغطيها . غير أن الواقعية غير الملاحظة لا تكون تفسيرية الا لأنها تبين أن الواقعية الملاحظة مظاهر لقانون عام : هي أن الكلاب تتبع عند اقتراب شخص غريب ، أو أن الحيوانات البحرية لا تعيش في الياس . وعلى ذلك فالقوانين العامة يمكن أن تستخدم في الاستدلالات التي تكشف وقائع جديدة ، ويصبح التفسير أداة لتكلمة عالم التجربة المباشرة بموضوعات وحوادث مستخلصة بالاستدلال .

فلا عجب أذن ان ادى التفسير الناجح لكثير من الظواهر الطبيعية الى تكوين ميل الى زيادة التعميم في الذهن البشري . ذلك لأن الوقائع الملاحظة ، على كثرتها ، لم تكن ترضي رغبتنا في المعرفة ، وانما كان السعي الى المعرفة يتتجاوز نطاق الملاحظة ويعتبر الى تعميم . ومع ذلك فإن الأمر الواقع المؤسف هو أن الناس يميلون الى تقديم اجابات حتى عندما توزعهم وسائل الاهتداء الى اجابات صحيحة . فالتفسير العلمي يقتضي ملاحظة واسعة النطاق ، وتفكيرا نقديا فاحشا ، وكلما كان التعميم الذي نسعى اليه اعظم ، كانت كمية المادة الملاحظة التي يحتاج اليها أكبر ، وكان التفكير النقدي الذي يقتضيه ادق . أما في الحالات التي كان التفسير العلمي يحقق فيها نظرا الى قصور المعرفة المتوفرة في ذلك الوقت عن تقديم التعميم الصحيح ، فقد كان الخيال يحل

محله ويقدم نوعا من التفسير يشبع النزوع الى العمومية عن طريق ارضائه بمشابهات ساذجة ، وعندئذ كان يشيع الخلط بين التشبيهات السطحية ، ولا سيما التشبيهات بالتجارب البشرية ، وبين التعميمات ، وكانت الاولى تؤخذ على أنها تعميمات . وكذلك تتم تهدئة الرغبة في الوصول الى العمومية ، عن طريق تفسيرات وهمية . وعلى هذا الاساس نبت الفلسفة .

مثل هذا الاصل لا يبدو مشرقا . غير أنني لست بسبيل كتابة خطاب توصيه وتقريره للفلسفة ، وإنما أود ان أفسر وجودها وطبيعتها . ومن المفائق التي يصعب الاعتراف بها أن ما في الفلسفة من نواحي الصuffman والقوة معا يمكن تفسيره عن طريق ارجاعها الى مثل هذا الاصل المترافق .

فلا يضر مثلا ما أعنيه بالتفسير الوهمي : [إن الرغبة في فهم العالم الفيزيائي قد أدت في كل العصور الى اثاره السؤال عن كيفية بده العالم . وفي أساطير الشعوب جميعا تفسيرات بدائية لأصل الكون] وأشهر قصة للخلق ، وهي تلك التي أنتجتها الروح الصبرانية الخيالية ، متضمنة في العهد القديم ، وهي ترجع الى حوالي القرن التاسع ق.م . وهي تفسر العالم على أساس أنه من خلق « ياهوا » . هذا التفسير من النوع الساذج الذي يرضي ذهنا بدائيا ، او ذهنا شبها بذهن الأطفال ، اذ يستعرب بشبيهات بشرية : فكما يصنع البشر بيوتا وأدوات وحدائق ، وكذلك صنع « ياهوا » العالم . [وكذلك فان السؤال عن منشأ العالم المادي ، وهو من أهم الأسئلة وأكثرها أهمية ، يتعجب عليه عن طريق التشبيه بتجارب من البيئة اليومية . ولقد لاحظ السكريون ، عن حق ، أن هذا النوع من الصور لا يشكل تفسيرا ، وأنها لو صحت لزالت من صعوبة حل مشكلة التفسير . قصة الخلق تفسير وهمي]

ومع ذلك ، فما أعظم القوة الابياعائية الكامنة فيها ! لقد قدم يهو اسرائيل الى العالم ، وهم لا يزالون في مرحلة بدائية ، قصة تبلغ من المبسوطة جدا جعلها تحلبا ثلبا القراء جميعا حتى يومنا هذا . فخيالنا يفتتن بالصورة الوقور لاله قديم تعركت روحه فوق صفحه المياه ، وأوجد العالم كله بقليل من الأوامر . كذلك فان هذه القصة القديمة الرائعة ترضي رغباتنا العميقة الكامنة في أن يكون لنا أب قوى . غير أن ارضاء الرغبات النفسية ليس تفسيرا . الواقع أن الفلسفة ظلت على الدوام تتعرض لخطر الخلط بين المنطق والشعر ، وبين التفسير العقل

وأ الخيال ، وبين العمومية والتشبيه . وكم من المذاهب الفلسفية يشبه العبد اتقديم في كونه عملًا شعريًا رائعاً ، يزخر بالصورة التي تثير خيالنا ، ولكنه يفتقر إلى الفداحة على الإيضاح ، وهي القدرة المنبعثة من التفسير العلمي .

وهناك بعض التفسيرات اليونانية لأصل الكون ، تختلف عن قصة أصل انعام عند بني إسرائيل في كونها تفترض تطوراً ، لا حلقاً . وهي في هذه الناحية أقرب إلى الطابع العلمي ، غير أنها لا تقدم تفسيراً علمياً بالمعنى الحديث ، لأنها بدورها مبنية على تعميمات بدائية من التجربة اليومية . فقد كان أنكسمندر الذي عاش حوالي عام ٢٠٠ ق.م. ، يعتقد أن العالم قد تطور من جوهر لا محدود ، أطلق عليه اسم « الأبريون apeiron » . ففي البدء انفصل الحار عن البارد ، الذي أصبح هو الأرض أو التراب ، تم أحاطة النار الحارة بالأرض الباردة ، فغلفتها حلقات من البواء أسطوانية الشكل . وما زالت النار على هذا الوضع ، فهي ترى من خلال ثقوب الأسطوانات ، التي تبدو لنا في صورة الشمس والقمر والنجوم . أما الكائنات الحية فقد تطورت من الرطوبة المعيبة بالأرض ، وبدأت بشكال دنيا ، بل إن البشر أنفسهم بدءوا أسماكاً . وهكذا فإن أتفيلسوف الذي قدملينا هذه الصورة الخيالية لأصل العالم قد نظر إلى التشبيه على أنه تفسير . ومع ذلك فإن تفسيره الوهمي ليس عقيماً كل العقم ، إذ أنه على الأقل خطوة في الاتجاه الصحيح . فهذه تظريفات علمية بدائية ، وإذا استخدمت مرشدًا لمزيد من الملاحظة والتحليل ، فقد تؤدي بمضي الوقت إلى تفسيرات أفضل . مثال ذلك أن بشكال أنكسمندر الأسطوانية الشبيهة بالمجلات إنما هي محاولات لتفسير المسارات الدائرية للنجوم .

إن هناك نوعين من التعميم الزائف ، يمكن تقسيمهما إلى ضربتين من الخطأ ، أحدهما لا يجلب ضرراً ، والآخر ضار . أما أخطاء النوع الأول . التي تصادفها في كثير من الأحيان لدى فلاسفة ذوى اذهان تجريبية ، فمن السهل تصحيحها وتقويمها في ضوء المزيد من التجربة . وأماماً أخطاء النوع الثاني ، التي تتألف من تشبيهات وتفسيرات وهمية ، فتؤدي إلى المعادلات الفقهية الفارغة ، وإلى التزعة القطعية المطيرة . ويبعد أن هذا النوع من التعميمات يسود أعمال الفلسفة التأمليين .

فلنضرب مثلاً للتعميم الضار ، الذي يستخدم تشبيهاً زائفاً يقصد تكثيف قانون شامل ، بالفقرة الفلسفية التي اقتبسناها في المقدمة . إن

الملحوظة التي ترتكز عليها هذه العبارة هي أن العقل يتحكم إلى حد بعيد في الأفعال البشرية ، وبالتالي يحدد النظائرات الاجتماعية تحديداً يجزئها على الأقل . ولما كان الفيلسوف يبحث عن تفسير ، فإنه يتطرق إلى العقل على أنه يشبه جوهرًا يتحكم في خصائص الموضوعات التي تختلف منه. مثال ذلك أن جوهر الحديد يتحكم في خصائص المبشر الذي يعني به . ولكن من الواضح أن التشبيه سيؤدي إلى حد بعيد . ذلك لأن الحديد من نفس نوع المادة التي صنع منها الجسر ، أما العقل فليس مادة كالأجسام البشرية . ولا يمكن أن يكون هو الحامل المادي للأفعال البشرية . وعندما أتي طاليس ، الذي اشتهر في حوالي عام ٦٠٠ ق.م. بوصفه « حكيم ملطيوس (ملطية) » ، بنظريته القائلة : إن الماء جوهر الأشياء جميعاً ، كان في ذلك يقوم بتعظيم زائف ، إذ أن ملاحظة وجود الماء في كثير من المواد ، كالتربة أو الكائنات العضوية الحية ، قد وسعت بعده أصبعه لتقول إن الماء متضمن في كل موضوع . ومع ذلك فإن نظرية طاليس معقولة من حيث أنها تتجدد من جوهر مادي حجر البناء لكل المواد الأخرى ، فهي على الأقل تعليم سوان يكن زائفًا . وليس تشبيهها . فيما أرفع لغة طاليس بالقياس إلى الفقرة المقتبسة !

[إن عيب اللغة الفضفاضة هو أنها تخلق انكاراً باطلة ، وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في تشبيه العقل بالجوهر.] ولا شك أن الفيلسوف الذي كتب هذه الفقرة خليق بأن يعترض بشدة على تفسير عبارته بأنها مجرد تشبيه ، وإنما هو يدعى أنه قد اهتدى إلى الجوهر الحقيقي للأشياء جميعاً، ويُسخر من أي تأكيد لهنّي الجوهر المادي [فهو يذهب إلى أن للجوهر معنى « أعمق » ، لا يكون الجوهر المادي بالنسبة إليه سوى حالة خاصة . ولو ترجمنا رأيه هذا إلى لغة مفهومة ، لكان معناه أن العلاقة بين حوادث الكون وبين العقل هي نفس العلاقة الموجودة بين الجسر وبين الحديد الذي صنع منه . ولكن من الواضح أن هذه المقارنة غير مقبولة ، والمقارنة ثبتت أن أي تفسير جاد لتشبيه يزيد إلى خطأ منطبق!] فقد يؤدي إطلاق اسم الجوهر على العقل إلى اثارة صور لدى السامعين ، غير أن الاستمرار في استخدام هذه المجموعة من الألفاظ يضلّل الفيلسوف فيجعله يقفز إلى نسائين لا يقرّها المنطق . الواقع أن الخطأ الخطير الذي تتوله عن التشبيهات الفاسدة كانت ، ولا تزال ، الآفة التي يعاني منها الفيلسوف طوال العصور .]

إن المغالطة التي ترتكب في هذا التشبيه إنما هي مثال لنوع من الخطأ يطلق عليه اسم صبغ المجردات بصفة جوهرية substantialization

of abstracta أو تجسيم المجردات) . فالاسم المجرد ، مثل « العقل » ، يعامل كما لو كان يشير إلى كيان شبيه بالشيء . وتنطوي فلسفة راسبو (٢٨٤ - ٣٢٢ ق.م) على مثل كلاسيكي لهذا النوع من المغالطة ، حين يعالج موضوع الصورة والمادة .

فالموضوعات الهندسية تتبدى على هيئة صورة متميزة عن المادة التي تتذلون منها . بحيث يمكن أن تغير الصورة معبقاء المادة على حالها . تزدن هذه التجربة يومية ابسطه أصبحت هي المرجع الذي تنب على أساسه فصل في الفلسفة لم يكن عمومه باقل من انتشاره وقوته تأثيره ، وما كان ليظهر الا نتيجة لاسوء استخدام تشبيهه . فراسبو يقول : ان صورة التمثال المقرب ينبعى أن تكون في كنهه الخشب قبل أن تفتح ، والا لما ظهرت فيها فيما بعد ، وبماشل يكون قوام كل صورة هو عملية تشكل المادة في صورة . وادن فلا بد أن تكون الصورة شيئاً . واضح أن هذا الاستدلال لا يمكن أن يتم الا عن طريق استخدام خامض للالفااظ . فالقول ان صورة التمثال موجودة في الخشب قبل أن يشكّله الانحاء ، يعني أن في استطاعتنا أن نحدد في داخل كنهه الخشب ، أو أن « نرى » فيها ، سطحاً مثلاً نلمسه الذي ظهر في التمثال فيما بعد . وحين يقرأ المرء كتابات أرسبو ، يشعر أحياناً بأنه لا يعني بالفعل الا هذه الحقيقة الضئيلة الشائنة . غير أن الفقرات الواضحة المقوله في كتاباته تعقبها لغة غامضة ، فهو يقول أشياء مثل : المرء يصنع كرة من النحاس بواسطة انبرونز والكرة ، عن طريق وضع الصورة في هذه المادة ، ويصل الى حد النظر الى الصورة على أنها جوهر يوجد على الدوام بلا تغير .

وهكذا أصبحت استماراة لفظية أصلاً لمبحث فلسفى يسمى بالأنطولوجيا ، ويفترض أنه يبحث في الأسس النهائية للوجود . والواقع أن عبارة « الأسس النهائية للوجود » هي ذاتها استماراة لفظية . وليرتفر إلى القاريء لو استخدمت اللغة الميتافيزيقية دون مزيد من التفسير ، واكتفيت بأن أضيف القول بأن الصورة والمادة عند أرسبو أسانان نهائية للوجود ، من هذا النوع . فالصورة في نظره وجود بالفعل ، والمادة وجود بالقوة ، لأن المادة تقبل اتخاذ صور كثيرة متباينة . وفضلاً عن ذلك فإنه يرى أن العلاقة بين الصورة والمادة كامنة من وراء كثير من العلاقات الأخرى . فالفلك الأعلى والأدنى ، والعناصر الرفيعة والدنيا ، في نظام السكون ، وكذلك النفس والجسم ، والذكر والأنثى ، يرتبطون فيما بينهم بعلاقة الصورة والمادة . ومن الواضح أن أرسبو يعتقد أن

هذه العلاقات الأخرى يمكن تفسيرها عن طريق مقارنتها ، على نحو منعطف ، بالعلاقة الأساسية بين الصورة والمادة . وهكذا فإن التفسير الخروجي للتشبيه يقسم تفسيراً وهميّاً ، يؤودي عن طريق الاستخدام غير الضروري لصورة لفظية ، إلى إدراجه عدة ظواهر مختلفة تحت قبة واحدة .

وإني لعلى استعداد للاعتراف بأنه لا ينبغي الحكم على أهمية أرسسطو التاريجي بمقياس نقدى هو نتاج للتفكير العلمي الحديث . ولكننا نوّقست ميتافيزيقاً . حتى بالمعايير العلمية نفسها ، أو على أساس ما أنجزه في ميدان علم الحياة والمنطق ، لما بذلت لنا معرفة ولا تفسيراً ، بل ل كانت ذات صابع تشبيهي ، أعني هررورياً في اللغة المجازية . وهكذا فإن النزوع إلى كشف التعميمات يؤودي بالفيلسوف إلى نسيان نفس المبادئ التي يطبقها بنجاح في ميدان للبحث أضيق حدوداً ، ويجعله ينقاد للالتفاظ حيث لا تكون المعرفة قد توارفت بعد . وهنا نجد الأساس النفسي لذلك المزاج العجيب من الملاحظة والميتافيزيقاً ، الذي جعل من هذا الباحث البارز في ميدان جمع المواد التجريبية . فمثلاً ذا نزعية نظرية قطعية ، يرضي رغبته في التفسير بفتح الفاظ واقامة مبادئ لا يمكن ترجمتها إلى تعبارات قابلة للتحقيق .

وأ الواقع أن معلومات أرسسطو عن تركيب الكون ، أو عن الوظيفة البيولوجية للذكر والأنثى ، لم تكن تكفي لإقامة تعليم . فقد كانت معارفه الفلكية مرتبطة بالنظام الذي يتخذ من الأرض مركزاً للكون ، كما أن معرفته لعملية التناسل لم تكن تشمل ما يعد حقيقة أولية بالنسبة إلى علم البيولوجيا الحديث : فهو لم يعرف أن الحيوان المنوي للذكر وبويضة الأنثى يتهدان لتكوين فرد جديد . وإذا لم يكن من حق أحد أن يلومه على عدم معرفة تتابع لم يكن من الممكن كشفها بدون التسلكوب أو الميكروسكلوب ، فإن مما يعب عليه أنه قد تصوّر ، دون أن تتوافق لديه معلومات كافية ، أن التشبيهات الهزلية تكون تفسيراً . فهو في حديثه عن التناسل مثلاً يقول : إن الذكر يقتصر على طبع صورة على الجوهر البيولوجي للأنثى . غير أن هذا التعبير القائم ، الذي هو مضلل حتى يوصنه مجازاً ، لا يمكن أن يعد الخطوة الأولى في الطريق المؤدي إلى طرق أسلم في التفكير . ولقد كانت النتيجة المؤسفة لهذه النزعية التشبيهية هي أن المذهب الفلسفية كانت بالفعل عائقاً في وجه نمو الفلسفة العلمية ، بدلاً من أن تمهد لها الطريق بالتدريج . فميتافيزيقاً أرسسطو كان لها تأثيرها في الفكر طوال ألفي عام ، وما زالت تلقى اعجاب كثير من الفلاسفة حتى اليوم .

ومن الصحيح أن مؤرخي الفلسفة المحدثين يستبعدهون لأنفسهم من أن لا ينجز توجيهه انتقادات في سياق التمجيل المعتاد لأرسطو، زاعمين أنهم يميزون بين استبصاراته الفلسفية وبين تلك الأجزاء التي يعدونها - داخل مذهبة - ناتجة عن قصور المعرفة في عصره . غير أن ما يقدمه علينا على أنه استبصار فلسفى هو فى أغلب الأحيان ثرثرة لفظية فارغة تماماً بمعانٍ لم تخطر لتفكير نفسه على بال . فالعلاقة بين المادة والصورة يمكن التعبير عنها في تشبيهات متعددة ، ولكنها لا تقدم تفسيراً . ومن هنا فإن تأويل آراء الفيلسوف بطريقة الدفاع والتبشير ليس هو وسيلة التغلب على الأخطاء المتأصلة فيه . وليس مما يساعد على تقديم البحث الفلسفى أن نصفى على أخطاء كبار المفكرين معانٍ تبلغ من التعريف جداً تندو منه هذه الأخطاء تخمينات تنبؤية بآراء لم تتوافق للناس المواد والوسائل التي تعنى على ابانتهما ، الا فى عصور متأخرة . ولقد كان تاريخ الفلسفة خليقاً بأن يحرز تقدماً أعظم بكثير لو لم يكن أولئك الذين يتخذون منه موضوعاً لابحاثهم قد أخروا مساره إلى هذا الحد .

لقد اتخذت من نظرية المادة والصورة عند أرسطو مثالاً لما أسميته بالتفصير الوهمي . ولدينا في الفلسفة القديمة مثل آخر لهذه الطريقة المؤسفة في الاستدلال ، وأعني به فلسفة أفلاطون . ولما كان أرسطو قد تعلم في وقت ما على أفلاطون ، فإن المرء قد يذهب إلى حد الاعتقاد بأن أغرى أستاذه في الاتجاه إلى اللغة المجازية والمزيفة التشبيهية هو الذي عوده على هذه الطريقة في التفكير . ولكنني أوثق أن اختبر فلسفة أفلاطون دون اشارة إلى تأثيرها في أرسطو ، وهو التأثير الذي حلله الكثيرون . فمن الممكن تتبع تأثيرها في عدد كبير من المذاهب الفلسفية المتباعدة ، وهذا وحده سبب كاف لدراسة أصلها المنطقى بمزيد من التفصيل .

إن فلسفة أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق.م) مبنية على نظرية من أغرب النظريات الفلسفية ، وأقواها تأثيراً مع ذلك . وأعني بها نظرية المثل . هذه النظرية ، التي لقيت اعجاباً لا حد له ، وانسى هي لا منطقية في صميمها . قد تشتت من محاولة إيجاد تفسير لامكان المعرفة الرياضية، وكذلك السلوك الأخلاقى . وسوف أناقش الأصل الثاني لهذه النظرية في الفصل الرابع، أما الآن فسوف أقتصر على تقديم ملاحظات عن الأصل الأول .

كان البرهان الرياضي بعد على الدوام منهجاً للمعرفة تتحقق فيه

أرفع معايير الحقيقة . ولا شك في أن أفلاطون قد أكد سمو الرياضة على كل ضروب المعرفة الأخرى . غير أن دراسة الرياضة تؤدي إلى صعوبات منطقية معينة عندما يسير فيها المرء على أساس الموقف النقدي للفيلسوف . وهذا ينطبق بوجه خاص على الهندسة ، وهي علم كانت له مكانة بارزة في أبحاث علماء الرياضة اليونانيين . وسوف أشرح هذه الصعوبات بالصورة المنطقية ، والصطلاحات ، التي نعرضها بها اليوم ، ثم أناقش الحال الذي قدمه أفلاطون .

وما يعيينا على ايضاح المشكلة ، أن نقوم باستطراد موجز في مجال المنطق . إن عالم المنطق يميز بين القضايا الكلية والقضايا الجزئية . فالقضايا الكلية تتعلق بالكلن ، وصيغتها « كل الأشياء التي هي من نوع معين لها صفة معينة » . ويطبق على هذه القضايا أيضاً اسم قضايا المزوم العام general implication ، لأنها تقرر أن الشرط الموضع يلزم عنده وجود الصفة . فلتتأمل على سبيل المثال قضية « كل المعادن تتندى بالتسخين » . هذه القضية يمكن أن تصاغ على النحو الآتي : « إذا سخن المعدن تمدد » . فإذا ما أردنا تطبيق هذه التبيبة على شيء بعينه ، كان لزاماً علينا أن نتأكد من أن هذا الشيء يفي بالشرط الذي وضعناه ، وعندئذ يمكننا أن نستدل على أنه يتصف بالصفة التي ذكرناها . فنجد نلاحظ مثلاً أن معدنا معيناً قد سخن ، ثم ننتقل إلى القول إنه يتندد ، فت تكون قضية « هذا المعدن الساخن يتندد » قضية جزئية .

وتتحذ النظريات الهندسية صورة قضايا كلية ، أو لزوم عام . مثال ذلك النظرية الآتية : « مجموع زوايا كل مثلث ١٨٠ درجة » أو نظرية فيثاغورس : « المربع المقام على الوتر . في كل المثلثات القائمة الزوايا ، يساوى مجموع المربعين المقامين على الضلعين الآخرين » . فإذا ما أردنا تطبيق أمثل هذه النظريات ، كان علينا أن نتأكد من أن الشرط المتصوص عليه قد تتحقق . فعندما نرسم مثلثاً على الأرض مثلاً ، ينسigli أن نتأكد باستخدام خيوط مشدودة من أن أضلاعه مستقيمة ، وبعد ذلك نستطيع أن نؤكد أن مجموع زواياه ١٨٠ درجة .

ولهذا النوع من قضايا المزوم العام فائدة كبيرة : فهي تتيح لنا أن نقوم بتبسيطات . فاللزوم المتعلق بتسخين الأجسام يتبيّن لنا التبيّن بأن قضبان الخطوط الحديدية سوف تمدد في الشمس . وللزوم المتعلق بالمثلثات يتبيننا مقدماً بالنتائج التي سنصل إليها لو قياس زوايا

مثلث يقع بين ثلاثة أبراج . مثل هذه القضايا تسمى تركيبية synthetic وهو تعريف يمكن ترجمته بقولنا أنها اخبارية .

وهناك نوع آخر من اللزوم العام . فلنتعامل مثلاً قضية مثل : « كل أعزب غير متزوج » . هذه القضية لا تفيينا كثيراً . فلو أردنا أن نعرف إن كان شخص معين أعزب ، كان من الواجب أن نعرف أولاً أنه غير متزوج ، وعندما نعرف ذلك ، لا تبيتنا القضية بأي شيء جديد . فاللزوم لا يضيف أي شيء إلى الشرط الذي ينصر عليه . وهذا النوع من القضايا فارغ ، ويسمى تحليليا analytic ، وهو تعريف يمكن ترجمته بقولنا أنه يشرح نفسه بنفسه self-explanatory .

والآن ينبغي أن نناقش مسألة الطريقة التي يمكننا بها أن نعرف إن كان اللزوم العام صحيحاً . فبالنسبة إلى اللزوم التحليلي يكون الجواب على هذا السؤال يسيراً : إذ أن اللزوم « كل أعزب غير متزوج » يتلو من معنى لفظ « أعزب » . أما القضايا التركيبية فأمرها مختلف ، ذلك لأن معنى لفظي « معدن » أو « ساخن » لا ينطوي على أية إشارة إلى « التمدد » . ولذا لم يكن من الممكن التتحقق من هذا اللزوم إلا باللاحظة . فقد اتضح لنا في جميع تجاربنا السابقة أن المعادن تمدد عندما تسخن ، لذلك نشعر بأن من حقنا أن نقول بهذا اللزوم العام .

غير أن هذا التفسير يبدو عاجزاً آراء أمينة اللزوم الهندسي . فهل عرفنا من التجارب الماضية أن مجموع زوايا المثلث ١٨٠ درجة ؟ إن بعض التفكير في المنهج الهندسي كفيلاً باستبعاد الجواب بالايجاب . فنحن نعلم أن لدى الرياضي برهاناً على النظرية المتعلقة بمجموع زوايا المثلث . في هذا البرهان يرسم خطوطاً على الورق، ويوضح لنا علاقات معينة بالنسبة إلى الشكل المرسوم ، ولكنه لا يقيس الروابي . أى أنه يلتجأ إلى حقائق عامة معينة تسمى بالبديهيات ، يستخلص منها النظرية بطريقة منطقية . مثال ذلك أنه يشير إلى البديهية الثالثة : أنه لو كان لدينا خط مستقيم ونقطة خارجة ، فهناك خط واحد ، وواحد فقط ، يمكن أن يرسم موازيها للخط الأول من هذه النقطة . هذه البديهية تظهر في الشكل الذي يرسمه ، ولكنه لا يثبتها بقياسات ، ولا يقيس المسافات بين الخطوط لكي يبين أن المستقيمين متوازيان .

بل أنه قد يعترض بأن الشكل الذي يرسمه ردئ ، ولا يقدم مثلاً جيداً مثلثاً متوازيات ، ولكنه يظن يؤكد أن برهانه دقيق على الرغم من

ذلك . فيتو يقول : إن المعرفة الهندسية تتبع من الذهن ، لا من الملاحظة . أما المثلثات المرسومة على الورق فقد تقييد في ايضاح ما تحدث عنه ، ولكنها لا تمدنا ببرهان ، إذ أن البرهان مسألة استدلال ، لا ملاحظة . ولذلك نقوم باستدلال كهذا ، نتصور العلامات الهندسية ، « ونرى » - بمعنى « أرفع » لهذه الكلمة - أن التبيحة الهندسية محترمة ، وبالتالي فهي صحيحة بالمعنى الدقيق . فالحقيقة الهندسية نتاج للعقل ، وهذا يجعلها أرفع من الحقيقة التجريبية ، التي يقتدي إليها عن طريق التعميم من عدد كبير من الأمثلة .

ونتيجة هذا التحليل هي [أن العقل يبدو قادرًا على كشف الخصائص العامة للموضوعات المادية . وتلك في الواقع نتيجة تدعو إلى الاستغراب ، إذ لن تكون هناك مشكلة إن كانت حقيقة العقل مقتصرة على الحقيقة التحليلية . فمن الممكن أن يعرف العقل وحده أن الأعزب غير متزوج ، ولكن لما كانت هذه العبارة خارقة ، فإنها لا تثير مشكلات فلسفية . أما القضايا التركيبية فامرها مختلف . إذ كيف يمكن للعقل كشف الحقيقة التركيبية ؟]

على هذه الصورة وجه « كانت » لهذا السؤال ، بعد ما يربو على الفى عام من عصر أفلاطون . ولم يكن أفلاطون قد صاغ السؤال بهذا القدر من الوضوح ، ولكن لا بد أنه أدرك المشكلة بطريقة مائلة لهذه . ونحن نستدل على هذا التفسير من الإجابة التي قدمها للسؤال ، أي من الطريقة التي تكلم بها عن أصل المعرفة الهندسية .

فأفلاطون يبيّنا أن هناك ، إلى جانب الأشياء المادية ، نوعا ثانيا من الأشياء يسميه بالمثل Ideas . فهناك مثل المثلث ، ومثال المتوازي ، والدائرة ، إلى جانب الأشكال المناظرة لها ، المرسومة على الورق . والمثل تعلو على الأشياء المادية ، إذ تتبدى فيها خصائص هذه الأشياء على النحو التكامل ، بحيث أن ما نعرفه عن الموضوعات المادية بالتعلل إلى منها يزيد على ما نعرفه بالتعلل إلى هذه الموضوعات ذاتها . ويتبين ما يعنيه أفلاطون ، مرة أخرى ، بالإشارة إلى الأشكال الهندسية : فلنخطو على المستقيمة التي ترسمها سبك معين ، ومن هنا لم تكن خطوطا بالمعنى الذي يقصده عالم الهندسة ، الذي لا يكون خطوطه سبك . وأركان المثلث الذي نرسمه في التراب هي في الواقع مساحات صغيرة ، وبالتالي فهي ليست نقاطا مثالية . وقد أدى التباين بين معانٍ المفاهيم الهندسية وبين

تحقيقها من خلال الموضوعات المادية ، أدى أفالاطون إلى الاعتقاد بأن من الضروري أن تكون هناك موضوعات مماثلة أو عناصر مماثلة تمثل هذه المعانى . وهكذا وصل أفالاطون إلى عالم دني حقيقة أعلى من عالم الأشياء المادية الذي نعرفه ، ووصف هذه الأخيرة بأنها تشارك في الأشياء المماثلة على نحو من شأنه أن يبين خصائص الأشياء المماثلة بطريقة غير كاملة .

غير أن الموضوعات الرياضية ليست هي الأشياء الوحيدة التي توجد بصورة مماثلة . ففي رأي أفالاطون أن هناك مثلاً من شتى الأنواع ، كمثال القط ، والانسان ، أو البيت . وبالاختصار ، فكل اسم يدل على فئة (أى اسم نوع من الموضوعات، أو اسم كل)، يدل على وجود مثال مناضر . وتميز مثل الأشياء الأخرى ، شأنها شأن المثل الرياضية ، بأنها كاملة . بالقياس إلى نسخها الناقصة في العالم الواقعي . وهكذا فإن مثال القط تبدي فيه كل الصفات «القططية» بصورة كاملة ، ومثال الرياضي يسمو على كل رياضي فعلى من جميع الأوجه ، فهو مثلاً يتميز بقوام جسمى مثالى . وبهذه المناسبة فإن الكلمة «مثالي» ، بمعنى الذي تستخدمنه حالياً لهذه الكلمة ، مستمدة من نظرية أفالاطون .

وعلى الرغم مما قد تبدو عليه نظرية المثل من غرابة في نظر الذهن الحديث ، فينبغي أن ننظر إليها ، في إطار المعرفة المتوافرة في عصر أفالاطون ، على أنها محاولة للتفسير ، أي محاولة لتفسير الطبيعة التي تبدو تركيبية للحقيقة الرياضية . فنحن نرى خواص الأشياء الفكرية (أو المثالية) بواسطة أفعال رؤية ، وبذلك تكتسب معرفة بالأشياء الحقيقة . وهكذا تعد رؤية الأفكار (المثل) مصدراً للمعرفة يشبه ملاحظة الموضوعات الواقعية ، ولكنه أرفع منه لأنه يكتسب من خصائص ضرورية لموضوعاته . فالملاحظة الحسنية لا تستطيع أن تتبينها بحقيقة معصومة من الخطأ ، أما الرؤية فتستطيع . ونحن نرى «عيون العقل» ، أنه لا يمكن ، بالنسبة إلى مستقيم معين ، أن نرسم من نقطة خارجة إلا مستقيماً واحداً موازياً له . ولما كانت هذه المصادرة (١) تبدو لنا حقيقة معصومة من الخطأ ، فلا يمكن استخلاصها من ملاحظات تجريبية ، وإنما هي تفرض علينا بفعل رؤية نستطيع القيام به حتى عندما تكون عيناً

(١) في «الأصل : النظرية theorem» وهو تعبير غير سليم ؛ لأن مبدأ القراري لا تعبر عنه نظرية في هندسة أقليدس ، بل تعبر عنه مصادرة .
 (訳)

الجسم مفهومتين . وبهذه النسورة نستطيع التعبير عن مفهوم المعرفة البينية عند أفالاطون . وأيا ما كانرأينا في هذا المفهوم ، فلا بد لنا من الاعتراف بأنه يكشف عن استبصار عميق بالمشكلات المنطقية للهندسة . وقد دافع كانت من هذا الرأي ، وإن يكن قد أدخل على صيفته بعض التحسينات ، ولم يكن من الممكن في الواقع الاستعاضة عنه بفهم أقل عموما منه إلا بعد أن أدت التطورات في القرن التاسع عشر إلى كشف جديدة في ميدان الرياضيات ، وهي كشف أدت إلى استبعاد تفسيري أفالاطون وكانت للهندسة معا .

وينبغي أن ندرك أن أفعال الرؤية ، عند أفالاطون ، لا يمكنها تقديم معرفة اليها إلا لأن الأشياء الفكرية (المثالية) موجودة . فانتوسع في مفهوم الوجود أساسا بالنسبة اليه . أو أنه لما كانت الأشياء المادية موجودة ، فمن الممكن أن ترى ، ولما كانت الأفكار موجودة ، فمن الممكن أن ترى بعين العقل . ولا بد أن أفالاطون قد وصل إلى هذا الفهم نتيجة لتجربة من هذا النوع ، وإن لم يكن قد ساغ هذه الخجولة صراحة . فهو يتصور الرؤية الرياضية على أنها مشابهة للأدراك الحسية . غير أن هذه هي النقطة التي نجد فيها أن منطق نظريته غير سليم ، وذلك حتى لو حكمنا عليه بمعيار للنقد ملائم لعصره . ذلك لأنه يقدم اليانا تشبيها حيث كان يرمي إلى تقديم تفسير . ومن الواضح أن التشبيه ذاته غير صالح : فهو يمحو الفارق الباطن الذي يوجد بين المعرفة الرياضية والمعرفة التجريبية . وهو يتجاهل حقيقة واسحة ، هي أن « رؤية » العلاقات الضرورية تختلف أساسا عن رؤية الموضوعات التجريبية . فالفلسوف هنا يضع مجازا حيث كان ينبغي أن يضع تفسيرا ، ويخترع عالمه من الوجود المستقل « الأعلى » ، لأنه يسير على أساس التشبيه بدلا من التحليل . وكما رأينا من قبل في الأمثلة التي قدمناها للفلسفة أخرى ، فإن التأويل الحرفي لتشبيه ما ، يصبح أصل سوء الفهم الفلسفى . وهكذا فإن نظرية المثل ، بتعميمها لتصور الوجود ، لا تأتينا إلا بتفسير وهمي .

وقد يحاول المفكر ذو التزعة الأفلاطونية أن يدافع عن نفسه بحججة من هذا القبيل : إن وجود الأفكار ينبغي ألا يمسأ تأريخه . فليس من الضروري أن يكون وجودها من نفس نوع وجود الموضوعات التجريبية تماما . ألا يحق للفلسوف أن يستخدم ألفاظا معينة ، مستمدة من اللغة اليومية ، بمعنى أوسع إلى حد ما ، إذا كان في حاجة إلى هذه الألفاظ ؟

على أنه لا يعتقد أن عدده الخجولة تتضمن دفاعاً متنبهاً عن المذهب الأفلاطوني . [صحيح أن لغة العلم كثيراً ما تستعير ألفاظ الحياة اليومية، نظراً إلى تشابهها مع تصورات جديدة يحتاج إليها العالم . •مثال ذلك أن لفظ « الطاقة » يستخدم في الفيزياء بمعنى مجرد متشابه إلى حد ما معناه في الحياة اليومية . غير أن إعادة استخدام الألفاظ على هذا النحو لا يكون أمراً مباحاً إلا عندما يعرف المعنى الجديد بدقة ، ويلتزم المرء في كل استخدام آخر لنفاذ معناه الجديد ، لا بمشابهته مع المعنى القديم] فعالم الفيزياء الذي يتحدث عن طاقة الإشعاع النجمي ، لا يسمح لنفسه بأن يقول أن الشمس مليئة بالطاقة والنشاط ، شأنها شأن الإنسان الذي بالطاقة والنشاط ، إذ أن في هذه اللغة عودة إلى المعانى القديمة لنفاذ . على أن استخدام أفالاطون لنفاذ « الوجود » ليس من أنواع العلمي . ولو كان كذلك ، لعرفت القضية القائلة أن الموضوعات الفكرية (المثالية) موجودة ، من خلال قضياباً أخرى لا تنطوى على مثل هذا النفاذ المشكوك فيه ، وإنما استخدمت بطريقة مستقلة وكانت لها معنى ممانلاً لمعنى الوجود المادي . ففي استطاعتنا تعريف وجود المثلث على أنه يعني أننا نستطيع التحدث عن المثلثات من خلال ما ننتظري عليه من مضمونات . أو لنضرب مثلاً من ميدان الجبر ، فنقول إننا نستطيع أن نصرح بأنه يوجد حل لكل معادلة جبرية تتعلق بمقدار مجهول ، إذا كانت تفي بشروط معينة . في هذا الاستخدام يعني لفظ « يوجد » ، أننا نعرف كيف تجد الحل . ومثل هذا الاستخدام لنفاذ « الوجود » هو طريقة في الكلام لا ضرر منها ، ينجأ بها الرياضيون بالفعل في أحياناً كثيرة . أما عندما يتحدث أفالاطون عن وجود المثلث ، فإن العبارة تعني أكثر - إلى حد بعيد - من مجرد تعبير يمكن ترجمته إلى معانٍ مقررة .

إن ما يرمي إليه أفالاطون هو تقديم تفسير لامكان معرفة الحقيقة الرياضية . ونظريته في المثل تقدم بوصفها تفسيراً لهذه المعرفة ، أي أنه يعتقد أن وجود المثل يمكن أن يفسر معرفتنا للموضوعات الرياضية لأنه يتبع نوعاً من ادراك الحقيقة الرياضية ، بنفس المعنى الذي يتبع به وجود الشجرة ادراك شجرة . ومن الواضح أن تفسير وجود المثل على أنه أسلوب في الكلام فحسب لا يعنيه في شيء ، ما دام سيعجز عن تعليل ذلك النوع من الادراك الحسى الذي قال به بالنسبة إلى الموضوعات الرياضية . وبدلاً من ذلك نراه يصل إلى تصور للوجود المثال ، يشتمل

عن خصائص الوجود المادي وانعرفة اثيرياضية معا، وهو مزيج عجيب من عنصرين متناقرين ، ظل شبحه يخيم على اللغة الفلسفية منذ ذلك الحين . ولقد ذكرت من قبل أن نهاية اعلم تاتى عندما نعمل على ارضاه رغبتنا في المعرفة بتقديم تفسير وهمي ، وعندما نخلط بين التشبيه والعمومية ، ونستخدم مجازات بدلا من تصورات محددة بدقة . لذلك فإن نظرية المثل عند أفلاطون ، شأنها شأن بقية النظريات الكسمولوجية في عصره ، ليست علما وانيا هي شعر ، فهي نتاج للخيال ، لا للتحليل المنطقي . والواقع أن أفلاطون لم يتردد . عندما توسع في عرض نظريته فيما بعد ، في التعبير صراحة عن اتجاهه الفكري الذي كان صوفيا أكثر منه منطقيا : فهو يربط بين نظريته في المثل وبين فكرة تناسخ الأرواح . هذا التحول يحدث في محاورة « مينو » الأفلاطונית . ففي هذه المحاورة يسعى سocrates إلى تفسير طبيعة المعرفة الهندسية ، ويوضحها بتجربة يجريها على عبد صغير ، لم يتلق تعليما منظما في الرياضيات ، ويبعد أنه يستخلص منه برهانا هندسيا . فهو لا يشرح للصبي العلاقات الرياضية المستخدمة في الحل ، وإنما يجعله « يراها » عن طريق توجيهه أسللة إليه . ويستخدم أفلاطون من هذا الموقف الطريف مثلا لاستبصار العقل بالحقيقة الهندسية ، وللمعرفة الفطرية غير المستدمة من التجربة . هذا التفسير ، وإن لم يكن مقبولا من وجهة النظر الحديثة ، كان في عصر أفلاطون دليلا كافيا على فكرة رؤية المثل . غير أن أفلاطون لا يكتفى بهذه النتيجة ، وإنما يود أن يمضى في التفسير أبعد من ذلك ، وأن يفسر امكان المعرفة الفطرية . وفي هذا السياق يعرب سocrates عن الرأى القائل ان المعرفة الفطرية تذكر لرؤيه المثل ، كان لدى الناس في « حيوانات » سابقة عاشتها أرواحهم . فقد كانت من بين هذه الحيوانات حياة في « السماء التي تعلو على السماوات » ، كانت المثل ترى فيها . وهكذا يلتجأ أفلاطون إلى الأسطورة لكي « يفسر » معرفة المثل . وإن لم الصعب أن نقتصر بأمكان حدوث هذه الرؤية للمثل في حياة سابقة ان كانت مستحيلة في حياتنا الحاضرة ، أو أن نقتصر بضرورة القول بنظرية التذكرة ان كانت هناك رؤية للمثل في حياتنا الحاضرة .

فـ [إن التشبيه الشعري لا يكتفى بالمنطق] في الأساطير اليونانية . أثير السؤال عن سبب عدم سقوط الأرض في المكان اللامنهاني ، وكان الجواب هو أن عملاقا ، يسمى أطلس ، يحمل الكرة الأرضية على كتفيه . الواقع أن نظرية التذكرة عند أفلاطون ذات قدرة تفسيرية تكاد تمايل

هذه القصة ، من حيث أنها تكتفى بأن تنقل أصل معرفة المثل من حياة إني أخرى . ولم يكن مذهب أفلاطون في التوينيات (الكسمولوجيا) ، كما عرضه في محاورة « طيماوس » ، يختلف عن هذه الأسطورة الساذجة إلا في استخدامه لغة تجريدية . [فهو يتبيننا مثلًا بأن الوجود كان موجوداً قبل تكون الكون . ولا شك أن غموض اللغة هو وحده الذي يقنع الفيلسوف بأن يتبع حكمة عميقة في هذه الكلمات التي تذكرنا ، لو اختبرناها بدقة ، بابتسامة قطة » تشيشاير Cheshire ، (١) التي ضلت ترى حتى بعد أن اختفت القطة .] **فقد اللعنة العادلة**

غير أنني لا أود أن أسخر من أفلاطون . ذلك لأن مجازاته تتحدث بلغة بلاغية تثير الخيال - وكل ما في الأمر أن من الواجب لا تعد تفسيرًا . فكل ما أبدعه أفلاطون كان شعرًا ، ومحاوراته كانت من أروع الأعمال في الأدب العالمي . وإن قصة سocrates الذى يعلم الشبان بطريقة توجيهه الأسئلة ، إنما هي مثل رائع للشعر التعليمي ، الذى وجد له مكانًا إلى جانب اليادة هوميروس وتعاليم الأنبياء . ولكن ليس ليس بما أن نأخذ آراء سocrates مأخذ المسد أكثر مما ينفي ، إذ أن المهم هو الطريقة التى يقول بها هذه الآراء ، وكيف يستثير تلاميذه للدخول فى مناقشة منطقية .

فلسفة أفلاطون إنما هي نتاج لفيلسوف انتلب شاعرًا .

[وانه ليبدو أن الفيلسوف ، عندما يصادف أسئلة يعجز عن الإجابة عليها ، يشعر باغراء لا يقاوم لكي يقدم علينا لغة مجازية بدلاً من التفسير .] ولو كان أفلاطون قد بحث مشكلة أصل المعرفة الهندسية من وجهة نظر العالم ، لوجب أن يكون رده اعتراضًا صريحًا هو « لا أعرف » . فالعالِم الرياضي أقليدس ، الذى شيد بعد جيل واحد من أفلاطون ، نسق البديهيّات الهندسية ، لم يحاول تقديم تفسير لمعرفتنا بالبديهيّات الهندسية . أما الفيلسوف فيبدو عاجزاً عن السيطرة على رغبته في المعرفة . [وانا لنجد العقل الفلسفى ، طوال تاريخ الفلسفة ، مقترباً بخيال الشاعر : فحيثما كان الفيلسوف يسأل ، كان الشاعر هو الذى يجيب . لذلك فإن من الواجب ، عند قراءتنا للمعرض الذى يقدمه الفلسفة لذاهبهم ، أن نركز انتباها في الأسئلة ، لا في الإجابات المقدمة . ذلك لأن كشف

(١) قطة خالية ذات ابتسامة عريضة . ومن الجائز أن أصل هذه الأسطورة الخيالية هو مقاطعة « تشيشاير » الانجليزية (التي تسمى أيضًا مقاطعة تشستر) .
المترجم)

الأسئلة الأساسية هو في ذاته اسهام عظيم الأهمية في التقدم العقل ،
وعندما ينظر الى تاريخ الفلسفة على أنه تاريخ للأسئلة ، فان الوجه انتى
يتبدى عليه يفندوا أخطاء بكثير من ذلك الذي يبتدوا لمنا عندما
ننظر اليه على أنه تاريخ للمذاهب . وهنالك بعض من هذه الأسئلة ،
يرجع الى عهود غابرة في التاريخ ، لم يتم التوصل الى اجابات
علمية عليه الا في أيامنا هذه . ومن هذه الأسئلة ، السؤال عن أصل
المعرفة الرياضية . وسوف نتناول في الفصول المقبلة أسئلة أخرى كان
لها تاريخ مماثل .

ان التحليل الذي قدمناه في هذا الفصل هو الاجابة الأولى على
السؤال النفسي المتعلق باللغة الفلسفية ، الذي أثير عند مناقشة الفقرة
التي استهللنا بها هذا الكتاب [فالفيلسوف يتحدث لغة غير علمية لأنها
يعاول الاجابة على الأسئلة في الوقت الذي تعوزه فيه الاجابة العلمية] .
ومع ذلك فان صحة هذا التفسير التاريخي محدودة النطاق [فهناك
فلاسفة يظلون يتحدثون بلغة مجازية في الوقت الذي تتوافق فيه بالفعل
وسائل الوصول الى حل علمي . وعلى حين أن التفسير التاريخي ينطبق
على أفلاطون ، فإنه لا يمكن أن يصدق على كاتب الفقرة القائلة : ان العقل
هو جوهر الأشياء جميعا : اذ كان في وسع هذا الكاتب أن يفيد من المعرفة
المترآمة طوال ألفى عام من البحث العلمي بعد عصر أفلاطون - غير أنه
لم ينتفع منها .]

بِمَا هُلَّ لِلْأَوَّلِ لِلْعَلِمِ

الفصل الثالث

البحث عن اليقين والفهم العقلى للمعرفة

تبين لنا من الفصل السابق أن
أصل المفاهيم الفاصلة للمذاهب
الفلسفية يرجع إلى نوع من الواقع
الخارجة عن مجال المنطق ، التي
تدخل في عملية التفكير . فعن طريق
اللغة المجازية ، يقدم الفيلسوف
ارضاء وهمياً لسميه المشروع إلى
تقديم تفسير يتسم بالعمومية ؛ وما
يغري على اقحام الشعر في مجال
المعرفة على هذا النحو ، الميل إلى
تشييد عالم خيالي من الصور ، وهو
ميل يمكن أن يصبح أقوى من السعي
إلى الحقيقة . ويستحق هذا الميل إلى
التفكير المجازى أن يسمى دافعاً خارجياً
عن مجال المنطق لأنه لا يمثل نوعاً
من التحليل المنطقي ، وإنما يرجع
أصله إلى حاجات ذهنية لا تنتمي إلى
مجال المنطق .

وهناك دافع ثان خارج عن مجال المنطق ، كان في كثير من الأحيان
يتدخل في عملية التحليل . فعلى الرغم من أن المعرفة المكتسبة باللحظة
الحسية هي على وجه العموم ناجحة في الحياة اليومية ، فإن في وسعنا

أن ندرك منه وقت مبكر ، إننا لا نستطيع الاعتماد عليها أكثر مما يتضمنه .
فهناك بضعة قوانين فيزيائية بسيطة يبدو أنها تصبح بلا استثناء ، كالقانون الفائق أن النار ساخنة ، أو أن البشر فانون ، أو أن الأجسام التي لا ترتكز على شيء تهوي ، غير أن هناك قواعد أخرى كثيرة جداً لها استثناءات ، كالقاعدة القائلة أن البذرة التي تغرس في الأرض تنمو ، أو كقواعد الطقس أو قواعد شفاء الأمراض البشرية ، وكثيراً ما تؤدي الملاحظة الأكثر شمولاً إلى كشف استثناءات حتى في القوانين ذات الصيغة الأدق . منا في ذلك أن نار حشرة « ذبابه السار » ليست ساخنة ، وذلك على الأقل بالمعنى المعتمد لكلمة « ساخنة » ، كما أن فقاعات الصابون قد ترتفع إلى أعلى (وإن لم تكن مرتكزة على شيء) . وعلى حين أن من الممكن تفسير هذه الاستثناءات بوضع صيغة أدق للقانون ، تعدد شروط سريانه ومعانٍ الفاظية بطريقة أدق ، فإننا نظل مع ذلك نشك أن كانت الصيغة الجديدة خالية من الاستثناء ، أو أن كانت مستظهرة كشوف جديدة تكشف عن نوع من التقص في الصيغة المعدلة . ولا شك أن لهذا الشك مبرراته القوية ، التي ترجع إلى ما أدى إليه تطور العلم مراراً من استبعاد للنظريات القديمة والاستعاضة عنها بنظريات جديدة .

وهناك مصدر آخر للشك ، هو أن تجربتنا الداخلية تقسم إلى عالم للواقع وعالم للأحلام . ولقد كانت ضرورة القيام بهذا التقسيم ، من الوجهة التاريخية ، كشفاً تم في فترة متأخرة إلى حد ما من تطور الإنسان ، فنحن نعلم أن الشعوب البدائية في عصرنا هنا لا تضع بين العالمين حداً فاصلاً واضحاً . فالإنسان البدائي الذي يعلم بأن شخصاً آخر هاجمه قد يهدى حلمهحقيقة ، ويقتل الرجل الآخر ، أو قد يعلم بأن زوجته تخده مع رجل آخر فيقوم بأعمال انتقامية مماثلة ، أو يتخذ تدابير للقصاص ، وذلك تبعاً لوجهة نظره إلى الموضوع . وقد يكون المدخل النفسي على استعداد لأن يتماس عذر لهذا الرجل إلى حد ما ، وذلك بأن يشير إلى أن مثل هذه الأحلام ما كانت تحدث دون أسباب ، وأنها تبرر الشك على الأقل ، إن لم تكن تبرر العقاب . غير أن الإنسان البدائي لا يسلك على أساس اختبارات التحليل النفسي ، وإنما يسلك لافتقاره إلى تمييز واضح بين الحلم والواقع . وعلى الرغم من أن الإنسان العادي في عصرنا هذا يشعر بأنه في مأمن من هذا الخلط ، فإن قليلاً من التحليل يبين لنا أن ثقتنا هذه لا ترقى إلى مرتبة اليقين . ذلك لأننا عندما نعلم لا نعلم أننا نحلم ، وإنما نعرف أن حلمنا كان حلماً فيما بعد .

إذ عندما نستيقظ فقط . فكيف ندعى إذن أن نجاربنا الحالية يمكن الاعتماد عليها أكثر من الحلم ؟ إن كون هذه التجارب مفترضة بشعور من الواقعية لا يجعلها أكثر قابلية للاعتماد عليها ، إذ أن هذا الشعور ذاته يكون لدينا في الحلم . فليس في وسعنا أن تستبعد تماما احتمال أن التجارب التالية ستثبت أنها تعلم الآن . وليس الغرض من النارة هذه الموجة هو زعزعة ثقة الإنسان العادي في تجربته ، وإنما تبين هذه الموجة أننا لا نستطيع أن نعتمد على هذه النية اعتمادا مطلقا .

ونقد كان الفيلسوف يشعر على الدوام بالقلق لأن من غير الممكن الاعتماد على الأدراك الحسية ، وقد عبر عن هذا القلق بفكار كذلك التي قدمناها : كما أنه تحدث عن خداع الحواس في حالة اليقظة ، كالالتواء البادي للعصا عندما تضرر في الماء ، أو كالسراب في الصحراء . لذلك كان يشعر بالإتيهاج عند ما يجد مجالا واحدا على الأقل من مجالات المعرفة يبدو له بمثابة عن الخداع : وهو مجال المعرفة الرياضية .

ولقد كان أفالاطون ، كما ذكرنا من قبل ، ينظر إلى الرياضيات على أنها أسمى صورة للمعرفة .⁽¹⁾ وقد أسمى تأثيره بدور كبير في الرأي الشائع القائل أن المعرفة لا تكون معرفة على الاطلاق أن لم تتخذ صورة رياضية . غير أن الصالح الحديث ، وإن يكن يتخذ من الرياضيات أدلة الملاحظة لا يمكن إغفالها في العلم التجريبي ، ويترك للرياضية مهمة اثبات الارتباطات بين مختلف نتائج البحث التجريبي فحسب . وهو يبدي استعدادا تماما لاستخدام هذه الارتباطات الرياضية مرشدًا لكشوف جديدة تعتمد على الملاحظة ، غير أنه يعلم أنها لا يمكنها أن تعينه إلا لأنها يبدأ من مادة مستمدّة بالملاحظة ، وهو مستعد على الدوام للتخلص من النتائج الرياضية إن لم تزدها الملاحظة اللاحقة . فالعمل التجريبي ، بالمعنى الحديث لهذه العبارة ، يجمع بنجاح بين المنهج الرياضي ومنهج الملاحظة . ونتائجه لا تعد ذات يقين مطلق ، بل ذات درجة عالية من

(1) هذا الحكم غير صحيح ، لأن المعرفة الرياضية ، كما عرضها أفالاطون في ثبيه الخط (الكتاب السادس من محاورة الجمهورية) تتعلق باللهم أو الفهم ، وهناك معرفة تمتاز عنها بأنها معرفة حدسية غير استدلالة ، هي التسلق أو معاينة المثل . لذلك فإنه أشك في صحة رأي المؤلف ، القائل أن المتأني يرقى الأفلاطونية بأسرها ترجع إلى فهم خاص لطبيعة الرياضيات – وهو الرأي الذي بني عليه المؤلف حجته في هذا الفصل وفي غيره من فصول الكتاب . (المترجم)

الاحتمال ، ويمكن الاعتماد عليها بالنسبة إلى جميع الأغراض العملية
بقدر ذاته .

غير أن فكرة المعرفة التجريبية كانت حقيقة بأن تبدو ممتنعة في
نظر أفلاطون . فعند ما وجد بين المعرفة وبين المعرفة الرياضية ، أراد أن
يقول إن الملاحظة لا ينبغي أن يكون لها دور في المعرفة . ولقد قال أحد
تلاميذ سقراط في محاورة فيدون : « إن الصحيح المبني على الاحتمالات
زائف » . ذلك لأن أفالاطون كان يطلب اليقين ، لا الترجيح الاستقرائي
الذي ترى الفيزياء الحديثة أنه الهدف الوحيد الذي يمكنه بلوغه .

ومن الصحيح ، بطبيعة الحال ، أن اليونانيين لم يكن لديهم علم
فيزيائي يمكن مقارنته بعلمتنا ، وأن أفالاطون لم يكن يعلم مدى ما يمكن
تحقيقه عن طريق الجمع بين النهج الرياضي والتجربة . ومع ذلك فهناك
علم طبيعي واحد أحقر ، حتى في أيام أفالاطون ، نجاحاً كبيراً بفضل هذا
الجمع ، هو علم الفلك . ذلك لأن القوانين الرياضية لدوران النجوم
والكتابات كانت قد كشفت ، بدرجة كبيرة من الأحكام ، بفضل الملاحظة
الدقيرة والاستدلال الهندسي . غير أن أفالاطون لم يكن على استعداد
للاعتراف بدور الملاحظة في الفلك ، وإنما أكد أن الفلك لا يكون علماً إلا
بقدر ما تفهم حركات النجوم « بالعقل والذهن » . ففي رأيه أن ملاحظات
النجوم لا تنبئنا بالكثير عن القوانين الخاصة بدورانها ، لأن حركة
الفعالية غير كاملة ، ولا تخضع للقوانين خصوصاً دقيقاً . ويقول أفالاطون
أن من غير المعقول أن نفترض أن الحركات اختيارية للنجوم « أزلية ولا
تتعرض لأى انحراف » . وهو يذكر بوضوح كامل رأيه في الفلكي الذي
يعتمد على الملاحظة : « فإذا كان ما يدرسه المرء شيئاً حسياً ، فإنه سواء
تطبع مشدوداً إلى أعلى ، أم خفيفاً عينيه إلى أسفل ، فلن تكون هذه
معرفة على الأطلاق ، إذ لا يمكن أن يكون ثمة علم بالمحسوس » . فالنفس
في هذه الحالة إنما تنظر إلى أسفل ، سواء أكان المرء يدرس وهو راقد
على ظهره ، أم وهو طاف على الماء . وبخلاف من ملاحظة النجوم ، علينا أن
نحاول الاهتمام إلى قوانين دورانها بالتفكير . فمن واجب الفلسكي أن
« يترك السماء المحشدة بالنجوم جانبها » ، وأن يخوض موضوعه
باستخدام « الجزء العاقل بطبيعته في نفوسنا » (الجممورية) ، الكتاب
السابع ، ٥٢٩ - ٥٣٠) . إنه من المعال أن نجد كلمات أقوى من هذه
تعبر عن رفض العلم التجريبي ، وعن الاعتقاد بأن معرفة الطبيعة لا تحتاج
إلى ملاحظة ، وإنما يمكن بلوغها بالعقل وحده .

فكيف يمكن تفسير هذا الموقف المعاكسي للتجربية على أساس نفسي ؟
 إن البحث عن اليقين هو الذي يجعل الفيلسوف يتجاهل دور الملاحظة في المعرفة . ولما كان يستهان بمعرفة ذات يقين مطلق ، فإنه لا يستطيع أن يقبل نتائج الملاحظات . ولما كانت الحجج المبنية على أساس احتمالات حرجياً زائفة في نظره ، فإنه يتحول إلى الرياضيات بوصفها المصدر المقبول الوحيد للحقيقة . وهكذا فإن مثل الأعلى الذي يتجه إلى صياغة المعرفة بصيغة رياضية كاملة . وإن جعل الفيزياء من نفس نمط الهندسة والحساب ، ينشأ عن انزعاجه في الاهتداء إلى يقين مطلق لقوانين الطبيعة . وهو يؤدي إلى ذلك المطلب المتنوع ، وأعني به أن ينسى عالم الفيزياء ملاحظاته ، وأن يتحول عالم الفلك عينيه بعيداً عن النجوم .

ويطلق على نوع الفلسفة التي تعد العقل مصدراً لمعرفة العالم الفيزيائي اسم المذهب العقلي Rationalism . وينبغي أن نميز بدقة بين هذا المفهوم ، وكذلك الصفة المشتقة منه ، وهي « عقلاني » rationalistic ، وبين لفظ « معقول rational » . فالمعرفة العلمية يتم التوصل إليها باستخدام مناهج معقولة rational لأنها تقضي استخدام العقل مطبقاً على مادة الملاحظة . غير أنها ليست عقلانية ، إذ أن هذه الصفة لا تنطبق على المنهج العلمي ، وإنما على المنهج الفلسفى الذى يتبعه من العقل مصدراً للمعرفة التشكيبية المتعلقة بالعلم ، ولا يتشرط ملاحظة لتحقيق هذه المعرفة .

ومن كثير من الأحيان يقتصر اسم « المذهب العقلي » ، في الكتابات الفلسفية ، على مذاهب عقلانية معينة في العصر الحديث ، بينما يطلق على المذاهب ذات النمط الأفلاطوني اسم « المثالية Platonism » ، تميزاً لها من السابقة . على أننا سوف نستخدم في هذا الكتاب اسم « المذهب العقلي » بالمعنى الواسع دائماً ، بحيث يشمل المثالية . ويبعد أن لهذا الجمع ما يبرره ، لأن نوعي الفلسفة متباينان من حيث أنهما ينطجان إلى العقل على أنه مصدر مستقل لمعرفة العالم الفيزيائي . فالأسدل النفسي لشكل مذهب عقلي بالمعنى الواسع هو دافع خارج عن مجال المنطق ، أعني دافعاً لا يمكن تبريره من خلال المنطق : هو البحث عن اليقين .

ولم يكن أفلاطون هو أول العقليين . فقد كان أهم المفكرين الذين سبقوه في هذا الاتجاه ، الفيلسوف الرياضي فيثاغورس (حوالي 540 ق.م.) الذي كان لتعاليمه تأثير هائل في أفلاطون . وانه ليبدو من المفهوم أن يكون الرياضي أكثر من غيره تعرضاً للتتحول إلى المذهب

العقل . ذلك لأنه حين يدرك مدى نجاح الاستنباط المنطقي في مجال لا يحتاج إلى رجوع إلى التجربة ، فقد يميل إلى الاعتقاد بامكان التوسيع في مناهجه بحيث تمتد إلى مجالات أخرى ، فتكون النتيجة نظرية للمعرفة تحل فيها أفعال الاستبصار محل الأدراك الحسنى ، ويعتقد فيها أن للعقل قوة خاصة به ، يكتشف بواسطتها القوانين العامة لعالم الفيزيائى .

وَعِنْدَمَا يَتَخَلُّ الْفِيلِسُوفُ عَنِ الْمَلَاحِظَةِ الْتِجْرِيبِيَّةِ بِوَصْفِهَا مَصْدِرًا لِلنَّحْقِيقَةِ ، - لَا تَعُودُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّزَعَةِ الصَّوْفِيَّةِ إِلَّا حُضُورٌ قَصِيرٌ . فَإِذَا كَانَ فِي اسْتِطَاعَةِ أَعْقَلٍ أَنْ يَخْلُقَ مَعْرِفَةً ، فَإِنْ بَعْدَهُ التَّوَاجِعُ الَّتِي يَخْلُقُهَا الْذَّهَنُ الْبَشَرِيُّ يُمْكِنُ أَنْ تَعْدَ بِدُورِهِ جَدِيرًا بِأَنْ تُسَمِّي مَعْرِفَةً . وَمِنْ هَذِهِ الْمَفْهُومِ يَنْشَأُ مَزِيجٌ غَرِيبٌ مِنَ النَّزَعَةِ الصَّوْفِيَّةِ وَالنَّزَعَةِ الْرِّيَاضِيَّةِ [١] لَمْ يَخْتَفِفْ مِنْ مَسْرَحِ الْفَلَسْفَةِ مِنْذَ بَدْءَيْهَا ظَهُورُهَا فِي شَاغُورِسْ . فَقَدْ أَدَى تَبْجِيلُ فِيشَاغُورِسَ الدِّينِيِّ لِلنَّعْدَ وَالنَّطْقِ إِلَى تَوْلِهِ بِأَنَّ كُلَّ الْأَشْيَاءِ أَعْدَادٌ ، وَهِيَ فَكْرَةٌ لَا يَكَادُ يَكُونُ مِنَ الْمُمْكِنِ تَرْجِمَتُهَا إِلَى عَبَارَاتٍ ذَاتِ مَعْنَىٰ . وَلَقَدْ كَانَتْ نَظَرِيَّةُ تَنَاسِخِ الْأَرْوَاحِ ، الَّتِي تَحَدَّثُنَا عَنْهَا فِي صَدْدِ نَظَرِيَّةِ الْمُشَلِّ عِنْدَ أَفْلَاطُونَ ، مِنَ الْأَنْتَعَالِيمِ الرَّئِيْسِيَّةِ عِنْدَ فِيشَاغُورِسَ ، الَّذِي يَفْتَرُضُ أَنَّهُ اقْتَبَسَهَا مِنْ عَقَائِدِ شَرِقِيَّةٍ . وَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَفْلَاطُونَ قَدْ عَرَفَ هَذِهِ النَّظَرِيَّةَ بِفَضْلِ ارْتِبَاطِهِ بِالْفِيشَاغُورِيِّينَ . كَذَلِكَ فَانَّ الْفَكَرَةَ الْقَائِلَةُ أَنَّ الْأَسْتَبْصَارَ الْمَنْطَقِيِّ يُمْكِنُهُ أَنْ يَكْشُفَ خَصَائِصَ الْعَالَمِ الْمَادِيِّ هِيَ بِدُورِهِ فَكَرَةٌ تَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ فِيشَاغُورِيٍّ . فَقَدْ كَانَ اتِّبَاعُ فِيشَاغُورِسَ يَمْارِسُونَ تُوْعَا مِنَ الْعِبَادَةِ الْدِينِيَّةِ ، يَتَضَعُ طَابِعُهُ الصَّوْفِيُّ فِي مُحَرَّمَاتِ مُعِيَّنةٍ ، يَقَالُ أَنَّ أَسْتَاذَهُمْ قَدْ فَرَضُوهَا عَلَيْهِمْ . مِنْهُلَّ دُلُكَ الْأَنْتَسِمْ تَعْلَمُوا أَنَّ مِنَ الْخَطَرِ أَنْ يَتَرَكَ الْمَرءُ اتِّبَاعَهَا لِجَسْمِهِ عَلَى سَرِيرِهِ ، وَكَانَ لِزَاماً عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْتَبُوا مَلَامِعَ أَسْرِتِهِمْ وَيَمْدُوهَا عِنْدَمَا يَسْتَيقِظُونَ فِي الصَّبَاحِ .

وَالنَّزَعَةُ الصَّوْفِيَّةُ أَشْكَالٌ أُخْرَى لَا تَرْتَبِطُ بِالْرِّيَاضِيَّاتِ . فَالصَّوْفِيُّ عَادَةً مُتَحَامِلٌ عَلَى الْعَقْلِ وَالْمَنْطَقِ ، وَهُوَ يَبْدِي ازْدِرَاءً لِقُوَّةِ الْعَقْلِ . وَيَدْعُى الصَّوْفِيُّ أَنَّ لَدِيهِ تُوْعَا مِنَ التَّجْرِيبَةِ فَسُوقُ الطَّبِيعِيَّةِ ، تَكْشُفُ لَهُ عَنِ الْحَقِيقَةِ مَعْصُومَةً بِرُؤْيَا مُبَاشِرَةٍ . وَيَعْدُ الْمُتَصَوِّفُونَ الْدِينِيُّونَ مَصْدِرًا لِهَذَا التَّوْعِيْرِ مِنَ النَّزَعَةِ الصَّوْفِيَّةِ . أَمَّا خَارَجَ مَجَالَ الدِّينِ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّزَعَةِ الصَّوْفِيَّةِ الْمُضَادَةُ لِلْعَقْلِ دُورٌ هَامٌ ، لَذَلِكَ فَقِيْنَ اسْتِطَاعَتِي أَنْ أَتَجَاهِلَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي يَأْخُذُ عَلَيْهِ مَهِمَّةَ تَعْلِيْلِ أَشْكَالِ الْفَلَسْفَةِ الْمُتَصَلِّهِ بِالتَّفْكِيرِ الْعَلْمِيِّ ، وَالَّتِي أَسْبَهَتْ فِي النَّزَاعِ الْهَائلِ بَيْنَ الْفَلَسْفَةِ وَالْعِلْمِ . فَالنَّزَعَةُ الصَّوْفِيَّةُ ذَاتُ الْاِتِّجَاهِ الْرِّيَاضِيِّ هِيَ وَحْدَهَا الَّتِي

مدحى ضمن نطاق هذا التحليل . والحقيقة التي تجمع بين هذه التفرعات الصوفية الرياضية ، وبين الاشكال غير الرياضية لتنزعة الصوفيه ، هي اشارتها الى افعال الرؤية فوق الحسيه ، ولكن ما يميزها عن تلك الاشكال الاخرى هو استخدام تلك الرؤية في اثبات حقيقة عقلية .

على ان المذهب العقلى ليس صوفيا على الدوام بطبيعة الحال . فالتحليل المنطقى قد يستخدم هو ذاته فى اثبات نوع من المعرفة يعد ذا يقين مطلقا ، وان يكن يرتبط بمعرفة الحياة اليومية او المعرفة العلمية . وقد ظهرت فى العصر الحديث مذاهب عقليه متعددة من هذا النطء العلمي غير الصوفى .

ومن بين هذه المذاهب ، اود ان أناقش المذهب العقلى عند الفيلسوف الفرنسي ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) . ففي كثير من كتاباته نراه يقدم حبجا لآيات افتقار المعرفة المبنية على الادراك الحسى الى اليقين ، وهي حجج من النوع الذى تحدثنا عنه من قبل . ويبعدو أن ديكارت كان يستشعر قلقا عظيما من جراء افتقار المعرفة كلها الى اليقين ، وقد نذر للعنراه ان يرجع الى لوريتو Loretto لو أثارت عقله وساعدته على الاهتداء الى اليقين المطلق . وهو يرى أن الاستنارة أنتهت عندما كان يقيم فى خندق خلال حملة شتوية اشتراك فيها بوصفه ضابطا ، فأعرب عن شكره للعنراه بأن وفى نذره .

ويبني ديكارت برهانه على اليقين المطلق عن طريق خدعة منطقية . فهو يقول اننى أستطيع أن أشك في كل شيء ، فيما عدا أمرا واحدا ، هو اننى أشك . ولكننى عندما أشك أفك ، وعندما أفك لا بد أن أكون موجودا وهذا يزعم أنه قد أثبت وجود الآنا بالاستدلال المنطقى ، وبذلك تكون الصيغة السحرية هي : أنا أفك ، إذن أنا موجود . على أننى عندما أسمى هذا الاستدلال خدعة منطقية ، لا اود أن أقول ان ديكارت قد تعمد أن يخدع قراءه ، وإنما أود أن أقول انه هو ذاته كان صحيحة هذا النوع الخادع من الاستدلال . أما اذا تحدثنا من وجهة النظر المنطقية ، لقلنا ان الانتقال الذى قام به ديكارت فى استدلاله من الشك الى اليقين هو أشبه « بخفة اليد » : فهو ينتقل من الشك الى النظر الى الشك على أنه فعل يقوم به الآنا ، وبذلك يعتقد أنه قد اهتمى الى حقيقة لا يتطرق اليها الشك .

[ولقد كشف التحليل الذى تم فى عمود لاحقة عن المغالطة فى حجة ديكارت .: فليس لفهم الآنا تلك الطبيعة البسيطة التى كان يؤمّن بها

ديكارت ، اذ أننا لا نرى أنفسنا بنفس الطريقة التي نرى بها البيوت والناس من حولنا . قد تحدث عن ملاحظة أفعالنا في حالة الفكر أو الشك، غير أننا لا ندرك هذه الأفعال على أنها نواتج لأننا ، وإنما على أنها موضوعات منفصلة ، وعلى أنها صور تصاحبها مشاعر . فالقول « أنا أفكر » يتجلو في نطاق التجربة المباشرة من حيث أن هذه الجملة تستخدم لفظ « أنا » .

وعبارة « أنا أفكر » لا تمثل معنى يمكن ملاحظته ، وإنما هي نهاية حلقات طويلة من التفكير تكشف عن وجود أنا متميز عن أنا الأشخاص الآخرين . وكان حرياً بديكارت أن يقول « هناك تفكير » ، وبذلك يوضح طريقة الحدوث المتصطل لمحتويات الفكر ، وظهورها مستقلة عن أفعال الارادة أو غيرها من الاتجاهات التي يشتراك فيها الآنا . ولكن لو كان ديكارت قد فعل ذلك لما عاد استدلاله مكيناً . ذلك لأنه إذا لم يكن الوعي المباشر ضماناً لوجود الآنا ، فلا يمكن تأكيد وجوده بيقين يزيد على يقين الموضوعات الأخرى المستمدة عن طريق اضافات مقبولة إلى معطيات الملاحظة .

ولا نجاد تكون بحاجة إلى القيام بتفنيد أكثر تفصيلاً لاستدلال ديكارت . فحتى لو كان الاستدلال مقبولاً لما أثبتت الكثير ، ولما كان دليلاً على يقين معرفتنا بالأشياء المعايرة للآنا – وهو ما يتضح من الطريقة التي يواصل بها عرض حجته . فهو يستدل أولاً على أن وجود الآنا يستتبع حتماً وجود الله ، والإلا ما كانت للأنا فكرة عن كائن لا متناه . ثم ينتقل إلى الاستدلال على أن الأشياء المحيطة بنا لابد أن تكون موجودة بدورها ، والا لكان الله خادعاً . وتلك حجة لاهوتية تبدو غريبة حقاً حين تصدر عن رياضي متاز مثل ديكارت . والسؤال الهام هو : كيف أمكن أن تعالج مشكلة منطقية ، هي إمكان الوصول إلى اليقين ، عن طريق مجموعة معقدة من الحجج قوامها بعض الأدلة والتفكير اللاهوتي ، وهي حجج لا يمكن أن يأخذها أي قاريء ذي عقلية علمية في عصرنا هذا مأخذ الجد ؟

إن البحث النفسي للفلاسفة مشكلة تستحق من الانتباه أكثر مما يبيده به الكتاب الذين يعرضون تاريخ الفلسفة . وإن دراسة هذا الموضوع لهي خليقة بأن تلقى على معنى المذاهب الفلسفية ضوءاً أعظم مما تلقى عليها كل محاولات التحليل المنطقى لهذه المذاهب . ففي استدلال ديكارت منطق هزيل ، غير أننا نستطيع أن نستخلص منه قدرًا كبيرًا من

المعلومات النفسية . ذلك لأن البحث عن اليقين هو الذي جعل هذا الرياضي المستشار ينجرف في تيار هذا المنطق المتخطي . ويبعد أن البحث عن اليقين يمكن أن يعمي بصيرة المرء عن مصادرات المنطق ، وان محاولة بناء المعرفة على أساس العقل وحده كافية بأن يجعله يتخل عن مبادئ التفكير السليم .

ويفسر علماء النفس السعى إلى اليقين بأنه الرغبة في العودة إلى العصور الأولى للطفولة ، وهي العهود التي لم يكن يعكرها الشك ، وكانت تسترشد بالثقة في حكمه الوالدين . وتقوى هذه الرغبة عادة بفضل التربية التي تعود الطفل على أن يرى في الشك خطيئة ، وفي الثقة فضيلة يحضر عليها الدين . وفي استطاعة من يكتب تاريخ حياة ديكارت أن يحاول الجمجم بين هذا التفسير العام وبين الطابع الديني لشكوك ديكارت ، ودعائه من أجل الاستئثار ، وذهابه إلى المحج ، وكلها أمور تدل على أن هذا الرجل كان في حاجة إلى مذهب الفلسفى لكنه يتغلب على عقدة من الخبرة وإنعدام اليقين متغلللا فيه بعمق . وعلى الرغم من أننا لا نود القيام بدراسة مفصلة حالة ديكارت ، ففى استطاعتنا أن تستخلص منها نتيجة هامة : هي أنه إذا كانت هناك غاية محددة مقدما ، تحكم فى نتيجة البحث المنطقى ، وإذا جعلنا من المنطق أداة للبرهنة على نتيجة ترغب فى اثباتها ليس بآخر معنى ، فإن منطق الحجة يصبح معرضًا للمخطأ والمغالطة . ذلك لأن المنطق لا يزدهر إلا في جو من الحرية التامة ، وفي تربة لا تشغل ثمارها مخلفات الخوف والتعامل . وعلى من يبحث فى طبيعة المعرفة أن يفتح عينيه جيدا ، ويكون على استعداد لقبول أية نتيجة يأتى بها الاستدلال السليم ، ولا يهتم إذا جاءت النتيجة مناقضة لتصوره الخاص لما ينبعى أن تكون عليه المعرفة . فعلى الفيلسوف ألا يجعل من نفسه عبدا لرغباته .

هذه النصيحة تبدو ضئيلة الشأن ، ولكنها لا تبدو كذلك إلا لأننا لا ندرك مدى صعوبة اتباعها . فالسعى إلى اليقين من أخطر مصادر الخطأ لأنه يرتبط بادعاء معرفة علينا . وهكذا يعد يقين البرهان المنطقى متلا أعلى للمعرفة، ويشترط فى كل معرفة أن يكون من الممكن اثباتها بمناهج تماثل المنطق فى إمكان الاعتماد عليها . ولدى ندرك النتائج المترتبة على هذه النظرية ، علينا أن ندرس طبيعة البرهان المنطقى بمزيد من الدقة .

يطلق على البرهان المنطقى اسم الاستنباط deduction ، إذ أنها تتوصل فيه إلى النتيجة عن طريق استنباطها من قضايا أخرى تسمى

بمقدمات الاستدلال . والاستدلال نفسه مركب بحيث أنه إذا صحت المقدمات وجب أن تكون النتيجة بدورها صحيحة . مثال ذلك أننا نستطيع أن نستخلص من القضيتين « كل انسان فان » ، و « سocrates انسان » النتيجة « سocrates فان » . ويكشف هذا المثل عن الطابع الفارغ للاستنباط : فلا يمكن أن تذكر النتيجة شيئاً أكثر مما ورد في المقدمات، وإنما هي تقتصر على الأفصاح عن معنوي معين موجود ضمنياً في المقدمات . فهي تزعزع الغلاف - إن جاز هذا التعبير - عن المضمون الذي كان مغلفاً في المقدمات .

وإن قيمة الاستنباط لترجع إلى كونه فارغاً . ذلك لأن كون الاستنباط لا يضيف أي شيء إلى المقدمات ، هو ذاته السبب الذي يتبع على الدوام تطبيقه دون خوف من أن يؤدي إلى الالتفاق . وبعبارة أدق ، فليست النتيجة باقل يقيناً من المقدمة . فالوظيفة المنطقية للاستنباط هي نقل الحقيقة من القضايا المعطاة إلى قضايا أخرى - ولكنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك . فهو لا يستطيع أن يثبت الحقيقة التركيبية إلا إذا كنا نعرف من قبل حقيقة تركيبية أخرى .

ومن الملاحظ أن مقدمتي المثال السابق ، وهما « كل انسان فان » ، « سocrates انسان » هما معاً حقيقتان تجريبيتان ، أي أنهما حقائقان مستمدتان من الملاحظة : ومن ثم فإن النتيجة ، وهي « سocrates فان » هي بدورها حقيقة تجريبية ، وليس فيها من اليقين أكثر مما في المقدمتين . ولقد ظل الفلاسفة دائماً يحاولون الاهتمام إلى مقدمات من نوع أفضل ، لا تتعرض لأى نوع من النقد . وكان ديكارت يعتقد أن لديه حقيقة لا يتطرق إليها الشك في مقدمته « أنا أفكر » . وقد أوضحتنا من قبل أن لفظ « أنا » في هذه المقدمة يمكن الشك فيه ، وأن الاستدلال لا يأتينا بيقين مطلق . ومع ذلك فإن صاحب المذهب العقلي لا يستسلم ، وإنما يظل يبحث عن مقدمات لا يتطرق إليها الشك .

على أن هناك بالفعل مقدمات من هذا النوع ، هي تلك التي تقدمها لنا مبادئ المنطق . فالقول أن كل شيء في هوية مع ذاته ، وأن كل جملة إما صادقة وإما كاذبة - أي « أن تكون أو لا تكون » ، بالمعنى المنطقي - هي مقدمات لا يتطرق إليها الشك ، ولكن عيبها أنها بدورها فارغة . فهي لا تذكر شيئاً عن العالم الفيزيائي ، وإنما هي قواعد نستخدمها في وصف العالم الفيزيائي ، دون أن تسمهم بشيء في مضمون الوصف . فهي تتحكم في صورته ووحدتها ، أي في لغة وصفنا . وأذن فمبادئ

المنطق تجنيلية (وقد سبق أن أشرنا إلى هذا المفهوم على أنه يعني « ما هو فارغ ويشرح ذاته بذاته ») . وفي مقابل ذلك تكون القضايا التي تنبئنا بواقعة ، كمشاهدات عيوننا ، قضيات تركيبية ، أي قضايا تضيّف شيئاً إلى معرفتنا . غير أن كل القضايا التركيبية التي تقدمها لنا التجربة معرضة للشك ، ولا يمكنها أن تأتينا بمعرفة ذات يقين مطلق .

وقد بذلك محاولة لإنبات اليقين المطلوب بناء على مقدمة تحليلية في البرهان الانطولوجي المشهور على وجود الله ، الذي وضعه « أنسِم » ، أسقف كنتربرى ، في القرن العادى عشر . ويبدأ البرهان بتعریف الله على أنه كائن لا ينافي الكمال . ولما كان مثل هذا الكائن ينبغي أن تكون له كل الصفات الأساسية ، (١) فلا بد أن تكون له أيضاً صفة الوجود . ومن ذلك يستنتج أن الله موجود . والواقع أن المقدمة تحليلية لأن كل تعریف تحليل . ولما كانت القضية القائلة بوجود الله تركيبية ، فإن الاستدلال يمثل خدعة تستخلص فيها نتيجة تركيبية من مقدمة تحليلية .

[ومن السهل أن نتبين الطبيعة المغالطة لهذا الاستدلال من نتائجه المتعددة . فإذا كان من حقنا أن نستدل على الوجود من تعریف ، لكن في استطاعتنا إنابات [وجود] فقط ذى ثلاثة ذيول عن طريق تعریف مثل هذا الحيوان بأنه قط له ثلاثة ذيول وبتصفت بالوجود .] وتنحصر المغالطة ، من وجهة النظر المنطقية ، في الخلط بين الكلمات والجزئيات . فمن التعریف لا يمكننا أن نستدل إلا على القضية الكلية القائلة : أنه إذا كان شيء ما قطا ذا ثلاثة ذيول فإنه موجود . وهي قضية صحيحة . أما القضية الجزئية القائلة أن هناك قطا ذا ثلاثة ذيول فلا يمكن أن تستخلص . وبالمثل لا يمكننا أن نستدل من تعریف أنسِم إلا على القضية الكلية أنه إذا كان شيء ما كائناً مطلقاً الكمال فإنه موجود ، لا أن نستدل على أنه مثل هذا الكائن موجود . (وبهذه المناسبة فإن الخلط الذي وقع فيها أنسِم بين الكلمات والجزئيات يشبه خلطاً مماثلاً وقع في نظرية القياس الأرسططالية .)

(١) أعتقد أن المؤلف لم يعبر عن البرهان الانطولوجي بدقة ، لأن « أنسِم » لم يتحدث عن الصفات الأساسية ، وإنما تحدث عن « الكمالات » التي ينبغي في رأيه أن يكون الوجود واحداً منها . وعلى ذلك فإن جهته التالية عن « القط ذى القبول الثلاثة ، غير منطقية لعدم انصاف مثل هذا الكائن بأى من الكمالات التي ارتكز عليها أنسِم في تعریفه للكائن الأعلى .

ولقد كان « امانويل كانت Immanuel Kant (١٧٢٤ - ١٨٠٤) » هو الذى أدرك أن اليقين ذا الطبيعة الترکيبية لا يمكن أن يستمد من مقدمات تحليلية ، وإنما يحتاج إلى مقدمات ترکيبية لا سبيل إلى الشك فى صحتها . ولما كان يؤذن بوجود أمثال هذه القضايا ، فقد أسمها بالقضايا الترکيبية القبلية synthetic a priori ، وكلمة « القبلية » تعنى « غير مستمد من التجربة » ، أو « مستمدًا من العقل وذا صحة مطلقة » . وتمثل فلسفة كانت محاولة كبرى لإنجذاب وجود حقائق ترکيبية قبلية ، وهى من الوجبة التاريخية تمثل آخر بناء هائل للفلسفة عقلية . ولقد تفوق « كانت » على أفالاطون وديكارت ، اللذين سبقاها في نفس الاتجاه ، لأنه تجنب أخطاءهما . فهو لا يلتزم بالقول بوجود المثل الأفلاطونية ، كذلك فإنه لا يقدم علينا خلسة مقدمة ذات ضرورة وهمية عن طريق ارتكان خدعة كتلك التي ارتكبها ديكارت . وإنما هو يبدأ ، مثل أفالاطون ، بالمعرفة الرياضية ، وإن لم يكن يفسر هذه المعرفة بوجود موضوعات ذات حقيقة أعلى ، وإنما بتاویل بارع للسیرفة التجريبية ، سنعرض له الآن .

إذا كان مظهر التقدم في الفلسفة هو كشف أسئلة ذات دلالة ، فمن الواجب أن ننسب إلى كانت مكانة رفيعة نظراً إلى سؤاله المتعلق بوجود المعرفة الترکيبية القبلية . ومع ذلك فإنه ، شأنه شأن غيره من الفلاسفة ، يطأب لنفسه بمكانة رفيعة ، لا على أساس السؤال ، وإنما على أساس إجابته عليه . بل انه يصوغ السؤال على نحو مختلف إلى حد ما ، إذ أن انتفاعه بوجود المعرفة الترکيبية القبلية بلغ هذا جعله لا يرى ضرورة في التساوي عن وجودها ، وإنما وضع السؤال في صيغة : كيف تكون المعرفة الترکيبية القبلية ممكنة ؟ وهو يرد على هذا السؤال بالقول : إن الدليل على وجودها مستمد من الرياضيات والفيزياء الرياضية .

والواقع أن هناك أموراً كثيرة جداً يمكن أن تقال دفاعاً عن موقف كانت . فنظرته إلى بديهيات الهندسة على أنها ترکيبية قبلية ، تشهد بعمق فهمه للممتلكات الأساسية التي تشيرها الهندسة . ولقد أدرك كانت أن هندسة أقنيدس لها مركز فريد ، من حيث أنها كشفت عن علاقات ضرورية تسرى على موضوعات تجريبية ، وهي علاقات لا يمكن أن تعد تحليلية . وهو في هذه النقطة أصرح وأوضح بكثير من أفالاطون . فقد أدرك كانت أن دقة البرهان الرياضي لا يمكن أن تفسر الصحة التجريبية للنظريات الهندسية . فالقضايا الهندسية ، كالنظرية المتعلقة بمجموع زوايا المثلث ، أو نظرية فيثاغورس ، تستخلص باستنبط منطقى دقيق

من المقدمات . غير أن هذه المقدمات ذاتها لا تستخلص على هذا النحو ، إذ لا يمكن استخلاصها لأن كل استخلاص لنتائج تركيبية ينبغي أن يبدأ ب前提是 تركيبية . واذن فمن الواجب اثبات صحة البديهيات بوسائل أخرى غير المنطق ، فلابد أن تكون تركيبية قبلية . وعندما نعرف أن المقدمات تصدق على الموضوعات الفيزيائية ، يضمن المنطق بعدئذ انطباط النظريات على هذه الموضوعات ، مادامت صحة البديهيات تنتقل بالاستباط المنطقي الى النظريات . وبالعكس ، فإذا اقتنع المرء بأن النظريات الهندسية تنطبق على الواقع الفيزيائي ، كان في ذلك اعتراف بصحة البديهيات ، وبالتالي بالمعرفة التركيبية قبلية . والواقع أن نفس الأشخاص الذين لا يودون أن يعترفوا صراحة بالمعرفة التركيبية قبلية ، يسلكون على نحو يتم عن إيمانهم بها : إذ أنهم لا يترددون في تطبيق نتائج الهندسة على قياسات عملية . ويرى كانت أن هذه الحجة تثبت وجود معرفة تركيبية قبلية .

ويعتقد كانت أن من الممكن الاتيان بحجج مماثلة بالنسبة الى الفيزياء الرياضية . فهو يقول اتنا لو سألنا عالم الفيزياء عن وزن الدخان لتوصلي اليه عن طريق وزن المادة قبل الاحتراق ثم طرح وزن الرماد . وفي تحديد وزن الدخان على هذا النحو نعبر عن تسليمنا بأن المادة لا تفنى . وهكذا يتضح ، كما يقول كانت ، أن مبدأ بقاء المادة حقيقة تركيبية قبلية ، يعترف بها الفيزيائي في طريقة اجرائه لتجربته . ونحن نعلم اليوم أن الحساب الذي أوضحه كانت يؤدى الى نتيجة غير صحيحة . إذ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار وزن الأكسجين الذي يدخل في تفاعل كيميائي مع المادة المحترقة .

ومع ذلك فلو كان « كانت » قد عرف هذا الكشف الذي ظهر فيما بعد ، لقال انه على الرغم من كونه يؤدى الى تعديل طريقة الحساب ، فإنه لا ينافي مبدأ بقاء المادة ، وسيظل هذا المبدأ هو الذي يكون اطار الحساب اذا أخذنا وزن الأكسجين في الاعتبار .

وهناك مبدأ تركيببي قبل آخر يأخذ به عالم الفيزياء في نظر كانت . هو مبدأ العلية . فعلى الرغم من أنها نعجز في كثير من الأحيان عن الاهتداء الى سبب حدوث ملاحظة ، فإننا لا نفترض أنه حدث بلا سبب ، وإنما نقتصر بأننا سنهدى الى السبب لو أنها مضينا في البحث عنه . هذا الاقتناع يتحكم في منهج البحث العلمي ، وهو القوة الدافعة لكل تجربة علمية ، اذ أنها لو لم تكن نؤمن بالعلية ، لما كان هناك علم .

وهكذا فإن « كانت » يثبت المعرفة التركيبيّة القبليّة في هذه الحالة ، كما في حججه الأخرى ، بالرجوع إلى طريقة سير العلم : أي أن أساس مذهب كانت الفلسفى هو القول إن العلم يفترض المعرفة التركيبيّة القبليّة مقدماً .

والواقع أن الأساس العلمي لوقف كانت هو مصدر قوة هذا الموقف . فسعيه إلى اليقين ليس من النوع الصوفى الذى يلتجأ إلى القول ببرؤية العالم المثل ، وليس من النوع الذى ينبع إلى خدع منطقية تستخلص اليقين من مقدمات فارغة . مثلما يستخلص الحواة أرنبنا من قبعة خالية ، وإنما يستعين كانت بالعلم السائد فى عصره لكنى يبرهن على امكان بلوغ اليقين ، وهو يذهب إلى أن حلم اليقين لدى الفيلسوف يجد له فى نتائج العلم دعامة يرتكز عليها . أي أن كانت يستمد قوته من اهابته بسلطنة العالم .

غير أن الأرض التى ارتكز عليها كانت لم تكن من الرسوخ بقدر ما تصور . فهو قد رأى فى فيزياء نيوتن المرحلة الأخيرة لمعرفة الطبيعة ، ورفع هذه الفيزياء فكرريا إلى مرتبة المذهب الفلسفى . وهكذا كان يعتقد أنه ، باستخلاصه مبادئ نيوتن من العقل الحالى ، قد توصل إلى تبرير عقلى كامل للمعرفة ، وحقق الهدف الذى عجز السابقون عليه عن بلوغه . ويدل عنوان كتابه الأكبر « نقد العقل الحالى » على البرنامج الذى استهدفه ، وهو أن يجعل العقل مصدراً للمعرفة التركيبيّة القبليّة ، وبالتالي أن يثبت ، على أساس فلسفى ، أن الرياضيات والفيزياء السائدة فى أيامه حقيقة ضرورية .

ومن غرائب الأمور المشاهدة بالفعل أن أولئك الذين يرقبون البحث انطوى من الخارج ، ويعجبون به ، يكون لديهم فى كثير من الأحيان ثقة فى نتائج هذا البحث العلمي تفوق ثقة أولئك الذين يسيرون فى تقدمه . فالعالم يعرف الصعوبات التى كان عليه أن يذللها قبل أن يثبت نظرياته . وهو يعلم أن الخط قد حالقه فى كشف النظريات التى تلائم ما لديه من ملاحظات ، وفي جعل الملاحظات التالية تلائم نظرياته . وهو يدرك أنه قد تظهر فى آية لحظة ملاحظات متعارضة أو صعوبات جديدة ، ولا يزعم أبداً أنه قد اهتدى إلى الحقيقة النهائية . أما فيلسوف العلم ، الذى هو أشبه بالحواريين حين يكتونون أشد تعصباً من الشئ ذاته ، فإنه معرض لخطر الثقة بنتائج العلم إلى حد يفوق ما يجيئه أصل هذه النتائج ، المبني على الملاحظة والتعميم .

على أن الأفراط فى الثقة بنتائج العلم لا يقتصر على الفيلسوف ،

والما أصبح سمة عامة للعصر الحديث ، أى للفترة التي تبدأ من عبءه جانبياً إلى وقتنا الحالي ، وهي الفترة التي خلق فيها العلم الحديث . فالاعتقاد بأن لدى العلم الإجابة على كل سؤال – أى بأن كل ما على هذه ، إذا كان في حاجة إلى معلومات فنية ، أو كان مريضاً ، أو يعاني مشكلة ما ، هو أن يسأل العالم ليجد لديه أجواب – قد بلغ من الانتشار جداً جعل العلم يضطجع بوظيفة اجتماعية كانت في الأصل من مهام الدين : وأعني بها وظيفة كفالة الطمأنينة القصوى . ففي حالات كثيرة حل الإيمان بالعلم محل الإيمان بالله . وحتى عندما كان الدين يعد متماشياً مع العلم ، كان يعدل بحسب يلائم عقلية المؤمن بالحقيقة العلمية . وهذا كان عصر التسويير . الذي يتسمى إليه كانت ، قد رفض التخلص عن الدين ، فإنه قد حول الدين إلى عقيدة للمعقل ، وجعل الله أشبه بعالم رياضي يُعرف كل شيء لأن لديه است بصاراً كاملاً بقوانين العقل . فلا عجب إذن أن بدا العالم الرياضي أشبه بأنه صغير ينبع أن تقبل تعاليمه على أساس أنها بمنأى عن الشك . وهكذا فإن كل مخاطر الالهوت ، من قطعية جازمة وتحكم في الفكر من أجل ضمان اليقين ، تعود إلى الظهور في آية فلسفة تعدد العلم معصوماً من الخطأ .

ولو كان « كانت » قد عاش ليشهد العلم الفيزيائي والرياضي في عصرنا هذا ، لتخلص ، على الأرجح ، عن فلسفة المعرفة التركيبية القبلية . واذن فلننظر إلى كتبه على أنها وثائق تنتهي إلى عصرها الخاص ، وعلى أنها محاولة بذاتها لاشتباب نبئه إلى اليقين ، عن طريق إيمانه بفيزياء نيوتن . والواقع أن مذهب « كانت » ينبع أن يعد بناء علينا أيديولوجيا ، شديد على أساس علم فيزيائي يلائم فكرة المكان المطلق ، والزمان المطلق ، والحقيقة المطلقة للطبيعة . وهذا الأصل يفسر تجاه المذهب وافقاته ، أى أنه يوضح السبب الذي يدعوه « كانت » من أجله ، في نظر الكثرين ، أعظم الفلسفه في كل العصور ، والذي تعجز فلسفته من أجله عن أن تقدم أى شيء من يعيشون مثلنا في عصر فيزياء أينشتاين وبور .

كذلك فإن هذا الأصل يعلل تلك الحقيقة النفسية ، وأعني بها أن « كانت » لم يدرك نقطة الضعف في البناء المنطقي الذي كان يريد أن يبرر به المعرفة التركيبية القبلية . ذلك لأن الغرض الذي يحدد مقدماً ، هو الذي يعمي الفيلسوف عن ادراك النسلمات التي أدخلها ضمناً في فلسفته . ولذلك أوضاعي نقدى هذا ، فسوف أناقش الآن الجزء الثاني من نظرية كانت في المعرفة التركيبية القبلية ، وهو الجزء الذي حاول فيه الإجابة عن السؤال : « كيف تكون المعرفة التركيبية ممكنة ؟ » .

لقد ذهب كانت الى أنه يستطيع تفسير حدوث المعرفة القبلية التركيبية بواسطة نظرية تبين أن المبادئ القبلية شروط ضرورية للتتجربة . فهو يرى أن الملاحظة وحدها لا تأتيها بمعرفة ، وأن من الواجب تنظيم الملاحظات وترتيبها قبل أن يتمنى لها أن تصبح معرفة . وهو يعتقد أن تنظيم المعرفة يتوقف على استخدام مبادئ معينة ، كالمبادئ الهندسية ، ومبادئ العلية وبقاء المادة ، وهي مبادئ كامنة في الذهن البشري ، تستخدمنا مبادئ تنظيمية عند تشريحنا للعلم . وهكذا يخلص من ذلك الى أنها ذات صحة ضرورية لأن العلم يكون بدونها مستحيلا . وهو يسمى هذا البرهان باسم الاستنباط الترسندنتالي للمعرفة التركيبية القبلية .

ويتبين أن نعترف بأن تفسير كانت للمعرفة التركيبية القبلية أرفع بكثير من تحليل أفلاطون لهذا الموضوع . ذلك لأن أفلاطون يفترض من أجل تفسير قدرة العقل على معرفة الطبيعة ، وجود عالم من الأشياء المثالية التي يدركها العقل ، والتي تحكم على نحو ما في الأشياء الفعلية . أما كانت فلا نجد عنده مثل هذه النزعة الصوفية ، وإنما تقول حجته ان للعقل معرفة بالعالم الفيزيائي لأنه يشكل الصورة التي نشيدها للعالم الفيزيائي . فالمعرفة التركيبية القبلية ترجع الى أصل ذاتي ، وهي شرط يفرضه الذهن البشري على المعرفة البشرية من أعلى .

وأسأضرب مثلا بسيطا أوضح به تفسير كانت : فالشخص الذي يلبس نظارة زرقاء يرى كل الأشياء زرقاء . غير أنه لو كان قد ولد بهذه النظارة ، لنظر إلى الزرقة على أنها صفة ضرورية في الأشياء جميعا ، ولكن لا بد من مضي بعض الوقت قبل أن يكتشف أنه هو ، أو على الأصح نظارته ، الذي يضفي الزرقة على العالم . فالمبادئ التركيبية القبلية للفيزياء والرياضيات هي النظارة الزرقاء التي نرى من خلالها العالم . ومن هنا فليس لنا أن ندهش حين نجد كل تجربة تدعمنا ، لأننا لا نستطيع أن نكتسب تجربة بدونها . (*)

(*) قد يثار على هذا الرأي اعتراض يقول إن الشخص الذي يولد بنظارة زرقاء لن يعرف ألوانا أخرى سوى الأزرق ، وبالتالي لن يدرك الأزرق بوصفه لونا . لذلك كان علينا ، لكن تجنب هذه النتيجة ، أن نفترض أن هذا الشخص قد ولد بعينين لهما عدستان طبيعيتان ولكنهما ملونتان باللون الأزرق ، على حين أن النبكية والجهاز البصري لديه سليمان . وعلى ذلك فيقدر ما تكون احتمالاته البصرية ناتجة عن مؤثر داخلي ، تكون أدنى سوية . وعلى ذلك يستطيع هذا الشخص أن يرى ألوانا أخرى غير الأزرق في أحلامه . ويستنتج أن العالم الفيزيائي خاص بقيود لا تتطابق على دالة الخيال . وفي هذه الحالة يكتون من الممكن جداً أن يحصل بعض الوقت الى أن تبوده ناشئة عن تركيب عدستي عينيه .

هذا المثل لا يرجع الى كانت ، بل انه يمدو في الواقع غريبا عن روح مؤلف تلك الكتب الغامضة التي تحفل بأفكار مجردة مصوغة بلغة معقدة يجعل القاريء متعطشا الى أمثلة عينية ملموسة . ولو كان «كانت» قد اعتاد شرح أفكاره باللغة الواضحة البسيطة التي يستخدمها أعالم ، لجاز أن يكتشف عندئذ أن استنباطه الترنسيدنطالي ذو قيمة مشكوك فيها ، ولادرك أن حجته ، اذا ما امتدت أبعد من ذلك ، تؤدي الى تعليل من النوع الآتي :

حسب أن من الصحيح أنه لا توجد تجربة تستطيع تكذيب المبادئ القبلية . فمعنى ذلك أن أية ملاحظات تقوم بها يمكن على الدوام أن تفسر أو ترتب بطريقة تتفق وهذه المبادئ . مثال ذلك أنه لو كانت النتائج التي تتوصل اليها من قياس زوايا مثلث تتناقض مع النظرية المتعلقة بمجموع زوايا المثلث ، لعززنا الفوارق الى خطأ في الملاحظة ، ولادخلنا «تصحيحات» على المقادير التي قيست بحيث تتفق مع النظرية الهندسية . أما اذا استطاع الفيلسوف أن يثبت أن هذا الاجراء ممكن دائما بالنسبة الى جميع المبادئ القبلية ، لتبيّن أن هذه المبادئ فارغة ، وبالتالي تحليلية ، وفي هذه الحالة لا تكون هذه المبادئ شروطا تقييد التجارب الممكنة ، ولا تبيّن شيئاً عن خصائص العالم الفيزيائي . وبانفعال حاول «هنري بوانكاريه» أن يمتد بنظرية كانت في هذا الاتجاه ، وذلك فيما اسماه بالذهب الاصطلاحي . فهو ينظر الى هندسة اقلیدس على أنها اصطلاح متعارف عليه ، أي على أنها قاعدة نفرضها باختيارنا على النظام الذي نرتب به تجاربنا . وسوف نوضح في الفصل الثامن ما في هذه النظرية من قصور . ولكن نضرب مثلاً لمعنى الذهب الاصطلاحي في مجال غير مجال الهندسة ، فلتتأمل القضية القائلة ان جميع الأعداد التي تزيد على ٩٩ ينبغي أن تكتب بثلاثة أرقام على الأقل . هذه القضية لا تصدق الا على النظام العشري ، وهي تتحقق في حالة الطرق الأخرى للتدوين ، كالنظام الاثنتي عشرى عند البابليين ، الذي استخدم العدد ٦٢ أساسا لنظامه العددي . فالنظام العشري اصطلاح مستخدم في طريقتنا الخاصة في تدوين الأرقام . ونحن نستطيع أن ثبت أن جميع الأعداد يمكن أن تكتب بهذه الطريقة في التدوين . وعلى ذلك فالقضية القائلة ان جميع الأعداد التي تزيد على ٩٩ ينبغي أن تكتب بثلاثة أرقام على الأقل هي قضية تحليلية عندما تشير الى هذا النظام . فإذا أردنا أن نفسر فلسفة كانت بأنها مذهب اصطلاحي ، لكان علينا أن نبرهن على أن مبادئ كانت يمكن التمسك بها ازاً كل التجارب الممكنة .

غير أننا لا نستطيع تقديم برهان كهذا . بل انه لو كانت المبادىء القبلية تركيبية ، كما اعتقاد كانت ، لكان مثل هذا البرهان مستحيلاً . ذلك لأن كلمة « تركيبية » تعنى أننا نستطيع تصور تجربة تناقض المبادىء القبلية . وإذا كان في استطاعتنا أن تخيل تجربة كهذه ، فليس لنا أن نستبعد امكان معجزة يوم تكون لنا فيه مثل هذه التجارب بالفعل . على أن « كانت » قد يرد بقوله إن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تحدث لأن المبادىء شروط ضرورية للتجربة ، أو بعبارة أخرى ، لأن التجربة يوصفها نسقاً منظماً من الملاحظات ، لن تكون في الحالة المذكورة ممكنة . ولكن كيف يعرف أن التجربة ستكون دائماً ممكناً ؟ إن كانت لا يملك دليلاً على أنها لن تصل أبداً إلى مجموع من الملاحظات لا يمكن تنظيمه في إطار مبادئه الأولية ، ويجعل التجربة - أعني التجربة بالمعنى الكانتي على الأقل - مستحيلة . ولو عبرنا عن هذه المسألة من خلال المثال السابق ، لفلتا ان هذه الحالة يمكن أن تحدث لو لم تكن في العالم الفيزيائي أشعة ضوئية لها طول الموجة المناظرة للأزرق ، فعندئذ لا يرى الرجل ذو النظارة الزرقاء شيئاً . ولو حدثت العالة المناظرة في العلم ، أعني إذا أصبحت التجربة من النوع الذي يقول به كانت مستحيلة ، لاتضح أن مبادىء كانت لا تسري على العالم الفيزيائي . ولما كان مثل هذا التقييد ممكناً ، فلا يمكن أن تسمى المبادىء قبلية . وهكذا فإن المصادر الفائلة أن التجربة في إطار المبادىء القبلية ينبغي أن تكون ممكناً ، هي المقدمة التي لم يبرهن عليها كانت ، والتي يرتكز عليها مذهبها . وبدلنا عدم تصريحه بالمقدمة التي يرتكز عليها ، على أن البحث عن اليقين جعله يغفل نواحي القصور في حجته .

على أنني لا أود أن أظهر بمظهر عدم الاحترام نحو فيلسوف عصر التنوير . فنحن نستطيع أن نشير هذا الاعتراض ، لأننا رأينا الفيزياء تدخل مرحلة ينهار فيها إطار المعرفة الكانتية ، ولم تعد الفيزياء في أيامنا هذه تعرف ببدويات الهندسة الأقلية ، ومبادئ العلية والجوهر . ونحن نعلم أن الرياضة تحليلية ، وأن جميع تطبيقات الرياضة على الواقع الفيزيائي ، وضمنها الهندسة الفيزيائية ، لها صحة تجريبية ، ويمكن أن تصحيحها التجارب اللاحقة ، أي أننا نعلم ، بعبارة أخرى ، أنه لا توجد معرفة تركيبية قبلية . غير أننا لم نكتسب هذه المعرفة إلا في الوقت الحالى ، بعد أن تم تجاوز فيزياء نيوتن وهندسة أقليدس . وانه من الصعب أن يتصور المرء إمكان انهيار نسق علمي عندما يكون ذلك النسق في أوجهه ، أما بعد أن يصبح هذا الانهيار حقيقة واقعة ، فما أسهل الاشارة إليه .

لقد جعلتنا هذه التجربة من المحكمة بعثت متوقعاً انها يارأى نسقاً .
ومع ذلك فانها لم تثبت همتنا . فقد أثبتت الفيزياء الحديثة أن في وسعنا
اكتساب معرفة خارج اطار المبادئ الكانتية ، وأن الذهن البشري ليس
قائمة متحجرة من المقولات يقدس العقل في داخلها كل التجارب ، بل ان
مبادئ المعرفة تتغير بتغير مضمونها ، ويمكن تكييفها مع عالم أعتقد بكثير
من عالم ميكانيكا نيوتن . وانا لنأمل أن يكون لأذهاننا ، في أي موقف
في المستقبل ، من المرونة ما يتبع لها الآتيان بوسائل للتنظيم المنطقى
 تستطيع أن تعالج مادة الملاحظة المعطاة . ولكن هذا مجرد أمل ، وليس
اعتقاداً نزعم أن لدينا دليلاً فلسفياً عليه . ففي استطاعتنا الآن أن
نستغنى عن اليقين ، ولكن كان لابد من السير في طريق طويل قبل أن
نصل إلى موقف من المعرفة متحرر على هذا النحو . وكان من الضروري
أن يهدى البحث عن اليقين نفسه في المذاهب الفلسفية الماضية قبل أن
نتمكن من تصور مفهوم للمعرفة يستغنى عن جميع ادعاءات الحقيقة
المطلقة .

الفصل الرابع

البحث عن التوجيهات الأخلاقية والتواءزى بين مجال الأخلاق والمعرفة

سقراط - اذن فسوف نبحث
سوياً عما تكون المعرفة ؟
ميتو - بالتأكيد .

سقراط - ولما كنا لا نعلم بعد
ما هي ، وما طبيعتها ، فلنبحث في
مسانة امكان تعليمها ، بحيث نقول
على سبيل الفرض ما يلى :
اذا كانت على او معرفة او
شيئاً غير العلم والمعرفه فسوف
يكون من الممكن تعليمها او لا يكون .
اليس من الواضح على الأقل أن
الإنسان لا يمكنه أن يتعلم الا ما هو
علم او معرفة ؟

ميتو - هذا ما يبدو لي .
سقراط - فإذا كانت الفضيلة
نوعاً من العلم أو المعرفة ، فمن
الممكن تعليمها ؟

ميتو - بالطبع .
سقراط - وهكذا ننتهي سرعاً
من هذا البحث الفرضي : فإذا كانت
هذه هي طبيعة الفضيلة ، فمن
الممكن تعليمها ، والا فلا .

في هذه الفقرة من محاورة « مينر » ، وهي فقرة نعرضها هنا في صورة مختصرة ، يناقش سقراط مسألة الفضيلة وهل هي علم . وكما فعل سقراط في محاورة أسبيق نقاش فيما نفس هذه المسألة ، وهي « بروتاجوراس » ، فإنه لا يقدم اجابة واضحة بنعم أو لا . وهو لا يستطيع الوصول إلى جواب قاطع نظراً إلى استخدامه لكلمتى « المعرفة » والتعليم بمعنى مزدوج . إن سقراط يؤكد في كثير من الأحيان أنه لا يعلم أبداً ، وإنما يقتصر على أن يساعد شخصاً على رؤية الحقيقة بعينيه هو . والمنهج الذي يستخدمه هو توجيهه الأسئلة . ويتعلم التلميذ لأن الأسئلة توجه انتباهه إلى نقاط معينة ، ومكناً يعرف الجواب الصحيح بالتركيز على العوامل المتصلة بالموضوع ، واستخلاص النتائج الازمة . ومن هذا القبيل تعليم الهندسة الازمة لبرهان معين يترك دائماً للتلמיד ، وكل ما يفعله المعلم هو أن يعينه على أداء أفعال الاستبصار هذه . ولكن اذا « تعلم » نتيجة لهذا المنهج المسي بالمنهج الديالكتيكي ، فإن من الممكن جداً أن يقال عن الشخص الذي يجعله يتعلم أنه « يعلم » . والواقع أنه لو توسيع سقراط في استخدام مصطلحه الغريب بحيث يمتد إلى مجال الهندسة ، وإنكر امكان تعليم الهندسة (وهو مايفعله أحياناً) ، لكن معنى ذلك أن الهندسة ليست معرفة (وهي نتيجة لا يستخلصها) . لذلك يبدو أن من الصواب تفسير رأى سقراط بالقول انه يعني أن الفضيلة ضرب من المعرفة ، بنفس المعنى الذي يمكن أن تسمى به الهندسة ضرباً من المعرفة .

والواقع أن طريقة عرض سقراط ذاته للمشكلة تبرر هذا التفسير . فهو يريد أن يبين لمينو الطريقة التي يمكن بها حل المشكلات الأخلاقية ، ويشير لهذا الفرض إلى عملية اكتساب المعرفة الهندسية . وعند هذه النقطة تدب الحياة في المعاورة في المشهد المذكور من قبل ، الذي يعمل فيه سقراط على جعل عبد صغير يفهم نظرية هندسية . فهو يريد أن يضرب مثلاً لرأيه القائل إن المرء يتبع عليه ، لكي يعرف ما الفضيلة ، وما الخير ، أن يقوم بفعل استبصار من نفس النوع اللازم لفهم البراهين الهندسية . وهكذا تتعرض الأحكام الأخلاقية كما لو كانت تكتشف نوع خاص من الرؤية ، مشابهة للتبصر بالعلاقات الهندسية . وباستخدام هذه الحجة يقدم اليانا الاستبصار الأخلاقى على أنه مواد للاستبصار الهندسى . فان كان ثمة معرفة هندسية ، فلا بد أن تكون هناك أيضاً معرفة أخلاقية – تلك هي النتيجة التي تبدو محتمة ، عندما يتحرر المذهب السقراطي الأفلاطونى من ذلك المصطلح السفسطائي الذى يصاغ به . وبهذا المعنى يمكن التعبير عن هذا المذهب فى القضية القائلة ان الفضيلة هي العلم .

وعن طريق هذه الفضيحة ، أثبتت أفلاطون التوازى بين مجالى الأخلاق والمعرفة ، أى أثبتت النظرية القائلة ان الاستبصار ضرب من المعرفة أو العلم . فإذا ارتكب شخص فعلًا لا أخلاقيا ، فهو جاهل بنفس المعنى الذى يكون به الشخص الذى يرتكب اخطاء فى البنفسج جاهلا ، أى أنه عاجز عن القيام بفعل الرؤية الذى يكشف له عن الخير ، وهى رؤية من نفس النوع الذى يكشف له عن الحقيقة البنفسجية .

فإذا ما قارنا بين هذا الرأى وبين الصورة التى تعرّض بها المبادئ الأخلاقية فى الكتاب المقدس ، لظير لنا فارق واضح . فالكتاب المقدس يعرض القواعد الأخلاقية على أنها كلام الله ، أى الله العبرانيين الذى يوجه الوصايا العشر إلى موسى على جبل سيناء : « لا تقتل » و « لا تسرق ! » ولاشك أن الصيغة الآمرة التى تتسم بها القواعد تدل بوضوح على أن المقصود منها أن تكون أمرا ، لا أن تكون اقتدارا لأمر واقع . ويبعد أن تحول القواعد الأخلاقية إلى ضرب من المعرفة كان اختراعا متأخرا . فالعبرانيون كانوا خليقين بأن يروا في المساواة بين الوصايا العشر وبين قانون للطبيعة أو قانون رياضي استختلفا بكلمة الله . وفي الموقف الذى ظهرت فيه أسفار موسى ، لم تكن المعرفة قد اتخذت صورة نسق منظم ، إذ لم تكن هندسة المصريين القدماء سوى مجموعة من القواعد العملية التى تفيد فى مسح الأرض وتشييد المعابد . وكان أحد اليونانيين هو الذى اكتشف أن من الممكن إثبات البنفسج فى شكل برهان منطقى . وعلى ذلك فان النظرية الى الفضيلة على أنها علم هي طريقة يونانية خالصة فى التفكير . ولقد كان من الضروري ، قبل أن يتسعى النظر الى المعرفة على أنها هي التى تمدنا بأساس القواعد الأخلاقية ، أن تتحذى المعرفة أولا ذلك الطابع الذى أضفته عليها الروح اليونانية ، بما فيه من كمال وشرف ، عن طريق بناء الرياضيات بوصفها نسقا منطقيا . وكان لابد من الاعتراف أولا بان قوانين الطبيعة والرياضية قوانين بالمعنى الصحيح ، أعني علاقات تفرض علينا احترامها ، ولا تتحمل أية استثناءات ، قبل أن يمكن تصور هذه القوانين على أنها موازية للقوانين الأخلاقية . وإن المعنى المزدوج لكلمة « القانون » ، بوصفه أمراً أخلاقيا وقاعدة للطبيعة أو العقل ، ليشهد بتحقق هذه الموازاة .

ويبعد أن الدافع الى فكرة الموازاة هو الرغبة فى اقامة الأخلاق على أساس أقوى من ذلك يزودها به الدين : فقد تكفى أوامر الآلهة لارضاء ذهن ساذج لا يورقه أى شك فى علو مكانة الآب . غير أن الشعب الذى

وضع انصورة المنطقية للرياضة قد اكتشف شكلًا جديداً للأوامر ، هو الأوامر العقلية . وان الطابع اللاشخصي لهذا الأمر ليجعله يبدو من نوع أرفع ، اذ أنه يقتضي الاحترام سواء أكنا نعرف بوجود الآلهة أم لا ، وهو يستبعد السؤال عما اذا كانت أوامر الآلهة خيراً ، ويحررنا من النظرة التشبيهية بالانسان ، القائلة ان فعل الحير ينحصر في الامتثال لارادة أعلى . فلا عجب اذن ان بدت أفضل طريقة لانبات آن القواعد الأخلاقية ملزمة للجميع هي اقرار التوازى بين مجال الأخلاق والمعرفة . والقول بأن الفضيلة هي العلم .

وهناك مذهب فلسفى يعرض فكرة التوازى بين مجالى الأخلاق والمعرفة فى صورتها المتطرفة ، هو المذهب الأخلاقي عند اسبيينوزا (١٦٣٢ - ١٦٧٧) . ففى هذا المذهب يذهب اسبيينوزا الى حد محاکاه طريقة اقليدس فى تقديم الهندسة على شكل بديهيات ونظريات ، آملاً بذلك أن يشيد الأخلاق على أساس متن كأساس الهندسة . فهو يبدأ ، مثل اقليدس ، ببديهيات ومصادرات ، ثم يستخلص نظرية بعد الأخرى . الواقع أن كتابه « الأخلاق » يبدو عند قراءته أشبه بكتاب تعلیمی فى الهندسة . على أن الكتاب فى أجزائه الأولى ليس أخلاقياً بالمعنى الذى نقصده ، وإنما يقدم نظرية عامة فى المعرفة ، ثم ينتقل بعد ذلك الى بحث الانفعالات . ويعرض اسبيينوزا نظريته القائلة ان الانفعالات تنشأ من أفكار غير كافية فى النفس ، وهى نظرية تتماشى مع نظرية سocrates القائلة ان الرذيلة جهل . وهو يحاول أن يبين ، فى فصل عنوانه « فى عبودية الإنسان ، أو قوة الانفعالات » ، ان الانفعالات تسبب الحزن والكدر ، وبالتالي فهي شر . فتحعن نصل الى السعادة عندما نتغلب على قوة الانفعالات ، وفي فصل آخر بعنوان « قوة العقل ، أو فى حرية الإنسان » يوضح أن القدرة على هذا التحرر كامنة فى العقل . وهكذا فإن أخلاقه رواقية ، وهو يرى أن الحير ليس الا اللذة العقلية للمعرفة ، أما السعادة التي تستمد من ارضاء الانفعالات ومن متع الحياة ، فهي وإن لم تكن فى نظره منافية للأخلاق ، تبدو له خارجة عن مجال الأخلاق ، وهو لا يعبدها ، يقدر معتدل ، الا بوصفها غذاء للبدن ، لازم لحفظ قدرة الجسم على أداء كل ما تقدر عليه طبيعته من أفعال .

ويتمتع اسبيينوزا بسمعة طيبة بين الفلاسفة . ولكنني أعتقد أن الفضل فى هذه السمعة يرجع الى شخصيته أكثر مما يرجع الى فلسفته . فقد كان رجلاً متواضعاً شعاعياً ، تصدى للدفاع عن نظرياته وطبق مذهبة

الأخلاقي في حياته . وكان يكتسب رزقه بقطع عدسات المناظير ، ورفض منصباً جامعياً لأنَّه قد يؤدي إلى العد من حرية تفكيره . ولقد تعرض لهجمات متعددة وصفته بأنه ملحد ، وطرد من الطائفة اليهودية في أمستردام ثروقته ، ولكنَّه ظلَّ غير عابِيٍّ، بائِي انتقاد ، وكان عطوفاً على الجميع ، ولم يجد كراهية لأحد .

فإذا ما جردنَا مذهب الأخلاقى من صورته المنطقية ، لبَّا لنا عقيدة الشخص متزن يسود في نظره ضبط النفس والعمل العقلى أسمى الفضائل . على أنه حين عرض مذهب الأخلاقى بصورة منطقية ، أثبت أنَّ اهتجابه بالمنطق يفوق مقدراته في مجال المنطق . والواقع أنَّ منطق استنتاجاته هزيل ، ولا يمكن أن تفهم هذه الاستنتاجات بدون كثير من الإضافات الضمنية والتفسيرات النفسية . ولا يمكن أن يعدد مذهبه متسقاً داخلياً على الأقل ، أي لا يمكن أن تستخلص نتائجه بطريقة صحيحة من بديهياته : إذ أنَّ هذه النتائج تتجاوز مضمون مقدماته بكثير . مثال ذلك أنه يقول بالدليل الأنطولوجي على وجود الله . غير أنَّ التركيبات المنطقية غير الصحيحة يمكن أن تظل لها تلك الوظيفة النفسية في دعم المعتقدات الذاتية ، والاستدلال الباطل يمكن أن يكون أداة لا غناء عنها في يد العقيدة الشخصية . ولقد كان اسبينوزا في حاجة إلى ذلك الهيكل الذي يتخذ صورة منطقية ، لكي يرتكز عليه في قمعه للانفعالات ، وفي عدم اكتراثه الغريب بعلذات الرغبات . وهكذا فإنه استخدم الطابع العقلى الذى أضفاه سقراط على الأخلاق ، كما فعل الكثير من سابقيه ، في تشبيه مذهب أخلاقي يقلل من شأن الانفعالات . وربما كانت هذه أسوأ نتائج الموازاة بين مجال الأخلاق والمعرفة . فمنذ عهد الرواقين سادت بين جماهير الناس تلك النظرة إلى الفيلسوف على أنه إنسان بلا انفعال ، وأدت تلك النظرة إلى شعور غير الفلسفه من الناس بأنَّ فيهم نقصاً ، وذلك عندما يجدون أنفسهم عاجزين عن تحقيق مشيل هذه الحكمة . ولكنَّني لا أستطيع أن أرى سبباً يدعو الفلسفه إلى تمجيد هذا المنطق غير المنفعل . فأنَا لا أود أن أصرف أولئك الذين يجدون متعة في عدم الانفعال ، عن هذا النوع الخاص بهم من اللذة ، ولكنَّني لا أرى سبباً يدعو البقية منا ، من تحذَّل ذاتهم صبغة أكثر انسانية ، إلى أن يشعروا بالنقص . فما يجعل الحياة جديرة بأن تعيش هو الانفعال ، وهذه القاعدة تنطبق على الفلسفه بدورهم ، ويبدو أنَّ انفعال اسبينوزا المؤسف نحو المنطق لم يكن يختلف كثيراً عن تلك الأنواع الأكثر اثاره ، التي يتبدى عليها الانفعال لدى الأشخاص الآخرين .

ولقد كان البناء الاستنباطي للأخلاق عند اسبيينوزا ، الذى كان يهدف إلى إثبات امكان الاتيان ببرهان منضوى على القواعد الأخلاقية ، مجرد صورة أكثر تفصيلاً وتعقيداً لفكرة سقراط القائلة ان الفضيلة هي العلم . بل ان مذهب اسبيينوزا يبىء هذه الفكرة على أساس أمن ، لأنه يبين أن المعرفة الأخلاقية ليست نتاجاً لاستبصار عقل فحسب ، بل ان من الممكن أيضاً أن يطبق عليها أقوى أساليب التفكير العقلى ، وأعنى به الاستنباط المنطقى . فبديميات الأخلاق ، شأنها شأن بديميات الهندسية ؛ ليست الا نقطة البداية في بناءات استنباطية تؤدى ، عن طريق سلسلة من الاستدلالات ، إلى نتائج يتسع نطاقها بالتدريج . فالأخلاق علم ، ليس فقط لأن مبادئها الأولى تبدو « صحيحة » ، بل أيضاً لأنها خاضعة لمبادئ الاستدلال المنطقى ، ويمكن أن يطبق عليها أسلوب البرهان المنطقى من أجل إثبات العلاقات بين القوانين الأخلاقية – تلك هي الحجة التي تعبّر عن موقف اسبيينوزا مثلكما تعبّر عن موقف سقراط وأفلاطون .

ولكى نوضح هذا التوازى ، سننصرف أمثلة لاستنباطات مختاراة من الميدانين المعرفي والأخلاقي . فعملية الاهتداء إلى الحير ، شأنها شأن عملية اكتساب المعرفة ، ذات طبيعة متدرجة ، وتنتهى عن طريق خطوات من الاستبصار الذى يزداد وضوحاً بالتدريج . وتعليم الحقيقة ، أو تعليم الفضيلة ، ينحصر فى مساعدة الشخص على أن يصعد خطوات السلم هذه . فتحن نسائل مثلاً إن كان من الممكن رسم دائرة داخل مثلث تكون أضلاعه مماسات للدائرة ، فتتحيل صوراً تبين دوائر ومثلثات لها هذه العلاقة ، ولكننا لا نعلم بعد إن كان من الممكن تحقيق ذلك بالنسبة إلى كل أنواع المثلثات ، أو إن كان من الممكن تحقيقه بأكثر من طريقة واحدة . وأخيراً نهتدى إلى البرهان الهندسى القائل إن من الممكن تحقيق ذلك بالنسبة إلى كل مثلث ، وبطريقة واحدة بالنسبة إلى المثلث الواحد . هذا الكشف يتم على خطوات ، سواءً أكنا نحن الذين نهتدى إلى البرهان أم كان هناك معلم يوضحه لنا . وبالمثل قد نتساءل إن كان الكذب على الغير خيراً ، وربما أجبنا أنه خير أحياناً وشر أحياناً أخرى ، ولكننا إذا مضينا في التحليل أبعد من ذلك اتضحت لنا أنه على الرغم من أن الكذب قد يفيدنا أحياناً ، فإنه ليس خيراً لأن مثل هذا السلوك من جانبنا قد يشجع الآخرين على أن يسلكوا بنفس الطريقة ، فت تكون النتيجة زوال الشفقة المتبادلة في العلاقات بين أفراد البشر . وهكذا تبدو العملية المتدرجة في هذا البحث مشابهة للتفكير الرياضى ، وبذلك نعرف لماذا كانت القواعد الأخلاقية قابلة لأن تعلم .

غير أن دراسة عمليات الاستنباط تؤدي أيضاً إلى اظهار النظرية المعرفية للأخلق في ضوء جديد . فالاستنباط المنطقي ليس وسيلة للاهتداء إلى حقيقة نهائية ، وإنما هو مجرد أداة للربط بين حقائق مختلفة . وقيام الاستنباط الرياضي ، في المثال الذي قدمناه من قبل ، هو البرهان على أننا إذا سلمنا ببعضيات معينة ، فإن النتيجة المتعلقة بالدائرة المرسومة داخل المثلث تلزم عنها . والاستنباط الأخلاقي المشار إليه من قبل هو برهان على أننا إذا رغبنا في غایات معينة فمن الواجب أن نطبع القاعدة الأخلاقية التي تقضي بالامتناع عن الكذب . وبعبارة أخرى : فإن ما يبرهننا عليه هو أننا إذا أردنا نظاماً اجتماعياً تقوم فيه العلاقات بين أفراد البشر على أساس الثقة المتبادلة ، فمن الواجب إلا تكذب .

وفي كلتا الحالتين نجد أن علاقة « إذا كان ... فـ » هي القابلة للبرهان ، كما أن المثلين إنما يتطابقان في إمكان استنباط هذه العلاقة فيما معاً . أي أن كون الفضيلة قابلة لأن تعلم ، هو نتيجة تترتب على كون الاعتبارات الأخلاقية ، شأنها شأن الاستنباطات الرياضية ، تنطوي على عنصر منطقي قابل لأن يحلل بخطوات منطقية ، تناظر الخطوات المنطقية في البرهان الرياضي .

ولست بحاجة إلى أن نؤكد أن الاستنباط المنطقي لا يمكنه أن يخلق نتائج مستقلة ، وإنما هو أداة للربط فحسب . فهو يستمد تاليته من بعديات معطاة ، ولكنه لا يستطيع أن يثبتنا بشيء من حقيقة البديهيات ، وعلى ذلك فإن بعدييات الرياضة تحتاج إلى معالجة مستقلة ، ومسألة كونها صحيحة تؤدي ، كما أوضحنا من قبل ، إلى أسئلة من قبل السؤال عما إذا كانت هناك معرفة ترتكيبية قبلية . ويؤدي تحليل الاستنباطات الأخلاقية إلى نتائج مماثلة . وببعضيات الأخلاق ، شأنها شأن بعدييات الرياضة ، ينبغي أن تتميز من النظريات الأخلاقية المستنبطه منها ، والعلاقة بين الاثنين ، أعني العبارة الموضوعة في صيغة « إذا كان ... فـ » ، وهي « إذا قبلت البديهيات فإن من الضروري أن تقبل النظرية » ، هي وحدتها التي يمكن البرهنة عليها منطقياً . وعلى ذلك فإن التحليل بين لنا أن صحة الأخلاق يمكن أن ترد إلى صحة البعدييات الأخلاقية . وكل ما يستطيع منيع الاستنباط أن يقوم به في ميدان الأخلاق ، كما في ميدان الرياضة ، هو أن ينقل السؤال عن الصواب من النظريات إلى البديهيات ، ولكنه لا يستطيع تقديم إجابة على هذا السؤال .

فلا بد لكي ثبت أن الفضيلة علم ، وأن الأحكام الأخلاقية من نوع

معروف ، من أن ثبتت أن بديهييات الأخلاق من نوع معرفى . غير أن امكان تطبيق الاستنباط المنطقي على المشكلات الأخلاقية لا يثبت أى شيء في هذا الصدد . وهكذا فإن السؤال عن طبيعة الأخلاق يرد إلى السؤال عن طبيعة البديهييات الأخلاقية .

وهنا نجد لزاما علينا مرة أخرى أن ننسب الفضل في ادراك هذه الحقيقة ، وأعني بها كون مشكلة الأخلاق هي مشكلة البديهييات الأخلاقية ، إلى امانويل كانت . فقد أدرك أن من المستحيل ، نتيجة للطبيعة التحليلية للاستنباط ، أن يجعل صحة القواعد الأخلاقية متركة على الاستنباط وحده – وهي حقيقة تصدق على الرياضيات بدورها . وأكد أن طبيعة الأخلاق لا تفهم إلا بعد الاجابة على السؤال عن بديهييات الأخلاق . ولكن لنقل مرة أخرى أن كانت لا يدعى لنفسه الفضل في تقديم السؤال ، وإنما في تقديم الاجابة عنه . وانه من المفيد أن ندرس هذه الاجابة ، التي تمثل – شأنها شأن اجابته على مشكلة بديهييات الرياضية والفيزياء – آخر بناء قوى شيده المذهب العقلي .

ان اجابة كانت تنحصر في الرأي القائل ان بديهييات الأخلاق تركيبية قبلية ، شأنها شأن بديهييات الرياضة والفيزياء . فهو يحاول في كتابه « نقد العقل العملي » أن يستنبط بديهييات الأخلاق بطريقة مماثلة لاستنباطه بديهييات الرياضة والفيزياء في كتاب « نقد العقل الخالص » . ففي الكتاب الأول يبين أن بديهييات الأخلاق يمكن أن ترد إلى بديهية واحدة ، يطلق عليها اسم الأمر المطلق categorical imperative وصيغتها كما يلي : « افعل بحيث يمكن أن تصير قاعدة سلوكك مبدأ لتشريع عام » . وهو يوضح استخدام هذه البديبية بامثلة كذلك المثال الذي ضربناه للذكذب : فالذكذب قد يفيدة بعض الأفراد ، ولكنه لا يمكن أن يصبح مبدأ لتشريع عام ، لأنه يؤدي عندئذ إلى نتيجة ممتنعة هي أن أحداً لن يستطيع أن يشق في أي شخص آخر . ويعتقد كانت أن البشر جيئوا لابد أن يسلموها بصحة الأمر المطلق لو أنهم حاولوا أن يسترشدوا بالبصرة العقلية ، وأن الأمر المطلق تتضمن صحته بفعل رؤية مسائل لذلك الفعل الذي يكشف لنا عن بديهييات الرياضة والفيزياء بوصفها حقائق ضرورية . ففي مذهب كانت وصلت الموازاة بين المجالين الأخلاقي والمعرفى إلى قمتها ، وذلك بارتكازها على معرفة تركيبية قبلية تشمل البديهييات المعرفية والأخلاقية معا ، ويرجع مصدرها الأخير إلى طبيعة العقل . ففي عبارة كانت الشهورة « السماوات المرصدة بالنجوم من فوقى والقانون

الأخلاقي في داخلي » يرمز كانت إلى ثنائية القوانيين المعرفية والأخلاقية ، وهي القوانيين التي يتبعي أن يعترف بها كل ذهن بشرى .

ولم يكن في استطاعة كانت أن يدرك ، في وقته ، أن هذه الموازاة ذاتها هي التي تؤدي آخر الأمر إلى انحياز مذهبة الأخلاقى . فلقد أوضحنا في الفصل السابق أنه لا يوجد عنصر تركيبى قبل في مجال المعرفة ، وأن الرياضة تحليلية ، وأن جميع الصيغ الرياضية للمبادئ الفيزيائية ذات طابع تجربى . فلو كان القانون الأخلاقي في داخلي من نوع القوانيون الذي تكشفه في السماء المرصعة بالنجوم ، لكنه أما تعبرنا تجريبياً عن سلوك البشر ، وأما قضية فارغة تعبر عن علاقة لزوم بين البدويات والنتائج الأخلاقية ، كالنظريات الرياضية ، ولكنه لن يعود في هذه الحالة أمراً غير مشروط ، أو أمراً مطلقاً (حملياً) ، بلغة المنطق التقليدي التي استخدمناها كانت . واذن فاختراق مذهب كانت الأخلاقي يرجع إلى نفس السبب الذي يرجع إليه اختراق نظريته في المعرفة : فهو ناشئ عن الفكرة الباطلة القائلة أن في وسع العقل أن يضع قضايا تركيبية .

على أن هذه ليست إلا اجابة سلبية ، تقول إن البدويات الأخلاقية ليست قضايا تركيبية قبلية . وتبقى بعد ذلك مهمة الاهتمام إلى اجابة إيجابية ، أي اوضاع طبيعة البدويات الأخلاقية . ولن أقوم بمناقشة هذه المسألة في الجزء التاريخي من هذا البحث ، وإنما سأقوم بتحليلها في الفصل السابع عشر . ومع ذلك فاني أود أن أضيف بضع كلمات عن الأصل النفسي لآراء كانت .

إننا نكتشف ، عندما ندرس نفسية الفيلسوف دراسة فاحصة ، أن القول بالمعرفة التركيبية القبلية في مجال الأخلاق يبعث في كانت رضاً انفعالياً أقوى حتى من ذلك الذي يبعثه القول بالمعرفة التركيبية القبلية في مجال المعرفة . فهو في كتاباته الأخلاقية يقحم وسط الأسلوب الأكاديمي الجاف الذي يعرض به آرائه ، تعبيرات شاعرية يبتلي بها مجدداً للقواعد والتصورات الأخلاقية :

« الواجب ! أيها الاسم العظيم الجليل ، يامن لا تنطوى في ذاتك على أية صفة تجعلك محبياً أو باعثاً للارضاء ، ولكنك تطالب بالحضور ، ومع ذلك فأنت لا تتورعنا بأى شيء قد يبعث الرعب أو يولد تفروعاً طبيعياً . أى أصل جدير بك ، وأين بعد المرء جذور منبك النبيل ؟ إنك لترفض

كل وسائل تربطه بانسوي ، وأن السير على هديك إنما هو الشرط الضروري لكل قيمة علينا يصدرها الإنسان ،

إن تصور الواجب هو محور مذهب كانت الأخلاقى . فبقدر ما يكون سلوكنا مبنياً على الهوى أو الميل الطبيعي ، لا يكون خيراً ولا شراً ، حتى لو كان ميلنا يتوجه إلى هدف له قيمة ، كمساعدة أشخاص محتاجين . مصدر أخلاقية سلوكنا هو دافع الواجب الذي يجعلنا نسلك في التنشيء الذي حق بالنزوع الطبيعي إلى مساعدة الآخرين ! وبما لأنثاء الأخلاق التي تتكشف في هذه الصيغة العقلية التي أصفها كانت على القرارات الأخلاقية ! لقد كان « كانت » ينتهي إلى أسرة من الطبقة المتوسطة ، تعينا حياة متواضعة ، وكان أبوه نجاراً ، وأمه نصيرة متجمسة لجماعة دينية محافظة . وفي بيته كهذه بعد الاعتماد على الذات والاستجابة الحرة للميل الطبيعي خطيبة في كثير من الأحيان ، ويبدو أن ابن المشهور قد وجد سعادة وفخرًا في أن يستنبط في كتب فلسفية معقدة نفس الاتجاهات الأخلاقية التي تشبع بها منذ نعومة أظفاره .

والواقع أن النجاح الذي أحرزته فلسنته في بلاده ، والذي جعل منه فيلسوف البروتستانتية والبرورة البروسية ، هو دليل آخر على أن الأخلاق التي وضع صياغتها المنظمة في مذهب الفلسفى إنما هي طبقة وسطى معينة من الشعب . فتجسيد الواجب يمثل أخلاق طبقة اجتماعية توجد في ضروف الفاقة ، وتعتمد في معيشتها على العمل الشاق . الذي لا يترك وقتاً للفراغ ، أو هو أخلاق طبقة عسكرية مميزة لا بد فيها من الخضوع لأوامر الرؤساء . ولقد كانت كلتا الحالتين موجودة في بروسيا أيام كانت . غير أن رفض كانت الاعتراف بسلطنة جماعات أو نظم معينة يدل على أنه كان ذهن مستقل ، مما أدى بالفعل إلى قيام تنازع بينه وبين الحكومة البروسية . ولو لم يكن قد دعا إلا إلى قاعدة التعاون الاجتماعي ، التي يعبر عنها الأمر المطلق عنده ، لنظرنا إليه على أنه نصيحة مجتمع ديمقراطي ، ولادرجه مع لوک وقادة الثورة الأمريكية . غير أن تقديسه للواجب ينم عن قدر مفرط من الملة المستمدة من الخضوع ، والرضا الناجم عن العبودية ، وهي صفات مميزة للطبقة الوسطى البورجوازية التي ظلت طويلاً تخضع لسلطة فئة حاكمة قوية . وأنها لمسة فيلسوف المعرفة التركيبية القبلية أن يكون ما قدمهلينا على أنه التركيب النهائي للعقل مثالاً إلى حد يدعو إلى الدهشة للوسط

الاجتماعي الذي ترعرع فيه . فالمنصر الأولى في المعرفة عنده يتفق مع فيزياء عصره ، والمنصر الأولى في الأخلاق يتفق مع أخلاق طبقته الاجتماعية . فليكن في هذا الاتفاق تحذير لكل من يزعم أنه قد اهتدى إلى الحقيقة النهاية .

ويبدو أن « كانت » كان ينظر إلى تأسيسه للأخلاق على أنه عمل يفوق في أهميته نظريته في المعرفة بقدر ما تفوق الغاية في أهميتها الوسيلة . ويبدو أن هذه النقطة مميزة لجميع أنصار الموازاة بين المجالين الأخلاقي والمعرفي : إذ يبدو أن انسعى إلى توجيهات أخلاقية هو الدافع إلى أبحاثهم ، وأن السبب الرئيسي في تشديانهم للبيتين المعرفى هو أنه يعدهم بوسيلة الاهتمام إلى البيتين الأخلاقي . على أن لهذا التحول في الاهتمام من الميدان المعرفي إلى الميدان الأخلاقي تأثيراً مؤسفاً : إذ يؤدي إلى تأمل نظرية المعرفة الناتجة بصورة مشوهة ، وبنائياً من أجل غاية معينة ، هي أن تكون دعامة للمذهب المطلق في الأخلاق ، وبالتالي لا تكون تفسيراً متزهاً للمعرفة . وبذلك يصبح البحث عن التوجيهات الأخلاقية دافعاً خارجاً عن مجال المنطق ، يتدخل في التحليل المنطقي للمعرفة . وينبغي أن نبين الآن إلى أي مدى أثرت النتيجة الناتجة عنه ، وهي الموازاة بين مجال الأخلاق والمعرفة ، في الفلسفات المعرفية ، وأصبحت مصدراً رئيسياً لنظريات باطلة في المعرفة .

لما كان الإنسان الفعل لا يسلك ، على وجه العموم ، سلوكاً أخلاقياً، فيبدو من الواضح تماماً أن الأخلاق لا تبحث في السلوك الفعل للإنسان . فالفرق بين الطريقة التي ينبغي أن يسلك بها الإنسان ، والطريقة التي يسلك بها بالفعل ، واضح تماماً ، ومن هنا يبدو أن علم الأخلاق يتعلق بسلوك الإنسان المثالى . ولكن يقدم الباحث النظري الأخلاقي تعليقاً لهذا الفارق ، فإنه يشير إلى التباين بين القرائن الهندسية وال العلاقات التي تسرى على الموضوعات الفيزيائية الفعلية ، ويفصل المثلث المثالى (أو العقل) من المثلث الفعل . وينذهب إلى أن الرياضي يكشف عن القرائن المعيارية للموضوعات الهندسية بنفس المعنى الذي يثبت به الفيلسوف الأخلاقي القرائن المعيارية للسلوك البشري . وهكذا يتصور النظريات الرياضية على أنها قضايا تتعلق بما ينبغي أن يكون ، متميزاً عما هو كائن ، بنفس المعنى الذي يتصور به النظريات الأخلاقية .

على أن أية دراسة تزيمية للرياضية كفيلة بأن تكشف فوراً عن بطلان هذا التشبيه . صحيح أن الأشكال الهندسية المثالية لا توجد في

النوع الفيزيائى ، ولكن قوانين الهندسة تبتنا على الأقل بعلاقات تسرى تقريراً على الموضوعات الفعلية . والرياضية تصف الواقع المفزيائى من حيث أنها تدربنا بمعرفة تقريرية للواقع . وهى لا تبنا بما ينبغى أن يكون عليه الواقع ، وإنما بما هو عليه بالفعل . فائى معنى يمكن أن يكون للقول أن محيط الشجرة ينبغى أن يكون دائرة كاملة ؟ إن الدائرة غير الكاملة التى يكونها هذا المحيط بالفعل تخضع لقوانين الهندسة بقدر ما تخضع لها الدائرة الكاملة ، وقوانين الدائرة الكاملة مفيدة لأنها تبنا على وجه التقرير بالعلاقات التى تسرى على دوائر غير كاملة مثل محيط الأشجار .

ولتحفظ بهذا التشبيه ، فنحاول تفسير الأخلاق على أنها ذات طبيعة مماثلة ، أي أنها تبنا عن السلوك التقريري للناس . صحيح أن الأخلاق الوصفية ، أي الوصف الاجتماعى للقواعد الأخلاقية السائدة ، لا تقدم عادة على هذا النحو ، وإنما تقدم من خلال وصف للسلوك الفعلى للناس . ومع ذلك ففى استطاعتنا ، نظرياً على الأقل ، أن نشيد أخلاقاً وصفية عن طريق بحث الإنسان المثالى ، متلماً يبحث عالم الهندسة فى المثلث المثالى . وهذا ممكن لأن القوانين الأخلاقية المثالية تتحقق فى حدود تقريرية معينة . والواقع أن معظم الناس ، مثلاً ، لا يسرقون ولا يقتلون . فالمثل العليا الأخلاقية تتحقق تقريرياً لأنها لو لم تكن تتحقق لما أمكن أن يوجد الناس بوصفهم جماعة اجتماعية . وهكذا نستطيع أن نصل إلى أخلاق وصفية تبنا عن السلوك الأخلاقى التقريري للبشر عن طريق وصف سلوكهم المثالى ، متلماً تبنا الهندسة عن العلاقات التقريرية بين مقاييس المكان الفيزيائى عن طريق البحث فى أشكال هندسية مثالية .

غير أن هذا ليس ما يريد فلسفى الأخلاق . فهو يريد توجيهات أخلاقية ، أي قواعد تدلنا على الطريقة التى ينبغى أن نسلك بها ، لا أوصافاً للطريقة التى نسلك بها بالفعل . ولما كان يذهب إلى أن العقل ، أو رؤية المثل الفكرية ، يستطيع أن يكشف لنا عن هذه القواعد ، فإنه يضطر فى مقابل ذلك إلى أن ينظر إلى وظيفة الرياضة على أنها معيارية لا وصفية . وهكذا يصل إلى فهم يبدو الذهن فيه مشرعاً ، أو بتعبير أكثر تواضعاً ، يبدو العقل أداة للرؤية تدرك القوانين المعيارية بالتعلق إلى مجال أعلى للوجود . وهذا هو الأصل النهى لفكرة تعدد عوالم الوجود ، وهي الفكرة التى كان أفلاطون أكبر دعاتها . وفي هذه الحالة ينظر إلى الطابع

غير الكامل للأسکال انيندسيه للموضوعات الفيزيونيه الفعلية على أنه نفس ، أو عيب بالمعنى الأخلاقي ، شأنه شأن عيوب اسلوك الفعلية لدى البشر ، ويقال بوجود عالم من الوجود الأعلى . متحرر من هذه الناقص ، وذلك على المستوى المعرفي والمستوى الأخلاقي مما .

ويظهر التقويم الأخلاقي للعلاقات المعرفية في تفلغل الحجج الأخلاقية في العلم اليوناني ، كعلم إنكلترا . فالممارسات السمائية للنجموم متلاعنة دوائر كاملة لأسباب تتعلق بالكرامة ، إن جاز هذا التعبير . أما أن محيط الأشجار يمثل دائرة غير كاملة فهذا دليل على نقصها . ونتيجة لهذه الآراء نظر إلى الأشياء الفعلية على أنها ناقصة بالقياس إلى الأشياء الفكرية أو الشالية . وتعبر نظرية المثل الأفلاطونية عن هذا التباين في القيمة بين العالم الفيزيائي والعالم المثالي .

ويقول «كانت» برأى مماثل ، وإن كان يعرضه بحجج أقل سذاجة . فهو يفرق بين **الظواهر والأشياء** في ذاتها . فكل معرفة لنا تقصر على الظواهر ، لأن المعرفة تعرض موضوعات العالم الفيزيائي في إطار المبادئ القبلية . وهو يذهب إلى أن من الضروري أن تكون هناك من وراء المظاهر أشياء في ذاتها ، أي الأشياء كما هي قبل ادماجها في مبادئ الهندسة ، ومبادئ العلية ، وما إلى ذلك . وهو يصل ، مثل أفلاطون ، إلى عالم متعال (ترنسيدنطالي) يختلف عن العالم الذي تكشفه لنا الملاحظة والعلم ويعلو عليه (١) .

ولا شك أن السبب الذي يحتاج كانت من أجنه إلى الأشياء في ذاتها واضح : فهو يريد تشبيه عالم يمكن أن تطبق فيه مبادئه الأخلاقية والدينية . ذلك لأن العلم ، بما فيه من حتمية عليه ، لم يترك مكانا حرية الفعل البشري أو للحكم الإلهي ، وهكذا بدت أساس الأخلاق والدين مهددة في نظر «كانت» ، وخيل إليه أن هناك مخرجا من هذا المأزق ، هو أن يقتصر العلم على البحث في نوع من الوجود الأدنى مرتبة ، وبذلك تتخلص الأشياء في ذاتها من حتمية الظواهر . ولقد كان من السهل أن يطبق هذه التفسير على المعرفة التركيبية القبلية عند «كانت» نظرا إلى

(١) لا أعتقد أن استخدام المؤلف لفظ العالم الترنسيدنطالي هنا دقيق ، لأن هذا العالم عند كانت يوجد في قلب التجربة ، بوصفه شرطا لامكان حدوثها ، ولا يمكن مقارنته بعالم أفلاطون المثالي الذي يعلو على التجربة ولا تربط بها صلة .
 (المترجم)

طابعها الندائي : فإذا كان المنهن هو الذي يفرض قوانين العنية والهندسة على الوجود المطلق فحسب ، فإن هذا الوجود ذاته يكون حرا ، ولا يعرفه شيء عن اتباع القانون الأخلاقي بدلًا من القانون العلي . وانه من المؤلم أن نرى كيف يبذل فيلسوف الفيزياء النيوتونية كل هذا الجهد لكي يتخل عن فizierياته باكملها من أجل اتخاذ أخلاقه الدينية . الواقع أن كانت يعترف صراحة بأن هذا هو مقصود فلسفته . ففي مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « نقد العقل الخالص » يقول : « كان على أن أضع حدوداً للمعرفة لكي أفسح مكاناً للإيمان . » وتنبع النتائج المسمة لهذا البرناميج في الطابع الأخير الذي أضفاه على فلسفته « التقنية » . ذلك لأن نفس الكتاب الذي يضع أساس نظريته في المعرفة ينتهي بباب يسمى « بالديالكتيك الترنسيدنتمي » يكاد يلغى كل نتائجه السابقة . ففي هذا الباب يزعم كانت أن العقل عندما يمتد إلى ما وراء عالم الظواهر يؤدي حتماً إلى متناقضات ، يطلق عليها اسم « النقائض antinomies ، وأن المخرج الوحيد حالة الانهيار التي تصيب العقل هذه هي الإيمان بالله والحرية والخلود ، بوصفها مبادئ تسرى على عالم يعلو على العالم المنظور .

على أن هذه النقائض المزعومة التي قال بها كانت ، والتي تتعلق أساساً بلا نهاية المكان والزمان ، لم تصدأ لاختبار المطلق . فمن السهل حلها عن طريق المنطق الذي يعلم كيف يتعامل باتساق مع الأعداد اللانهائية . كذلك اتضاع أن تفسيره للعنيفة والهندسة على أنها مبادئ يفرضها الذهن البشري على الأشياء ، هو بدوره تفسير غير مقبول . فقوانين العنية ، إن كان يسرى على الأطلاق ، فلا بد أن يسرى على الأشياء في ذاتها ، والا لما أمكن استخدامه في التنبؤ باللاحظات المقبلة : إذ أن الذهن البشري لا يخلق ملاحظاته ، وإنما هو سلبي أساساً في عملية الادراك الحسي . كذلك فإن الهندسة ، كما نعرفها اليوم ، تصف خاصية للعالم الفيزيائي (انظر الفصل الثامن) . وهكذا لا تظل هناك حجة يرتكز عليها تحديد المصطلح لقوى العقل ، وادخاله لعالم ميتافيزيقي ، هو عالم الأشياء في ذاتها . ومع ذلك فإن هذا الجزء غير العلمي من فلسفة كانت ، منذ نشره في كتابه ، قد أصبح منبعاً ينبع من منه أعداء العلم (١) .

(١) يخيل إلى أن المؤلف قد تجنبى على كانت في هذا الجزء بالذات ، إذ أن حديث كانت من « النقائض » هو قبل كل شيء ، محاولة لإثبات استحالة استخدام العقل بطريقة مشمرة حين لا يتعامل مع التجربة ، أي حين يتعامل مع نفسه فقط . وازن وكانت يدعى هنا إلى الانصرار على استخدام العقل مقتربنا بالتجربة ، وهي

وقد استخدموه لتشييد مذهب فلسفية تقلل من قيمة التفكير العقلي وترى أنها تقيم عالماً من الوجود الشالى ، الذى لا يعرفه إلا الفيلسوف ، والفيلسوف وحده .

وهكذا يؤدى المذهب العقلى إلى تلك النظرة الشالية ، التى عرضت من قبل على أنها شكل خاص من أشكال المذهب العقلى ، والتى تذهب إلى أن الحقيقة النباتية تقتصر على المثل أو الأفكار ، على حين أن الموضوعات الفيزيائية ليست إلا نسخاً ناقصة من الموضوعات المتنائية . ولقد كانت أكثر الصيغ التي عبرت عن هذه النظرية امتناعاً ، هي تلك القائلة إن العقل جوهر الأشياء جميماً ، وهي الصيغة التي عبرت عنها الفقرة التي اقتبسناها في مستهل هذا الكتاب . وقد سبق لنا أن تسألنا عن السبب الذى يرغم الفيلسوف على صياغة آرائه على هذا النحو . وفي استطاعتنا الآن أن نأتى بالجواب : فهذا السبب هو أن اهتمامه الأول ليس منصباً على فهم المعرفة ، وإنما على شيء آخر . فهو يود أن يتصور المعرفة على نحو من شأنه أن يقدم أساساً للتجنيبات الأخلاقية ، وهو يود أن يجعل للمعرفة يقيناً لا يمكن أن يبلغه الأدراك الحسى أبداً ، وذلك يقصد تضليل معرفة أخلاقية مطلقة موازية لهذا اليقين . وهو لا يجد غضاضة في عرض مذهبة بلغة مجازية ، لأنه يسىء فهم لغة التفسير العلمي .

ولقد كان كاتب الفقرة المشار إليها هو هيجيل Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) الذى اقتبسنا هذه الفقرة من مقدمته لكتاب « فلسفة التاريخ » . وقد يكون من المفيد أن نقدم بعض الملاحظات عن فلسفة هيجيل ، لأن مذهبة يمكن أن يعد الصورة المترنفة لموقف الشالى - أى ربما كان على أن أصفه بأنه الصورة « الكاريكاتيرية » لهذا المذهب : إن هيجيل يختلف عن أفلاطون وعن كانت فى أنه لا يشمار كثما اعجابهما بالعلوم الرياضية ، وهو يختلف عنهما أيضاً فى أن أسلنته لا تبلغ من العمق ما بلغته أسلنتهما . غير أن كل أخطائهم تكرر عنده ، وهو يكتشف عن هذه الأخطاء بطريقة تبلغ من السذاجة جداً يجعل من الممكن دراسة مذهبة بوصفه أنموذجاً لما لا ينبغي أن تكون عليه الفلسفة .

نتيجة لا يزيد منها أعداد العلم شيئاً ، بل إنها ربما كانت تقضي الطريق صيفاً بباباتها تهافت الميتافيزيقاً بمعناها التقليدى ، من حيث هي استخدام خالص للعقل دون استرشاد بالتجربة . أما إن كانت أراد من هذا النقد أن يفتح المجال للحقائق العليا ، فهذا شيء آخر لا يقلل من قيمة النقد فى ذاته ، بغض النظر عن الثابة المقصودة من ورائه .
(الترجم)

ان نقطة بداية فسحة هيجل هي التاريخ ، لا العلم . فهو يعزو اى تقديم وصف لتطور الانسان التاريخي ، اى لتلك الفترة التي تتوافق لدينا عنها وثائق مكتوبة ، من فترات التاريخ البشري . عن طريق تكوين بعض الاطر البسيطة التي يعتقد أنها تفسر التطورات التاريخية . فهناك اطار من هذه الاطر يشبه التاريخ بنمو الفرد . اى ان هناك مرحلة الطفولة ، التي تمثلها الشعوب الشرقية القديمة ، ثم مرحلة الشباب ، التي يحددها بانيا العصر اليوناني ، ثم عصر الانسان الناضج ، الذي تحقق عند الرومان . ثم عصر الكبونة . الذي يمثله عصراً - وهو في نظر هيجل ليس عصر العمال ، وإنما عصر النضوج الكامل . وأعلى درجات هذا النضوج الكامل هي تلك التي بلقتها الدولة البروسية ، التي كان هيجل يستغل فيها أستاداً في برلين . ولست أدري ماذا كان هيجل خليقاً بأن يقوله عن بروسيا الهاتلرية ، ولعله كان يجعل لها مكاناً تواصل به خط التطور التاريخي كما تصوره ، ولكن لعله أيضاً كان يؤثر أن يرجي حكمه حتى يرى نهاية امبراطورية هتلر .

هذا الاطار التضيئي البدائي ، الذي هو جدير بطانب مستجد يود أن يشيد لنفسه مذهبًا فلسفياً خاصاً به ، أقل شهرة يكتبه من اطار آخر من الاطر التاريخية التي وضعها . فقد رأى هيجل أن التطورات التاريخية تتحرك في كثير من الأحيان من طرف إلى آخر ، مثل «بندول» الساعة ، ثم تصل إلى مرحلة ثالثة تشتمل إلى حد معين على نتائج المراحلتين السابقتين . مثال ذلك أن النزعة المطلقة في السياسة تعقبها أحياناً ثورة ديمقراطية ، تتطور بدورها إلى حكومة ذات طابع مركزي ، تعرف بحقوق الشعب . وقد أطلق على هذا الاطار اسم *القانون الديالكتيكي* . وهو يسمى المرحلة الأولى بالوضع *thesis* والثانية بالوضع *المضاد antithesis* ، والثالثة *بالوضع المركب synthesis* (أو المركب فقط) .

ويكشف تاريخ الفكر البشري عن أمثلة متعددة لهذا القسانون الديالكتيكي . ومن هذه الأمثلة تطور المفاهيم الفلكلية للكون : فتصور بطليموس للكون المرتكز حول الأرض ، أعقبه تصور كوبرنيكس للكون ، الذي تتحرك فيه الأرض وتكون فيه الشمس مركزاً ثابتاً للمجموعة الشمسية . هذان التصوران المتصادان قد تجاوزهما ، كما كون «مركباً» منها ، تصور أينشتين النسبي الذي يرى أن من الممكن اتخاذ النظام المرتكز حول الأرض والنظام المرتكز حول الشمس تفسيرات مقبولة ، إذا

تحررًا من ادعاء، الحركة المطلقة . وهنالك مثل آخر يتضح في نظرية النظريات الفيزيائية في الفضاء . وهي التي انتقلت من نظرية جزئية إلى نظرية موجية . حتى اتعدد الانتنان أخيرا في نظرية ثنائية تقول بإمكان تفسير المادة على أنها جزيئات وعلى أنها موجات في آن واحد (انظر الفصل الحادى عشر) . كذلك يمكننا أن ننظر إلى الطريقة العامة التي يسير بها المنهج التجريبى ، وهي طريقة المحاولة والخطأ ، والنتائج الذى لا يعود أن يكون محاولة جديدة ، على أنها تكرار لا ينتهي للقانون الديالكتيكي . وتدل هذه الأمثلة ، فضلا عن ذلك ، على أن للقانون الديالكتيكي معنى يتمس بالمرونة ، فهو لا يعود أن يكون إطارا مريحا يمكن أن تدمج فيه تصورات تاريخية معينة بعد وقوعها ، ولكنه لا يبلغ من الدقة ولا من العمومية ما يتسع استخلاص تنبؤات تاريخية منه . كما أنه لا يمكن أن يستخدم دليلا على صحة نظرية علمية معينة : فصحة نظرية أينشتين في الحركة لا يمكن أن تستند من النطء الديالكتيكي للعملية التاريخية التي أدت إلى وضع هذه النظريات ، وإنما ينبغي أن تكون مبنية على أساس مستقلة .

لو كان هيجل قد أكتفى بوضع القانون الديالكتيكي وضرب أمثلة له بمجموعة كبيرة من المواد التاريخية والفلسفية ، لأصبح مؤرخا عظيمًا ، أو عالما كبيرا للتاريخ . ولو كان عالما ، لأدرك الحدود التي لا يتجاوزها قانون الخطوات الثلاثية ، والأمثلة العديدة التي لا يسرى عليها هذا القانون ، والبحث عن الشروط الخاصة اللازمة لأنصاته . غير أنه كان فيلسوفا ، وبذلك وقع ضحية بحثه عن العمومية واليقين . فقد عمل قانونه الديالكتيكي بحيث جعل منه قانونا منطبقا ، ووضع مذهبها يكون فيه التناقض كامنا في المنطق ، ويدفع الفكر من موقف متطرف إلى الموقف المتطرف المتصاد ، إن جاز هذا التعبير ، فتحدث بذلك الحركة الديالكتيكية . فهيهجل يقول مثلا : إن القضية « الوردة حمراء » تتضمن على تناقض لأنها تقول عن الشيء الواحد أنه شيئاً مختلفان ، هما وردة ، وحمراء ، وقد أوضاع الشاضفة في كثير من الأحيان الخطأ الأولى الكامن في هذا الفهم الذي يخلط بين الانتماء إلى فئة وبين الهوية ، فالقضية تقول : إن الشيء نفسه يتضمن إلى فئتين مختلفتين : هما فئة الورود وفئة الأشياء الحمراء ، وهو أمر لا ينطوى على تناقض . وإنما يقوم التناقض لو أكدنا أن هناك هوية بين الفتنتين المختلفتين ، غير أن القضية لا تعنى هذا . وعن طريق الأعيب منطقية بهذه ، يحاول هيجل أن يثبت أن قانونه الديالكتيكي قانون منطقي يصدق بلا استثناء .

دريس هيجل ، عن طريق الجمع بين تفسيره لقانون الدين الكتبي وبين نصوّره للتطور التدريجي للبشر ، إلى آراء كثلك التي عرضناها في الفقرة التي استهل بها هذا الكتاب . فجوهر الوجود هو العقل ، وهو يدفع الوجود من طرف إلى الطرف الآخر ، ويجمع بين النقيضين على مستوى أعلى ، ثم يبدأ العملية من جديد . وهذه لغة مجازية ، غير أن ما يقوله هيجل لا يمكن أن يقال على أي نحو آخر ، والا لأصبح امتناعه واضحاً للعيان . ونور فسراً رأيه هذا على أنه يعني أن العالم يزداد معقولية على الدوام ، أو أن كل الأحداث تخسم غرضاً معقولاً . لظير بطلان هذا الرأي بوضوح . ذلك لأن التاريخ البشري ، وإن يكن ينطوي على اتجاهات تقدم عقل وأخلاقي ، هو ظاهرة أعقد من أن تصنف على مثل هذا الأساس البسيط . ومن ذا الذي يستطيع أن يزعم أن تطور العالم الفيزيائي ، أي النظم التجميمية مثلاً يتبع مساراً يرضي رغبات العقل البشري ، أو يحقق ما قد يعده البشر شرارة ؟ الواقع أن مصدر جاذبية مذهب هيجل إنما هو لفته الشديدة .

ولقد اتخذ البحث عن توجيهات أخلاقية عند هيجل شكل استفاض للغایات الأخلاقية على التاريخ ، فاعتبر سبباً يصبح حقيقة آخر الأمر ، وينبغي أن نسعى إلى الخير لأننا نشارك في عملية التاريخ . وهذا يعني بلغة أقل تعقيداً ، أن القضايا المتعلقة بما سيحدث تستمد من قضايا متعلقة بما ينبغي أن يحدث . إن رجل الشارع يسمى لهذا تفكيراً مبنياً على التمني Wishful thinking ، أما الفيلسوف فيسميه تفسيراً غالياً للتاريخ . الواقع أنه لا جدوى من محاولة تقديم تحليل منطقى لمثل هذه الفلسفة ، بوصفها وثيقة تشيد بما يحدث للمذهب العقلى حين لا يعود يخضع لسيطرة المنطق . وهي تمثل حالة يؤمن فيها الفيلسوف بأنه إذا كان في استطاعة العقل أن يكتشف قوانين الكون ، ففي استطاعة العقل أيضاً أن يفرض القوانين على الكون .

وانى لا شك في أن هيجل كان سيعجز كل شبراته الحاضرة لو لم يكن قد وجد دعامة خارج الفلسفة ، في المذهب المادي الاقتصادي عند كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) . فتطبيق قانون هيجل الديني الكتبي في إطار حركة سياسية قد جعل مذهب هيجل موضوعاً لنزاع حاد ، وتوقدت الاشتراكية ، بين أنصارها وخصومها مما ، في ضوء فلسفة هيجل . ومع ذلك فإن ماركس ، في مبادئه الأساسية ، هو أعظم خصوم هيجل ، لأنه برفض أن يشارك هيجل اعتقاده البشري بقدرة العقل . فذلك الرجل الذي

فسر المركبات الأيديولوجية على أنها نتائج لاحوال اقتصاديه ، ودعا إلى الصراع الطبقي بوصفه الخطوة الازمة لتحقيق التقدم ، ثم يكن مثاليا . والحق أن موقف ماركس التاريخي إنما هو في اتجاه التجريبية، ليس فقط لأن ماركس تأثر بقوة بالتجربتين الانجلزيتين من أمثال ريكاردو Ricardo بل أيضا لأن قانون هيجل الأنديالكتيكي لا يمكن ادماجه في بحثه الاجتماعي بطريقة متسقة الا اذا فيه على أنه قانون تجريبي . ولا شك أن الصورة التي تكونها لتاريخ المذهب التجربى الاجتماعي كانت تقدو أو وضع بكثير لو كان ماركس ذاته قد اعترف بهذه الحقيقة .

فإذا شئنا أن نفهم لماذا لم ينتهي ماركس بوضوح على ميتافيزيقا هيجل ، فعلينا أن نبحث عن تفسير نفسى . فقد توسيع فى تفسيره الاقتصادي للتاريخ ، بحيث أصبح حتمية اقتصادية ، وربما كان قد احتاج الى روابط تجمع بينه وبين فلسفة مثالية ، لكن تكون فيها دعامة المذهب الذى يتنظر الى التطورات التاريخية على أنها تتحدد بدقة بقوانين اقتصادية ، بنفس الطريقة التى يتحدد بها مجرى الكواكب بقوانين فизياتية . غير أن الأحوال الاقتصادية ليست الا عامل يسهم فى التطورات التاريخية ، وهناك عامل آخر هو العامل النفسى ، بل ان الاثنين مما لا يمكنهما أن يمداننا بأكثر من قوانين احصائية لتطور المجتمع البشري . ولقد تخلى ماركس عن مبادئ النزعة التجريبية حين نظر الى عامل من العوامل التى تسهم فى احداث التطور . على أنه هو السبب الوحيدة لهذا التطور . ولايمكن أن يغفل الطابع الاحصائى للبحث للقوانين الاجتماعية الا مفكر ذو نزعة عقلية قبلية (apriorist) ، إذ أن التجربى يعلم أن من المستحيل أن يمحى عنصر الاتفاق تماما من الحوادث التاريخية ، وأن هذا العنصر يؤدى الى استبعاد القابلية الدقيقة للتنبؤ ، حتى بالنسبة الى الاتجاهات التاريخية الكبرى . والواقع أن الایمان المتعصب للماركسيين بالتنبؤات الاقتصادية لفيلاسوفهم ، وهو الایمان الذى هو أشبه بالعقيدة منه بالنظرة العلمية ، إنما هو احياء للهيجنية ، أي نفلسفه تضع الحدود الأولية قبل الأدلة التجريبية .

ولقد وصف البعض هيجل بأنه خليفة كانت ، غير أن فى هذا اساعدة لهم خطيرة وكانت ، ورفعا لمكانة هيجل ليس له ما يبرره . ذلك لأن مذهب كانت ، وان ثبتت التطورات التالية استحاللة قبوله ، كان محاولة من ذهن عظيم لإقامة المذهب العقل على أساس علمى . أما مذهب هيجل فهو بناء هزيل لشخص متغصب أدرك حقيقة تجريبية واحدة ، وحاول أن يجعل

منها قانونا منطقيا في إطار منطق أبعد ما يكون عن الروح العلمية . وعلى حين أن مذهب كانت يمثل قيمة الاتجاه التاريخي للمنهج العقل ، فإن مذهب هيجل يتسمى إلى فترة تدهور الفلسفة التأمليه ، وهي الفترة التي تميز القرن التاسع عشر . وسوف أتحدث عن هذه الفترة فيما بعد ، وحسبى الآن أن أذكر مقدما ملاحظة واحدة : هي أن مذهب هيجل قد أسمهم ، أكثر من آية فلسفية أخرى ، في احداث انشقاق بين العلماء والفلسفه . فقد حصل الفلسفه موضوعا للسخرية يحرس العالم على التبرؤ منه .

وهكذا نستطيع الآن أن نفهم لماذا كانت التغيرة بين العلم والفلسفه واسعة . فالفيلسوف ذو التزعة العقلانية معاد للعلم في صميم روحه . والعوامل التي تحكم في تحديد مسار تفكيره عوامل خارجة عن مجال المنطق ، تتبع من النتائج والمناهج العلمية أداة لبلوغ أهداف غير علمية . علينا ألا ننخدع بالاعجاب والتمجيد الذي يديه أنبياء الفلسفه الشالية في كثير من الأحيان ، بالرياضيات . ذلك لأن الرياضيات ليست في نظرهم الا مثلا يوضع نظرياتهم ، ومرة لأفكارهم الخاصة ، وهم لا يعلمون ما تعنيه المعرفة - وضمنها المعرفة الرياضية - بالنسبة الى من يدرس المعرفة لذاتها .

ليس ثمة مجال للتوفيق بين العلم والفلسفه التأمليه . فلنكتف عن محاولة التوفيق بين الاثنين أملأ فى الوصول إلى مركب أعلى . فليست كل التطورات التاريخية تحدث وفقا لقانون الديالكتيكي ، بل أن أحد الاتجاهات الفكرية قد يخدم ويختفى مكانه لاتجاه آخر يبتعد من جذور مختلفة - شأنه شأن النوع البيولوجي الذى لا يبقى الا فى صورة حفريات عندما يحل محله نوع آخر له قدرات أعظم . والحق أن الفلسفه التأمليه لم تجد ، بعد أن بلغت قمتها فى مذهب كانت ، الا مثيلين ضعفاء ، وهى فى طريقها الى الانحلال . ونكن هناك فلسفه أخرى فى صعود ، قريبة من العلم ، وقد تمكنت من اجابة عدد كبير من الأسئلة التى أثيرت فى فلسفه العهود الماضية . وسوف أناقش الجذور التاريخية لهذه الفلسفه قبل أن أعرض ما تقدمه من اجابات .

الفصل الخامس

النظرة التجريبية مظاهر نجاحها واجراقها

لم يكن المقصود من مناقشة المذاهب الفلسفية في الفصول السابقة هو تقديم صورة شاملة للفلسفة . فالفلسفة الذين أشرنا إليهم حتى الآن قد اختبروا من وجهة نظر معينة ، اذ يتمثل فيهم نمط معين من الفلسفة ، وينبغي الا يعدوا ممثلين للفلسفة في مجدها . فهناك نظرة معينة تميز فلسفتهم . تقول بوجود مجال خاص للمعرفة ، هو المعرفة الفلسفية ، يكتسبه الذهن باستخدام قدرة معينة ، تسمى بالعقل ، أو الحدس ، أو رؤية المثل . وأصحاب هذه المذهب يزعمون أن مذاهبهم تتجزأ لي بهذه القدرة . ويعتقدون أنها تتبع نوعاً من المعرفة لا يستطيع العالم بلوغه . أعني معرفة فوق العلمية لا تبلغها مناهج الملاحظة الحسية والتعييم ، التي تشيد بواسطتها العلوم . هذا النوع من الفلسفة هو الذي أطلقنا عليه هنا اسم المذهب العقلاني

• وتمثل الرياضيات Rationalism في نظر صاحب المذهب العقلاني ، باستثناء فئة مثل هيجل ، الصورة المثل للمعرفة ، فهي تقدم الانسوج الذى تشكل على أساسه المعرفة الفلسفية .

على أنه كان هناك ، منذ عهد الاغريق ، نوع ثان من الفلسفة يختلف عن النوع الأول اختلافاً أساسياً . ففي نظر فلاسفة هذا النوع الثاني بعد العلم التجاربي ، لا الرياضة ، الصورة المثل للمعرفة ، وهم يؤكدون أن الملاحظة الحسية هي المصدر الأول والفيصل الأخير في المعرفة ، وأن الذهن البشري يخدع نفسه لوطن أنه قادر على أن يصل مباشرة إلى أي نوع من الحقيقة غير حقيقة العلاقات المطافية الفارغة . هذا النوع من الفلسفة هو السمي بالذهب التجاربي empiricism .

ويختلف منهج الفيلسوف التجاربي اختلافاً أساسياً عن منهج المذهب العقل . فالفيلسوف التجاربي لا يزعم أنه كشف نوعاً جديداً من المعرفة يعجز العالم عن الوصول إليه ، وإنما هو يقتصر على دراسة المعرفة المستمدّة بالللاحظة وتحليلها ، سواء أكانت معرفة علمية أم معرفة عادية . ويحاول فهم معناها ومضموناتها . وليس مما يضرّ هذا المفهوم أن تسمى نظرية المعرفة المبنية على هذا النحو معرفة فلسفية ، غير أنه يرى أنها مشيدة بنفس المناهج التي يستخدمها العالم ، ويرفض تفسيرها على أنها نتاج لقدرة فلسفية خاصة .

على أن الموقف التجاربي لم يكن يعبر عنه على الدوام بنفس الوضوح الذي نستطيع به التعبير عنه الآن ، وإنما كانت الصياغة الدقيقة لهذا الموقف هي ذاتها نتيجة تطور تاريخي طويل . فلم تكن لدى التجاربيين القدماء تلك النظرة الواضحة إلى العلم التجاربي التي لدينا الآن ، بل إنهم كثيراً ما كانوا يتأثرون بالمذاهب المقلية . وفضلوا عن ذلك فان فلسفتهم كثيراً ما كانت تشمل أجزاءاً ندها اليوم منتبهة إلى مجال العلم التجاربي ، كالنظريات الخاصة بأصول الكون أو بطبعية المادة . ومن هذه القبيل مذاهب التجاربيين اليونانيين التي نجدها في الفترة السابقة على سقراط وكذلك في الفترة المتأخرة للفلسفة اليونانية . ولقد كان أبرز هؤلاء الفلاسفة هو ديمقريطس Democritus ، وهو معاصر لسقراط ، يعد أول من طرأت بذهنه الفكرة القائلة أن الطبيعة تتالف من ذرات ، ومن هنا كان يحتل مكانه في تاريخ العلم فضلاً عن تاريخ الفلسفة . ولقد كان تصوره لأصل

الكون رائعاً . لانه يفترض حدوث تعلم عن طريق الجمع بين الذرات في تركيبات معقدة . ففي الأصل لم تكن هناك الا ذرات مفردة تنطلق في كل الاتجاهات خلال المكان ، وعن طريق المصادرات العارضة ، تكونت مجموعات أدت بعض الوقت الى تكوين أجسام من شتى الأنواع والأشكال . وقد عادت هذه الأفكار الى الظهور ، بعد حوالي مائة عام ، عند أبيقور ، الذي انتقل مذهبة في العصور الرومانية الى الأجيال التالية ، عن طريق كتاب نوكتريتوس Lucretius السعري المشهور ، في ضياعة الأشياء De rerum natura . وقد قدم أبيقور وصفاً مختلفاً الى حد ما لحركة الذرات ، اذ افترض أن الذرات كانت في الأصل تبسط كلها في خطوط متوازية وفي زمان لا متناه ، حتى انحرفت بعض الذرات عرضاً عن مساراتها ، واصطدمت بعضها بالبعض . وقد أدى هذا الحادث العارض الى بدء التطور .

ويمكن أن يعد الشراك ، من بين الفلاسفة اليونانيين المتأخرين ، ممثلين للنزعة التجريبية . ذلك لأنهم اذا كانوا قد أغربوا عن الشك في امكان المعرفة ، فذلك لأن اليونانيين كانوا يعتقدون أن المعرفة لا بد أن تكون يقينية على نحو مطلق . وقد أدرك كارنيادس Carneades (في القرن الثاني ق.م.) أن الاستنباط لا يمكنه تقديم مثل هذه المعرفة لأنها يقتصر على استخلاص تتابع من مقدمات معطاة ، ولا يستطيع اثبات صحة المقدمات . كما أدرك أنه لا ضرورة للمعرفة المطلقة من أجل توجيه الإنسان في حياته اليومية ، وأن الرأي القائم على أساس متين يكفي أساساً للسلوك . وبناء عن وجية النظر هذه وضع نظرية لاحتمال مير فيها بين ثلاثة أنواع من الاحتمال أو ثلاث درجات للبيتين . والواقع أن كارنيادس ، بدفعه عن الرأي الشائع وعن الاحتمال ، قد أرسى دعائماً الموقف التجريبي في بيئة عقلية كان اليقين الرياضي يعد فيها الصورة الوحيدة المقبولة للمعرفة . وبالفعل فإن آراء هؤلاء التجربيين الاولئ ، التي اصطدمت بعنف منذ قيامها بالنظريات العقلية السائدة ، كانت شراككة في أساسها ، وفيها تغير سمة صحيحة . وإن تكن سلبية - هي سمة الهجوم على المذهب العقلي ، وإن كانت لا تذهب الى حد بناء فلسفة تجريبية ايجابية .

وقد استمرت مدرسة الشراك طوال قرون عديدة : وبعد حوالي ثلاثة عشر من كارنيادس ، كتب سكتس اميريكوس Sextus Empiricus (حوالي 150 ميلادية) بحثاً جاماً لنظريات الشراك ، يحدثنا فيه عن أسلافه انقدامي في هذا المذهب ، ولا يدع مجالاً للارتياب في أنه لا يود

التشكيك في امكان الفعل الغرضي المبني على معلومات مستندة من الادرار الحسني . كما أنه كان مثلا رئيسياً لمدرسة الاطباء التجربيين . الذين حاولوا تطهير علم النطب من الشوائب التأملية . كذلك كان من بين الفلاسفة العرب مفكرون تجربيون كالحسن بن الهيثم ، الذي اشتهر بمؤلفاته في ميدان علم البصريات الفسيولوجي . أما في انصراف الوسطى الأوروبية ، فلم يكن يستغل بالفلسفة الا رجال الدين ، ولذا لم يكن من الفلسفه المدرسية متسع لنزعة التجربة . أما أولئك الذين حاولوا بشجاعة أن يدافعوا عن الموقف التجربى ، مثل « روجر بيكون Roger Bacon » و « بيتر أوريولى Peter Aureoli » و « وليم الأول كامي William of Oceam » فقد كانوا متشبعين بطرق التفكير اللاهوتية إلى حد لا يسمح بتشبيههم بتجربيين الآخرين في العصور السابقة أو المتأخرة . وليس المقصود من هذه الملاحظة أن نقلل من الأهمية التاريχية لهؤلاء المفكرين ، بل إننا في الواقع لو قسمنا فضل الشخص بمقدار انحراف أفكاره عن الآراء الشائعة في بيته ، لكان دفاع هؤلاء عن النزعة التجربية جديراً باعجاب كل من كانوا تجربيين في عصور أقرب إلى الروح التجربية .

ومن السهل أن يفهم المرء الرابطة الوثيقة بين المذهب العقلي وبين اللاهوت . فنظراً إلى أن المذاهب الدينية ليست مبنية على الادراك الحسني ، فإنها تقضي مصدرها للمعرفة خارجاً عن الحواس . ومن هنا كان الفيلسوف الذي يزعم أنه اهتدى إلى معرفة من هذا النوع حلينا طبيعياً لرجل اللاهوت . وقد استقل اللاهوتيون المسيحيون مذهبى أفالاطون وأرسسطو ، وهو أكبر الفلاسفة القديسين اليونانيين ، في بناء فلسفة للمسيحية ، فأصبح أفالاطون هو فيلسوف الجماعات ذات العقلية الأقرب إلى التصوف ، على حين أصبح أرسسطو فيلسوف المدرسة (الاسكلانية) . ولقد أدت علاقة صاحب المذهب العقلي باللاهوت إلى شعوره دائمًا بالسوء على التجربى من الناحية الأخلاقية . غير أن العداء بين المذاهبتين ، وإن يكن كل طرف منها يشعر به بقوة لا تقل عن شعور الآخر ، لا يتخذ صورة تماثيلية : فعل حين أن صاحب المذهب العقلى يعد التجربى ذا مستوى أخلاقي أدنى ، ثنان التجربى يرى صاحب المذهب العقلى مفتقرًا إلى الحس السليم .

وبظهور العلم الحديث ، في حوالي عام ١٦٠٠ ، بدأ المذهب التجربى يتخذ شكل نظرية فلسفية ايجابية قائمة على أساس متبني ، يمكن أن تدخل في مناقشة ناجحة مع المذهب العقلى . وكان العصر الحديث هو الذى ظهرت فيه أعظم المذاهب التجربية ، أعني مذهب فرنسس بيكن

(١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) . وديفند هيوم (١٣١١ - ١٧٧٦) . فلتنتقل الآن إلى مقارنة موقف هؤلاء التجربيين الانجليز بالذهب العقلي .

لقد وجد الموقف التجربى أوضح تعبير عنه في فلسفات هؤلاء المفكرين . فال فكرة القائلة أن الادراك الحسى هو مصدر المعرفة ومعيارها النهائى، هي النتيجة التي تؤدى إليها أبحاثهم آخر الأمر . وجون لوك يقول إن الذهن يبدأ وكأنه صحفة بيضاء ، والتجربة هي التي تسظر هذه الصحفة ما يكتب فيها . ومع ذلك فهناك نوعان من الادراك الحسى : ادراك الموضوعات الخارجية ، وادراك الموضوعات الداخلية . فالنوع الأخير من الموضوعات يعطى لنا في الحوادث النفسية ، كالتفكير والاعتقاد ، والشعور بالألم ، أو الاحساس باللون ، وهي حوادث نلاحظها بالحس الباطن . ويقسم هيوم محتويات الذهن إلى انتبهاءات وأفكار ، فالانتبهاءات تأتي من المحسوس ، وضمنها الحس الباطن ، وأفكار الانتبهاءات السابقة وذكرياتها . ولا تختلف الأفكار عن الظواهر الملاحظة إلا في طريقة تجمعها . مثال ذلك أن الانتبهاءات الملاحظة للذهب والمحبيل يمكن أن تجمع سوية لتكون جيلاً ذهبياً ، وهو موضوع لم يلاحظ ، وإن كان من الممكن تخيله . وهكذا فإن الذهب التجربى ، على خلاف الذهب العقلى ، يجعل للذهن دوراً ثانوياً هو اقرار النظام بين الانتبهاءات والأفكار ، والنسل المنظم هو ما نسميه بالمعرفة .

ويمكننا أن نضرب الأمثلة لتوضيح دور الذهن في بناء المعرفة ، وهي أمثلة كان من الممكن أن يستخدمها بي肯 أو لوك أو هيوم . فالذهب يلتفط ، من بين شتى التجارب التي تمر به في يوم ما ، وهج النار كما تراه العينان ، ويربط بينه وبين الشعور بالحرارة ، الذي نحس به عندما نقترب من النار ، وبذلك يصل إلى القانون الفيزيائى القائل : إن النار ساخنة . وبالمثل يكشف الذهن قوانين حركة النجوم عن طريق مقارنة مختلف الصرور التي نلاحظها عند التطلع إلى السماء في ساعات مختلفة من الليل ، وفي ليال متباينة . وعن طريق الرابط بين مختلف مواقع نجم معين في خط خيالى ، يرسم الذهن مسار النجم ، الذي لا يعد هو ذاته موضوعاً للملاحظة .

وعندما أقول أن للذهب في هذه النظرة إلى المعرفة دوراً ثانوياً ، فاني أعني أن الذهن لا يعد معياراً للحقيقة . فقد تبدو الدائرة للذهب أفضل شكل لحركة النجم ، ولكن الادراك الحسى هو الذي يحكم أن كانت هذه

آخر كة دائرة بالفعل أم لا . وقد يدفعنى المعلم ان الماده تتألف من جزئيات صغيرة ، لأننى لا أرى كيف يمكن أن تتضخط المادة على آى نحر آخر ، غير ان الادراكات الحسية هي التي يمكنها أن تحكم على صحة النظرية الذرية . وفي هذا المثال نجد أن الادراك الحسى لا يستتبع تقديم اجابة مباشرة على هذا السؤال ، لأن الذرات اصغر من آى تلاحظ ، غير أنه يجب على السؤال بطريق غير مباشر ، اذ يقدم اليانا سلسلة من التوقيعات الملاحظة التي تجعل التفسير الذرى محتمما . ومع ذلك فان المثال الأخير يوضح آن وظيفة الذهن في بنا المعرفة لا يمكن أن تسمى ثانوية بمعنى آخر : فالعقل هو الأداة الضرورية لتنظيم المعرفة ، وهو الأداة التي لا يمكن بدونها معرفة الواقع ذات الطابع الأكثر تجريدا . فالحواس لا تبين لي ان الكواكب تتحرك في مدارات بيضاوية حول الشمس ، أو أن المادة تتألف من ذرات ، بل ان ما يؤدى الى هذه الحقائق المجردة هو الملاحظة الحسية مقترنة بالاستدلال العقلى .

وقد أدرك بي肯 بكل وضوح الغرورة القصوى للعقل في التصور التجريبى للمعرفة . فهو يشبه أصحاب المذهب العقلى ، في مناقشة أجراها للمذاهب الفلسفية ، بالعناكب التي تحيك نسيجها من مادتها الخاصة ، ويشبه التجربيين القدماء بالنمل الذي يجمع المواد دون آن يتمكن من الاهداء إلى نظام فيها ، أما التجربيون الجدد فيهم في نظره أشبه بالسحل الذى يجمع المواد ويهمضها ، ويضيف اليها من جوهره ، وبذلك يخلق تراجعا من نوع أرفع . وذلك في الواقع برنامجه عظيم صيغ في عبارة ذكية . فلتبحث الى آى حد تحقق هذا البرنامج فى المذهب التجربى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

ما هي الاضافة التي يقدمها العقل للمعرفة المكتسبة بالمشاهدة ؟ لقد قلنا من قبل انها ادخال علاقات مجردة تقوم بتنظيم هذه الملاحظات . ومع ذلك فان العلاقات المجردة في ذاتها لن تكون لها كل هذه الأهمية لو لم تكن تشتمل على عبارات تتعلق بحقائق عينية جديدة . فلو كانت العلاقات المجردة حقائق عامة لما كانت تسرى فقط على الملاحظات التي تمت ، بل وكانت تسرى أيضا على الملاحظات التي لم تتم بعد ، ولكن لا تتضمن ايساحا للتجارب الماضية تعصب ، بل أيضا تنبؤات بشأن التجارب المقبلة . هذه هي الاضافة التي يقدمها العقل للمعرفة . فالمشاهدة تنبينا عن الماضي والحاضر ، أما العقل فيتيكهن بالمستقبل .
وللاضرب بعض الأمثلة لايضاح الطبيعة التنبؤية للقوانين المجردة .

فالقانون القائل ان النار ساخنة ، يتجاوز نطاق التجارب التي يبني على أساسها هذا القانون ، والتي تنتهي الى الماضي ، ويتبين بذلك كلما رأينا نارا فسوف تكون ساخنة . وقوانين حركة المجوم تتبع لما تسبّب بالواقع السابقة للنجم ، وتشمل تنبؤات بعلامات مثل كسوف الشمس وكسوف القمر . والنظرية الذرية في المادة أدت الى تنبؤات كيميائية ، أمكن تحقيقها في تركيب مواد كيميائية جديدة . بل ان جميع التطبيقات الصناعية للعلم مبنية في الواقع على الطبيعة التنبؤية للقوانين العلمية ، ما دامت تُخَذَ من القوانين العلمية أساساً لتكوين أجهزة تعمل وفقاً لخطة مرسومة مقدماً . ولقد كان يمكن على وعي واضح بالطبيعة التنبؤية للتعرفة عندما قال كنجه المشهورة : المعرفة قوة .

ولكن كيف يستطيع العقل أن يتنبأ بالمستقبل ؟ لقد أدرك يمكن أن العقل وحده لا يملك أية قدرة تنبؤية ، وهو لا يكتسب هذه القدرة إلا متى ترنا باللحظة . والمناهج التنبؤية للعقل متضمنة في العمليات المنطقية التي تنظم بها مادة الملاحظة واستخلاص نتائجها . فنحن إذن نصل الى التنبؤات عن طريق أداة الاستخلاص المنطقي . وفضلاً عن ذلك فقد أدرك يمكن أنه اذا كان لاستخلاص المنطقي أن يخدم أغراضاً تنبؤية ، فلا يمكن أن يقتصر على المفهوم الاستباطي ، بل يتبع أن يشمل منساقاً منطق استقرائي .

وفي استطاعتنا أن نزيد من وضوح هذا التمييز ، الذي يرتكز عليه تطور النزعة التجريبية الحديثة ، من خلال بحث طبيعة القياس . فلتتأمل المثل الكلاسيكي : « كل انسان فان ، وستراط انسان ، اذن سقراط فان » . ان نتيجة هذا القياس ، كما أوضحتنا من قبل ، تلزم تحليلياً عن المقدمات ، ولا تضيف اليها شيئاً ، وإنما هي تقصر على أن تستخلص صراحة جزءاً من مضمونها . هذا الفراغ يشكل ماهية الاستدلال الاستباطي ذاتها ، وهو الشمن الذي يتبين دفعه لكي تكون للتنتيجة صحة مطلقة . وفي مقابل ذلك ، لتتأمل استدالاً مثل « كل الغربان التي لوحظت حتى الآن سوداء ، اذن فكل الغربان في العالم سوداء » . في هذا المثال لا تكون النتيجة متضمنة في المقدمة ، وإنما تشير الى غربان لم تلاحظ من قبل ، وتطبق عليها صفة شوهدت في الغربان الملاحظة . ومن ثم فلا يمكن ضمان صدق النتيجة : اذ أن الممكن أن تكتشف يوماً ما ، في القيافي الثانية ، ظائراً لديه كل صفات الغراب فيما عدا اللون الاسود . ولكن ، على الرغم من هذا الاحتمال ، فنحن على استعداد للقيام بهذا النوع من الاستدلال ،

لا سيما حين يكون الامر متعلقاً بأشياء أهم من الغربان . فنحن نحتاج ائمه عندما نريد اقرار حقيقة عامة ، تشمل الاشارة الى اشياء غير ملاحظة . وننظر الى حاجتنا هذه اليه ، فاننا تكون على استعداد لتحمل مخاطرة الخطأ . ويسمى هذا النوع من الاستدلال باسم الاستدلال الاستقرائي ، او بتعبير أخص ، استدلال الاستقراء التعمادي • induction by enumeration

ويرجع الفضل التاريخي الى بي肯 في تأكيد أهمية الاستدلال الاستقرائي للعلم التجاربي . فقد اعترف بقصور الاستدلال الاستنباطي ، وأكمل أن المنطق الاستقرائي لا يمكنه أن ياتينا بالنتائج التي تنتقل بغيرها من الواقع الملاحظة الى الحقائق العامة ، وبالتالي الى تنبؤات متعلقة بمزيد من الملاحظات . فلا يمكن أن يكون الاستدلال الاستنباطي تنبؤيا الا اذا كانت النقدمات تنطوي على اشارة الى المستقبل . مثال ذلك أنه لما كانت المقدمة « كل انسان فان » تنطوي على اشارة الى بشر مثلك ، فمن لم يموتو بعد ، فانها تتبع استخلاصاً استنباطياً للنتيجة القائلة اننا بدورنا سنموت يوماً ما . ولكن مثل هذه المقدمة لا بد قد تكونت بواسطة استدلال استقرائي معين . وعلى ذلك فليس في وسع المنطق الاستنباطي أن يضع نظرية لتنبؤ ، ولا بد من اكماله بمنطق استقرائي . ولقد كان المنطق الاستنباطي الذي عرفه بي肯 ، والذى ظل هو المنطق الاستنباطي الوحيد طوال بضعة قرون ، هو منطق ارسطو . وكان هذا المنطق قد نقل الى أهل العلم في العصور الوسطى في مجموعة من الكتب تحمل اسم « الأورجانون » Novum Organum . فقام بي肯 بنشر كتاب يحمل اسم « الأورجانون الجديد » Novum Organum . يتضمن منطقه الاستقرائي الذي وضعه في مقابل أورجانون ارسطو . وبعد هذا الكتاب . من الوجبة التاريخية ، أول معاولة لوضع منطق استقرائي ، ولذا فإنه ، على الرغم من نقائصه العديدة ، يحتل مكانة بارزة في الآداب العالمية .

كذلك فإن بي肯 قد تجاوز الأشكال القديمة للمذهب التجاربي في موقفه الایجابي من الاستدلال الاستقرائي . مثال ذلك أن « سكستوس امبريكوس » كان قد هاجم المنطق القياسي على أساس أنه فارغ ، ولكنـه لم يقبل استخدام الاستدلال الاستقرائي ، الذي رآه غير صالح لاتبات المعرفة . وعلى ذلك فقد كان على التجربة الانجليزية أن تعارض الشلل اليوناني الأعلى للنـعـرـفـة ذات اليقين المطلق ، التي تخـذـنـ منـ الـرـيـاضـيـاتـ آـنـمـوـذـجـاـ لـهـاـ . تلكـ كـانـتـ وـظـيـفـتـهاـ التـارـيـخـيـةـ ،ـ التـيـ تـجـعـلـهاـ رـائـدةـ لـلـفـلـسـفـةـ العـلـمـيـةـ الـحـدـيـثـةـ .

وعلى الرغم من اهتمام بي肯 البائل بالاستدلال الاستقرائي ، فقد أدرك نقاط ضعفه بوضوح تام . ولئن يتغلب على هذه الصعوبات ، ويسعى منهجا يصنف الواقع الملاحظة على أساس صفة مشتركة ، وهكذا درس طبيعة الحرارة بأن جمع في قائمة واحدة ظواهر متباعدة تحدث فيها الحرارة ، وفي قائمته أخرى ظواهر متمانلة لا تحدث فيها الحرارة ، وفي قائمته ثالثة ظواهر تحدث فيها الحرارة بدرجات متفاوتة . ولقد كان تصنيفه خليطا عجينا قارن فيه بين ملاحظات مثل وجود الحرارة في روث الحيل وبين غياب الحرارة في ضوء القمر . ومع ذلك فعلينا ألا ننسى أن التصنيف هو المطورة الأولى في البحث العلمي ، وأن بي肯 لم يكن في مرقد يسمح له بوضع نظرية في المنهج الاستقرائي للفيزياء الرياضية ، لأن الفيزياء الرياضية كانت لا تزال في مبدئها . صحيح أن غاليليو كان معاصراً ليكن ، وأن منهج غاليليو الرياضي كان أرقى من تصنيف بي肯 الاستقرائي ، غير أنه كان لابد أولاً من وضع منهج الفرض الرياضي (انظر الفصل السادس) واستخلاص نتائجه الكاملة ، قبل أن يتسعني اتخاذه موضوعاً للبحث الفلسفى . ولم يتضح امكان استخدام المنهج الاستنباطية مقتربة بالاستدلالات الاستقرائية الا بعد ظهور نيوتن في الجاذبية ، التي نشرت بعد حوالي ستين عاماً من وفاة بي肯 . وعلى ذلك فليس بي肯 هو الذي ينبغي أن يلام على دراسته للمنهج العلمي من خلال أنموذج مفرط في البساطة ، يغفل دور الرياضيات في الفيزياء ، وإنما الواجب أن يوجه هذا اللوم إلى التجاربيين المتأخرین ، ولا سيما جون استورت مل ، الذي وضع بعد مائتين وخمسين عاماً من وفاة بي肯 منطقاً استقرائياً لا يكاد يرد فيه ذكر المنهج الرياضي ، وكان في أساسه صياغة جديدة لأفكار بي肯 .

ان منطق بي肯 الاستقرائي ساذج ، لأنه يرتكز على الثقة في قاعدة يجد الذهن العادي في نفسه الاستعداد لتطبيقها . ومع ذلك فقد كان ذلك من جهة أخرى منطقاً لا يستطيع العالم الاستغناء عنه . وليس لأحد أن يتوقع نقداً للمنهج العلمي في وقت كان فيه ذلك المنهج لا يزال في مهدئ ، وكان يغمره التفاؤل بما أحرزه في أول عبيده من نجاح . واذن فمن الواجب أن يدرك مؤرخو الفلسفة الذين يعيشون على منطق بي肯 الاستقرائي كونه غير علمي ، أن حكمهم إنما يصدر على أساس معايير لم تعرف إلا في عصر متأخر .

لقد وجدت النزعة التجريبية في بي肯 شيئاً لها ، ووجدت في لووك زعيماً شعبياً ، وفي هيوم ناقدها . فقد قبل لووك نظرية بي肯 في المعرفة

التجربة من حيث هي مستمدّة بالاستقراء عن طريق تعميمات من التجارب . ومع ذلك فهو لم يوضح تمهيده حول مسألة ما إذا كانت كل معرفة تركيبيّة تتسم بالطابع التجربى . ويبدو أنه كان ينظر إلى المعرفة الرياضية على أنها ذات يقين مطلق ، وإن تكون تركيبيّة ، وبذلك ميزها عن المعرفة التجربىّة . ففي رأيه أن القضايا الضرورية إما أن تكون « خاوية trifling » وأما « مثمرة instructive » وهو تمييز استتبّ به ، على الأرجح . تمييزٌ كانت بين القضايا التحليلية والتركيبيّة ، ويؤدي ، إذا ما فسر على هذا النحو ، إلى جعله واحداً من أنصار المعرفة التركيبيّة القبلية . صحيح أن كتابات لووك لا تنتظّر على التزام واضح بفكرة المعرفة التركيبيّة القبلية ، ومع ذلك فإن معانّته للأحكام الأخلاقية على أساس أن لها نفس النوع من الحقيقة ، الذي تتصف به النظريات الرياضية ، تجعله من أنصار فكرة التوازي بين مجال الأخلاق والمعرفة ، وتؤدي به إلى نتائج لا تتمشى مع النظرة التحليلية إلى الرياضيات .

والت الواقع أن التجربة لم تكن في مراحلها الأولى متسقة مع نفسها على الدوام . فتجربة تفترض على المبدأ القائل أن جميع التصورات ، وضمنها تصورات الرياضة والمنطق ، تأتي إلى ذهننا من خلال التجربة . وهو ليس على استعداد للتوسيع في هذا المبدأ بحيث يشمل الرأى القائل أن كل معرفة تركيبيّة لا تتحقق إلا من خلال التجربة . وتمشياً مع هذا الموقف غير النقدي ، فقد أخذ بالاستدلال الاستقرائي دون نقد ، وهذه أداة مفيدة لكل معرفة تجربية . فلم يخطر بذهنه يمكن أو لا يك احتمال الشك في مشروعية هذه الأداة وهدم الأساس الذي ترتكز عليه التجربة ؛ وكان دور هيوم هو أن يكتب هذه الضربة لفلسفة التجربة .

عندما ألف هيوم كتابه « بحث في الذهن البشري Essay concerning Human Understanding » كان قد مضى على كتاب « الأولياد الجديد » أكثر من مائة عام ، غير أن نظرية الاستقراء التي وجدها هيوم في كتاب المنطق المعاصر له كانت لا تزال هي نظرية بي肯 . لذلك سلم هيوم مقدماً بأن الاستدلال العلمي يتّخذ صورة استقراء تعمادي ، وهو نوع الاستدلال الذي شرحناه في المثال الخص بالغربان . على أن كل من درس الفيزياء الرياضية يعلم أن هذه النتيجة مشكوك فيها ، وأن هناك أنواعاً أخرى من الاستدلال الاستقرائي . مثل ذلك أن الفيزياء عند نيوتن تطبق نظرية استنباطية معقدة وتحتاج منها أداة للتحقيق الاستقرائي ، وليس من الواضح على الإطلاق أن هذه النظرية ترد آخر الأمر إلى استدلالات من ذلك النوع

البسيط النسبي بالاستقراء التعدادي . غير أن هذه مشكلة منعها فيما بعد . وحسبنا في هذا المقام أن نلاحظ أن تحيين الحدث قد أوضح أن كل أنواع الاستدلال الاستقرائي يمكن ردها إلى الاستقراء التعدادي ، وهي نتيجة تحيّز قصر مناقشة النسب الاستقرائي على هذا النوع الذي هو أبسط أنواعه ، كما فعل هيوم .

ويتفرق هيوم على لوك في وضوح نظرته إلى المذهب التجريبي . فقد تخلص من فكرة التوازي بين مجال الأخلاق والمعرفة ، وأدرك بوضوح كامل أن الأحكام الأخلاقية لا تعبّر عن المعرفة ، وإنما تعبر — كما يقول — عن مشاعر الاستحسان ، أو الاستبعاد ، أي أن « *التمييز* بين الرذيلة والفضيلة ... لا يدرك بالعقل » . وما كان هيوم قد تحرر من خطأ أولئك الذين يضطرون إلى ادخال المعرفة التركيبيّة التفبليّة لكي يبتدوا إلى أساس للأخلاق ، فقد تمكن من دراسة المعرفة غير مقيد بأعباء الباحث الأخلاقي . وتوصل إلى النتيجة القائلة . إن كل معرفة إما أن تكون تحليلية وأما أن تكون مستمدّة من التجربة . فالرياضية والمنطق تحليليان ، وكل معرفة تركيبية مستمدّة من التجربة . وهو لا يعني بلفظ « مستمدّة » أن التصورات يرجع أصلها إلى الإدراك الحسي فحسب ، بل يعني أيضًا أن الإدراك الحسي هو مصدر صحة كل معرفة تحليلية . واذن فالإنسنة التي يقدمها الذهن إلى المعرفة هي بطيئتها فارغة .

ومن الملاحظ أن تفسير هيوم هذا لا يقوم على أساس سليم تماما فيما يتعلق بالرياضيات . فننظرا إلى أنه كان يجهل الإجابة التي قدمها القرن التاسع عشر على هذه المشكلة بعد ظهور الهندسات اللاقلدية ، فإنه كان يفتقر إلى الوسيلة التي تتيح له تعليل الطبيعة المزدوجة للرياضيات ، من حيث هي من أملاء العقل ، ومن حيث هي قادرة على التنبؤ باللاحظات . ومع ذلك يبدو أنه لم يدرك هذه المشكلة بوضوح كامل . ويمكن القول إنه كان حسن الحظ في هذه الحالة ، كما كان في مشكلة الاستقراء ، الذي رأى أن كل أنواعه ترتد إلى الاستقراء التعدادي ، لأنه استبق نتائج ظهرت فيما بعد ، على الرغم من أنه لم يكن يملك حججا قوية ترتكز عليها آراؤه . وأنا لا أmino إلى النظر إلى هذا الانفاق على أنه علامة العبرية ، وإنما أفضل أن أسميه حسن حظ . وإنني لأؤثر أن أرى عبقرية هيوم تبدى ، بدلاً من ذلك ، في تلك النتائج التي كان يستخلص أن يقدم لها أسباباً مقنعة ، مثل رفضه للموازاة بين مجال الأخلاق والمعرفة ، وأفضل أن أنتهى عليه لما أبداه من اتساق في عرضه لأفكاره ضد شتى أنواع التراث المخالف له .

هذا الاتساق يتبع في بحثه للاستقراء . فلو كان كل ما يسمى به الذهن في المعرفة تحليليا ، لنشأت صعوبات خطيرة بالنسبة إلى استخدام الاستدلال الاستقرائي . وإن أهمية هيوم في تاريخ الفلسفة لترجع إلى أنه لفت الأنظار إلى هذه المشكلة ، التي يمكن تحليلها دون التزام بالتفسير التحليلي أو التركيبي للرياضة . فالاستدلال الاستقرائي ليس تحليليا . ويوضح هيوم هذه المسألة بأن يشير إلى أن من الممكن تماما تصور عكس النتيجة الاستقرائية . مثال ذلك أنه ، على الرغم من أن كل الغربان التي لوحظت حتى الآن سوداء ، ففي استطاعتنا أن نتصور على الأقل أن الغراب التالي الذي سراه سيكون أبيض . ونحن لا نؤمن بأنه سيكون أبيض . ما دمنا نرکن إلى الاستدلال الاستقرائي . غير أن الإيمان لاصلة له بالموضوع حين يكون الأمر متعلقا بالإمكانات المجردة : ففي استطاعتنا أن نتصور أن النتيجة باطلة دون أن نضطر إلى التخل عن المقدمة . وإن امكان وجود نتيجة باطلة معتبرة بمقدمة صحيحة ليثبت أن الاستدلال الاستقرائي لا ينطوي في ذاته على ضرورة منطقية . واذن قضية هيوم الأولى هي أن الاستقراء له طابع غير تحليلي .

فكيف يمكننا إذن تبرير استخدام الاستدلال الاستقرائي ؟ ينافش هيوم امكان تحقيق الاستدلال بالتجربة . وأغلبظن أن يكن ولو قد افترضا وجود تحقيق من هذا النوع ، ولكنها مع ذلك لم ينافشا أبدا مشروعية الاستقراء . وقد يقول إننا استخدمنا الاستدلالات الاستقرائية في كثير من الأحيان وأحرزنا بها نجاحا طيبا ، وهكذا نشعر بأن من حقنا أن نمضي في تطبيق هذا الاستدلال أبعد من ذلك . ومع ذلك فإن نفس ضريقة صياغة الحجة توضح ، كما يقول هيوم ، أن هذا التبرير باطل . فالاستدلال الذي نود أن نبرر به الاستقراء هو ذاته استدلال استقرائي : إذ أن القول إننا نؤمن بالاستقراء لأن الاستقراء « الغراب » ، وبذلك تكون دائمين في حلقة مفرغة . فمن الممكن إثبات امكان الاعتماد على الاستقراء إذا افترضنا أن من الممكن الاعتماد عليه ، وبئا كان مثل هذا الاستدلال ينطوي على دور . فان الحجة لابد أن تنهار . وعلى ذلك فان قضية هيوم الثانية هي أن الاستقراء لا يمكن تبريره بالرجوع إلى التجربة .

إن هيوم يذهب إلى أن نتيجة نقله هي القول باستحالة تبرير الاستدلال الاستقرائي . والحق أن من الواجب ادراك خطورة هذه النتيجة ادراكا كاملا . فإذا كانت قضية هيوم صحيحة ، فان الأداة التي نستخدمها

في التنبؤ تنبئ ، ولا تكون لدينا وسيلة لاستباق المستقبل . فقد رأينا حتى الآن أن الشمس تشرق كل صباح ، ونحن نعتقد أنها ستشرق غدا ، ولكن ليس لاعتقادنا هنا أساس . وقد رأينا الماء ينحدر من أعلى إلى أسفل ، ونحن نعتقد أنه سينحدر دائمًا على هذا النحو ، ولكن ليس لدينا ما يثبت أنه سيفعل ذلك غدا . ألا يجوز أن تبدأ الانهيار في المريان من أسفل إلى أعلى غدا ؟ إنك قد تقول : لست من الحمق بحث أعتقد ذلك . ولكن لم كان في هذا الاعتقاد حمل ؟ سبب بأن السبب هو أنني لم أرأ أبداً ماء يجري من أسفل إلى أعلى . وأنني كنت أتجوّل دائمًا في تطبيق أمثال هذا الاستدلال من الماضي إلى المستقبل . وهنا تكون قد وقعت في المغالطة التي كشفها هيوم : فأنت تثبت الاستقراء باستخدام استدلال الاستقراء . وهكذا نقع في الفخ مرارا وتكرارا ، ونرى أن من المستحب تبرير الاستقراء ، ولكن نظل نقوم باستقراءات ونحتاج بأن من الحمق أن نشك في المبدأ الاستقرائي .

هذا هو المأزق الذي يقع فيه صاحب النزعة التجريبية : فاما أن يكون تجريبياً كاملا ، ولا يقبل من النتائج سوى القضايا التحليلية أو القضايا المستمدّة من التجربة – وعندئذ لا يستطيع القيام باستقراء ، ويتعين عليه أن يرفض أية قضية عن المستقبل ، وأما أن يقبل الاستدلال الاستقرائي – وعندئذ يكون قد قبل مبدأ غير تحليلي لا يمكن استخلاصه من التجربة ، وبذلك يكون قد تخلّ عن التجريبية . وهكذا تنتهي التجريبية الكاملة إلى القول أن معرفة المستقبل مستحيلة . ونذكر ماذا تكون المعرفة إن لم تكن تستعمل على المستقبل ؟ إن مجرد بيان العلاقات الملاحظة في الماضي لا يمكن أن يسمى معرفة . فإذا شئنا أن تكشف المعرفة عن العلاقات الموضوعية للأشياء الطبيعية ، فلا بد أن تتطوى على تنبؤات موثوقة فيها . وعلى ذلك فإن التجريبية الكاملة تذكر امكان المعرفة .

وهكذا تنتهي الفترة الكلاسيكية للمذهب التجريبي ، وهي فترة ي يكن ولو克 وهيوم ، بانهيار لهذا المذهب . إذ أن هذا هو ما يؤدي إليه تحليل هيوم للاستقراء . فقد هيوم يؤدي إلى الانتقال من التجريبية إلى الملاحدة ، وهو ينادي – فيما يتعلق بالمستقبل – بفلسفه لتعجيل تقوّن أن كل ما أعرفه هو أنني لا أعرف أي شيء عن المستقبل . ولابد لنا أن تعجب بدقة ذلك الذهن الذي لم يتمتع عن استخلاص هذه النتيجة الهدامة ، على الرغم من أنه تشرب الثقة بالمذهب التجريبي . ومع ذلك . فعلى الرغم من أن هيوم يذكر هذه النتيجة صراحة ، ويسمى نفسه شكارا ،

فانه لا يعترف بالأسنة التي يزدري إليها استنتاجه هذا . فهو يحاول تحضير تأثير هذه النتيجة بأن يسمى الاعتقاد الاستقرائي عادة ، وإن أمر، ليشعر عند قراءة ما كتبه هيوم بأن هذا التفسير قد طاف من شكوكه ، وأنه كان في نظره تفسيراً نفسياً للاعتقاد الاستقرائي . ومن الملاحظ أن هيوم لم يكن من الأحرار الانجليز ، وإنما كان من المحافظين ، ونـمـ تـكـنـ هناك نـزـعـةـ تـحـرـرـيـةـ فـيـ اـتـجـاهـاتـ الـاـرـادـيـةـ تـنـاظـرـ نـزـعـتـهـ التـحـرـرـيـةـ الـذـهـنـيـةـ ، وهـكـذاـ يـتـضـعـ لـنـاـ ذـكـ الـوـجـهـ الغـرـبـيـ لـفـيـلـيـسـوـفـ يـسـتـبعـدـ بـاـتـسـامـةـ وـدـيـةـ النـيـمةـ الـخـاصـةـ الـتـيـ وجـبـهاـ هوـ ذاتـهـ إـلـىـ الـفـلـسـفـةـ التـجـرـيـةـ .

على أننا لا نستطيع أن نشارك هيوم شعوره هذا بالاطمئنان . فنحن لا ننكر أن الاستقرار عادة ، إذ أنه كذلك بالطبع . غير أننا نود أن نعرف إن كان عادة مستحبة أم عادة مرذولة . ونحن نعترف بأن من الصعب التخلص من هذه العادة ، فمن ذا الذي يجرؤ على أن يسلك على أساس افتراض أن الماء سيجري غداً من أسفل إلى أعلى في كل الأحوال ؟ ومع ذلك فحتى لو كان تعودنا على الاستقرار يبلغ من القوة جداً لا نملك معه إلا أن تكون مدمنين للاستقرار ، مثل مدمني المخدرات ، فانا نود أن نعرف على الأقل إن كان الواجب يقضى علينا بالتخليص من هذه العادة . فالمشكلة المطعنة للاستقرار مستقلة عن مسألة كون الاستقرار عادة ، وكوننا نستطيع التخلص من هذه العادة . إن الفيلسوف التجربى يود أن يعلم أن كان في وسع التجربة أن تعلمنا بمعرفة للمستقبل ، وبأنى معنى تعلمنا بهذه المعرفة ، فإن لم يستطع أن يجيب عن هذا السؤال . فعليه أن يعترف صراحة بأن التجربة قد أخفقت .

فإذا ما انتقلنا إلى إجراء مقارنة بين المذهب التجربى والمذهب العقلى ، نوصلنا إلى نوع غريب من التوازن . فصاحب المذهب العقلى لا يستطيع أن يحل مشكلة المعرفة التجربية لأنـهـ يتصور مثلـهـ المعرفـةـ علىـ مـثـالـ الـرـيـاضـيـاتـ ، وبـذـلـكـ يـعـلـمـ العـقـلـ مـشـرـعاـ لـلـعـالـمـ الـفـيـزـيـائـىـ .ـ والـتجـرـبـيـ بـدورـهـ لا يـسـتـطـعـ أنـ يـحلـ هـذـهـ المشـكـلـةـ ، إذـ أنـ مـحـارـلـتـهـ الاـخـرـافـ بالـكـيـانـ الـخـاصـ لـلمـعـرـفـةـ التجـرـبـيـةـ منـ حـيـثـ هـىـ مـسـتـمدـةـ منـ الـادـرـاكـ الحـسـىـ .ـ تـنـهـيـارـ بـدورـهـ لـأنـ الـمـعـرـفـةـ التجـرـبـيـةـ تـقـرـرـ مـقـدـمـاـ مـنـهـجاـ غـيرـ تـحـلـيـلـ ،ـ هـوـ الـتـبـيـعـ الاستـقـرـائـيـ .ـ صـحـيـحـ أنـ التجـرـبـيـ لاـ يـكـرـرـ أـخـطـاءـ العـقـلـ ،ـ فـيـوـ لـاـ يـسـتـخـدـمـ لـفـةـ مـجـازـيـةـ ،ـ وـلـاـ يـسـعـىـ إـلـىـ الـيـقـيـنـ المـطـلـقـ ،ـ وـلـاـ يـحـاـولـ أـنـ يـشـكـلـ مـجـالـ الـمـعـرـفـةـ بـعـيـثـ يـكـونـ أـسـاسـاـ لـلـتـوـجـيهـ الـأـخـلـاقـيـةـ ،ـ وـمـعـ ذـكـ فـانـهـ حـيـنـ يـقـصـرـ قـدـرـةـ العـقـلـ عـلـىـ وـضـعـ الـمـبـادـيـةـ .

التحليلية . يقع في صغرية جديدة : فهو لا يستتبع تفسير ابداً الذي تنتقل به المعرفة التجريبية من الماضي إلى المستقبل ، أي أنه لا يستتبع تفسير الطبيعة التنبؤية للمعرفة .

ومكذا يتحتم علينا الاعتراف بضرورة وجود خطاً أساسياً في المذهب التجريبي . فقد سبق أن ارتكب صاحب المذهب العقلي خطأ النظر إلى المعرفة الرياضية على أنها أنموذج كن معرفة . وبذلك أراد أن يجعل من العقل مصدراً لمعرفة العالم ، في أساسياتها على الأقل ، أما التجربة فقد صرحت هذا الخطأ بأن أكد أن المعرفة التجريبية مستمدّة من الأدراك الحسي ، وأن العقل لا يمدنا إلا بعلاقات تحليلية ، وأن كل معرفة ترتكيبية هي من النوع المستمد من الملاحظة . ومع ذلك فالمعرفه المستمدّة من الملاحظة تقتصر على الماضي والحاضر ، أما معرفة المستقبل فليست من النوع المستمد من الملاحظة . على أن التجربيين القدماء لم يدركوا الصعوبات الناجمة عن هذا التمييز : فلما كان من الممكن تحقيق التنبؤات الخاصة بالمستقبل ، أو تكذيبها ، في وقت متأخر ، فقد نظروا إلى معرفة المستقبل على أنها من نفس نوع المعرفة المستمدّة من الملاحظة . وفاتهم أنها نوء معرفة حقيقة التنبؤات قبل وقوع أحداث التي تتنبأ بها ، وأن المعرفة عندما تصبح مستمدّة من الملاحظة لا تعود معرفة بالمستقبل . ولقد تنبأ هموم إلى هذه الصعوبة ، ولكن لما لم يكن في وسعه التخلص عن فهم المعرفة يقتضي ضمناً أن تكون معرفة المستقبل من نفس نوع معرفة الماضي ، فقد انتبه إلى أن المانع التنبؤية للعلم لا يمكن تبريرها ، وأن من المعال أن تكون لنا أية معرفة بالمستقبل .

ولقد اعترف المذهب التجريبي ، في مفهومه الحديث ، بهذا الخطأ . فلما كان من المستحيل تبرير القضايا المتعلقة بالمستقبل إذا ما نظر إليها على أنها من نفس نوع القضايا المتعلقة بالماضي أو الحاضر ، فانا نستدل من ذلك على أن من الواجب تفسير القضايا المتعلقة بالمستقبل على نحو مختلف . فمن الواجب تصوّر معرفة المستقبل على أنها تختلف أساساً عن معرفة الماضي . وبهذا التحول يتقلب السؤال : فبدلاً من أن نفترض أن طبيعة معرفة المستقبل معلومة ، ثم ينصلب تساؤلنا على الطريقة التي يمكن أن تكون لنا بها معرفة بالمستقبل ، فإن السؤال يتركز فيما ينبغي أن تكون عليه طبيعة معرفة المستقبل إن شئنا تبرير القضايا المتعلقة بالمستقبل .

على أن احداث مثل هذا الانقلاب في السؤال كان أمراً يفوق امكانات هيموم . والحق أن نقده للاستقراء كان عملاً يبلغ من العظمة جداً

المعرفة على نحو يهدف إلى العثور فيها على التركيب الذي يربه المحسوس
الوصول إليه : فصاحب المذهب العقل يتصور المعرفة التجريبية على أنها
نحو يتبع أن تكون لأسمه يقينية الرياضيات . والتجريبي يستعير
عن يقينية الرياضيات بالتأكيد المرتكز على الملاحظة ، ولكنه يتشرط في
القضايا المتعلقة بالمستقبل أن يكون لها نفس نوع التأكيد الذي تتبه
إلى القضايا المتعلقة بالماضي . وهكذا يتبع صاحب المذهب العقلي إلى
مراجعة هذه المسألة : لماذا كان يتبع عن الطبيعة أن تتبع العقل ؟
ويواجه التجريبي هذه المسألة : كيف يمكن نقل التأكيد الذي تتبه به
الملاحظات إلى التنبؤات ؟

ونم يكن في مقدور فلسفة القرن الثامن عشر أن تصل إلى مخرج
من هذا المأزق . إذ ثم يكن من الممكن احداث انقلاب في السؤال ،
بحيث يصبح متعلقاً بطبيعة المعرفة التنبؤية ، الا بعد حدوث بعض
التغيرات الخامسة في أسس العلم . فقد كانت المعرفة الدافعة للعلم في
القرن الثامن عشر هي الثقة غير النقدية بنتائجها ، وكان لا بد للعلم أن
يشعر بقصور مناهجه قبل أن يصبح نادراً لذاته ويساءل عن معنى
نتائجها . وقد بدأ هذا التطور في القرن التاسع عشر ، وما زال مستمراً
حتى يومنا هذا . ونم يكن مصدر هذا التطور هو الفلسفة ، إذ أن العالم
لم يكن في وقت من الأوقات يعبأ كثيراً بتفسير الفيلسوف ، بل إن تقد
ديفد هيوم ذاته لم يؤثر فيه . ولقد اتضح أن عدم اكترااث العالم بالفلسفة
كان موقعها مفيداً له ، وإن كان ذلك من قبيل حسن الحظ فحسب .
ذلك لأن النجاح كثيراً ما يحالف أولئك الذين يفعلون . بدلاً من أن يفكروا
فيما يتبع أن يفعلوه . ونم يكن من الممكن تقديم تفسير لطبيعة المعرفة في
اطار العلم السائد في القرن الثامن عشر ، إذ كان من الواجب إعادة النظر في
الفكرة السائدة عن طبيعة الرياضيات ، وعن طبيعة العلية ، قبل أن يتتسنى
وضع نظرية للمعرفة تعلل في آن واحد قدرة المنامع الاستثنائية في
الفيزياء الرياضية . وكذلك فائدة الاستدلال الاستقرائي . واذن فقد
كان من حسن حفظ العالم أنه لم ينتقل إلى بحث مسألة تبرير مناهجه قبل
أن تتوافق لديه وسائل الإجابة عن هذه المسألة .

وانه من المعلوم أن تكون هذه الإجابة قد قدمت في إطار نظرية
للاحتمالات ، وإن تكون صورة هذه النظرية تختلف كل الاختلاف عما قد
يتوقعه المرء . فالقول إن ملاحظات الماضي يقينية ، على حين أن التنبؤات
احتمالية فحسب ، ليس هو الجواب النهائي على مسألة الاستقراء ،
يضمن له موقعاً بارزاً في تاريخ الفلسفة . ولقد ذكرت من قبل أن من
الواجب البحث عن مظاهر التقدم الفلسفى ، لا في الإجابات التي قدمها
الفلسفه . وإنما في الأسئلة التي سانوها . وهذه القاعدة تنطبق على

ه يوم بذوره . فالى ه يوم يرجع الفضل في اثاره المسؤول الخاص بتبرير الاستقرار ، وايضاً الصعوبات التي تعرّض حلّه . اما اجابتنه عليه فلا تفينا في شيء .

ومن الغريب حتى أن هذا الحكم على التجربة الانجليزية يصل الى نقد يناظر اعتراضاً سبق ان وجهناه الى المذهب العقلي . فان التجربة الانجليزية ، على الرغم من اختلافها الاساسي عن المذهب العقلي ، قد كررت خطأً من أهم أخطاء هذا المذهب ، الا وهو البحث في المعرفة ، لا بنزاهة الملاحظ الموضوعي ، بل بقصد اثبات غاية محددة مقدماً ، ودراسة طبيعة ما هو الا نوع من الاجابة الوسط ، التي لا تكتمل الا بوضع نظرية في الاحتمالات تفسر ما نعنيه « بالاحتمال » ، وعلى أي أساس نستطيع تأكيد الاحتمالات . ولقد درس التجربيون ، ومنهم هيوم ، طبيعة الاحتمالات مراراً ، ولكنهم انتهوا الى أن للاحتمال طبيعة ذاتية ، وهو ينطبق على العذر أو الاعتقاد ، الذي ميزوا بينه وبين المعرفة . ولا شك أن الفكرة القائلة بأن هناك معرفة احتمالية ، كانت خلية بأن تبدو متناقضة في نظرهم . والواقع أن رأي هيوم القائل ان الاستدلال الاستقرائي ليس أدلة مشروعة للمعرفة ، يدل على أنه كان لا يزال واقعا تحت تأثير المذهب العقلي . فكل ما كان في استطاعته أن يفعله هو أن يثبت ، كما فعل الشكالك القدامي ، أن من المستحيل بلوغ المثل العقل الأعلى للمعرفة ، ولكنه لا يستطيع الاستعاضة عنه بنظرة أفضل إلى المعرفة . ولو كان هيوم قد درس رياضيات الاحتمالات ، التي كانت قد وردت في عصره في كتابات باسكال ، وفيما Fermat وجاكوب برنولي Jacob Bernoulli لكن من الجائز أن يبتدئ اي معنى موضوعي للاحتمال . غير أن عدم اشارته الى هذه الكتابات يدل على أنه لم يكن صاحب عقلية رياضية ، ولم يكن بالرجل الذي يصلح لاستغلال نظرية الاحتمالات الرياضية في أغراض فلسفية .

وعلى الرغم من أن التحليل المنطقي لفكرة الاحتمال شرط ضروري لا يوضح المعرفة التنبؤية ، فلا بد من تغيير جذري في التفسير الفلسفى قبل أن يتسعى تقديم الاجابة النهاية التي تخلصنا من مأزق التجربة . ونحن نعلم اليوم أن المعرفة التنبؤية ذاتها لا يمكن اثبات كونها احتمالية ، وأن فكرة المعرفة الاحتمالية تتعرض لنقد مماثل لذلك الذي اثاره هيوم بالنسبة الى المعرفة التي تزعم لنفسها اليقين . وعلى ذلك فإن مشكلة المعرفة التنبؤية تقضي إعادة تفسير لطبيعة المعرفة . ولم يكن الممكن الوصول الى هذا الفهم الجديد للمعرفة في اطار فيزياء نيوتن ، بل كان لا بد لحل مشكلة الاستقرار من انتظار ذلك التفسير الجديد للمعرفة ، الذي ظهر بفضل فيزياء القرن العشرين .

الفصل السادس

الطبيعة المزدوجة للفيزياء الكلاسيكية « جانبها التجريبى وجانبها العقلى »

كان حديثنا حتى الآن مقتصرًا على الفلسفة . أما الآن ، فلندرس تطور العلم خلال تلك الأعوام الالافين والخمسة ، التي ظهرت خلالها ، في مجال الفلسفة ، المذاهب العقلية والتجريبية في شتى صورها .

ان الدور الذي أسمى به اليونانيون في مجال العلم يكاد يفتقر على العلوم الرياضية وحدها . ولقد أحرزت الهندسة على وجه التخصيص تقدماً عظيماً ، وكان من أبرز الكشفوف الهندسية التي توصل إليها اليونانيون ، تلك النظرية التي تحمل اسم فيثاغورس ، وهي كشف لا يعادنه إلا بحثهم لنقطيات المخروطية ، والمنحنيات التي تعرف باسم البيضاوى ، والقطع الناقص والقطع الزائد ، أما علم الحساب فلم يكن يتميز عندهم بذلك الاسلوب المعدى الذي نطبقه اليوم بمثل هذا النجاح . فلم يكن اليونانيون يكتبون أرقامهم بالنظام العشري ، الذي هو طريقة متأخرة في التدوين ، توصل إليها العرب ، ولا كانوا يعرفون التوغاريتمات التي اخترعت في القرن السابع عشر^(١) . وعلى الرغم من صنفه العيوب الفنية ، فإن اليونانيين قد وضعوا أساس نظرية الأعداد ، وأدرجو أهمية الأعداد الأولية ، وكشفوا وجود الأعداد الصماء ، أي الأعداد التي لا يمكن كتابتها على أنها معامل لعددين صحيحين . ولقد كان أعظم ما أسهموا به

(١) اكتشف العرب التوغاريتمات بدورها ، وأبلغ دليل على ذلك أن اسمها الأجنبي ذاته مشتق من اسم « الخوارزمي » ، العالم العربي الرياضي الذي اخترعها ، والذي عاش في القرن التاسع الميلادي .

في ميدان اسويسيات هو بناء ابيهندسه على أساس نظام المبدئيات . وعبر البناء الذي يوصل اليه ابيه اسويسي ، ذلك اسويسي اليوناني الاصغر ، الذي يجعل من الاستدلاله مرتكزا للحضارة اليونانية في حوالي عام ٤٠٠ق.م . وكان نظام اقيديس يعد عن الدوام دليلا قاطعا على قدرة الاستدلال الاستنباطي .

ولقد كان نجاح اليونانيين في ميدان العلوم التجريبية مقتضرا على تلك العلوم التي يمكن استخدام اسماح اسويسي فيها . فقد كانت نظرية بطليموس ، وهو عالم سكشري عاش في القرن الثاني اليهودي ، هي اعظم تنظيم شامل لعلم الفلك اليوناني . اذ أثبت بطليموس . مستعينا بنتائج سابقة لللاحظة الفلكية والاستدلال الهندسي ، ان الارض كروية الشكل . ومع ذلك فقد كان يرى أن المؤكد أن الارض ماسكة ، وأن قبة السماء تتحرك حولها ، حاملة معها النجوم والشمس والقمر . وهناك أيضا حركات في داخل هذه القبة ، فالشمس والقمر ليسا مثبتتين في موقع محدد بين النجوم ، وإنما يتتحركان في مسارات دائرية خاصة بهما . والكتاكب ترسم آفواسا ذات أشكال غريبة ، أدرك بطليموس أنها نتيجة حركةتين دائرتين تتمان في نفس الوقت ، مثل مسار شخص جالس في أرجوحة تدور في داخل أرجوحة أخرى أكبر منها . وما زال نظام بطليموس geocentric system يستخدم اليوم في الاجابة على جميع الاستئنلة الفلكية التي تقتصر على الاشارة الى الجانب الذي يرى من الارض في النجوم ، ولا سيما الاستئنلة المتعلقة باللاحقة . ويدل امكان تطبيق هذا النظام عمليا على هذا التحول على أن في نظام بطليموس قدرها كبيرا من الاصوات .

على أن الفكرة القائلة ان الشمس ساقطة والارض والكتاكب تتحرك حولها ، لم تكن مجبوة لليونانيين . فقد اقترح أرسطورخس الساموس Aristarchus of Samos النظام المترکز حول الشمس في حوالي عام ٢٠٠ق.م ، ولكنه لم يتمكن من اقناع معاصريه بصوابه . ولم يكن في استطاعة الفلكيين اليونانيين أن يأخذوا برأي أرسطورخس نظرا إلى أن علم الميكانيكا كان في ذلك الحين في حالة تاخر . مثال ذلك أن بطليموس اعتبر على أرسطورخس بالقول ان الارض ينبغي أن تكون ساقطة لأنها لو لم تكن كذلك لما سقط العجر الذي يقع على الارض في خط رأسى ، ولظللت الطيور في الهواء متخلقة عن الارض التحرك ، وهي بطيءت الى جزء مختلف من سطح الارض .

ولم تجر تجربة لاثبات خطأ حجة بطليموس الا في القرن السابع

عشر . فقد أجرى الاب جاسندي Gassendi ، وهو عالم دينيسوف فرنسي كان معاصرالديكارت وخصما له ، تجربة على سفينة متعركة : فتسقط حجرًا من قمة الصارى ، ورأى أنه وصل إلى أسفل الصارى تماماً . ولو كانت ميكانيكا بطليموس صحيحة ، لوجب أن يتخلل الحجر عن حركة السفينة ، وأن يصل إلى سطح السفينة عند نقطة تقع في اتجاه مؤخرتها . وهكذا أيد جاسندي قانون جاليليو ، الذي كان قد اكتشف قبل ذلك بوقت قصير ، والذي يقول إن الحجر المتساوى يحصل في ذاته حرارة السفينة ويحتفظ بها وهو يسقط .

فماذا لم يتم بطليموس بتجربة جاسندي ؟ ذلك لأن فكرة التجربة العلمية ، متميزة من القياس واللاحظة المجردة ، لم تكن مألوفة لليونانيين . إن التجربة إنما هي سؤال يوجه إلى الطبيعة ، وباستخدام الأدوات المناسبة يحدث العالم واقعة فيزيائية تؤدي نتيجتها إلى الإجابة «نعم» أو «لا» على هذا السؤال . وطالما كنا نعتمد على ملاحظة الحوادث التي لا تتدخل نحن فيها ، فإن الأحداث المقابلة لللاحظة تكون عادة تتاجرا لعوامل تبلغ من الكثرة جداً لا نستطيع معه تحديد الدور الذي يسميه به كل عامل منفرد في النتيجة الكلية . أما التجربة العلمية فإنها تعزل العوامل بعضها عن البعض ، ويزودي تدخل الإنسان إلى إيجاد ظروف يتبدى فيها تأثير عامل واحد دون إقحام العوامل الأخرى فيه ، وبذلك يكتشف عن العمليات الداخلية التي تتم في الحوادث المعقّدة التي تحدث دون تدخل الإنسان . مثال ذلك أن سقوط ورقة من شجرة هو حادث معتقد تتفاوت فيها قوى الجاذبية مع القوى الهوائية الدينامية الناتجة عن حرارة البواء تحت الورقة المترجلة ، التي تتحرك إلى أسفل في اتجاه متعرج . فإذا استبعدنا ، من جهة ، تأثير البواء بأن يجعل الورقة تسقط في ساحة مفرغة من البواء ، لرأينا أن سقوطها هو ، من حيث الجاذبية ، مماثل لسقوط الحجر . وإذا قمنا من جهة أخرى بإثمار تيار هوائي على سطح ثابت عبر نفق للهواء ، لكشف لنا عن قوانين حرارة الهواء . وهكذا فإن الحادث الطبيعي المعقّد يحلل إلى عناصره المكونة له عن طريق القيام بتجربة بسيطة مرسومة مخططة . ولهذا أسباب أصبحت التجربة أدلة لعلم الحديث . إنما عدم اتجاه اليونانيين إلى التجارب على أي نطاق واسع فيدل على مدى صعوبة التسخّل من الاستدلال العقل إلى العلم التجاري .

إننا نؤرخ بداية ظهور العلم الحديث بعيد كبرنيكوس (١٤٧٢ - ١٥٤٣) وجاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤١) . فحين وضع كبرنيكوس النظام

المرتكز حول الشمس ، أرسى أسس علم الفلك الحديث ، وقام في الوقت ذاته باحضرة الحاسمة التي أدت إلى تغيير مجرى التفكير العلمي الحديث ، وحررته من عناصر التشبيه بالانسان ، التي كانت تسود الفترات السابقة . أما جاليليو فقد أعطى العلم الحديث منهجه الكمي التجربى . فقد حددت التجارب التي قام بها لاثبات قانون سقوط الأجسام *أنمودج* المنهج الذي يجمع بين التجربة وبين القياس measurement والصياغة الرياضية ، وبفضل جاليليو تحول جيل من العلماء إلى استخدام التجارب في الأغراض العلمية . ومع ذلك ، فإن هذا التحول انما إلى استخدام النهج التجربى لا يمكن أن يعد نتيجة لجهد شخص واحد . والأفضل أن نفسره على أنه نتيجة للتغير في الفروق الاجتماعية حرر ذهان العلماء من الاهتمام بالعلم اليوناني في صورة النزعه المدرسية (الاسكلاتي) ، وأدى بطريقة طبيعية إلى قيام علم تجربى .

ولقد اقتربت موند العلم التجربى بموجة من النشاط والاهتمام امتدت إلى جميع أرجاء أوروبا . فقد كان جاليليو أول من وجه التسلك . الذى اخترعه صانع عدسات هولندي ، إلى السماء فى إيطاليا . واحتى آخر إيطالى آخر كان صديقاً لجاليليو ، هو توريتشيللى Torricelli ، البارومتر ، وأثبت أن للهواء ضغطاً يقل بازدياد الارتفاع . وفى المانيا اخترع جوريكه Guericke مضخة الهواء ، وأوضح أمام جمهور عقدت الدهشة لسانه قوة الضغط الجوى بأن جمع بين نصفى كرة فرغ ما بينهما من الهواء ، ولم تستطع مجموعة من الخيول أن تفصل أحدهما عن الآخر . كذلك كان للإنجليز دور بارز فى هذا الميدان الجديد . فقد أجرى وليم جيلبرت W. Gilbert ، طبيب الملكة الإيزابيث دراسات مستفيضة عن المغناطيسية ونشرها ، واكتشف هارفى Harvey الدورة الدموية ، ووضع بويل Boyle القانون الذى يعرف باسمه ، والخاص بالعلاقة بين ضغط الغاز وحجمه . وهكذا خلقت الملاحظة والتجربة بالفعل عالماً جديداً كاملاً من الواقع والقوانين العلمية .

هذه المجموعة اختارت الموجزة من الأحداث التى أدت إلى تطور العلم الحديث ، توضح السبب فى ظهور مذهب التجربة فى العصر الحديث تشبه فى تأثيرها المذاهب المقلية الكبرى عند اليونانيين . فالذهب العقل اليونانى يعكس نجاح الأبحاث الرياضية فى حضارة اليونانيين ، والتجربة الانجليزية تعبر عن انتصار المنهج التجربى فى

انعم الحديث - ذلك انتهج الذى يوجه أسلئنه ان الطبيعة ، ويترك
للطبيعة مهمة الاجابة عنها « بنعم » او « لا » .

غير أن هناك نظوراً اخر يستحق اياضاحاً ، وهو احياء الفلسفة
العقلية في بلدان اقارة الاوروبية خلال نفس الفترة التي كان الفلاسفة
الانجليز يضعون فيها المذاهب التجريبية الجديدة . فعلى هذه الفترة شيد
ديكارت وليبنتس وكانت ، على الرغم من اهتمامهم البالغ بالعلم واسهامهم
في بعض انجازات العقلية ، مذاهب عقليات تفرق في مهاجراً ودقها
مذاهب اقدمين .

وقد لفهم هذا انتصراً للمصاد ، يبيغى ان نذكر ان النتيجة التجريبية
مهما بذل موريا عند ضيوره على مسرح العلم ، ليس الا واحدة من ادالين
رئيسيتين للعلم الحديث . اما الاداة الاخرى فهي استخدام اسماح
الرياضية لابيات التفسير العلمي . وبهذا المعنى يمكن القول ان العصر
 الحديث يواصل مهمة العلم اليوناني . ونلم يكن من قبيل انصادفة ان
 نظام كبرنيكوس ، اسدى نعده رمزاً للعصر العلمي الحديث ، كان قد
 استيق في نظام ارسطو خسائق بمرتكزية الشمس . ففي تطور العلم
 الحديث تأكيدت قدرة النتيجة الرياضي على تحليل العالم الفيزيائي ، وهي
 القدرة التي كان اليونانيون قد اكتشفوها في ابحاثهم الفلكية . غير ان
 الجمجم بين هذا النتيجة الرياضي وبين استخدام التجارب ، واتخاذ الاثنين
 مما معاير للصواب . كان ينطوي على أكثر من تأكيد لهذه القدرة ، اذ
 كان يعني مضايقتها بحيث تؤدي الى تجاج اضخم بكثير من كل ما تحقق
 من قبل . فمصدر قوة انعم الحديث هو اختراع المنهج الفرضي الاستنباطي
 صورة فرض رياضي يمكن استنباط الواقع الملاحظة منه . فلندرس هذا
 النتيجة ، الذي يسمى ايضاً بالاستقراء التفسيري *explanatory induction* من خلال مثل مشهور .

لم يكن كشف تبرنيكوس بفادر على ان يحظى بموافقة جميع
الاوساط العلمية ثم تم تكمل ابحاث يوهان كبلر J. Kepler
(١٥٧١ - ١٦٣٠) قد ادخلت عليه تحسيينات ، ولو لم يندمج آخر
 الأمر في تفسير رياضي بفضل جهود اسحق نيوتن (١٦٤٢ - ١٧٢٧) فقد
 كان كبلر عالماً رياضياً ذا عقلية صوفية ، أخذ على عاته خطوة رياضية
 طموحة تهدف الى اببات الانسجام المزعوم للكون ، غير أنه كان من الذكاء
 بحيث تخلى عن فرضه الاصل المخاص بحركات الكواكب ، عندما ادرك أن

اللاحظات تدل على أن قوانين حركة الأفلاك مختلفة كل الاختلاف . ونتيجة لذلك ، وضع ثلاثة قوانين مشهورة لحركة الكواكب ، يتضح منها أن مدارات الكواكب ليست دوائر ، وإنما مدارات بيضاوية . وبعد كشف كبير ظهر كشف أعظم منها ، بل هو أعظم كشف هذه الفترة كلها ، وهو قانون تعزب الكتل عند نيوتن . هذا القانون ، الذي يشيع إطلاق اسم قانون الجاذبية عليه ، يتخذ صورة معادلة رياضية بسيطة إلى حد ما . وهو من الوجبة المنطقية يرتفع فرضا لا يمكن تحقيقه مباشرة ، وإنما يبرهن عليه بطريقة غير مباشرة ، مadam من الممكن ، كما أوضح نيوتن ، أن تستخلص منه جميع نتائج الملاحظات التي تلخصها قوانين كيلر . بل إن الأمر لا يقتصر على نتائج كيلر ، وإنما يمكن بالمثل استخلاص قانون سقوط الأجسام عند جاليليو ، وكثير غيره من وقائع الملاحظة ، ظاهرة المد والجزر في ارتباطها بمواقع القمر .

ولقد أدرك نيوتن ذاته بوضوح أن نجاح قانونه يتوقف على التالية المستمد من تحقيق نتائجه . وكان عليه ، من أجل استخلاص هذه النتائج ، أن يستدعي منها رياضيا جديدا ، هو حساب استفاضل ، غير أنه لم يتمكّن بهذا النصر الاستنباطي ، مع كل روعته ، وإنما أراد الوصول إلى دليل كمي مبني على الملاحظة ، واختبار نتائجه عن طريق القيام بلاحظات للقرن الذي كان دورانه الشهري يعد مثلا لقانون الجاذبية عنده . غير أن أمله خاب عند ما وجد أن نتائج الملاحظة لا تتفق مع حساباته ، فيما كان من نيوتن إلا أن أودع المخطوط الذي دون فيه نظريته في أحد أدراجه ، بدلا من أن يجعل للنظرية ، مما كان تناصتها ، الأفضلية على الواقع . وبعد حوالي عشرين عاما ، قامت بعثة فرنسية بقياسات جديدة لمحيط الكرة الأرضية ، أدرك منها نيوتن أن الأرقام التي كان قد بنى عليه اختباره لم تكن صحيحة ، وأن الأرقام الأدق تتفق مع حسابه النظري . ولم يتم نشر نيوتن قانونه إلا بعد هذا الاختبار .

واعتقد أن قصة نيوتن من أروع أمثلة المنهج العلمي الحديث . فمعطيات الملاحظة هي نقطة بدء المنهج العلمي، غير أنها لا تستند لهذا المنهج، وإنما يكمّلها التفسير الرياضي ، الذي يتجاوز بكثير نطاق اقرار مالوحظ بالفعل ، ثم تطبق على التفسير نتائج رياضية تظهر صراحة نتائج معينة توجد فيه بصورة ضمنية ، وتخبر هذه النتائج الضمنية بلاحظات . هذه الملاحظات هي التي تترك لها مهمة الإجابة « بنعم » أو « لا »، ويظل المنهج إلى هذا الحد تجريبيا . غير أن ما تؤكّد الملاحظات صحته يزيد

كثيراً على ماتقوله مباشرةً . وهي تثبت تفسيراً رياضياً مجرداً ، أي نظرية يمكن استنباط الواقع منها بطريقة رياضية . لفه كأن لدى نيوتن من الشجاعة ما يجعله يغامر بتفسير مجرد ، ولكن كأن لديه أيضاً من الفضحة ما يجعله يمتنع عن تصديقه قبل أن يؤيده اختبار قائم على الملاحظة .

ونجد مررت نظرية نيوتن بتطورات تالية امتدت أكثر من قرنين من الزمان . وكانت كلياً نصرياً على تأكيد متعدد لهذه النظرية . فعن طريق تجربة بارعة ابتدعها كافندش Cavendish أمكن اكتساب قوة الجاذبية الصادرة عن كرة من الرصاص لا يزيد قطرها عن قدم . ثم أمكن فيما بعد حساب انحرافات الكواكب في مدارتها ، وهي الانحرافات التي تسببها قوى الجاذبية الشديدة ، كما أمكن تحقيق هذه الحسابات بأساليب أكثر دقة في الملاحظة . وأخيراً تنبأ الرياضي الفرنسي « لوفرييه Leverrier » (وكذلك الفلكي الانجليزي آدامز Adams على نحو مستقل عنه) بوجود كوكب كان معجولاً حتى ذلك الحين ، هو الكوكب نبتون ، وذلك على أساس حسابات اتضحت منها أن الانحرافات الملاحظة في بعض الكواكب لابد أن تكون راجعة إلى هذا الكوكب الجديد . وعندما وجه الفلكي الألماني « جاله Galle » منظاره إلى تلك المنقطة في السماء الطلقية ، انتهى كأن لوفرييه قد حسبها ، رأى بقعة ضئيلة يتغير موقعها تغيراً سريعاً من ليلة إلى أخرى ، وهكذا اكتشف الكوكب نبتون (١٨٤٦) .
وانواع آخر من التنبؤ الرياضي هو الذي أكسب الفيزياء الحديثة قدرتها النسبية . وعلى كل من يتحمث عن العلم التجاريبي أن يذكر أن الملاحظة والتجربة لم يتمكنا من بناء العلم الحديث إلا لأنهما اقترنا بالاستنباط الرياضي . فالفيزياء عند نيوتن تختلف اختلافاً كبيراً عن صورة العلم الاستقرائي التي رسماها فرانسис بيكن قبل جيلين من عهده نيوتن ، إذ أن أي عانيم لم يكن ليستطيع ، لو اقتصر على جمع الواقع الملاحظة ، كما يتمثل في قوائم بي肯 ، أن يكتشف قانون الجاذبية . فالاستنباط الرياضي مفترض بخلافه هو الأداة التي تعنى نجاح العلم الحديث .

ونجد كان أوضاع تعبير عن تطبيق التنبؤ الرياضي هو مفهوم نسبة كما تصور نتيجة للفيزياء الكلاسيكية ، أي لفيزياء نيوتن . فلما كان من الممكن التعبير عن القوانين الفيزيائية في صورة معادلات رياضية ، فقد بدا كأن من الممكن تحويل الضرورة الفيزيائية إلى ضرورة رياضية . فلنتأمل مثلاً القانون القائل إن حركات المد تتبع موقع القمر ، بحيث يتجه

جزء من المحيط صوب القمر ويتجه الجزء الآخر في الاتجاه المضاد . على حين أن الأرض تدور تحت هذا الجزء وتجعله ينزلق فوق سطحه . هذه واقعة ملاحظة . ومن طريق تفسير نيوتن يتضح أن هذه الواقعية نتيجة لقانون رياضي ، هو قانون الجاذبية ، وبذلك ينتقل يقين القانون الرياضي إلى الظواهر الفيزيائية . وهكذا فإن عبارة جاليليو التي يقول فيها إن قانون الطبيعة مكتوب بلغة رياضية – هذه العبارة قد أثبتت صحتها خلال المئون التالية ، إلى حد يتجاوز كل ما كان يمكن أن يتخيله جاليليو ذاته . فقوانين الطبيعة هي تركيب القوانين الرياضية وضرورتها وشمولها – تلك هي النتيجة التي يزدلي إليها علم فيزيائي يقيناً بوجود كوكب جديد بقدر من الدقة يكفي المرء معه أن يوجه منظاره نحوه لكي يراه .

وهكذا بدا القانون الرياضي أداة للتبصّر ، لا أداة للتنظيم فحسب ، واكتسب عالم الفيزياء بفضله القدرة على التنبؤ بالمستقبل . وبما التعميم البسيط الذي يتم في الاستدلال الاستقرائي التعددي أداة هزيلة إذا ما قورن بقدرة المنهج الفرضي الاستنباطي . فكيف يمكن تفسير هذه القدرة ؟ لقد بدا الجواب واضحاً : فلا بد أن يكون هناك نظام دقيق بين جميع الأحداث الفيزيائية ، تعكسه العلاقات الرياضية ، وهو نظام يعبر عنه لفظ السببية .

إن فكرة التحديد السببي الدقيق لكل حوادث الطبيعة هي نتاج للعصر الحديث . فاليونانيون قد وجدوا نظاماً رياضياً في حركات النجوم ، غير أنهم رأوا أن الحوادث الفيزيائية الأخرى تتعدد ، جزئياً على الأكتر ، بالقوانين الفيزيائية . صحيح أن بعض الفلسفه اليونانية كانوا يفترضون بحتمية شاملة ، غير أنها لا تعلم مدى اتفاق نظرتهم إلى الاحتمالية السببية مع النظرة الحديثة . فلم يترك واحد منهم صيغة واضحة تحدد ما يعنيه بالاحتمالية ، وليس من المحتمل أن يكون أحد هم قد نظر إلى السببية على أنها قانون يسري بلا تخلف . ويتحكم في أنفة الحوادث مثلاً يتحكم في أهمها ، و يجعل كل حادث ناتجاً ضرورياً عن الحادث السابق ، بعض النظر بما تعنيه هذه الحوادث بالنسبة إلى أهداف البشر . فلم يكن من الممكن تصوّر التنّزه الكامل للسببية عن التّقييم البشري ، في وقت لم تكن فيه الفيزياء الرياضية قد عرفت بعد .

ولقد كان لفكرة الجبر *predetermination* بالنسبة إلى الذهن اليوناني طابع ديني ، يعبر عنه مفهوم المصير أكثر مما يعبر عنه مفهوم السبب أو

انعنة . فما صل القدرية تسببي بالانسان ، ولا يمكن تفسيره الا باسقاط سارج تقييم البشريه واسكان السلوك البشري على جرئي الطبيعة . . وكما يشتمل الناس في الحوادث الطبيعية من أجل تحقيق أغراضهم ، كذلك تحكم الآلهه في شئون البشر ، وقد رسم الله المصير خطته بالنسبة الى كل فرد من أفراد البشر - هذه هي تعاليم القدرية اليونانية . . ومهما اتبعنا من وسائل للهرب من مصيرنا ، فلن تكون في ذلك الا محققات لهذا المصير ، ولكن بطرق اخرى . فقد كان مصير اوديب هو أن يقتل أبوه ويتزوج امه ، وهو مصير لم يكن يعرفه ، ولكن عرفه أبوه ، ملك ثيس (ضيء Theues) عن طريق نبوة . وكان الاخفاق مكتوبا على محاولة الأب أن يهرب من مصيره بترك ابنه الوليد في الجبال ، فقد قام أبوان آخران برعاية الطفل ، وعندما أصبح اوديب شابا رحل إلى طيبة ، فقابل رجالا لا يعرفه وقتلها ، وعندما نجح في تحرير البلدة من رعب « أبي الهول » الذي حل لغزه ، كانت مكافأته هي الزواج من الملكة هي امه . . تلك هي الاسطورة التي يفسرها علم النفس التحليلي عند فرويد بأنها انعكاس لرغبة لا شعورية عامة ، هي كراهيه ابن لأبيه وجه الجنس لأمه . وهكذا يمكن تفسير فكرة المصير نفسيا بأنها تعبر عن العجز الذي نشعر به ازاء الدوافع اللاشعورية . على أن هذا تفسير حديث ، لم يعرفه اليونانيون ، وأيا ما كان رأينا فيه ، فلا بد أن تكون على استعداد للاعتراف بأن فكرة الخبر عن طريق المصير هي فكرة ينبغي تفسيرها بعلم النفس لا بتحليل النصفي .

اما حتمية العلم الحديث فان لها طابعا مختلفا كل الاختلاف . . فهي قد ظهرت نتيجة لنجاح المنهج الرياضي في الفيزياء . . فإذا كان من الممكن تصور القوانين الفيزيائية على أنها علاقات رياضية ، وإذا أتيحت أن المنهج الاستنباطي أدوات للتنبؤ الدقيق ، عندئذ يكون من الضروري وجود نظام رياضي من وراء عدم الانتظام البدائي للتجارب ، أي لا بد من وجود نظام سببي . ولو لم تكن تعرف هذا النظام في كل الأحوال ، ولو بدا أنه سيكون من المستحيل في أي وقت معرفته معرفة كاملة ، لكن هذا الاخفاق راجعا إلى نقص الانسان . وقد لخص الرياضي الفرنسي لا بلاس Laplace هذا الرأي في تشبيهه المشهور ، الذي قال فيه انه لو وجد عقل فوق البشر يستطيع ملاحظة موقع كل ذرة وسرعتها ، وحل جميع المعادلات الرياضية ، لكان « المستقبل كالماضي حاضرا » بالنسبة الى هذا

العقل فوق البشري ، ولأمكنته أن يحدد بدقة التفاصيل الحقيقة لكن حدث ، سواء أكان يقع بعدها أم قبلها بآلاف السنين . هذه الاحتمالية الفيزيائية هي أعم نتيجة لفيزياء نيوتون . وهي تختلف اختلافاً أساسياً عن القدر : فهي عبء ، لا مرسومة مقدماً ، وهي لا تعابي الناس أو تكرههم ، وهي حتمية لا بالنسبة إلى غایيات المستقبل ، بل بالنسبة إلى وقائع الماضي ، وحتمية لا بالنسبة إلى أمر خارق للطبيعة ، بل بالنسبة إلى قانون فيزيائي . غير أنها لا تفنى دفتها وشمولتها عن حتمية المصر . وهي تجعل العالم الفيزيائي أشبه ساعة ملائكة تمر آيا بمراحيها المختلفة .

فإذا كانت هذه هي صورة العالم كما رسمتها الفيزياء الكلاسيكية ، فلا عجب إذن أن ظهرت في عهد نيوتون موجة من النزعة العقلية فضلاً عن النزعة التجريبية . فقد اقتصر التجربيون على تحليل جانب واحد من العلم ، هو الجانب القابل للسلاحة ، بينما أكد العقليون جانب الرياضي . على أن التجريبية انهارت آخر الأمر أمام نقد هيوم ، لأنها عجزت عن تعليل الطبيعة التنبؤية للعلم ، ولم تستطع تفسير الطريقة التي يمكننا بها أن نعرف النظام النسبيي الدقيق للعالم ، وهو النظام الذي أيقن العالم بوجوده ، وكان يعتقد أنه يعرفه في خطوطه العامة على الأقل . وهكذا اعتقاد العقليون أنهم كانوا على حق عندما هاجموا الموقف التجريبي ووضعوا مذاهب ترمي إلى تفسير الدور الذي تقوم به الرياضيات في بناء العالم الفيزيائي .

ومما له دلالته الخاصة أن الدفاع ضد هجمات التجربيين الانجليز هو السبب الذي دعا اثنين من كبار العقليين في العصر الحديث ، هما ليبرنس و كانت ، إلى وضع مذهبيهما ، أو هو على الأقل واحد من أسباب وضع هذين المذهبين . فقد رد ليبرنس على كتاب لوك « دراسة في الذهن البشري » بكتابه « دراسة جديدة في الذهن البشري » ، وصرح كالتالي هيوم « أيعظه من سباته القطعي » ، وكتب « نقد انقل الخالص » بقصد إنقاد المعرفة العلمية من النتائج المدمرة التي تترتب على انتقادات هيوم .

ولقد كان ج.ف. ليبرنس G.W. Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) معاصرأ نيوتون ، وكان ندا له في مكانة العقلية . وقد اكتشف حساب التفاضل مستقلاً عن نيوتون ، وطبقه على حل كثير من المشكلات الرياضية . ومع ذلك لم يكن من أنصار نظرية الجاذبية عند نيوتون ، بل رفضها على الرغم من نجاحها التجريبي ، لأنها تؤدي إلى نظرية مطلقة إلى الحركة . وقد وضع ليبرنس نظرية في المكان مبنية على فكرة نسبة الحركة ، التي

استبعدها ابتداء، المنطقية لنظرية النسبية عند آينشتاين . ورأى بوضوح أن النظام الكبرنيكي لا يختلف عن النظام البطيئي الا من حيث أنه طريقة معايرة في الكلام . ويدل عدم وصوله إلى تقدير عادل لمميزياء نيوتن ، على أن الاتجاه العقلي في داخله لم يخضع للمعيار التجريبي للحقيقة . أما كونه لم يستطع وضع فiziاء مثل فيزياء آينشتاين فهو شيء لا يمكن أن يؤخذ عليه .

ونجد إيجاب العقلي لعدم الحديث أقوى تعبير عنه في نفسه ليينتس . ذلك لأن نجاح المناهج الرياضية في وصف الطبيعة قد جعله يعتقد أن من الممكن رد كل علم إلى الرياضة آخر الأمر . واجتذبه فكرة المكانية ، وفكرة الكون الذي يمر بمراحله كأنه ساعة ملائكة ، إذ أن هذه الفكرة كانت تعنى أن القوانين الفيزيائية قوانين رياضية . فطبق هذه الفكرة على نتاج من أغرب نواتج المذهب العقلي ، وأعنى به مذهبه في الانسجام المقدر pre-established harmony . ففي رأيه أن الأذهان الأشخاص المختلفين لا يؤثر بعضها في بعض ، وإنما يحدث ما نتوهم أنه تاثر كهذا لأن الأذهان المختلفة ، في مساراتها المقدرة مقدما ، تمر على الدوام بمراحل يطابق بعضها بعضا بدقة . وكأنها ساعات مختلفة تدل على نفس الوقت دون أن يكون بينها ارتباط سببي . وأنا أذكر هذا المذهب لكنني أبين أن النزعة الصوفية الرياضية عند فيثاغورس قد وجدت نظائر لها في فلسفات غيره من كبار الرياضيين .

إن المذهب العقلي عند ليينتس ، وإن يكن يستوحى العم المادي . الم هو تأمل نظري بحث في ثوب استدلال منطقي . وهو ينبع عن الأرض الثابتة التي تما فيها العلم الحديث - وأعني بها ارتكازه على الملاحظة التجريبية . وتفسّد أدى تجاهل ليينتس للعنصر التجريبي في المعرفة إلى اعتقاده أن كل معرفة إنما هي ضرب من المتعلق . وعن الرغب من أنه أدرك الطبيعة التحليلية للاستنباط المنطقي ، فقد كان يعتقد أن المتعلق لا يمكنه أن يمدنا بمعرفة فحسب ، بل أنه يستطيع أيضا أن يحن معن المعرفة التجريبية . فهناك خلاف من النوع الرابع ، أي خلاف تجريبية ، وحقائق عقلية ، أي تحليلية ، غير أن هذا التمييز ليس إلا نتيجة لتجليل البشري ، وهو كانت لدينا معرفة كاملة ، كتلك التي لدى الله ، لرأينا أن كل ما يحدث يتصرف بالضرورة المنطقية . مثال ذلك أن الله كان يستطيع أن يستنبط من مفهوم الاسكتندر أنه كان ملكا وغزا الشرق . هذا التفسير التحليلي للمعرفة التجريبية هو خطأ عقلي ارتكب

هذا على أقل أنه سيعتبر تفسير الفيزياء الرياضية . وقد يكون في استطاعتنا تعريف مفهوم الاسكيندر على نحو من شأنه أن يتلخص تاريخ الرجل كله بحسبنا منه ، ولكننا لم نكن لستطيع عندئذ أن نعرف بالضبط المخلص ان كان الاسكيندر ، من حيث هو فرد نلاحظه ، هو ذلك الذي يحدده التصور بحق . وبعبارة أخرى فالقضية القائلة ان للفرد الملاحظ الصفات التي يعبر عنها التصور تقدور فضية تركيبية . ونخضع بكل عواهن التسقى الى تقييد المعرفة التجريبية . واذن فلا سبب أن يجنب مسلكنا التزعة التجريبية بالاتتجاه الى الم suspicion التعليمي .

على أن ليبيتسن لم يشهد أبداً مذهبها تجريبياً متطرفاً . فعندما
مات ، كان هيوم في الخامسة من عمره . ونحن نعرف تقديره لجون لوك .
الذى رفض فيه الاعتراف بمبدأ لوك القائل أن كل معرفة مستمدّة من
الإدراك الحسي ، إذ يرى أن التصورات التي تنطوي على ضرورة تتضمن
بأنها فرضية فيها . على أن هذه الحجة لم يعد لها اليوم أهمية كبيرة . ما
دام قد اتضح أن المشكلة الرئيسية للمذهب التجريبى ليست مبدأ لوك
القائل بأن للتصورات أصلًا تجريبياً ، وإنما هي مبدأ هيوم القائل أن
التجربة هي الحكم الوحيد على صحة القضايا التركيبية . وهو مبدأ يؤدى
إلى نتيجة القائلة إن التصريحات لا يمكن تبريرها . وعلى ذلك فإن الأهم
من هذا هو أن نعرف بماذا كان ليبيتسن خليقاً بأن يرد على هيوم .
والارجع أنه كان سيعترض بمبدأ الاستقراء عند هيوم . ولكنه كان سيراً به
قاصرًا على استخدام البشر ، وكان سيقول أن مشكلة الاستقراء لا توجه
بالنسبة إلى الله . غير أن هذه ليست اجابة ، حتى لو حدد معنى كلمة
«الله» في هذه الحالة بأنه «المنطقى الكامل» ، ما دام من المستحيل قبول
رأي ليبيتسن القائل برد المعرفة التجريبية إلى معرفة تحليلية . فنيس في
وسع النزعة العقلية العقلية المقابلة بمعرفة تحليلية قبلية أن تحل مشكلة هيوم .
ومع ذلك فليس هناك احتمال كبير في أن نجد هيوم الفاصل كأن حريراً بأن
يؤدي إلى تغيير آراء ليبيتسن ، الذي كان السمعى إلى اليقين لمزيد أقوى من
أن يتبع له التغلب على أوهام المذهب العقلى .

ولقد أتى رد المذهب العقلي على هيوم من جانب كانت ، الذي لم يكن يصغر هيوم الا بثلاثة عشر عاما ، وان يكن كتابه الرئيس قد ظهر بعد وفاة هيوم . وقد سبق أن عرضنا فلسفة المعرفة التركيبية القبلية عند كانت في الفصل الثالث . وانه لن مزايأا هذه الفلسفة أنها تسير في طريق مستقل عن ادعاء لستنـسـ غـرـ المـفـدـدـ شأنـهـ ردـ المـفـدـدـ المـعـلـقـةـ بالـعـالـيـ

إلى معرفة تحليلية . فلتبحث إذن كيف حاول المذهب العقلي في المعرفة التركيبيّة القبليّة أن يرد على هيموم .

في رأي كانت أن مبدأ السببية تركيبى قبل . فهو يرى أننا نعلم علم اليقين أن لكل حادث علة ، وكل ما يتبقى أمام الملاحظة هو الاهتمام إلى العلة الفردية . وأورد أن أوضح ذلك بمثال كان « كانت » ذاته خلائقاً بأن يستخدمه : فعندما نرى الله البحري في ايقاعه الدورى ، نعلم بالعنف احتمال أن لهذا الحادث سبباً . والامر الذي تعلمنا إياه الملاحظة مقتضاه بالاستدلال الاستقرائي لا يعمد أن يكون أن السبب في هذه الحالة يتضمن موقع القمر . وعلى ذلك فإن الاستدلال الاستقرائي يقتصر على الاهتمام إلى القوانين التقيريّة الفردية ، غير أنه لا يستخدم في البات الحقائق العامة للتقيريّاء ، مثل مبدأ السببية ، وهي الحقائق التي يفرضها علينا العقل . ونا كنا نعلم علم اليقين أن هناك علة ، فإن للاستقراء ما يبرره بوصفه أدلة الاهتمام إليها . وبهذه الحجة يعتقد كانت أنه تغلب على نقد هيموم للاستقراء . في حين معرفة التركيبيّة القبليّة يجعل محل الشك الذي استسلام له التجربى : تلك هي ماهية فلسفة كانت .

وأنه من الصعب أن يفهم المرء كيف استطاع كانت أن يرى في هذه النظرية عاملًا على ايقاظه من السبات القطبي . فحجة كانت لا تنطوي على اجابة عن سؤال هيموم . ولو كان هيموم قد عذر نيفرا كتب « كيف يمكن أن يكون أداءً كنا وجود سبب ، عملاً مساعداً لنا . عندما يكون هدفنا هو معرفة هذا السبب ؟ صحيح أننا لو كنا نعلم أنه ليس ثمة سبب لكان من العجب أن نبحث عن مثل هذه أسباب ، غير أن هذا ليس موقفنا . فنحن لا نعلم أن كان هناك سبب ، وفي مثل هذا الموقف نلزم باستدلالات استقرائية ، مبنية على الملاحظة . ونستنتج مثلاً أن القمر سبب ظاهرة المد . هذا الاستدلال الاستقرائي هو ما أسمىه موقع الشك ، وهو سيظل معرض نفس القىدر من الشك لو استطاعت أن تثبت التفاصيل العامة القائلة إن ثمة سبباً . وبهذه المناسبة ، فإن برهانك على المبدأ العام لا يبدو لي مقبولاً .

فلا يوضح هذا الدفاع التخييل لهيموم بمثال . لنفرض أن شخصاً يبحث عن الذهب في بيرو ، ولكنه لا يعلم في أي مكان ينبغي عليه أن يحفر . وتكنى تقول له : نعم إن هناك ذهبًا في بيرو . فهل يمكن أن يسانده قوله هذا في شيء ؟ إنه لم يتعد خصوة واحدة عما كان عليه

من فين ، اذ ان ما يريده معرفته هو ما اذا كانت النبعة اتى يعمر فيها مستخرج له ذهبا . وهو لا يستطيع ان يعمر كل بقعة في بيرو . ونو عرف ان هناك ذهبا في مساحة صغيرة معيينة من هذا انبىء ، نظل يعمن على حفر متى مربع بعد الآخر ، ولاهتدى الى الذهب بعد عدد معين من المحاولات . غير ان بيرو اكبر من أن تسمح باجراء محاولات تشملها كلها ، وعلى ذلك فان معرفة مجرد وجود الذهب لا قيمة لها . ونو قلت له انه لا يوجد ذهب في بيرو ، وكانت هذه المعلومات مفيدة له ، اذ أنها تدفعه اى التك عن الحفر ، اما القول بأن هناك ذهبا في بيرو فلا يساعد اى ما يساعد القول انك لا تعلم ان كان هناك ذهب في بيرو .

وأود أن أعبر عن هذا النقد لكيانت بمزيد من الدقة . فقد أكدت كانت على الدوام أنه يبحث عن الشروط المنطقية النسبية لمعرفة ، مما يميز أيها من الشروط النفسية المسبقة . «فلا يمكن أن يكون ثمة شيك في أن كل معرفة لنا تبدأ بالتجربة . . . ولكن لا يلزم عن ذلك القول أنها كلها مستمدة من التجربة » – بهذه الكلمات قدم كانت كتابه « نقد العقل الخالص » . ونو طبقنا حجته هذه على مشكلة السبيبية ، لكان معناها أننا نتوصل إلى فكرة السبيبية بالاحتداء إلى أسباب معينة ، غير أن معرفة المبدأ العام للسبيبية لا تستمد منطقياً من التجارب . فهذا المبدأ ، في رأي كانت ، هو الشرط المنطقي المسبق لأى قانون سببي محدد ، ومن ثم كان من الضروري التشليم بصحته إذا شئنا الاحتداء إلى مثل هذه القوانين السبيبية .

ان نقطه ، شرط منطقي مسبق logical presupposition ، يعني علاقة منطقية ، ومعناه هو : اذا كان القانون السببي اعني صحيحا ، فإن القانون السببي العام صحيح . على أن هذه العبارة ينبغي أن تكون مقرونة بتحفظ معين : فلكي تسرى السبيبية على نوع معين من التحوادث ، لا يلزم أن تكون سارية على بقية الأنواع . وكل ما يمكن أن يقال هو : اذا كان القانون السببي الخاص صحيحا ، فهناك اذن سبب في هذه الحالة . وبهذه الصورة المحدودة وحدها يمكن اقامة علاقة المزوم . وعلى ذلك ، فإن الشرط المنطقي المسبق لأى قانون سببي خاص ليس المبدأ العام للسبيبية ، وإنما هو مبدأ مناظر لا يقال الا بالنسبة إلى العادت المعن موضوع البحث .

وعلينا أن نتساءل عما يمكن استخلاصه من هذا المزوم المحدود . فإذا كنت قد وجدت السبب المعين ، فهناك اذن سبب لهذا العادت –

على أن في هذه الحججة مغالطة . فإذا كانا يبحث عن سبب معين ، فلسنا بحاجة إلى افتراض وجود مثل هذا السبب ، وإنما نستطيع أن نترك المسألة مفتوحة ، من مسألة تحديد كنه السبب . ولكن ما يمكن أن يقال هو أننا لو أثبنا صحة أنه ليس لمهام سبب لكان من غير المعقول أن يبحث عن سبب خاص . ولكن إذا لم تكن نعرف شيئاً عن مسأله وجود سبب ، فلن استطاعنا أن نبحث في وقت واحد عن السبب الخاص وعن الجواب عن السؤال الشطلق بوجود سبب أو عدم وجوده . فإذا نجحنا في الاهداء إلى سبب معين ، فأنما نعلم أننا قد أثبتنا أن هناك سبباً للحاجة موضوع البحث . هذه النتيجة التافهة هي كل ما يتبقى من حجة كانت . فصحة القضية المتعلقة بالسبب المعين تفترض مقدماً صحة القضية المتعلقة بوجود سبب — غير أن البحث في صحة القضية الأولى لا يفترض مقدماً صحة الثانية .

هذا التحليل يؤدى في الوقت ذاته الى انتت فى مسألة المبدأ اجماع
النسبية ، وهو المبدأ المأكول ان لكل الحوادث أسبابا . فمن المؤكى أن
عبارة تباع هذا القدر المأكول من العمومية ليست هي الشرط المنطقى
المسبق لتنازعون السببية العام موضوع البحث . ولا يمكن أن يكون لها
دور الا بعد بحث القوانين النسبية لجميع الحوادث . ولو طبقنا النتائج
السابقة على هذه الحالة العامة . لتوصلنا الى العبارة الآتية : لو كان قد
تم الاهتداء الى قوانين سببية لكل الحوادث ، لكان لكل الحوادث أسباب .
غير أن البحث عن كل هذه القوانين النسبية لا يفترض مقدما التسليم بأن
لكل الحوادث قوانين سببية . فمن الممكن أن تترك المسألة الأخيرة معلقة ،
على أن تتم الإجابة عنها بعد أن يكون البحث قد نجم فى جميع الحالات .

وحتى تنهار خطة كانت في الاهتداء إلى عنصر تركيبي قبل عن طريق الكشف عن الشروط المنطقية المساعدة للمعرفة . فوجود شروط مسبقة للمعرفة العلمية لا يعني أن هذه الشروط صحيحة . ولو شئنا أن نعرف أن كانت هذه الشروط صحيحة فعلينا أولاً أن ثبت أن المعرفة العلمية الصحيحة . وعلى ذلك فإن صحة الشروط المسبقة لا تثبت على نحو أفضل

ما ثبت صحته المعرفة العلمية . هذا التعبير المنصفي البسيط يدل على أن فلسفة كانت في المعرفة الترکيبية القبلية لا يمكن قبولها .

إن تفسير المذهب العقلي للفيزياء الكلاسيكية لم يجعل المشكلات التي أثارها تفسير المذهب التجريبي – تلك هي النتيجة التي تؤدي إليها كل هذه المناقشة . فالدقة الرياضية للفيزياء لا ينبع لها أن تدفعنا إلى الاعتقاد بأن في استطاعة انتهاج الاستنباطية أن تشرح وتتعلل جميع العمليات الفكرية ، المتضمنة في بناء هذا العلم . ذلك لأن الفيزيائي يعتمد . إلى جانب الاستنباط . على استخدام الاستقراء ، مادام يبدأ بلاحظات ويتبعها مقدماً بمزيد من اللاحظات . فالتبين باللاحظات المقبلة هو هدفه ومعيار صحة فرضه في آن واحد . ولقد تمكنت الفيزياء الكلاسيكية ، بفضل تشبيهها لشبكة معقدة من الاستدلالات الاستنباطية والاستقرائية ، من أن تصطنع مناهج تنبؤية لها درجة عالية من الكفاءة ، غير أنه لا الفيزيائي ولا الفلسفه استطاع أن يجيب عن السؤال الخاص بالسبب الذي يجعلنا نثق في هذه المناهج عندما نطبقها على المزيد من النتائج .

وبانتهاء القرن التاسع عشر ، كانت فلسفة الفيزياء قد وصلت إلى طريق مسدود . فقد ظل النسق الشامل للمعرفة ، الذي خلقه الذهن البشري ، غير قابل للفهم . والواقع أن هذا الاعتراف الصريح الذي صدر عن الفيلسوف التشجريبي هيوم يبدو أرفع من زعم الفلسفه العقل . كانت القائل أن أسس الفيزياء نتاج للعقل .

على أن الفيزيائيين أنفسهم لم يلاحظوا ذلك انطريق الفلسفى المسدود ، وإنما واصلوا القيام بلاحظات ووضع نظريات . وساروا من نجاح إلى نجاح ، حتى وصلوا بدورهم إلى طريق مسدود . ومن هذا الطريق الفيزيائي المسدود ابشتقت فيزياء جديدة أمكن بواسطتها ، آخر الأمر ، الخروج من الطريق الفلسفى المسدود بدوره . فلنتحدث عن هذه التطورات في سياق أعراض الذى سبقده المقربين التاسع عشر وأعشرين .

البر الثاني

نتائج الفلسفة العلمية

الفصل السابع

اصل الفلسفة الجديدة

اننا لا نملك ، ازاء الخطأ ، الا أن
نطالب بتفسير نفسي ، أما الصواب
فيقتضي تحليلًا منطقيا . ولقد كان
تاریخ الفلسفة التأمیلیة النظریة قصة
لاخطاء اناس وجهوا أسئلة لم يتسلّموا
من الاجابة عنها ، ولذا فليس من
الممكن تفسیر الاجابات التي أصرّوا
رغم ذلك على تقديمها الا على أساس
دواجهي نفسي .

اما تاریخ الفلسفة انعلمیة فهو قصة نصر مشكّلات . والمشكلات
لا تحل عن طريق تعیینات غامضة ، او أوصاف ببراقة للعلاقة بين الإنسان
والعالم ، بل عن طريق ممارسة العمل الفنى الشخصى . مثل هذا العمل
يتم في العلوم ، والحق أن من الواجب تتبع تطور المشكلات من خلال
تاریخ العلوم كل على حدة . ذلك لأن أقصى ما فعلته المذاهب الفلسفية
هي التفكير في مرحلة المعرفة العلمية السائدة في عصرها ، غير أنها لم
تبني بشيء في تطور العلم . فالتطور المنطقي للمشكلات من عمل العالم .
إذ أن تحليله الفنى ، وإن كان يوجه في كثير من الأحيان نحو تفاصيل
صغيرة ، ونادرًا ما يجرئ لأنفراض فلسفية ، قد أدى إلى زيادة فهم المشكلة
إلى أن أصبحت المعرفة الفنية بمضي الوقت ، من الاتكمال بحيث تسمع
بالاجابة على الأسئلة الفلسفية .

[إن العمل العلمي عمل جماعي ، وقد يسمى الأفراد في حل مشكلة

معينة بدور كبير او صغير . ولكن هذا الدور يظل على المقام صنيلا بالقياس الى مقدار اتجاهه الذى يذللها الجماعة فى استئنه . صحيح ان هناك رياضيين وفزيائيين وبيولوجيين عظاما ، غير ان اعظمهم ما كانوا ليتمكنون من القيام باعمالهم لو لم تكن الاجيال السابقة قد مهدت لهم الطريق ، او لم يكن معاصر وهم قد ساعدوهم . فمقدار العمل الفنى اللازم حل مشكلة ما ، يتتجاوز قدرات العالم افردا . وهذا لا يصدق فقط على الابحاث التى تنطوى على ملاحظات وتجارب شاقة ، بل يصدق أيضا على البناء المنظفى والرياضي لآية نظرية . الواقع أن اطابع الاجتماعى للعمل العلمى انما هو مصدر قوته ، اذ أن موارد الجماعة تكمل القدرة المحدودة للفرد . وتصحيحات الزملاء تصوب خطاء الفرد ، ف تكون عقول الافراد الكثيرين ، فيما يسمى به كل منها من نصيب فى البحث ، أشبه بعقل جماعى فوق الفردى ، يستطيع الاهتداء الى اجابات لا يمكن أن يتوصل اليها فرد واحد .

هذه الاعتبارات ربما كانت تفسر السبب فى اتباعى فى الباب الثانى من هذا الكتاب خطة تختلف عن تلك التى اتبعتها فى الباب الأول . فقد كانت فصول الباب الأول تتركز حول المصادر النفسية للخطأ ، أما فصول الباب الثانى فتتركز حول المشكلات . وعلى ذلك فقد كان لزاما على ، لكي أقدم عرضا كاملا من اتجاهات التاريخية ، أن أتعقب اتجاهات التصور حتى أعود بها الى العصور القديمة . ومع ذلك فان تقديم عرض موجز للعصور القديمة يكفى لتحقيق أغراض هذا الكتاب ، اذ أن انتwertات الأساسية التى تبع الفيلسوف تبدأ بالقرن التاسع عشر .

والحق أن تاريخ العلم فى القرن التاسع عشر يضع أمام أنظار الفيلسوف آفاقا هائلة . ذلك لأنه يجمع ، الى وفرة الكشفوف الفنية ، تحليلات منطقية زاخرا ، وقد نشأت على أساس العلم الجديد فلسفة جديدة . هذه الفلسفة الجديدة بدأت بوصفها ناتجا ثانويا للبحث العلمى . ذلك لأن العالم الرياضى أو الفيزيائى أو البيولوجي الذى كان يريد حل المشكلات الفنية لمنه ، كان يجد نفسه عاجزا عن الاهتداء الى حل ما لم يجب أولا عن استئلة فلسفية معينة تسمى بطابع أعم . ولقد كان من حسن حظه أنه استطاع البحث عن هذه الاجابة دون أن يشق كاملا الاهتمام بمذهب فلسفى معين ، فتمكن من أن يجد لكل مشكلة اجابة تتعلق بالمشكلة ذاتها ، دون أن يعبأ بالجمع بين الاجابات من أجل تكوين مذهب فلسفى متناسق . ولم يكن يهمه أن يكون من الممكن استخلاص نتائجه من مذهب

علم معين يحمل اسمها حديثه سجلات تاريخ الفلسفة . وهكذا فانه لما كانت القوة الوحيدة الدافعة له هي منطق المشكلات ذاتها ، فقد توصل الى اجابات لم يكن لها نظير في تاريخ الفلسفة .

وهدف هذا الكتاب هو جمع هذه النتائج وعرضها بكل ما يجمع بينها من علاقات متبادلة . وعن طريق تكوين مركب عام للإجابات العلمية على الأسئلة الفلسفية ، ترسم معالم فلسفة جديدة ، أو مذهب فلستي ، لا يعني أخلق التأمل لذهن يتخيل ، بل يعني الكل المنظم الذي لا يمكن التوصل اليه الا نتيجة لعمل جماعي .

لقد كان القرن التاسع عشر في كثير من الأحيان هدفاً لازدهار المؤرخ . ذلك لأن الكتاب الذين تعد الشخصية العظيمة للفرد ، أو للعبقرى ، هي في نظرهم مهد التطورات التاريخية ، والذين يقيسون أهمية أية فترة على أساس عدد ما فيها من الأذهان العبارية ، قد تحدثوا باستخفاف عن قرن لم يتعدد طابعه الحضاري على أساس من فيه من الشعراء أو المصورين أو الفلاسفة . فلو قارنا بين قرن العلم والصناعة هذا وبين عصر النهضة الأوروبية ، أو عهود الأدب الكلاسيكي في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، وكانت الصورة التي يتمثل عنها لنا صورة مدنية لا لون لها ، تسعى إلى الآلية والاطراد الريتيب . وبالفعل كانت الألقاب أو الشعارات التي يوصف بها القرن التاسع عشر في التفسير الرومانطيكي للتاريخ هي : الانتاج بالجملة بدلاً من الخلق على يد الفنان أو الصانع الماهر ، وارضاء الجماهير بدلاً من معايير الذوق والسمو العقل ، والمعلم الذهني الجماعي بدلاً من العمل الخلاق للمفكر الفرد .

غير أن المؤرخ الرومانطيكي لن يستطيع أبداً أن يفهم تاريخ عصر العلم والصناعة . فمن المستحيل أن تقاس الإنجازات العقلية التي حققها القرن التاسع عشر على أساس الشخصيات العظيمة . وإن كان ذلك القرن قد أنتج بالفعل شخصيات عظيمة – لأن الدور الذي قام به كل فرد ، مهما كانت ضخامته ، ضئيل بالقياس إلى الانتاج الجماعي . والحق أن عدد الكشوف العلمية التي تمت بالعمل الجماعي في هذه الفترة كان هائلاً . فالفترة التي بدأت بالألة البخارية وكشف التيار الكهربائي ، واستمرت باختراع السكك الحديدية والمولد الكهربائي والمذياع والنطائرة ، والتي بلغت قمتها في أيامنا هذه بوسائل المواصلات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت واستغلال الطاقة الذرية – هذه الفترة ليست مجرد مسيرة ظاهرة لكشوف صناعية ، وإنما هي تمثل في الوقت

ذاته اتجاهًا إلى التقدم السريع في القدرة على التفكير مجرد . وهي قد أدت إلى بناءات نظرية بحثة ترسم بأعلى درجة من التكامل ، مثل نظرية التطور عند دارون ونظرية النسبية عند أينشتين ، وهي قد دربت العقل البشري على فهم العلاقات المترافقية التي كانت تبدو مستغلقة على فهم الإنسان المثقف في القرون السابقة .

إن نمو القدرة على التجريد ظاهرة تلازم المدنية الصناعية بالضرورة . ذلك لأن المهندس الذي يصمم الآلات أو الطائرات لا يهتم عامل انسانع الذي يصنع الآلة أو الطائرة ، إذ أن اتجاهه يتمثل لخياله كاملاً ، دون أن يتجسد الا في صورة تصميم على الورق ، قبل أن يصبح حقيقة واقعة . وعالم الفيزياء الذي يجري التجارب في معمله ، يقف أمام مجموعة شديدة التعقيد من الأسلال وأنابيب الاختبار والقضبان المعدنية ، ولتكنه يرى في هذه المجموعة المقدمة نظاماً من الدوائر التي يفهمها ، يجعله يسيطر على عملياته اليدوية على نحو من شأنه انتاج ملاحظات تكشف عن القوانين العامة للطبيعة . والعالم الرياضي ، المزود بورق وقلم ، يصل إلى أرقام تحكم في تشريح جسر أو صنع طائرات أو بناء نماضج سحاب . فلم يحدث قط في تاريخ البشر أن اقتضت مدينة مثل هذه التدريب العقل المركز من أولئك الذين يعملون على اعلانها .

ولقد كانت فلسفة القرن التاسع عشر تتاجا بهذه القدرة على التجريد . فهي لا تقدم تلك الحلول المفرغة التي تقدمها مذاهب تتحدث لغة مجازية وتهيئ باليول الجمالية ، وإنما تقدم إجابات لا يفهمها إلا ذهن مدرب على التفكير المجرد . وهي تقضي من تلاميذها دراسة كل جزء منها بدقة العالم الرياضي والضبط المهندس . ومع ذلك فإنها تقسم إلى من يبدون استعداداً لالتزام هذه الشروط مكافأة هائلة من البصيرة العقلية . فهي تعجب على الأسئلة التي لم يستطع مؤسسو المدارس الفلسفية الكبرى الإجابة عنها ، وإن كانت تضرر في كثير من الأحيان إلى إعادة صياغة السؤال على نحو من شأنه أن يجعله قابلاً لأن يجده عليه . وهي تبين لنا أن تركيب العالم الذي نعيش فيه أعقد بكثير من ذلك الذي كان يسلم به الفيلسوف الكلاسيكي . وهي قد تمكنت من وضع أساليب لمعالجة هذه التراكيب ، وجعل العالم مفهوماً في نظر الذهن البشري .

ـ . وانا لنجد عادة في الكتب الفلسفية المدرسية فصلاً عن فلسفة القرن التاسع عشر مكتوباً بنفس الروح التي كتبت بها الفصول المتعلقة

بأنهروں السبعة عليه . في عدّ النحاس بجد أسماء ، قصته ، ونماذج
وهيجن وشوبنهاور وسبنسر وبر جسون ، ونحوه وصفاً لما بهم تبدو
فيه هذه المذاهب خلطاً فلسفياً يمثال ما نجده في مذاهب الفترات
السابقة . غير أن فلسفة المذاهب تتبع بمذهب كانت ، ولو فيما
المذاهب التي ظهرت بعد ذلك بنفس الطريقة التي تفهم بها مذهب
كانت أو أفلطون لكن في ذلك سوء فهم للتاريخ الفلسفية . فقد كانت المذاهب
الأقدم عبداً تعبيراً عن علوم عصورها ، وقادت بتصديق اجابات وهمية حين
كانت تعزز الاجابات الأفضل . أما المذاهب الفلسفية في القرن
الحادي عشر فقد شيدت في وقت كان يجري فيه بناء فلسفية أفضل ،
وكانت هذه المذاهب من عمل أناس لم يدركوا الكشف الفلسفية الكامنة
في العلم الموجود في عصرهم ، فشيدوا ، تحت اسم الفلسفه ، مذاهب
من التعبيمات والتشبيهات الساذجة . وكان ما يعجب قراء هؤلاء
الفلسفه فيهم . وما يساعد على شهرتهم : هو أحياناً تلك اللغة البراقة
التي عرضاً بها مذاهبيهم ، وأحياناً أخرى حفاف أسلوبه العلمي
الوهي . ومع ذلك فلو نظرنا إلى مذاهبيم هذه تاريخياً لكان الأفضل
تشبيهها بالطرف المسود لنهر كان يتدفق في أرض خيبة وانتهى به
الأمر إلى الحفاف في الصحراء .

والواجب أن نقول إن الحركة التي استمر بها تاريخ الفلسفه
بعد كانت ، وهو التاريخ الذي ظلل حتى عصر كانت يتمثل في صورة
مذاهب فلسفية ، ليست تلك المذاهب الوهمية التي قام بها مقلدو
الماضي الفلسفى العربى ، وإنما تلك الفلسفه الجديدة التي نشأت بفضل
عدم القرن الحادى عشر واستمرت في القرن العشرين . ففي خلال هذه
الفترة التحيرة من الزمن : مرت تلك الفلسفه بتطور سريع ، كان
متمنياً مع تقدم العلم خلال الفترة ذاتها . وينبئ أن نلاحظ بوجه
خاص أن النتائج المترتبة على نظرية النسبية عند إينشتين . وعلى
نظرية ألم (الكوانت) عند بلانك ، تقع باشرها في القرن العشرين ،
ومن ثم فإن من الضروري أن يختلف المظهر الفلسفى لهذا القرن عن
مظهر القرن الحادى عشر اختلافاً كبيراً . ومع ذلك فإن الانقلاب في
التفكير ، الذى يعزى الكثيرون الفضل فيه إلى القرن العشرين ، إنما
كان نتيجة طبيعية للتطورات التى بدأ فى القرن الحادى عشر ، ولذلك
كان الأوضح أن نسميه تطوراً سرياً .

وكما أن الفلسفه الجديدة قد ظهرت في الأصل بوصفها نتاجاً ثانوياً
للبحث العلمي ، فإن الأشخاص الذين قاموا بهذه الفلسفه على اكتافهم

لم يتذوقوا . في معظم الأحيان ، فلا سفة يامعني الاحترافي . فقد كانوا علماء في الرياضة . أو الفيزياء أو البيولوجيا . أو علم النفس . وكانت فلسفتهم نتيجة لمحاولاتهم الاهتماء إلى حلول مشكلات يصادفها العالم خلال بحثه العلمي ؛ وهي مشكلات تتحدى الوسائل الفنية التي كانت تستخدم حتى ذلك الحين ، وتنقضى إعادة أخبار سلس المعرفة وأهدافها . ونادرًا ما كانت هذه الفلسفة مفصلة أو صريحة . كما أنها لم تكن تمتد إلى ما وراء حدود المجالات الخاصة التي يرتكز عليها اهتمام وأضعافها . وبدلاً من ذلك تجد فلسفات هؤلاء الناس مائلة في تصديرات كتبهم ومقدماتها ، وفي ملاحظات تشير من آن لآخر في مؤلفاتهم التي كان طابعها العام فيها بحثا .

ولم تظهر قلة جديدة من الفلسفه : درب أفرادها على الأساليب الفنية للعلم ، وضمنها الرياضيات . وركزوا جهودهم في التحليل الفلسفى ؛ الا في جيلنا هذا . فقد أدرك هؤلاء أنه لا مفر من توزيع النسل . وأن البحث العلمي لا يترك للمرء وقتا يكفيه للقيام بأعمال التحليل المنطقى ، وأن التحليل المنطقي ، من ناحيته ، يقتضى تركيزا لا يبقى معه وقت للعمل العلمي – بل أنه تركيز قد يعيق القدرة الابداعية العملية ، لأنه يهدف أن الإيصال لا إلى الكشف . وكان فيلسوف العلم المحترف هو نتاج هذا التطور .

أما فيلسوف المدرسة القديمة فإنه يرفض في كثير من الأحيان أن يعترف بأن تحليل العلم فلسفة . ويظل يعرف الفلسفة بأنها اختراع المذاهب الفلسفية . وهو لا يدرك أن المذاهب الفلسفية قد فقدت معناها : وأن فلسفة العلم قد شغلت وظيفتها . على أن فيلسوف العلم لا يخشى هذه الخصومة . فهو يترك لفيلسوف الطراز القديم مهمة ابتداع مذاهب فلسفية قد يكون لها مكان في ذلك المتحف المسمى بتاريخ الفلسفة – ويواصل عمله غير عابيء بشيء .

الفصل الثامن

طبيعة الهندسة

من العلم ، منذ موت « كانت » في عام ١٨٠٤ ، يتضور كان تدريجيا في البداية ، ثم ازداد معدله سرعة بالتدريج ، وفي هذا التطور تخلى العلم عن كل العقائق المطلقة والأفكار المسماة . فقد اتضحت أن تلك المبادئ التي كان « كانت » يعدها مبادئ ذات طبيعة غير تحليلية ، ولا غنى عنها للعلم ، إنما هي مبادئ لا تصح إلا بقدر محدود فحسب . وتبين أن القوانين الهامة لتنفيذية الكلاسيكية لا تنطبق إلا على النظائر التي تحدث في بيئتنا العادية . أما بالنسبة إلى الأبعاد الفلكية وما دون المجرية ، فقد كان لابد من الاستعاضة عن هذه القوانين الكلاسيكية بقوانين للفيزياء الجديدة . وهذه الحقيقة وحدها تكفي لأنباء أنها قوانين تجريبية وليس قوانين يفرضها علينا العقل ذاته . وسأوضح الآن انحلال المعرفة التركيبية القبلية هذا من خلال تتبع تطور الهندسة .

إن الأصل التاريخي للهندسة ، الذي يرجع إلى أيام المصريين

القدماء ؛ إنما هو واحد من الأمثلة العديدة لكشف عقلية نشأت عن حاجات مادية . فقد كانت الفيضانات السنوية لنهر النيل ، الذي يرثى تربة مصر ؛ تجلب المتاعب للأرض ، إذ كانت حدود اراضيه الزراعية تتسع معالها كل عام ، وكان لابد من إقامتها من جديد بواسطة قياسات هندسية . ولذلك اضطر المصريون ، نتيجة لظروف بلادهم الجغرافية والاجتماعية ، إلى اختراع في المساحة . وهكذا نشأت الهندسة بوصفها علمًا تجريبيا ، كانت قواعدها نتاج للاحظات . مثال ذلك أن المصريين عرفوا بالخبرة العملية أنهم لو صنعوا مثلثاً تساوى أضلاعه ثلاثة وأربع وخمس وحدات على التوالى ، لكن ذلك مثلثاً قائم الزاوية . أما البرهان الاستنباطي على هذه النتيجة فلم يكتشف إلا في وقت متأخر على يد فيثاغورس ، الذي تفسر نظريته المشهورة كشف للصريين على أساس أن مجموع مربعى ٢ و ٤ يساوى مربع ٥ (١) .

وتوضح نظرية فيثاغورس طبيعة الدور الذي أسمى به اليونانيون في الهندسة : وأعني به اكتشاف امكان بناء الهندسة على نسق استنباطي ، يكون من الممكن استخلاص كل نظرية فيه ؛ بطريقة دقيقة من مجموعة البديهيات (انظر ص ٩٦) . وسوف يظل بناء الهندسة في صورة نسق للبديهيات يرتبط إلى الأبد باسم أقليدس . وقد ظل عرضه النظم منطبقاً للهندسة ؛ هو موضوع كل برنامج دراسي في الهندسة ، واستمر حتى عهد قريب يدرس كما هو في مدارسنا .

ولقد بدت بديهيات نسق أقليدس طبيعية وواضحة إلى حد بدت معه حقيقتها أمرا لا يتطرق إليه الشك . وفي هذا الصدد كان نسق أقليدس مؤيداً لما فاهيم سابقة ظهرت قبل أن تتحذل مبادئ الهندسة صورة نسق منظم . ذلك لأن الوضوح الذاتي الظاهر للمبادئ الهندسية أدى بـأفلاطون ، الذي عاش قبل جيل من عصر أقليدس ، إلى القول بنظرية المثل . وقد أوضحتنا في الفصل الثاني أنه كان يعتقد أن بديهيات الهندسة تتكشف لنا في فعل رؤية يبين لنا أن العلاقات الهندسية إنما هي خواص لموضوعات مثالية . وقد انتهى ذلك التطور

(١) أعتقد أن المؤلف لم يعبر بما فيه الكفاية عن طريقة فيثاغورس في البرهنة على نظرية الشهادة ، لأن البرهان على هذه النظرية لا يتعلّق بالمثلثات التي تبلغ إيمادها ٣ ، ٤ ، ٥ فقط ، بل بالمثلثات القائمة الزاوية أيما كانت إيمادها . والواقع أن البرهان الذي يتباهي المؤلف في هذا الصدد إلى فيثاغورس تجريبي ، وليس استنباطياً على الإطلاق . (المترجم)

الطويل الذى بدأ بـ«فلاطون» ، والذى لم يدخل على هذا الفهم تغييراً جوهرياً ، إلى نظرية «كانت» التى تميز بانها أدق ، وان كانت أقل شاعرية ، والتى ترى أن البدويات تركيبية قليلة . وكان الرباضيون يشاركون في هذا الرأى بدرجات متفاوتة ، ولكن اهتمامهم لم يكن ينصب على المنساقنة الفلسفية للبدويات ، بقدر ما كان ينصب على تحليل العلاقات الرياضية التى تسرى بينها . فقد حاولوا رد البدويات إلى حد أدنى ، عن طريق اوضح أن بعضها يمكن استخلاصه من البعض الآخر .

ولقد كانت هناك بدويية واحدة ، هي بدويية التوازى : لم تكن تروق لهم . وكانتوا يحاولون استبعادها . وتنص هذه البدويية على أن من الممكن ، من نقطة معينة ، رسم مواز واحد ، وواحد فقط ، لمستقيم معين ، أي أن هناك خطًا مستقيماً واحداً ، وواحداً فقط ، لا يتتقاطع آخر الامر مع خط معين ، وإن ظل معه على نفس المسطح . دامت ندرى لماذا لم ترق هذه البدويية للرياضيين ، ولكن الذى نعلمه أن محاذلات متعددة ، ترجع فى بدايتها إلى العصور القديمة ، قد بذلك لتحويل هذه البدويية إلى نظرية ، أي لاستخلاصها من بدويات أخرى . وقد اعتقاد الرياضيون مراراً أنهم اهتدوا إلى طريقة لاستخلاص القضية المتعلقة بالتوازى من بدويات أخرى : ومع ذلك فقد كان يتضح فيما بعد : في كل الأحوال ، أن براهينهم باطلة ، إذ كان هؤلاء الرياضيون يتجهون دون وعي منهم مسلمة معينة لم تكن متضمنة في البدويات الأخرى ، ولكن كانت لها فعالية مساوية لبدويية التوازى . وإن فقد كانت نتيجة هذا التطور هي أن هناك مسلمات مكافئة لهذه البدويية . غير أن الرياضى لم يكن له الحق فى قبول هذه المسلمات أكثر مما له فى قبول بدويية أقليدس . فمن الأمثلة المكانة لبدويية التوازى : المبدأ القائل أن مجموع زوايا المثلث يساوى قائمتين . ورkan أقليدس قد استخلص هذا المبدأ من بدويته ، ولكن اتفق أن مبدأ التوازى ، بدوره ، يمكن استخلاصه إذا ما اتخد المبدأ المتعلق بمجموع زوايا المثلث بدويية . وهكذا فإن ما هو بدويية في نسق ، يصبح نظرية في نسق آخر ، والعكس بالعكس .

ولقد ظلت مشكلة التوازى تشغيل الرياضيات طوال ما يزيد على ألفى عام قبل أن يتم التوصل إلى حل لها . وبعد حوالي عشرين عاماً من وفاة كانت ، اكتشف رياضي مجرى شاب ، هو جون بولياي Bolyai ١٨٠٢ - ١٨٦٠) ، أن بدويية التوازى ليست عنصراً ضرورياً في

ال الهندسة . فشيد هندسة تخلى فيها عن بدريهية التوازى . وأحل محبها مسلمة جديدة هي القائلة ان هناك أكثر من مواز واحد شرطين معين من نقطة معينة . وقد تم نفس الكشف في نفس الوقت بفربيا على يد ارياضي الروسي ن . لوباتشفسكى N.I. Lobachevski ١٧٩ - ١٨٥٦ والرياضي الالماني ك.ف. جاؤس K.F. Gauss (١٧٧٧ - ١٨٥٥) . وسميت الهندسات التي وضعت على هذا النحو باسم الهندسات اللااقليدية . وفيما بعد وضع الرياضي الالماني ب. ريمان B. Riemann (١٨٢٦ - ١٨٦٦) نوعاً عاماً من الهندسة اللااقليدية ، يشمل نسقاً لا توجد فيها خطوط متوازية على الاطلاق .

وال الهندسة اللااقليدية تناقض الهندسة الاقليدية - مثال ذلك أن مجموع زوايا المثلث ، في الهندسة اللااقليدية ، يختلف عن ١٨٠ درجة . ومع ذلك فكل هندسة لا اقليدية لا تنطوى على تناقض داخلي ، وإنما هي نظام متسق بنفس المعنى الذي تكون به هندسة اقليدس متسقة . وهكذا تحل كثرة من الهندسات محل النسق الاقليدي الواحد . وصحيح أن الهندسة الاقليدية تتميز عن الآخريات جيئاً بأن من السهل تصورها بصرياً : على حين يكاد يبدو من المستحيل أن تخيل بالبصر هندسة يكون فيها أكثر من مواز واحد لستقيم معين من نقطة معينة . غير أن الرياضيين لم يهتموا كل الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالتصور البصري ، ونظروا إلى مختلف النسق الرياضية على أنها متساوية في صحتها الرياضية . وتشابه هذه النظرة المترفة إلى حد ما ، التي يتأمل بها الرياضي هذا الموضوع ، نسوف أرجو مناقشة موضوع التصور البصري حتى الانتهاء من مناقشة بعض المشكلات الأخرى .

كان وجود كثرة من الهندسات يقتضي نظرة جديدة إلى مشكلة هندسة العالم الفيزيائى . فطالما كانت هناك هندسة واحدة فقط ، هي الهندسة الاقليدية ، لم تكن هناك مشكلة متعلقة بهندسة المكان الفيزيائى . فقد كان من الطبيعي أن تعد هندسة اقليدس منطبقة على الواقع الفيزيائى ، لعدم وجود هندسة أخرى . ولقد كان الفضل يرجع إلى « كانت » في أنه أكد ، أكثر من غيره ، أن تطابق الهندسة الرياضية وال الهندسة الفيزيائية يحتاج إلى تفسير ، وينبغي أن تصد نظريته في المعرفة التركيبية القبلية محاولة عظيمة من فيلسوف لتحليل هذا التطابق . غير أن الموقف تغير تماماً باكتشاف كثرة من الهندسات . فعندما يصبح للرياضي الخيار بين هندسات كثيرة ، تشار مشكلة : أي

هذه الهندسات هي هندسة العالم الفيزيائي؟ . وكان من الواضح أن العقل لا يستطيع الإجابة عن هذا السؤال ، وإن هذه الإجابة متروكة للملاحظة التجريبية .

ولقد كان أول من لفت الانتباه إلى ذلك هو « جاوس » . فبعد كشفه للهندسة اللااقليدية حاول القيام باختبار تجربى يتأكد بواسطته من هندسة العالم الفيزيائى . وقد قاس جاوس لهذا الغرض زوايا مثلث حدد أركانه بقعم ثلاثة جبال . وصاغ نتيجة قياساته في عبارة دقيقة ؛ فقال : إن المبدأ الاقليدي صحيح في حدود الأخطاء المحتملة للملاحظة ، أي أنه إذا كان هناك انحراف لمجموع الزوايا عن ١٨٠ درجة ، فإن الأخطاء المحتمية للملاحظة تجعل من المستحيل اثبات وجوده . فإذا كان العالم لا إقليديا ، فإنه خاضع لنوع من الهندسة اللااقليدية يبلغ اختلافه عن الهندسة الاقليدية جداً من الضالة يستحيل معه التمييز بين الاثنين .

غير أن قياس جاوس يحتاج إلى بعض المناقشة . فمشكلة هندسة العالم الفيزيائي أعقد مما افترض جاوس ، ولا يمكن حلها بمثل هذه البساطة .

فلنفرض مؤقتاً أن نتيجة جاوس كانت إيجابية ، وأن مجموع زوايا المثلث الذي قاسه كان مختلفاً عن ١٨٠ درجة . فهل يتربّط على ذلك أن هندسة العالم لا إقليدية؟

إن ثمة سبيلاً إلى تجنب هذه النتيجة . فقياس الزوايا الواقعية بين أشياء بعيدة يتم عن طريق رؤية الأشياء من خلال عدسات مثبتة في آلة السدس أو آداة متابهة . وهكذا فإن الاشعة الضوئية التي تمر من الأشياء إلى الأداة البصرية تستخدم على أساس أنها هي التي تحديد أفلال المثلث . فكيف نعرف أن الاشعة الضوئية تتحرك في خطوط مستقيمة؟ إن الممكن القول أنها لا تفعل ذلك وأن مسارها منحن ، وإن قياس « جاوس » لم يكن يتعلق بمثلث أفلاله خطوط مستقيمة . وعلى أساس هذا الافتراض لا يكون القياس قاطعاً .

فهل هناك وسيلة لاختبار هذا الافتراض الجديد؟ إن الخط المستقيم هو أقصر مسافة بين نقطتين . فإذا كان مسار الشعاع الضوئي منحنياً ، فلا بد أن يكون من الممكن وبطء نقطة البداية بنقطة النهاية بواسطة خط آخر ، يكون أقصر من مسار شعاع الضوء . مثل هذا

القياس يمكن القيام به ، من حيث المبدأ على الأقل ، بواسطة قضبان قياسية . ففي هذه الحالة توضع القضبان على طول مسار الشعاع الضوئي ؛ ثم توضع على طول خطوط اتصال أخرى . فإذا كان هناك خط اتصال أقصر ، لامكن الاهتداء إليه بتكرار المحاولات .

فلنفرض أننا قمنا بهذا الاختبار وكانت نتيجته سلبية ، أي إننا وجدنا أن مسار الشعاع الضوئي هو أقصر ارتباط بين النقطتين . فين تؤدي هذه النتيجة ، مفترضة بالقياس السابق لزوايا المثلث ، إلى إثبات أن الهندسة أقليدية ؟

من السهل أن نرى أن الموقف يظل غير مقطوع به ، تماماً كما كان من قبل . فقد تشكلنا في مسار الأشعة الضوئية ، واختبارناه بقياسات استخدمنا فيها قضياباً صلبة . غير أن قياس مسافة ما لا يكون أمراً موثقاً منه ، إلا إذا لم يكن طول القضيب يتغير حين ينقل . ولكننا نستطيع أن نفترض أن القضيب الذي نقل على طول مسار الشعاع الضوئي قد تمدد بفعل قوة محبولة ؛ وعندئذ يكون عدد القضيبات التي يمكن وضعها على طول المسار أقل ، وتكون القيمة العددية التي تصل إليها بشأن هذه المسافة أقل بدورها . وهكذا تتصور أن مسار الشعاع الضوئي أقصر من المسارات الأخرى ، على حين أنه أطول في الواقع . واذن فالبحث فيما إذا كان المستقيم أقصر مسافة يتوقف على مسلك قضبان القياس . فكيف إذن نعلم أن كان القضيب الصلب صلباً بحق ، أي أنه لا يتمدد ولا ينكشم ؟

في هذه الحالة ننقل القضيب الصلب من مكان إلى مكان بعيد . فهل يظل على طوله السابق ؟ إن علينا ، لكن نختبر طوله ، أن نستخدم قضياباً ثانياً . ولنفرض أن طول القضيبين كان متساوياً في المكان الأول عندما وضع أحدهما فوق الآخر ، ثم نقل أحدهما إلى مكان مختلف . فهل يظل طول القضيبين متساوياً ؟ إننا لا نستطيع الإجابة عن هذا السؤال . فلكن نقارن بين القضيبين ، ينبغي أما أن ننقل القضيب الأول ثانية إلى المكان الأول ، أو التثبيت الثاني إلى المكان الثاني ، ما دامت المقارنة بين الطولين لا تكون ممكناً إلا عندما يكون أحد القضيبين فوق الآخر . وعلى هذا النحو نجد أن طولهما متساوياً أيضاً عندما يكونان معاً في المكان الثاني . ولكن لا سبيل إلى معرفة ما إذا كان القضيبان متساوين عندما يكونان في مكانيين مختلفين .

وقد يعترض على ذلك بأن هناك وسائل أخرى للمقارنة . مثال

ذلك أنه إذا كان طول القضيب يتغير عند نقله ، فلابد أن تكتشف التغيير إذا قارنا القضيب بطولذرعتنا . ولكننا نستطيع أن نفترض . من أجل استبعاد هذا الاعتراض ، أن القوى التي تؤدي إلى تمدد الأجسام المتنقلة أو انكماشها قوى شاملة : أي أن كل الأجسام المادية . وضمنها الأجسام البشرية ، يتغير طولها على نفس النحو . ومن الواضح أن أي تغيير كهذا لا يمكن ملاحظته .

أن المشكلة موضوع البحث هي مشكلة التطابق congruence فيبني أن ندرك أنه لا سبيل إلى اختبار التطابق والتحقق منه . فنفترض أن كل الأشياء المادية ، وضمنها أجسامنا ، قد تتضاعف حجمها عشر مرات أثناء نومنا في الليل . فعندما نستيقظ في الصباح لا تكون في وضع يسمح لنا باختبار هذا الافتراض . بل إننا لن نتمكن أبداً من التتحقق منه . فنتائج هذا التفسير لا يمكن ملاحظتها ، بناء على الشروط الموضوعة ، ومن هنا فليس في وسعنا الاهتداء إلى أدلة تؤيدتها أو تفندها . فمن الجائز أننا جمِعنا أطُول عشر مرات مما كنا بالأمس .

رئيس هناك إلا مخرج واحد من هذه الإشكالات : هو أن ننظر إلى مسألة التطابق ، لا على أنها مسألة ملاحظة ، بل على أنها مسألة تعريف . فيبني لا تقول « أن القضيبين الموضوعين في مكانين مختلفين هما بالفعل متساويان » وإنما الواجب أن تقول إننا نسميهما قضيبين متساوين . وننزل التشيان الصليبة هو الذي يحدد تعريف التطابق . هذا التفسير يؤدي إلى استبعاد المشكلات غير المعقولة التي ذكرت من قبل ، أذ لا يعود السؤال عما إذا كنا اليوم أطول مما كنا بالأمس عشر مرات سؤالاً ذاتيًّا معنى ؟ فنحن نسمى طولنا اليوم مساوياً لطولنا بالأمس . ولا معنى للسؤال عما إذا كان هو في الواقع نفس الطول . ويسمى هذا النوع من التعريفات بالتعريفات الاحدائية coordinative definitions وهي تربط (أو تكون احداثياً) بين موضوع فيزيائى ، كالقضيب الصلب ، وبين تصور « الطول المتساوي » ، وبذلك تحدد مفهومه . وهذه الصفة هي التي تفسر الأسم .

وعلى ذلك فإن القضية المتعلقة ب الهندسة العالم الفيزيائي لا يكون لها معنى الا بعد وضع تعريف احداثي للتطابق . فإذا غيرنا التعريف الاحدائي للتطابق ، تتجه الهندسة الجديدة . هذه الحقيقة يطلق عليها اسم : **نسبة الهندسة** . ولكن نوضح معنى هذه النتيجة ، فنفترض مرة أخرى أن قياس جاوس ثبت وجود انحراف لمجموع الروابيَا عن

١٨٠ درجة . وَنَّ القياسات الَّتِي تَمَّ بِقْبَلَ صَلَبةً أَبَدَتْ أَنَّ الأَشْعَةَ الضُّوئِيَّةَ مِنْ أَقْصَرِ مَسَافَةً ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَنْ يَظُلْ شَيْءٌ يَحْوِلُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ النَّظَرِ إِلَى هَنْدَسَةِ الْمَكَانِ عَلَى أَنَّهَا اقْلِيدِيَّةٌ . فَلَنَقْلُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَشْعَةَ الضُّوئِيَّةَ مَنْحُنِيَّةٌ وَأَنَّ القْبَلَ تَمَدَّدُ ، وَعِنْدَئِذٍ نَسْطَبِعُ أَنَّ حَسْبَ مَقْدَارِ هَذِهِ الْانْجِراَفَاتِ عَلَى نَحْوِهِ مِنْ شَائِئِهِ أَنْ يَؤْدِي التَّطَابِقُ «الصَّحِيحُ» إِلَى هَنْدَسَةِ اقْلِيدِيَّةٍ . فَمِنَ الْمُكْنَنِ النَّظَرِ إِلَى الْانْجِراَفَاتِ عَلَى أَنَّهَا نَتْيَاجَةٌ لِقوَى تَنْفَاوِتٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرٍ ، وَلَكِنَّهَا مَتَّعَنَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْأَجْمَامِ وَالْأَشْعَةِ الضُّوئِيَّةِ ، وَهِيَ بِالْتَّالِي قَوْيٌ كُونِيَّةٌ . إِنْ كُلَّ مَا يَعْنِيهِ افتِرَاضُ هَذِهِ الْقَوْيِيَّةِ هُوَ تَغْيِيرُ فِي التَّعْرِيفِ الْاِحْدَائِيِّ لِلتَّطَابِقِ . هَذِهِ الْفَكْرَةُ تَدْلِي عَلَى أَنَّهَا لَا يَوجَدُ وَصْفٌ هَنْدَسِيٌّ وَاحِدٌ لِلْعَالَمِ الْفِيَزِيَّانِيِّ ؛ وَإِنَّمَا تَوْجِدُ فَتَّةً مِنَ الْأَوْصَافِ الْمُتَكَافِفَةِ ، وَكُلُّ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ صَحِيحٌ ، أَمَّا الْفَرْوَقُ الظَّاهِرَةُ بَيْنَهَا فَلَا تَتَعَلَّقُ بِمَضْمُونِنَا ؛ وَإِنَّمَا بِاللُّغَةِ الَّتِي تَصَاغُ بِهَا فَحْسَبٌ .

هَذِهِ النَّتْيَاجَةُ تَبَدُّلُ لَأَوْلَى وَهَلَّةٍ كَانَهَا تَأْيِيدٌ لِلنَّظَرِيَّةِ «كَانَتْ، فِي الْمَكَانِ». فَإِذَا أَمْكَنَ تَطْبِيقُ كُلِّ هَنْدَسَةٍ عَلَى الْعَالَمِ الْفِيَزِيَّانِيِّ ، فَيَبْدُلُ عِنْدَئِذٍ أَنَّ الْهَنْدَسَةَ لَا تَعْبُرُ عَنْ صَفَّةٍ فِي الْعَالَمِ الْفِيَزِيَّانِيِّ ، وَمَا هِيَ إِلَّا اِنْسَافَةٌ ذَاتِيَّةٌ صَادِرَةٌ عَنِ الْمَلَاحِظِ الْبَشَرِيِّ ، الَّذِي يَضُعُ عَلَى هَذِهِ النَّسْعَ نَظَامًا بَيْنِ مَوْضِعَاتِ أَدْرَاكِهِ الْحَسِيِّ . وَقَدْ اسْتَخْدَمَ الْكَاتِبُونَ الْجَدِيدُ هَذِهِ الْحَجَّةَ فِي الدِّفَاعِ عَنِ الْفَلَسْفَهِمْ ، كَمَا أَنَّهَا اسْتَخْدَمَتْ فِي مَرْفَقِ فَلْسَفِيِّ يَسْمَى بِالْمُتَهَبِ الْأَصْطَلَاحِيِّ conventionalism ؛ اسْتَحْدَثَهُ الرِّيَاضِيُّ الْفَرْنَسِيُّ هَنْرِيُّ بُونَكَارَيُّ Henri Poincaré . وَبِمَقْتَضَاهِ تَكُونُ الْهَنْدَسَةُ مَسَأَلَةً أَصْطَلَاحِيَّةٌ ؛ وَلَا يَكُونُ هَنْاكَ مَعْنَى لِفَضْيَةٍ تَزَعمُ أَنَّهَا تَصُفُ هَنْدَسَةَ الْعَالَمِ الْفِيَزِيَّانِيِّ .

عَلَى أَنْ أَخْتَارَ هَذِهِ الْحَجَّةَ بِعَزِيزَةِ مِنَ الدِّقَّةِ كَفِيلٌ بِنَّ يَشْتَهِي أَنَّهَا غَيْرُ مَتَبَوِّلَةٌ . فَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمُكْنَنِ اسْتَخْدَمَ كُلَّ نَسْقٍ هَنْدَسِيٍّ فِي وَصْفِ تَرْكِيبِ الْعَالَمِ الْفِيَزِيَّانِيِّ ، فَانَّ النَّسْقَ الْهَنْدَسِيِّ إِذَا مَا أَخْدَدَ وَحْدَهُ لَا يَعْنِي ذَلِكَ التَّرْكِيبَ وَصَفَا كَامِلًا . وَلَئِنْ يَكُونَ الْوَصْفُ كَامِلًا إِلَّا إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى قَضِيَّةٍ عَنْ مَسْلِكِ الْأَجْمَامِ الصلِبةِ وَالْأَشْعَةِ الضُّوئِيَّةِ . وَعِنْدَمَا نَسْمَى الْوَصْفَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ ، أَوْ صَحِيحَيْنِ بِقَدْرِ مُتَسَاوِيَيْنِ ؛ فَإِنَّا نُشَرِّي إِلَى الْأَوْصَافِ الْكَاملَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى . وَمِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ الْكَاملَةِ ، يَسْكُونُ هَنْاكَ وَصْفٌ وَاحِدٌ ، وَوَاحِدٌ فَقْطٌ ، لَا يَقَالُ فِيهِ عَنِ الْأَجْمَامِ الصلِبةِ وَالْأَشْعَةِ الضُّوئِيَّةِ أَنَّهَا « انْحَرَفتْ أَوْ شُوَهَتْ » بِعَلَى الْقَوْيِ .

الكونية . وسوف يستخدم للدلالة على هذا الوصف اسم **النسق السوى** normal system . والآن يمكننا أن نتساءل عن أي الهندسات تؤدي إلى النسق السوى ، وهذه الهندسة يمكن تسميتها **بأن الهندسة الطبيعية** (natural geometry) . ومن الواضح أن السؤال المتعلق بالهندسة الطبيعية ، أي بالهندسة التي لا تكون الأجسام الصلبة والأشعة الضوئية معروفة أو مشوهة بالنسبة إليها . لا يمكن الإجابة عنه إلا بالبحث التجاربي . وبهذا المعنى يكون السؤال عن هندسة المكان الفيزيائي سؤالاً تجاربياً .

وفي استطاعتنا أن نضرب مثلاً للمعنى التجاربي للهندسة بالإشارة إلى مفاهيم نسبة أخرى . فإذا قال أحد سكان نيويورك « إن الشارع الخامس على يسار الشارع الرابع » فإن هذه العبارة لا تكون صحيحة ولا باشة ما لم يحدد الاتجاه الذي ينظر منه إلى هذين الشارعين . أى أن العبارة الكاملة « الشارع الخامس على يسار الشارع الرابع منظوراً اليهما من الجنوب » هي وحدها القابلة للتحقيق . وهي معادلة للعبارة « الشارع الخامس على يمين الشارع الرابع منظوراً اليهما من الشمال » . وهكذا فإن المفاهيم النسبية ، مثل « على يسار » و « على يمين » تصلح تماماً للاستخدام في صياغة المعرفة التجريبية ، ولكن من الواجب العرص على أن تكون الصياغة مشتملة على نقطة الاشارة . وبهذا المعنى نفسه تكون الهندسة تصوراً نسبياً . فنحن لا نستطيع الكلام عن هندسة العالم الفيزيائي إلا بعد أن تكون قد قدمنا تعريفاً احداثياً للتطابق . وعلى هذا الشرط يمكن إصدار قضية تجريبية عن هندسة العالم الفيزيائي . وعلى ذلك فعندها تحدث عن الهندسة الفيزيائية ، يكون من المفهوم أنها وضمنها تعريفاً احداثياً معيناً . ولو كان ما أراد بونكاريه أن يقوله هو أن اختيار وصف واحد من مجموعة الأوصاف المتكافئة مسألة اصطلاحية ، لكان في ذلك على حق . أما إذا كان قد اعتقد أن تحديد الهندسة الطبيعية ، بالمعنى الذي عرفناها به ، هو مسألة اصطلاحية ، فإنه يكون في ذلك مخطئاً ، إذ أن من المستحيل التتحقق من هذه الهندسة إلا بطريقة تجريبية . ويبعد أن بونكاريه كان يعتقد خطأً أن القصيب « الصلب » ، وبالتالي التطابق ، لا يمكن أن يعرف إلا على أساس اشتراط أن تكون الهندسة الناتجة أقليدية . وهكذا ذهب إلى أنه لو أدت قياسات مثلث إلى أن يكون مجموع الزوايا مختلفاً عن ١٨٠ درجة ، لكان من الضروري أن

يصحح الفيزيائي مسارات الأشعة الضوئية وأطوار القطبان العلبة : والا لما امكنته أن يقول ما يعنيه بالأطوال المتساوية . غير أن بوانكاريه أغفل أن هذا الاستطراد قد يدفع الفيزيائي إلى افتراض قوى كونية (*) ، وأن تعريف التطابق يمكن ، على المكس من ذلك ، أن يقدم على أساس اشتراط استبعاد القوى الكونية . وعن طريق استخدام تعريف التطابق هذا يمكن إصدار قضايا تجريبية متعلقة بالهندسة .

وأني لأود أن أعرض النقد الذي أوجبه إلى بوانكاريه بمزيد من الإسهاب : إذ أن العلامة أينشتين قام في الآونة الأخيرة بالدفاع عن الذهب الاصطلاحي بطريقة ذكية ، فوصف محاذة خيالية بين بوانكاريه وبيني (*) . ولما كنت أعتقد أنه لا يمكن أن تقسم خلافات في الرأي بين الفلسفه الرياضيين إذا ما عرضت الآراء بوضوح ، فاني أود أن أعرض رأيي على نحو من شأنه ، إذا لم يقنع بوانكاريه ، أن يقنع العلامة أينشتين ، الذي أكن لأعماله العلمية من الاعجاب ما يعادل اعجابه بأعمال بوانكاريه ، وهو الاعجاب الذي أعرب عنه بطريقة رائعة .

فلنفرض أن الملاحظات التجريبية تمثلى مع الوصفين الآتيين :

الفئة ١

(ا) الهندسة أقليدية ، غير أن هناك قوى كونية تحرف الأشعة الضوئية وتشوه قطبان القیاس .

(ب) الهندسة لا أقليدية ، ولا توجد قوى كونية .

ان بوانكاريه على صواب حين يرى أن من الممكن افتراض صحة كل من هذين الوصفين ، وأن من الخطأ التمييز بينهما . فهما مجرد لفتين مختلفتين تصفان حالة واحدة .

(*) في كتاب : « البرت أينشتين ، الفلسفه العالم

Albert Einstein, Philosopher-Scientist

نشره و شلبي P.A. Schilpp ، إيفانستون ١٩٤٩ ، ص ٦٧٧ - ٦٧٩ .

ولكن لنفرض أنه أحرى ملاحظات تجريبية في عالم مختلف ، أو في جراء مختلف من عالمنا ، تتمشى مع الوصفين الآتيين :

الفئة ٢

(أ) الهندسة أقليدية ، ولا توجد قوى كونية .

(ب) الهندسة لا أقليدية ، ولكن هناك قوى كونية تعرف الأشعة الضوئية وتشوه القضايان القياسية .

وفي هذه المرة بدورها نجد أن بوانكاريه على حق حين يقول إن كلًا من هذين الوصفين صحيح . فيما وصفان متكافئان .

غير أن بوانكاريه يخطئ لو قال إن العالم ١ و ٢ متماثلان . فهما من الوجهة الموضوعية مختلفان . وعلى الرغم من أنه توجد في كل عالم فئة من الأوصاف المتكافئة ، فإن **الفتتتين** المختلفتين ليستا متساوietين من حيث قيمة النصواب . فلا يمكن أن تكون هناك إلا فئة متساوية واحدة بالنسبة إلى نوع معين من العالم ، ولا يمكن أن يتعدد أى حاتين الفتترين هي الصائبة إلا باللحظة التجريبية . فالذهب الاصطلاحي في يدرك إلا تكافؤ الأوصاف في داخل الفئة الواحدة . وبعجز عن ادراك الفوارق بين الفتترين . ومع ذلك فإن نظرية الأوصاف المتكافئة تتبع لنا أن نصف العالم موضوعياً بنسب حقيقة تجريبية إلى فئة واحدة من الأوصاف فحسب . وإن تكون لكل الأوصاف في داخل كل فئة قيمة مشروية من حيث الضرائب .

ولكن الأنسب : بدلاً من أن نستخدم ثبات من الأوصاف . أن نخوض في كل فئة وصفاً واحداً على أنه هو **النسق السوي** : ونستخدمه ممثلاً للفئة بأكملها . وبهذا المعنى يمكننا أن نختار الوصف الذي تختفي فيه القوى الكونية على أساس أنه **النسق السوي** : ونسميه **بالهندسة الطبيعية** . وبهذه المناسبة ، فليس في وسعنا حتى أن نثبت أن من الضروري وجود نسق سوي ، أما أن هناك نسقاً واحداً ، وواحداً فقط ، من هذا النوع في عالمنا . فلا بد أن تعد هذه واقعة تجريبية . (مثال ذلك أن **هندسة الأشعة الضوئية** قد تكون مختلفة عن **هندسة الأجسام العقلية**) .

وهكذا فإن نظرية الأوصاف المتكافئة لا تؤدي إلى استبعاد المعنى التجريبي للهندسة : وإنما هي تقتضي فقط أن نعبر عن التركيب

الهندسي للعالم الغير يانى باسافة شروط معينة . اى في صورة قضية عن الهندسة الطبيعية . وبعدها المعنى بعد تجربة « جاؤس » دليلاً تجريبياً . فالهندسة الطبيعية للمكان الموجود في بيئتنا . هي أقليدية، وذلك في حدود الدقة التي يمكننا التوصل إليها ، او بعبارة أخرى فان الأجسام الصلبة والأشعة الضوئية في بيئتنا تسلك وفقاً لقوانين أقليدس . ولو كانت تجربة جاؤس قد انقضت الى نتيجة مختلفة ، اى تو كانت قد كشفت عن انحراف عن العلاقات الأقليدية . يمكن قياسه ، تكون الهندسة الطبيعية لمحيطنا الأرضية مختلفة . وعندما كان يتعمى علينا . لكن تطبق هندسة أقليدية . ان نفترض قوى كونية تحرف الأشعة الضوئية وتشوه الأجسام المتنقلة بطريقة خاصة . واذن تكون الهندسة الطبيعية في بيئتنا في هذا العالم أقليدية ، يتبعى ان يعد واقعة تجريبية ترجع الى حسن الحظ .

هذه العياغات تتيح لنا التعبير عن الاضافات التي قام بها اينشتين بالنسبة الى مشكلة المكان . فقد توصل من نظريته النسبية العامة الى النتيجة القائلة ان الهندسة الطبيعية للمكان في الابعاد الفلكية هندسة لا أقليدية . وهذه النتيجة لا تتنافى مع تياس « جاؤس » الذي يؤدي الى القول ان هندسة الابعاد الأرضية أقليدية . اذ ان من الصفات العامة للهندسة اللا أقليدية انها تکاد تكون مماثلة للهندسة الأقليدية بالنسبة الى المساحات الصغيرة ، والأبعاد الأرضية صغيرة بالقياس الى الابعاد الفلكية . فنجد لا نستطيع ملاحظة ما يحدث من انحرافات عن الهندسة الأقليدية عن طريق الملاحظات الأرضية . لأن الانحرافات في هذه الابعاد ضئيلة الى أبعد حد . ولكن ثبت وجود انحراف عن الدرجات المائة والثمانين التي تمثل مجموع الزوايا ، فلابد من القيام بقياس جاؤس يقدر من الدقة يفوق ما قام به هو ذاته عدة آلاف من المرات . غير ان مثل هذه الدقة بعيدة كل البعد عن متناول ايديتنا ، وأغلبظن أنها ستظل كذلك الى الأبد . واذن فلا يمكن تياس الطابع اللا أقليدي الا بالنسبة الى مثلثات أكبر ، مadam انحراف مجموع الزوايا عن 180° يزداد بازدياد حجم المثلث . ولو امكننا ان نقيس زوايا مثلث تكون اركانه هي النجوم الشوائب الثلاثة ، او المجرات الثلاث - وهو الأفضل - للتحقق بالفعل أن مجموع زوايا المثلث يزيد على 180° . ولكن لا بد لنا من الانتظار حتى يتحقق السفر الكوني في الفضاء قبل ان يتمكن القيام بعمل هذا الاختبار المباشر ، مادام سيكون علينا ان نزور كلًا من النجوم الثلاثة على حدة لكي نتمكن

من قياس الروابيا الثلاث . وعلى ذلك فلا بد لنا من الالكتفاء بالطرق غير المباشرة في الاستدلال ؛ التي تدل ، حتى في المرحلة الراهنة لمعرفتنا ، على أن الهندسة النجمية لا أقليدية .

وهناك اضافة اخرى قام بها اينشتين . فسبب الانحراف عن الهندسة الاقليدية هو في رأيه قوى الجاذبية التي يرجع اصلها الى كتل النجوم . فعلى مقاربة من النجم تكون الانحرافات اقوى مما هي في الفضاء الواقع بين النجوم . وهكذا اثبت اينشتين وجود علاقة بين الهندسة والجاذبية . والحق ان هذا الكشف العجيب ، الذي ابدته قياسات اجريت خلال كسوف الشمس ، والذي لم يسبقه الى توقعه احد من قبله ، انما هو تأييد جديد للطابع التجاري لمكان الفيزيائى .

ان المكان ليس نوعا من النظام يشيد به الملاحظ البشري عالمه ، وإنما هو نسق يحدد صيغة علاقات النظام التي تسري بين الأجسام الصلبة المتحركة والأشعة الضوئية ؛ وبالتالي يعبر عن سمة عامة جدا للعالم الفيزيائى ، تكون أساس كل القياسات الفيزيائية الأخرى . فالمكان ليس ذاتيا ، وإنما هو واقعى – تلك هي النتيجة التي يؤدي اليها تطور الرياضة والفيزياء اينشتين . وانه من العجيب حقا أن يؤدي هذا التطور التاريخي الطويل آخر الامر الى العودة مرة أخرى الى الموقف الذى كان مائدا في بدايته : فقد بدأت الهندسة بوصفها علمًا تجريبيا عند المصريين القديماء ، ثم أصبحت علمًا استنباطيا عند اليونانيين . وأخيرا عادت لتصبح علمًا تجريبيا مرة أخرى ، بعد أن كشفت تحليلات منطقية على أعلى درجة من الكمال ؛ عن كثرة من الهندسات ؛ لابد أن تكون واحدة منها ، حرواحدة فقط ، هي هندسة العالم الفيزيائى .

هذه الفكرة تدل على أن من الواجب التمييز بين الهندسة الرياضية والهندسة الفيزيائية . وهناك ، من وجهة النظر الرياضية ، كثرة من "نسق الهندسية" . وكل منها متوقف منطبقا ؛ وهذا كل ما يطلبه الرياضي . فهو لا يهتم بحقيقة البدوييات ؛ وإنما بعلاقات اللزوم بين البدوييات والنظرية . فالقضايا الهندسية التي يقول بها الرياضي تتخد صورة « اذا كانت البدوييات صحيحة » ، كانت النظريات صحية . » غير أن علاقات اللزوم هذه تحليلية ، تتحقق صحتها بواسطة المنطق الاستنباطي . وعلى ذلك فان هندسة الرياضي ذات طبيعة تحليلية . ولا تؤدى الهندسة الى قضايا تركيبية الا عندما تفكك علاقات اللزوم ؛ وتؤكد البدوييات والنظريات على حدة . وعندئذ تنتهي البدوييات

تفسيرًا براستة تعاريفات احادية . وبذلك تصبح فضلياً عن موضوعات فيزيائية ، وعلى هذا النحو تصبح الهندسة نسقاً يصف العالم الفيزيائي . غير أنها في هذا المعنى لا تكون قلبية ، بل تكون طبيعتها تجريبية . فليس ثمة عنصر تركيبى قبلى في الهندسة ، إذ أن الهندسة أما أن تكون قبلية ، وعندئذ تكون هندسة رياضية وتحليلية – وأما أن تكون تركيبية ، وعندئذ تكون هندسة فيزيالية وتجريبية . وهكذا تؤدي أعلى درجات تطور الهندسة إلى انحلال المعرفة التركيبية القلبية .

ونكن ما زال أمامنا سؤال ينبعى الإجابة عنه : وهو السؤال عن التصور البصري visualization . فكيف تستطيع أن تتصور العلاقات اللا أقليدية بصرياً بالطريقة التي يمكننا بها رؤية العلاقات الأقليدية ؟ قد يكون من الصحيح أن في استطاعتنا ، بواسطة صيغ رياضية ، أن نتعامل مع الهندسات اللا أقليدية ، ولكن هل يمكن أن تصبح هذه الهندسات في أي وقت قادرة على أن تعرض علينا مثلاً ما تعرض الهندسة الأقليدية ، أعني هل سنتمكن من أن نرى قواعدها في خيالنا بينما نرى القواعد الأقليدية ؟

إن التحليل السابق يتبع لنا أن نقدم إجابة مرضية عن هذا السؤال . فالهندسة الأقليدية هي هندسة ييشنا الفيزيائية ، فلا عجب إذن أن أصبحت تصوراتنا البصرية مكيفة مع هذه البيئة . ومتبعة وبالتالي للقواعد الأقليدية . ولو تمنى لنا أن نعيش في بيئة يكون تركيبها الهندسي مختلفاً إلى حد ملحوظ عن الهندسة الأقليدية ، لتكتيفنا مع البيئة الجديدة وتعلمنا كيف نرى مثلثات وقوانين لا أقليدية بنفس الطريقة التي نرى بها الآن تركيبات أقليدية . وعندئذ نجد من الطبيعي أن يكون مجموع زوايا المثلث أكبر من 180° درجة ، ونتعلم تقدير المسافات على أساس التطابق الذي تحدده الأجسام الصلبة في ذلك العالم . ذلك لأن تخيل العلاقات الهندسية بصرياً يعني تخيل التجارب التي نمر بها لو كنا نعيش في عالم تسرى عليه هذه العلاقات . ولقد كان الفيزيائي هلمولتس Heimholz هو الذي قدم هذا التفسير للتخيل البصري . وكان الفيلسوف من قبله قد ارتكب خطأ النظر إلى ما هو في الواقع الأمر ناتجاً للتعود ، على أنه رؤية للافكار (المثل) ، أو قوانين للعقل . واستغرق الكشف عن هذه الحقيقة أكثر من ألفي عام ، ولولا جهد العالم الرياضي بكل ما لديه من أساليب فنية معقدة ، لما أمكننا أبداً أن نتخلص من العادات المتأصلة فيها ، وإن نحرر أذهاننا من قوانين العقل المزعومة .

ان التطور التاريخي لشكتة الهندسة انما هو مل بارز للامكانات الفلسفية التي يطوي عنيب صور العلم . فالفيلسوف الذي زعم انه كشف قوانين العقل قد اصر بنظرية المعرفة : اذ ان ما رأاه قوانين للعقل ، كان في الواقع الامر تكينا للخيال البشري مع البناء الفيزيائي للبيئة التي يحيا فيها البشر . ولابد لنا من البحث عن قدرة العقل ، لا في قواعد يملئها العقل على خيالنا ، بل في القدرة على تحرير أنفسنا من اي نوع من القواعد تكيفنا معه عن طريق التجربة والتراث . والحق ان التأمل الفلسفي وحده كان سيفا على الدوام عاجزا عن التغلب على طغيان العادات المتأصلة . فلم يكن من الممكن ان تتضخم مقدرة الذهن البشري الا بعد ان اوضج العالم وسائل معالجة تركيبات تختلف عن تلك التي تدربت عليها اذهاننا طوال ترااث قديم العهد . فالعالم اذن هو المرشد وأدلليل في مسيرة الاستبصار الفلسفى .

ولقد ظل الطابع الفلسفى للهندسة ينعكس في كل الاوقات على الاتجاه الاساسى للفلسفة ، وبذلك كان للتطور التاريخي للهندسة تأثير قوى في تطور الفلسفة . فالذهب العقلى الفلسفى ، من أفلاطون الى كانت ، كان قد أكد ضرورة بناء كل معرفة على أنموذج الهندسة . وكان الفيلسوف العقلى قد بنى حجته على تفسير الهندسة : ظل يعتنى عن الشك طوال ما يربو على ألفى عام : هذا التفسير هو القائل ان الهندسة نتاج للعقل ، يصف العالم الفيزيائى . وعبشا حاول الفلاسفة التجريبيون ان يكافحوا ضد هذه الحجة : فقد كان الرياضي واقفا في صن الفيلسوف العقلى ، وبدت المعركة ضد منطقه ميثوسا منها . غير ان الآية انعكست بعد كشف الهندسة اللا اقنية . فقد اكتشف الرياضي ان ما كان يستطيع انباته لا يعود ان يكون نسق علاقات المزوم الرياضية ، او علاقات « اذا كان ... فان » ، التي تؤدى من البديهيات الى النظريات الهندسية . ولم يعد يرى ان من حقه تأكيد صحة البديهيات ، وترك مهمة اصدار هذا التأكيد للعلم الفيزيائى . وهكذا أصبحت الهندسة الرياضية مجرد حقيقة تحليلية ، واستسلم الجزء التركيبى من الهندسة للعلم التجربى ، وفقد التفسير العقلى اقوى حليف له ، وأصبح الطريق خاليا للتجربى .

ولو كانت هذه التطورات الرياضية قد حدثت قبل حدوثها الفعلى بالفci سنة ، لاختفت صورة تاريخ الفلسفة . فقد كان من الممكن جدا ان يكون احد تلاميد اقليدس رياضيا مثل « بولياي Bolyai »

وأن يكتشف الهندسة الـ أقليـدية ، إذ أن من الممكن الوصول إلى مبادئ هذه الهندسة بوسائل بسيطة إلى حد ما . من النوع الذي كان متواجرا في عصر أقليدس . ولنذكر في هذا الصدد أن النظام الفلكي القائل بحركة الشمس قد كشف في ذلك العين . وأن الحضارة اليونانية الرومانية وصلت إلى ضرورة من التطور الرياضي قد حدث ، تفكير العصور الحديثة . ونو كان مثل هذا التطور الرياضي قد حدث ، لادي إلى تغيير هائل في مذاهب الفلسفـة . فعندئـلـ كان فلاـطـيون سينـخـلـ عن نـظـريـةـ المـثـلـ لـافـتـارـهـاـ إـلـىـ اـسـاسـ فـيـ المـعـرـفـةـ الـهـنـدـسـيـةـ . ولم يكن السـكـاكـ ليـجـدـونـ ماـ يـشـجـعـهـمـ عـلـىـ الشـكـ فـيـ المـرـفـةـ الـجـرـبـيـةـ أـكـثـرـ مـاـ يـجـدـونـهـ بـالـسـبـبـ إـلـىـ الـهـنـدـسـيـةـ . ولـكـانـ مـنـ الـجـائزـ أـنـ توـأـتـهمـ الشـجـاعـةـ فـيـدـعـونـ إـلـىـ مـذـهـبـ تـجـرـبـيـ اـيـجـابـيـ . وـعـنـدـئـلـ ماـ كـانـتـ العـصـورـ الـوـسـطـيـ لـتـجـدـ مـذـهـبـ عـقـلـيـ مـتـسـقاـ يـمـكـنـ اـدـمـاجـهـ فـيـ الـلاـهـوـتـ . وـلـاـ أـلـفـ أـسـبـيـرـوـزـ كـاتـبـ «ـ الـاخـلـاقـ مـبـرـهـنـاـ عـلـيـهـاـ بـالـطـرـيـقـ الـهـنـدـسـيـةـ »ـ ؛ وـلـاـ كـتـبـ كـانـتـ «ـ نـقـدـ الـعـقـلـ الـخـالـصـ »ـ .

أكان ذلك كله خليقاً بأن يحدث ، أم أنه مسرف في التفاؤل ؟ يمكن استئصال الخطأ بتعليم الصواب ؟ إن الدوافع النفسية التي أدت إلى ظهور المذهب العقل الفلسفي قوية إلى حد يتحقق معه للمرء أن يفترض أنها كانت ستجد لنفسها عندئذ طريقاً آخر للتعبير . فقد كان من الممكن أن ترنكر على الواقع أخـرىـ لـعـالـمـ الـرـياـضـيـ ، وـتـحـوـلـهـ إـلـىـ دـلـيلـ مـرـعـومـ عـلـىـ التـفـسـيرـ الـعـقـلـيـ لـلـعـالـمـ . وـالـوـاقـعـ أـنـهـ قدـ انـقـضـىـ عـلـىـ كـشـفـ «ـ بـولـيـاـيـ »ـ أـكـثـرـ مـنـ مـائـةـ عـامـ ؛ وـلـهـ يـنـدـثـرـ المـذـهـبـ الـعـقـلـيـ بـعـدـ . فـلـيـسـ الـحـقـيـقـةـ سـذـحاـ كـافـيـ لـحـضـرـ الـخـطـأـ ؟ـ أوـ بـعـيـارـةـ أـدـقـ . فـإـنـ الـاعـتـرـافـ الـعـقـلـيـ بـالـحـقـيـقـةـ لـاـ يـكـسـبـ الـذـهـنـ اـبـتـرـيـ دـائـمـاـ تـلـكـ الـنـقـوةـ الـشـيـ تـمـكـنـهـ مـنـ مـقاـوـمـةـ الـجـاذـبـيـةـ الـانـفـعـالـيـةـ الـمـتـأـسـلـةـ فـيـ السـعـيـ إـلـىـ الـبـيـقـينـ .

غير أن الحقيقة سلاح فعال . وقد تمكنت في كل الأزمان من حشد أتباع من أفضل الناس . وهناك دلائل لا يأس بها على أن حلقة أتباعها ترداد اتساعاً بالتدرج . وربما كان هذا كل ما يمكننا أن نؤمله .

الفصل التاسع

ما الزمان ؟

الزمان من أضهر صفات التجربة
البشرية . فحواسنا تقدم علينا
ادراكاتها حسب ترتيب الزمان ،
وعن طريقها تشارك في المجرى العام
المتدفق للزمان الذي يمر خلال الكون ،
وينتاج حادثنا بعد حادث ، ويختبئ
ما يتجه وراءه ، ليكون أشبه ببلورة
لكتيان سيال معين كان مستقبلا ،
وأصبح الآن ماضيا لا يمكن تغييره .
أما موقعنا نحن ففي وسط هذا
المجرى المتدفق ، وهو الوسط النسبي
بالحاضر ، غير أن ما هو الآن حاضر
[يتزلق إلى الماضي ، على حين أننا ننتقل
إلى حاضر جديد ، وننظر على الدوام في
الآن الأزلي . إننا لا نستطيع أية قاف
التدفق ، ولا نستطيع أن نعكس
اتجاهه ونعيد الماضي ، فهو يحملنا
معه بلا هواة ، دون أن يتيحنا فرصة
للراحة .]

على أن الرياضي الذي يحاول ترجمة هذا الوصف النفسي للزمان إلى لغة المعادلات الرياضية يجد نفسه أزاء مهمة عسيرة ، فلا عجب إذن أن يبدأ بتبسيط مشكلته . فهو يحذف الأجزاء العاطفية من الوصف ، ويركز انتباذه على التركيب المؤسسي للعلاقة الزمانية ،

ويأمل أن ينسن على هذا النحو أن تركيب منصى قادر على تسيير وصف وتعليق لكل ما نعرفه عن الزمان . وأذن فما نشعر به عن الزمان ينبغي أن يكون من الممكن تفسيره على أساس أنه رد فعل للكتل العضوى الانفعالي ، على تركيب فيزيائى لهذه الصفات .

هذه الطريقة في البحث قد تخيب آمال القارئ ذى الميل الشاعرية . غير أن الفلسفة ليست شعراً ، وإنما هي ابصاح لمعنى عن طريق التحليل المنطقي ، ولا مكان فيها للغة المحازية .

ان أول ما يهم الرياضى هو مقياس الزمان . فنحن نتصور الزمان على أنه يسير في تدفق مطرد أو متجانس ، مستقل عن السرعة الذاتية التي نلاحظها ، والتي تباين تبعاً لدرجة الانتباه الانفعالي الذي نبديه بضمون تجربتنا . والتجانس يعني وجود مقياس ، أي معيار للمساواة . فنحن نقارن بين فترات الزمان المتعاقبة ، ولدينا الوسائل التي تتبع لنا أن نحدد متى يكون طولها متساوياً . فما هذه الوسائل ؟ إننا نضبط ساعات اليد التي نحملها عن طريق مقارنتها بساعات قياسية ، وهذه الساعات الأخيرة بدورها يضبطها عالم الفلك . فإذا

قينا مدة اليوم من الفترة الواقعة بين نقطة السمت التي تمر بها الشمس (أى حين تعبر الشمس خط الزوال) وبين النقطة التالية ، أى من ظهر يوم معين إلى الظهر التالي ، فإننا لن نصل إلى زمان متجانس . فهذا النوع من الزمان ، أى الزمان الشمسي ، ليس متجانساً تماماً ، لأن دورة الأرض حول الشمس تسير في مدار يضادى . ولتجنب الخطأ الناجم عن ذلك ، فإن الفلكي يقيس دوران الأرض في فترات يحددها سمت نجم ثابت معين . هذا النوع من الزمان ، المسمى بالزمان النجمي ، متحرر من التذبذبات التي تسببها دورة الأرض ، لأن النجوم الثابتة تبلغ من البعد جداً يجعل الاتجاه مابين الأرض وبين نجم بعيد ثابت يكاد يظل بلا تغير .

كيف يعلم الفلكي أن الزمان النجمي متجانس بحق ؟ إنما لو وجهنا إليه هذا السؤال لأجاب بأن الزمان النجمي ذاته ليس متجانساً تماماً ، إذا توخيانا الدقة ، لأن محور دوران الأرض لا يظل متوجهاً في اتجاه واحد ، وإنما ينحرف أو يتذبذب قليلاً على نحو يشبه الحركة البطيئة لسن «النحلة» الدوارة (وان كان هذا الانحراف حركة شديدة البطء ، لأنها تستغرق حوالي ٢٥٠٠٠ عام لاكتمال دورة واحدة) . وعلى ذلك فإن ما يسميه الفلكي بالزمان المتجانس ليس شيئاً يمكن ملاحظته مباشرة ، وإنما يتبعنا عليه حسابه عن طريق

معادلات اثريائية . وتحدّد نتائجه سورد بضرائب معينة يُضيّفها الى الأرقام التي استخلصت باللحظة . واذن فالزمان المتاجنس نوع من سريان الزمان . يستعمله الفلكي على المعيقات اللاحظة بالرجوع الى معادلات رياضية .

ولم يتبق بعد هذا الا سؤال واحد : فكيف يعلم الفلكي ان معادلات تحدد زماناً متاجنساً بالمعنى الدقيق ؟ قد يجيب الفلكي : بان معادلاتنا تصر عن قوانين في الميكانيكا . وانها صحيحة لانها مستمدّة من ملاحظة الطبيعة . غير ان من الضروري ، لكنه يختبر قوانين اللاحظة هذه ، از يكون لدينا زمان تحدده مقياساً ، اعني زماناً متاجنساً نعرف بواسطتنا ان كانت الحركة المعينة متاجنسة أم لا . والا لما كانت لدينا وسيلة لتحديد ما اذا كانت قوانين الميكانيكا صحيحة أم لا . وهكذا يدور استدلالنا في حلقة مفرغة . فنكى نعرف الزمان المتاجنس يتبعين علينا ان نعرف قوانين الميكانيكا . وتكى نعرف قوانين الميكانيكا يتبعين علينا ان نعرف الزمان المتاجنس .

وليس بهذه الحقيقة انفراغ الا مخرج واحد ، هو أن ننظر الى مسألة الزمان المتاجنس . لا على أنها مسألة معرفة . بل على أنها مسألة تعريف definition . فعانياً لا تتساءل ان كان من الصحيح ان زمان الفلكي متاجس . وانما يتبين ان نقول ان زمان الفلكي يعرف الزمان المتاجنس . فليس تمه زمان متاجنس فعلٍ ، وانما نصف نحن تدفقاً معيناً زمان به متاجس . لكن يكون لدينا معيار ترد اليه أنواع التدفق اليومي الأخرى .

هذا التحليل يؤدى الى حل مشكلة قياس الزمان على نفس السحر الذي حلّلنا به مشكلة قياس المكان من قبل . فقد قلنا ان التطابق المكانى مسألة تعريف . وبالمثل نقول الان ان التطابق الزمانى مسألة تعريف . فليس في وسعنا ان نقارن بين فترتين زمانيتين متعابتين مقارنة مباشرة ، وانما نستطيع فقط ان نسميهما متساوين . وكل ما تمدنا به معادلات الميكانيكا انما هو تعريف احدى الزمان المتاجنس . وبطّرر عن هذه النتيجة ان يكون الزمان نسبياً ، اذ ان الممكن استخدام أي تعريف لمتجانس ، وتكون أوصاف الطبيعة الناجمة عن هذه التعريفات أوصافاً متكافئة ، وان تكون مختلفة لفظياً . فما هي الا لغات متباعدة ، اما مضمونها فواحد .

وفي استطاعتنا أيضاً ان نستخدم في تحديد مقياس الزمان ساعات طبيعية أخرى ، كالذرارات الدوارة او الاشعة الفوئية السائرة ، بدلاً

من استخدام الحركة البدائية للنجوم . ومن الأمور الواقعية أن مقاييس الزمان هذه جميعاً تتطابق تناهياً . وهذا هو مصدر الأهمية العلمية للتعريف الفلكي للتجانس ، إذ أن هذا التعريف مماثل بذلك الذي تقدمه كل الساعات الطبيعية . وهكذا فإن الساعة الطبيعية تقوم ، في قياس الزمان ، بدور مشابه لذلك الذي يقوم به الجسم الصلب في قياس المكان . ولننتقل الآن من مشكلة قياس الزمان إلى مشكلة أخرى تهم الرياضي . تلك هي مشكلة قریب الزمان . فمشكلة التعاقب الزمني . أو السابق واللاحق ، أو الترتيب الزمني ، أهم حتى من مشكلة قياس الزمان . فكيف يمكننا أن نحدد أن كان حادث معين أسبق من حادث آخر ؟ لو كانت لدينا ساعة ، لكان التدفق المتتجانس للزمان فيها منظورياً على تحديد الترتيب الزمني . غير أن علاقة الترتيب الزمني ينبغي أن تكون خاضعة لتعريف مستقل عن قياس الزمان . فلا بد أن يكون الترتيب الزمني واحداً بالنسبة إلى مختلف مقاييس الزمان ، وبالتالي ينبغي أن يكون من الممكن تعريف التعاقب الزمني بصريفة أخرى غير الاشارة إلى الأرقام المدونة على الساعات .

ولو استعرضنا الوسائل التي نحكم بها على الترتيب الزمني لوجدنا أنه يتشرط فيها دائماً معياراً أساسياً للتعاقب الزمني . فلابد أن يسبق السبب النتيجة ، وبالتالي فائماً إذا عرفنا أن حادثاً معيناً هو سبب حادث آخر ، فلابد أن يكون الأول أسبق من الثاني . مثال ذلك أنه إذا اكتشف شرطي في بقعة خفية ثروة من الذهب ملفوفة في ورقة جرائد ، فإنه يعمم أن لف الثروة لم يتم قبل تاريخ المسدون على الجريدة . مadam طبع الجريدة هو السبب الذي أدى إلى ظهور نسختها هذه . وعلى ذلك فإن علاقة الترتيب الزمني يمكن أن ترد إلى علاقة سبب ونتيجة .

ولستنا بحاجة إلى أن ندرس علاقة السبب والنتيجة (أو العلة والمعلول) في هذا الموضع : لأننا سندرسها في فصل تال . وحسبنا أن نقول أن الارتباط النسبي يعبر عن علاقة من نوع . إذا كان فإن وهي علاقة يمكن اختبارها عن طريق تكرار وقوع حوادث من نفس النوع . غير أن ما ينبغي علينا تفسيره هو كيفية التمييز بين السبب والنتيجة . فلن عيّننا على هذا التمييز أن نقول إن السبب هو أسبق الحادتين المرتبطين ، إذ أنها تُوَدِّع تعريف الترتيب الزمني على أساس الترتيب السببي ، فلابد إذن أن يكون لدينا معيار مستقل لتمييز السبب من النتيجة .

ان دراسة امثلة بسيطة لعلاقة السببية تبين لنا ان هناك عمليات طبيعية يتميز فيها انسجام عن النتيجة تميرا واضحا . ومن هذا القبيل عمليات المزج وما شابها من العمليات التي تنتقل من حالة منتظمة الى حالة غير منتظمة . فعالم الفيزياء يتحدث عن عمليات لا يعكس ترتيبها irreversible . فتختلط مثلاً ان لديك « فيلما » ماخوذا بالله تصوير سينمائية ، وترى ان تعرف في اي اتجاه تلفه . وفي احدى صور الفيلم ترى فنجانا من القهوة باللبن ، والى جانبه ابريق صغير فارغ ، وفي صورة أخرى لا تبعد عن الاولى كثيرا ، ترى نفس الفنجان مليئا بالقهوة « الساده » والابريق الصغير الى جانبه مليئا باللبن . عندئذ تعرف ان الصورة الثانية أخذت قبل الاولى ، وتعرف الاتجاه الذي تلف فيه شريط « الفيلم » . ذلك لأن من الممكن مزج القهوة باللبن ، ولكن ليس من الممكن فصلهما بعد مزجهما . او لنفرض ان ملاحظنا اباك بأنه رأى البيت سليما ، فعندئذ تعلم ان الملاحظة الثانية كانت اسبق من الاولى . ذلك لأن الاحتراق عملية لا تعكس ، وفي استطاعتنا أن نستبعد احتمال كون البيت قد أعيد بناؤه بنفس الشكل الذي كان عليه ، وذلك لأننا نعلم أن الفترة الزمنية الواقعية بين الملاحظتين لا تتجاوز بضعة أيام . ونعلم من الامثلة الواضحة للعلاقة بين عدم القابلية للانعكاس وبين الترتيب الزمني ، سلسلة الصور التي نراها عندما يعرض فيلم سينمائي عرضا عكسيا . فالشكل الغريب ليس جائز وهي ترداد طولا أثناء احتراقها او تقطع الحرف التي تنهض من الأرض الى المائدة وتتجمع في أطباق وفناجين سليمة ، هو دليل على أنها تحكم على الترتيب الزمني على أساس العمليات الفيزيائية غير القابلة للانعكاس (وسوف نقدم في الفصل العاشر اختبارا أدق لصفة عدم القابلية للانعكاس .)

والواقع أن قيام علاقة السببية بایجاد ترتيب متسلسل للمحوادث الفيزيائية هو سمة من أهم سمات العالم الذي نعيش فيه . وعلينا إلا نعتقد أن وجود هذا الترتيب المستحسن ضرورة منطقية ، اذ أنها تستطيع تخييل عالم لا تؤدي فيه السببية الى ترتيب متسلق للسابق واللاحق . في مثل هذا العالم لن يكون الماضي والمستقبل منفصلين انفصلا قاطعا ، وإنما يمكن أن يتلاقيا في حاضر واحد ، ونستطيع أن نقابل مع أنفسنا كما كنا منذ عدة سنوات ونتحدث معها . على أن من الواقع التجريبية أن عالمنا ليس من هذا النوع ؛ وإنما هو يقبل نظاما متسبقا على أساس

علاقة متسلسلة مبنية على ارتباط سببي ، نسمى بازمن . فالترتيب الزمني يعكس الترتيب السببي في الكون .

وهناك تعريف مقابل لتعريف التعاقب الزمني ، هو تعريف التزامن (أو المعاية) simultaneity . فنحن نسمى الحادثين متزامنين اذا لم يكن أحدهما سابقاً أو لاحقاً للآخر . وتؤدي مشكلة التزامن الى تنتائج غريبة عند المقارنة بين حوادث في أماكن مختلفة ؛ وهي مشكلة أصبحت مشهورة بفضل تحليل إينشتاين لها .

فعمدما نرغب في معرفة زمن حادث بعيد ، نستخدم اشارة تنقل اليها رسالة وقوع الحادث . ولكن لما كانت الاشارة تستغرق زماناً تكفي لتنقل في مسارها ، فإن لحظة وصول الاشارة الى مكاننا ليست هي ذاتها وقت وقوع الحادث الذي نود التأكد منه . هذه الواقعة مألوفة عند استخدام الاشارات الصوتية . فعمدما نسمع الرعد ، تكون قد مررت عدة ثوان على وقوعه في سحابة بعيدة . أما الشعاع الضوئي الذي يحدثه وميض البرق فان سرعته أكبر بكثير ، بحيث أن لحظة ظهور البرق يمكن أن تعدد ، بالنسبة إلى جميع الأغراض العملية . هي ذاتها لحظة حدوث البرق في السحاب . أما إذا بحثنا الامر من وجهة نظر القياس الأكثر دقة ، لكان التحديد الزمني لميض البرق من نفس نوع التحديد الزمني لقصف الرعد ، ولكان علينا أن نأخذ في اعتبارنا الوقت الذي يستغرقه الشعاع الضوئي لكي ينتقل من السحابة إلى أعيننا . ومن السهل حساب زمن النقال الضوء ، اذا عرفنا سرعة الضوء والمسافة التي قطعها . غير أن المشكلة هي كيفية قياس سرعة الضوء . فلكل تقسيم هذه السرعة ، ينبغي علينا أن نرسل شعاعاً ضوئياً من نقطة الى نقطة بعيدة ، ونلاحظ زمن قياسها وزمن وصولها ، وبذلك تتأكد من زمن الانتقال . وبقسمة هذا الزمن على طول المسافة المقطوعة ، نحصل على السرعة . غير اننا نحتاج ، لقياس زمن القيام وزمن الوصول ، الى ساعتين ؛ مادامت هذه القياسات تحدث في نقطتين مكانيتين مختلفتين . ولابد أن تكون هاتان الساعتان مضبوطتين سوية ، او متطابقتين التوقيت synchronized : أي ان من الضروري ان تكون القراءات فيما واحدة بالنسبة الى الأزمان الواحدة . وهذا يعني أن من الضروري أن يكون في استطاعتنا تحديد التزامن في نقاط متباينة . وهكذا أدت بنا ابحاثنا هذه الى أن ندور في حلقة مفرغة . فقد أردنا أن نقيس التزامن ، ووجدنا أن علينا أن نعرف سرعة الضوء لكي نتمكن من هذا القياس ، كما تبين لنا انه لا بد لقياس سرعة الضوء من معرفة التزامن .

على اننا كنا نستطيع ان نجد مخرجاً لو امكننا قياس سرعة الضوء باستخدام ساعة واحدة . فبدلاً من قياس زمن وصول الاشارة الضوئية في النقطة البعيدة مثلاً ، نستطيع ان نعكس الشعاع الضوئي بمرآة . بحيث يعود الى النقطة الاولى ، وبذلك يمكن قياس الفترة الزمنية التي استغرقتها رحلة الذهاب والابعاد بساعة واحدة فقط . وعندئذ يكون علينا ، لكن نحدد سرعة الضوء ، ان نقسم زمن رحلة الذهاب والابعاد على ضعف المسافة . وعلى الرغم من ان هذه الطريقة تبدو سهلاً بالخير . فان الاختبار الدقيق كفيل بأن يكشفه نواحي النقص فيها . فكيف نعلم أن الشعاع الضوئي ينتقل في رحلة الابعاد بنفس سرعة انتقامه في رحلة الذهاب ؟ ان الرقم الذي نحصل عليه للسرعة لن يكون له معنى ما لم نكن نعرف أن هذه المساواة حقيقة . ولكن لا بد لنا . لكن نقارن السرعتين في الاتجاهين ، من ان نقيس السرعة في كل اتجاه على حدة . ومثل هذا القياس يحتاج الى ساعتين ، وبذلك نعود الى نفس الصعوبة السابقة .

وقد نحاول التأكد من التزامن عن طريق نقل الساعات . فنأخذ ساعتين مضبوطتين سوياً ، وتدلان على نفس الوقت مادامتا باقيتين في نفس النقطة المكانية ، ثم ننقل احدى الساعتين الى النقطة البعيدة . ولكن كيف نعلم أن الساعة المقولولة تظل متطابقة التوقيت خلال النقل ؟ لا بد للتتأكد من تطابق التوقيت في الساعتين من ان نستخدم الاشارات الضوئية ، وبذلك نصل الى نفس المشكلة التي صادفناها من قبل . ولن يساعدنا على حل هذه الصعوبة ان نعيد الساعة الثانية الى النقطة المكانية الاولى . لأن النتيجة التي نحصل عليها بهذه الطريقة لن تكون منطقية الا على حالة وجود الساعتين متجلورتين . والواقع ان هذه المشكلة شبيهة بمشكلة مقارنة قضيبين القياس في نقطتين مختلفتين ، وهي المشكلة التي نقاشناها من قبل .

بل ان مشكلة الساعتين المقولتين أعقد من مشكلة قضيبين القياس المترلين ذاتياً : ففي رأي آينشتاين أن الساعة المقولولة تصبح بطيئة بعد رحلة الذهاب والابعاد . اذا ما قورنت بالساعة التي تظل طوال الوقت في مكانها . ولهذا الرأي نتائج منطقية هامة . فهو ينطبق على جميع انواع الساعات ، وضمنها الذرات ، التي تدل على فترة دورانها بلون الاشعاع الضوئي المبعث عنها ، وقد أيدت التجارب التي أجريت على ذرات سريعة التحرك تأثير دورانها على اللحو الذي تبنا به آينشتاين . ولما كانت الكائنات العضوية الحية مؤلفة من ذرات ، فان

أى تأخير في الحوادث الفردية التي تقع في داخله يتبين أن ينجم عنه تأخير في عملية الشيخوخة التي يتعرض لها الكائن العضوي . ويتربّ على ذلك أن الأشخاص الاحياء الذين يسافرون بسرعة كبيرة يتبين أن تتأخر عمليةشيخوختهم ، وانه لو ذهب واحد من شقيقين توأم ، مثلا ، في رحلة كونية ، لا يصلح بعد عودته أصفر من توأم الآخر (وان كان يصبح بدوره أكبر مما كان عندما بدأ رحلته) . هذه النتيجة تتلو بمنطق لا جدال فيه من نظرية أينشتين التي ترتكز على أدلة قوية .

فإذا عدنا إلى مشكلة التزامن . لوصلنا إلى النتيجة الثالثة أن الساعات المنقوله لا يمكن أن تستخدم في تعريف علاقة ، العدوات في نفس الوقت » . وعليتنا أن نبحث عن اشارات مناسبة للوصول إلى هذا التعريف . ولما كانت الاشارات الضوئية على الرغم من سرعتها الشديدة ، ذات سرعة محدودة ، فان مما يساعدنا أن نجد في متناول أيدينا اشارات اسرع من الضوء . ذلك لأننا عندما نزيد قياس سرعة الصوت ، نستطيع استخدام الاشارات الضوئية في مقارنة الزمن ، لأن سرعة الضوء أكبر جدا من سرعة الصوت . وبذلك يمكن الخطأ الذي نقع فيه فشلا من الوجهة العددية انى حد يمكن تجاوله . وبالمثل ، فلو كانت لدينا اشارة اسرع مليون مرة من الضوء ، لامكنا قياس سرعة الضوء بدقة كافية ، وذلك بتجاهل زمن ارسال الاشارة الاربع . على أن هذه نقطة اخرى تختلف فيها فiziاء اينشتين عن الفيزياء الكلاسيكية . [ففي رأي اينشتين أنه لا توجد اشارة اسرع من الضوء . وهذا لا يعني فقط اننا لا نعرف اشارة اسرع منه ، وإنما يرى اينشتين أن الفكرة الثالثة ان الضوء اسرع الاشارات قانون طبيعى ، يمكن أن يطلق عليه اسم مبدأ الطابع المحدود لسرعة الضوء . وقد قدم اينشتين أدلة قاطعة على هذا المبدأ ، وليس لدينا من أسباب الشك فيه اكثر مما لدينا من أسباب الشك في قانون بقاء الطاقة] .

فإذا ما جمعنا بين مبدأ اينشتين وبين التحليل السابق لمعنى التمتع بالزمن ، لا بد لنا ذلك الى نتائج غريبة بشأن التزامن . فلنفرض أن اشارة ضوئية أرسلت في الساعة ١٠ الى كوكب المريخ وانكسرت منه . وستعود هذه الاشارة بعد عشرين دقيقة مثلا . فما زمان يتبين أن نحدده للحظة وصول الاشارة الى كوكب المريخ ؟ ان تحديد هذا الزمان بأنه ١٢٠١ ، يعني افتراض تساوى سرعة الضوء في الذهاب والابعاد ، غير أننا رأينا من قبل انه لا يوجد سبب يدعو الى افتراض هذا التساوي .. الواقع اننا نستطيع تحديد لحظة

وصول الاشارة الضوئية الى المريخ بذى وقت يقع بين ١٢٠٠ و ١٢٣٠ . ففى استطاعتنا ان نقول مثلا ان الاشارة وصلت في الساعة ١٢٠٥ ، ويكون معنى ذلك أنها قطعت رحلة الذهاب في خمس دقائق ، ورحلة العودة في خمس عشرة دقيقة . ولكن الأمر الذى يؤدى تعريفنا للتعاقب الزمنى الى استبعاده ، هو القول بأن الضوء وصل الى المريخ الساعة ١١٥٥ ، لأن معنى تحديد هذا الوقت هو أن الاشارة وصلت قبل وقت مفادرتها . وبذلك تكون النتيجة سابقة على السبب . ولكننا مادمنا نختار لوقت وصول الاشارة الى المريخ رقما يقع في الفترة الواقعه بين ١٢٠٠ و ١٢٣٠ ، فاتنا تكون بذلك متزامن لشرط الترتيب الزمنى . ولا بد أن يستبعد حدوث تأثير سببى متبادل بين أي حادث يقع في هذه الفترة الزمنية في موقعنا نحن ، وبين الحادث الذى يقع في المريخ ، والذى يدل عليه وصول الاشارة الضوئية . فلما كان التزامن يعني استبعاد امكان وجود اي تأثير سببى متبادل ، فإن اي حادث يقع خلال هذه الفترة الزمنية في مكاننا يمكن أن يوصف بأنه متزامن مع وصول الشعاع الضوئي الى المريخ . وهذا هو ما يسميه اينشتين بـ **بنسبة التزامن** .

وهكذا نرى أن التعريف السببى لشرط التزامن يؤدى الى عدم التعدد فيما يتعلق بالمقارنة الزمنية بين الحوادث التي تقع في نقاط متباينة . وهو يؤدى الى ذلك نظرا الى الطابع المحدود لسرعة الضوء . ولا يمكن أن يوجد زمان مطلق ، أي تزامن لا شك ولا غموض فيه ، الا فى عالم لا يكون فيه شرعة الاشارات حد أعلى . ولكن مما كانت سرعة الانتقال السببى محدودة في عالمنا هذا . فلا يمكن أن يكون هناك تزامن مطلق . والواقع أن **النقرية السببية في الزمان** تفسر معنى التعاقب الزمنى والتزامن على نحو من شأنه أن يكون التفسير قابل للانطباق على عالم الفيزياء الكلاسيكية مثلما ينطبق على عالمنا ، الذى تكون فيه سرعة الانتقال السببى خاصمة لحد أعلى ، ولا يمكن فيه تعريف التزامن بطريقة قاطعة لا غموض فيها .

وبهذه النتائج تكون قد وصلنا الى حل مشكلة zaman مماثل للذك الذى وصلنا اليه لمشكلة المكان . فالزمان ، كالمكان ، ليس كيانا متماليا أو فكريا له وجود أفلاطونى يدرك بنوع من التبصر ، وليس نوعا ذاتيا من الترتيب يفرضه الملاحظ البشرى على العالم ، كما اعتقاد كانت . بل ان فى استطاعة الذهن البشرى أن يدرك نظاما مختلفا للترتيب الزمانى ، بعد الرمان الكلاسيكى نظاما واحدا منها ، زمان اينشتين ، بما يفرضه من حدود على الانتقال السببى ، نظاما آخر . أما اختيار

الترتيب الزمني الذي ينطبق على عالمنا ، من بين هذه الكثرة من النظم الممكنة . فهو مسألة تجريبية . فالترتيب الزمني يمثل صفة عامة للكون الذي نعيش فيه . والزمان حتى في بنفس المعنى الذي يكون به المكان حقيقة ، ومعرفتنا للزمان ليست أولية ، وإنما هي نتيجة ملاحظة . أى أن النتيجة التي تؤدى إليها فلسفة الزمان هي أن تحديد الترتيب الفعلى للزمان إنما هو عمل من أعمال علم الفيزياء .

وعلى الرغم من أن نسبة التزامن تبدو فكرة تدبر إلى الاستغراب . فإنها منطقية ويمكن تخيلها عينيا . وأن الفراقة في آراء ابنتين لتخفي في عالم تصبح فيه قيود الانتقال السببي أكثر وضوحا . فإذا ما أمكن في وقت ما إقامة تليفون لاسلكي مع المريخ ، وكان علينا أن ننتظر عشرين دقيقة للإجابة على أي سؤال نوجهه بالטלفون ، لاعتقدنا عندئذ فكرة نسبة التزامن ، ونظرنا إليها على أنها طبيعية تماما . مثلما إننا لا نجد اليوم أية غرابة في اختلاف معايير التوقيت في مختلف المناطق الزمنية التي ينتمي إليها سطح الأرض . وإذا ما أمكن السفر بين الكواكب يوما ما (١) : لهذا من الأمور المألوفة لنا أن تتأخر عملية الشخوخة أو التقدم في العمر لدى الأشخاص العائدين من رحلات طويلة ، ولظلوا أقل من عمر الآخرين الذين كان لهم في الأصل نفس عمرهم . والحق أن النتائج التي يصل إليها العلماء بالاستدلال المجرد ، والتي تقتضي من المرأة ، عندما يصادفها لأول مرة ، أن يتخل عن معتقدات تقليدية ؛ كثيرة ما تصبح عادات مألوفة لدى الأجيال اللاحقة .

وهكذا أدى التحليل العلمي إلى تفسير للزمان يختلف كل الاختلاف عن تجربة الزمان في الحياة اليومية . فقد اتضح أن ما شعر بأنه تدفق للزمان ، هو ذاته العملية السippية التي تكون هذا العالم . وتبين لنا أن تركيب هذه الصيغة السippية ذو طبيعة اعقد بكثير مما يكتشفه الزمان الذي ندركه باللحظة المباشرة – حتى يجيء يوم يغزو فيه الإنسان الفضاء الواقع بين الكواكب ، وعندئذ يصبح زمان الحياة اليومية مائلا في تعقيده للزمان كما يعرفه العلم النظري اليوم . صحيح أن العلم يجرد المضمون الانفعالي لكن ينتقل إلى التحليل المنطقي . غير أن من الصحيح أيضا أن العلم يفتح آفاقا جديدة ، قد تجعلنا نمارس يوما ما انفعالات لا عهد لنا بها من قبل على الإطلاق .

(١) يلاحظ أن تاريخ تأليف هذا الكتاب هو ١٩٥١ ، وإن أول نسخة مطبوعة أرسل إلى الفضاء كان في عام ١٩٥٧ ، ومع ذلك يبدو بوضوح من كل ما كتبه المؤلف في هذا الفصل أن السفر في الفضاء هو الخلوة المطلقة الناتية في التطور العلمي الذي شهد . (المترجم)

الفصل العاشر

قوانين الطبيعة

كانت فكرة السببية تحتل موقع الصدارة في كل نظرية للمعرفة في العصر الحديث . ذلك لأن امكان تفسير الطبيعة على أساس القوانين السببية يوحى بالفكرة القائلة ان العقل يتحكم في أحداث الطبيعة ، كما أن العرض السابق لتاثير ميكانيكا نيوتن في المذهب الفلسفية (الفصل السادس) يظهر بوضوح أن جذور المعرفة التركيبية القبلية ترجع الى تفسير ذي طابع حتمي للعالم الفيزيائي [ولما كانت الفيزياء السادسة في عصر ما تؤثر تأثيرا عميقا في نظرية المعرفة في ذلك العصر] فسيكون من الضروري دراسة التطور الذي طرأ على مفهوم السببية في فيزياء القرنين التاسع عشر والعشرين - وهو التطور الذي أدى الى إعادة النظر في فكرة القوانين الطبيعية ، وانتهى بفلسفة جديدة للسببية .

ومما يزيد في سهولة عرض هذا التطور التاريخي الى حد بعيد ، أن يسبق تحليل لمعنى السببية . وهذا التحليل يمكن ان يرتبط بالبحث

غيرباء تولر مل
ظاهر هارزو

في معنى التفسير (الذي ورد في الفصل الثاني) ، وهو البحث الذي انتهى الى ان التفسير تعليم . ولما كان التفسير ارجاعا الى الاسباب ، فان العلاقة السببية يعني ان تفهم على نفس النحو . والواقع ان العالم يعني بالقانون السببي علاقة من نوع « اذا كان ... فان ... » ، مع اضافة ان نفس العلاقة تسرى في كل الاحوال . فالقول ان التيار الكهربائي يسبب انحرافا لابرة المغناطيس ، يعني انه كلما كان هناك تيار كهربائي كان هناك دائما انحراف لابرة المغناطيس . واضافة لفظ « دائما » تؤدى الى تمييز القانون السببي من الاتفاق الذي يحدث بالصدفة . فقد حدث مرارا ، اثناء ظهور منظر تفجيري ضخور على شاشة سينما ، ان اهتزت الصالة نتيجة لزوال حفيف . واتاب المترجمين شعور مؤقت بأن الانفجار الذي شاهدوه على الشاشة هو الذي سبب اهتزاز صالة العرض . فإذا رفضنا قبول هذا التفسير ، فنحن انما نشير في هذا الرفض الى ان الاتفاق الذي لوحظ ليس قابلا للتكرار .

• وما كان التكرار هو كل ما يميز القانون السببي من الاتفاق المحسض ؛ فان معنى العلاقة السببية ينحصر في التعبير عن تكرار لا يقبل استثناء - ولا ضرورة لأن تفترض له معنى يزيد على ذلك . فال فكرة الثالثة ان السبب يرتبط بنتيجته بنوع من الخطط الخفي ، وإن النتيجة مضطرة الى ان تتلو السبب . هي فكرة يرجع أصولها الى التشبيه بالانسان ؛ ومن الممكن الاستغناء عنها . فكل ما تعنيه العلاقة السببية هو « اذا كان كذا .. حدث كذا دائما ». ولو كانت صالة السينما تهتز دائما عندما يظهر الفججار على الشاشة وكانت هناك علاقة سببية . فنحن اذن لا نعني اي شيء اكثرا من ذلك عندما نتحدث عن السببية .

صحيح اثنا في بعض الاحيان لا تقف عند حد تأكيد اتفاق لا يقبل استثناء . وانما نبحث عن مزيد من التفسير . فالضيق على تبرير معين يصاحبه دائما زين جرس - هذا التطابق المنتظم يفسر بقوانين الكهرباء ، التي تتبئنا بأن زين الجرس نتيجة للصلة بين التيار الكهربائي والمفاهيمية . ولكننا اذا انتقصنا الى صياغة هذه القوانين . وجدنا أنها بدورها تنحصر في التعبير عن علاقة من نوع « اذا حدث كذا .. حدث كذا دائما » . والعنصر الوحيد الذي تمتنع به قوانين الطبيعة على حالات الانتظام البسيطة التي يمثلها نمط ضبط الأزرار ، هو ان الاولى تتصف بمزيد من العمومية . فهي تصوغ علاقات تمثل في تطبيقات فردية متباعدة لها أنواع شديدة الاختلاف . فقوانين الكهرباء مثلا تمبر

عن علاقات اتفاق دائمة ؛ نلاحظ في الأجراس ذات الأزرار المضغوط ؛
وفي المعركتات الكهربائية ؛ وفي أجهزة الراديو والسيكلوترون .

ويقبل العلماء عامة ؛ في أيامنا هذه ؛ تفسير السببية على أساس
العمومية ؛ وهو التفسير الذي سيعطي بوضوح في كتابات ديفيد هيوم .
 فهو يرى أن القوانين الطبيعية لا تعلو أن تكون تعبيراً عن تكرار لا يقبل
استثناء . وهذا التحليل لا يوضح معنى السببية فحسب ؛ وإنما يمهد
الطريق أيضاً لتوسيع نطاق السببية على نحو تبين أنه لاشاء عنه لفهم
العلم الحديث .

وسرعان ما اتضح أن قوانين الاحصاء ؛ التي لوحظت في الأصل
بالنسبة إلى نتائج ألعاب الحظ ؛ تتطبق أيضاً على كثير من المجالات
الأخرى . وكانت أولى الاحصاءات الاجتماعية قد جمعت في القرن
السابع عشر ؛ وفي القرن التاسع عشر أدخلت المناهج الاحصائية في
الفيزياء . وبفضل الحسابات الاحصائية وضفت النظرية الحرارية في
الغازات ؛ وهي النظرية القائلة أن الغاز يتالف من عدد هائل من
المجزيات الصغيرة ، التي تسمى بانجسيمات ، تتحرك في كل الاتجاهات
محظومة ببعضها بعض ؛ وتrosse مسارات متعرجة بسرعة هائلة . وبلغ
النبي الاحصائي أوج نجاحه عندما نجح في تفسير ظاهرة « عدم القابلية
للانعكاس » التي تميز كل العمليات الحرارية . والتي تربط ارتباطاً
وثيقاً باتجاه الزمان .

إن كل شخص يعلم أن الحرارة تنتقل من الجسم الحار إلى الجسم
البارد ؛ لا العكس . فعندما تلقى بمكتب من الثلج في كوب من الماء ،
فإن الماء يصبح أبرد ؛ لأن حرارته انتقلت إلى الثلج وأذابته . هذه
الحقيقة لا يمكن أن تستخلص من قانون بقاء الطاقة . لمتحب الثلج
ليس بارداً كل البرودة . وهو ينطوى في داخله على كمية كبيرة من
الحرارة ؛ وأذن فمن الممكن جداً أن يعطي جزءاً من حرارته إلى الماء
المحيط به فيجعله أسرخ . على حين يصبح الثلج ذاته أبرد . مثل هذه
العملية لا تتعارض مع قانون بقاء الطاقة ؛ إذا كانت كمية الحرارة التي
تنطلق من الثلج تساوى الكمية التي يتلقاها الماء . ولكن عدم حدوث
مثل هذه العملية ؛ وانتقال طاقة الحرارة في اتجاه واحد فقط ؛ يُسقّي
ـ نصيحة بوصفه قانوناً مستقلاً . هذا القانون هو الذي نسميه بقانون
ـ « عدم القابلية للانعكاس » . وكثيراً ما يطلق عالم الفيزياء عليه اسم

«المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية»؛ على حين أن المبدأ الأول في نظره هو قانون «بقاء الطاقة».

ومن الضروري صياغة مبدأ عدم القابلية للانعكاس بدقة كبيرة .
فليس صحبياً أن الحرارة تشبّه دائمًا من الحرارة الأعلى إلى الحرارة الأدنى ، إذ أن كل ثلاثة كهربائية إنما هي مثال لحالة العكسية . فالآلة تخرج الحرارة من داخل الثلاجة إلى خارجها . وبذلك تجعل الداخل أبْرَد والجو المحيط بها أَسْخَن . ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا لأنها تستخدم كمية معينة من الطاقة الميكانيكية التي يائِنُ بها المحرك الكهربائي ، وهذه الطاقة تحول إلى حرارة في نفس درجة الحرارة المتوسطة للغرفة . وقد أثبتت الفيزيائين أن كمية الطاقة الميكانيكية التي تحولت إلى حرارة أعمق من كمية الطاقة الحرارية التي تسحب من داخل الثلاجة . فإذا نظرنا إلى الحرارة ذات الدرجة الأعلى ، أو الطاقة الميكانيكية أو الكهربائية ، على أنها طاقة من مستوى أعلى ، كانت الطاقة التي تحيط بـ «مبدأ عدم القابلية للانعكاس» تعلو في الثلاجة . فمن الواجب صياغة مبدأ عدم القابلية للانعكاس على أنه قضية تتقول إننا إذا أخذنا في اعتبارنا كل العمليات التي لها علاقة بال موضوع ، كان مجموع الطاقة هابطاً ، بحيث يكون هناك على وجه العموم اتجاه إلى التعریض .

ولقد كان الفيزيائي بولتزمان Boltzmann ، من فيينا ، هو الذي اكتشف أن من الممكن تفسير مبدأ عدم القابلية للانعكاس بطريقة احصائية . فكمية الحرارة في جسم ما تتحدد حسب حركة جزيئاته . فكلما ازداد متوسط سرعة الجزيء ، ارتفعت الحرارة . وينبغي أن ندرك أن هذه العبارة لا تشير إلا إلى متوسط سرعة الجزيء ، لأن الجزيئات المنفردة قد تكون لها سرعات متباعدة تماماً . فإذا حدث اتصال مباشر بين جسم ساخن وجسم بارد ، استطاعت جزيئيهما . وقد يحدث من آن لآخر أن يصعد جزيء بطيء بجزيء سريع فيقتضي كل سرعته ، وتزداد سرعة الجزيء السريع . غير أن هذه حالة استثنائية ، والتي يحدث على وجه الاجمال هو تعادل للسرعات عن طريق الصدمات . وهكذا يفسر عدم قابلية العمليات الحرارية للانعكاس بأنه ظاهرة امتزاج ، تشبه تقليل أوراق اللعب ، أو خلط الفازات والسوائل .

وعلى الرغم من أن هذا التفسير يجعل قانون عدم القابلية للانعكاس يصدر معتبراً ، فإنه يؤدي أيضًا إلى نتيجة خطيرة غير متوقعة . إذ يتبرأ من القانون صرامةً ، وبجعله قانوناً احتمالياً . فعندما تقلب أوراق

المعب لا يقول ان من المستحيل ان يؤدى تفليتنا للأوراق بعض الوقت
 الى ترتيب يكون فيه النصف الاول من المجموعة ممتلا على اوراق
 حمراء والنصف الثاني على اوراق سوداء ، وكل ما يمكن ان يقال عن
 الوصول الى هذا الترتيب هو انه امر بعيد الاحتمال جدا . والواقع
 ان جميع القوانين الاحصائية من هذا النوع . فهي تجعل للترتيبات غير
 المنظمة درجة عالية من الاحتمال ، بينما ترك للترتيبات المنظمة درجة
 منخفضة من الاحتمال . رسمما ازداد العدد الذي تتطوى عليه الظاهرة ،
 كان احتمال الترتيبات المنظمة اقل ، غير ان درجة الاحتمال هذه لا تصل
 ابدا الى الصفر . ومن المعروف ان ظواهر الديناميكا الحرارية تشير
 الى اعداد هائلة جدا من الحوادث المنفردة ، ما دام عدد الجزيئات
 كبيرا جدا ، وبالتالي فهي تتضى على درجات عالية جدا من الاحتمال
 بالنسبة الى العمليات التي تسير في اتجاه التعریض . ولكن ليس من
 الممكن ، اذا شئنا الدقة ، ان نصف العملية التي تسير في الاتجاه المضاد
 يائيا مستحيلة . فنحن مثلا لا نستطيع استبعاد امكان مجيء يوم تصل
 فيه جزيئات الهواء في غرفتنا ، بالصدفة المضضة ، الى حالة منتظمة
 من شأنها ان تجتمع جزيئات الاكسجين في جانب الغرفة وجزيئات
 النيتروجين في الجانب الآخر . وعلى الرغم من ان التفكير في الجلوس
 في جانب الغرفة المليء بالنيتروجين هو امر لا يبعث على الارتياب ، فان
 امكان وقوع مثل هذا الحادث لا يمكن ان يستبعد استبعادا مطلقا .
 وبالمثل لا يستطيع الفيزيائي استبعاد احتمال ان يجيء وقت يغلق فيه
 الماء عندما نضع مكعبا ثلجا في كوب من الماء . ويصبح مكعب الثلج من
 البرودة مثل غرفة التجميد . ولكن لعله مما يعزينا ان نعرف ان هذا
 الاحتمال أضعف كثيرا من احتمال شبوب النار في كل بيت من بيوت
 مدينة ما في وقت واحد ولاسباب مستقلة .

وعلى حين ان النتائج العملية للتفسير الاحصائي لقانون عدم القابلية
 للانعكاس لا قيمة لها نظرا الى ضعف احتمال سير العمليات في الاتجاه
 المضاد . فان نتائجه النظرية همية كبيرة . فقد اوضح ان ما كان من
 قبل قانونا طبيعيا دقيقا ، هو مجرد قانون احصائي ، واستمعي عن
 يدين القانون الطبيعي بدرجة عالية من الاحتمال . وبهذه النتيجة دخلت
 نظرية الستاتistica مرحلة جديدة . وكان من الطبيعي ان يشار السؤال عما
 اذا كانت بقية قوانين الطبيعة ستنتهي الى نفس المصير ، وعما اذا كانت
 يستبقي اية قوانين سلبية بالمعنى الدقيق .

ان مناقشة هذه المشكلة تؤدى الى رأيين متعارضين . فتبعاً لرأى الأول يكون استخدام القوانين الاحصائية مجرد تعبير عن الجبل؛ فلنر كأن في استطاعة عالم الفيزياء أن يلاحظ ويحسب الحركة المنفردة لكل جزء على حدة ، لما اضطر الى استخدام القوانين الاحصائية ، ولقد تم تفسيراً سبيلاً دقيقاً للعمليات الديناميكية الحرارية . ففي استطاعة «الإنسان الارقى» الذي افترضه لا بلاس Laplace (١) ان يفعل ذلك . اذ أن مسار كل جزء يمكنه في نظره . التنبؤ به مثل مسار النجوم ، ولا حاجة به الى أية قوانين احصائية . فهذا الفهم لا يتخلّى عن فكرة السببية الدقيقة : وانما هو يقتصر على القول ان العملية الدقيقة بعيدة عن متناول المعرفة البشرية ، التي تضطرّ لنتيجتها لنفعها ، الى الالتجاء الى قوانين الاحتمال .

اما الرأى الثاني فيمثل وجهة النظر المضادة . فالنثار هذا الرأى لا يؤمنون بالسببية الدقيقة في حركة الجزء المنفرد ، وانما يرون ان ما نلاحظه على انه قانون سببي للطبيعة هو دائماً نتيجة لمدد كبيرة من احوالات الذرية ، وعلى ذلك فمن الممكن التنظر الى فكرة السببية الدقيقة على أنها تعبير مثالي عن النظام المطرد المشاهد في بيئه العالم الكبير الذي نحيا فيه ، أو تبسيط نظرنا اليه نظراً الى أن العدد الهائل من العمليات الأولية التي ينطوي عليها الموضوع يجعلنا ننظر الى ما هو في الواقع قانون احصائي ، على انه قانون دقيق . وتبعاً لهذا الرأى لا يكون من حقنا نقل فكرة السببية الدقيقة الى مجال العالم الأصغر . فليس هناك سبب يدعونا الى افتراض ان الجزيئات تخضع لقوانين صارمة ، بل ان الجزيئات التي تبدأ من مواقع متساوية قد تنتهي في المستقبل الى مواقع مختلفة ، وليس في استطاعة الانسان « لا بلاس » الارقى ذاته ان يتنبأ بمسار اي جزء .

ان الخلاف انما ينصب حول مسألة ما اذا كانت السببية مبدأ

(١) يشير المؤلف هنا الى رأى العالم الفرنسي لا بلاس (١٧٤٩ - ١٨٢٧) الذي يمثل فئة مبدأ الخطبة والسببية الدقيقة . وتبعد لهذا الرأى فإنه اذا وجد كائن يعلو على الانسان ، ويستطيع تكوين معرفة كاملة بحالة الكون في لحظة معينة ، فإنه يستطيع ان يتنبأ بكل التفاصيل المتقبلة للمعوادت الكونية من أكبرها الى أصغرها . ولكن لما كان المعلم البشري عاجزاً عن بلوغ هذه المرحلة . فإن الخطبة الدقيقة للظواهر تنتهى ، ويمجز عن التنبؤ الكامل بالمستقبل ، ويتجه الى فكرة الاحتمال .
(المترجم)

نهائياً أم مجرد بدليل للانظام الاحصائي . ينطبق على العالم الكثير أو الخشن ، ولكن لا يمكن قبوله بالنسبة الى عالم المدارات . فعلى أساس فيزياء الفتن التاسع عشر لم يكن من الممكن الإجابة على هذا السؤال ؛ وإنما جاءت هذه الإجابة من فيزياء القرن العشرين ، التي حللت الحوادث الذرية على أساس مفهوم الكم (الكواانت) عند بذلك . فنحن نعلم من أبحاث ميكانيكا الكم الحديثة أن الحوادث الذرية المفردة لا تقبل تفسيراً سبيلاً ، بل تتحكمها قوانين الاحتمال فحسب . هذه النتيجة . أشار هيزنبرغ في مبدأ اللاحدد الشهير عند Heisenberg : هي الدليل على أن الرأي الثاني هو الصحيح ، وعلى أن من الواجب التخلص من فكرة السببية الدقيقة ؛ وأن قوانين الاحتمال سببت تشغيل المكان الذي كان يحتله من قبل قانون السببية .

فإذا ماتذكرنا التحليل المنطقي للسببية ، كما عرضناه في مستهل هذا الفصل ، لبدت هذه النتيجة امتداداً طبيعياً للآراء القديمة . فقد أدى ذات التحليل إلى القول بضرورة التعبير عن السببية على أنها قانون لذانظام الذي لا يعرف استثناء ، أي على أنها علاقة من نوع « اذا حدث كذا ... حدث كذا دائماً ». أما قوانين الاحتمال فهي قوانين لها استثناءات ، ولكنها استثناءات تحدث في نسبة مئوية منتظمة من الحالات . فقانون الاحتمال هو علاقة من نوع « اذا حدث كذا ... حدث كذا في نسبة مئوية معينة ». ويقدم إلينا المنطق الحديث وسيلة معالجة مثل هذه العلاقة ، التي يطلق عليها اسم « اللزوم الاحتمالي probability implication » ، تمييزاً لها من اللزوم المعروف في المنطق المعتاد . وهكذا يحل التركيب الاحتمالي محل التركيب السببي للعالم الفيزيائي ، ويحتاج فيه العالم الفيزيائي إلى وضع نظرية في الاحتمالات .

[لربما ينفي أن ندرك أن تحليل فكرة السببية يكشف عن ضرورة فكرة الاحتمال ؛ حتى بدون نتائج ميكانيكا الكم¹ . ففي الفيزياء الكلاسيكية يعد القانون السببي تعبيراً مثالياً ، وتكون الحوادث الفعلية اعقد مما يفترض بالنسبة إلى الوصف السببي . فعندما يحسب عالم فيزياء مسار رصاصة أطلقت من بندقية ، فإنه يحسب على أساس بعض عوامل الرئيسية ، مثل شحنة البارود واتجاه الماسورة ؛ ولكن نظراً إلى أنه لا يستطيع أن يأخذ في اعتباره كل العوامل الثانوية ، كاتجاه الرياح ورطوبة الهواء ، فإن دقة حسابه تكون محدودة . ومعنى ذلك أنه لا يستطيع التنبؤ بالنقطة التي ستتصببها الرصاصة إلا في حدود

درجة احتمال معينة . وكذلك قال المهندس حين يشيد جسرا . لا يستطيع التأثير بقدرة تحمله الا في حدود درجة احتمال معينة . فقد تحدث ظروف لا يتوقعها ، تجعل الجسر ينهار تحت حمل أقل . واذن فقانون السبيبة ، حتى لو كان صحيحا ، لا يرى الا على موضوعات مثالية . أما الموضوعات الفعلية التي تعامل معها فلا يمكن التحكم فيها الا في حدود درجة عالية من الاحتمال : لأننا لا نستطيع تقديم وصف شامل لتركيبها السببي . وللش هذه الاسباب اشححت أهمية مفهوم الاحتمال حتى قبل كشف ميكانيكا الكم . وبعد هذه الكشف أصبح من الواضح أن أي فيلسوف لا يستطيع اغفال مفهوم الاحتمال ، اذا أراد ان يفهم تركيب المعرفة .

لقد كانت فلسفة المذهب العقلي تستشهد على الدوام بالسببية يوصفها دليلا على الطابع المعقول لهذا العالم . ففكرة اسبيتوزا عن تحدد مسار الكون مقدما ، لا يمكن تصورها دون اعتقاد بالسببية . وفكرة ليبرتس عن الشرورة المنطقية ، التي تعمل من وراء الحوادث الفيزيائية ، تتوقف على افتراض وجود ارتباط سببي بين كل الظواهر . ونظريه كانت في المعرفة التركيبية القبلية للطبيعة تستشهد بمبدأ السبيبة ، الى جانب قوانين المكان والزمان . يوصفه ابرز امثلة هذه المعرفة . وهكذا فان تطور مبدأ السبيبة ، شأنه شأن تطور مشكلتي المكان والزمان . قد ادى منذ وفاة كانت الى انهيار المعرفة التركيبية القبلية . وتزعزعت أساس المذهب العقلي على يد نفس العلوم التي كانت تقدم - بتفسيرها الرياضي للطبيعة - اقوى دعامة يرتكز عليها فيلسوف هذا المذهب . وأصبح الفيلسوف التجربى في العصر الحديث يستمد اقوى حججه من الفيزياء الرياضية .

س ، لا يمكن

الفصل العاشر

هل توجد ذرات ؟

من الأمور التي يعدها المحقق اليوم حقيقة مقررة ، أن المادة تتتألف من جزيئات تسمى بالذرات . فإذا لم يكن قد تعلم ذلك في المدرسة ، فإن الصحف تنبئه به : اذ يبدو من الواضح أنه مادامت هناك قنابل ذرية ، فلابد أن تكون هناك ذرات أيضا .

اما مؤرخ العلم فيتخذ من هذه المسألة موقفاً أقرب الى الروح التقديمية . فهو يعلم أن وجود الذرات أمر قيل به منذ العصور القديمة ، ولكنه كان على الدوام مثاراً للجدل ، ويعلم أن حججاً قوية قد أدلى بها تأييداً لفكرة الذرة و المعارضة لها . فإذا كان التاريخ الذي يكتبه العلم يشتمل على الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة ، فإنه يعلم أيضاً أن نظرية الذرة ، وإن بُلْفت خلال القرن التاسع عشر مرحلة بدا فيها وجود الذرة أمراً لا يتطرق اليه الشك ، قد عادت فأصبحت مثاراً للجدل نتيجة للتطورات الأخيرة ، بحيث أصبح الشك في وجود الذرة أقوى مما كان في أي وقت مضى .

ويبدأ تاريخ نظرية الذرة بفلسفة ديمقريطس (٤٢٠ ق . م) ، وهو من أبرز الشخصيات في الفلسفة اليونانية . فقد رأى ديمقريطس أن من الممكن تقديم تفسير متناسب للخصائص الفيزيائية للمادة ، مثل قابليتها للانضباط والانقسام ، اذا افترضاً أن المادة تتتألف من جزيئات صغيرة . فعندئذ يكون ضغط مادة معينة معناه زيادة التقارب بين الذرات ، على حين ان الذرات ذاتها صلبة تماماً ، ويظل حجمها بلا

نشر . والواقع أن نظرية ديمقريطس إنما هي مثل واسع لا يستطيع الاستدلال المقلل أن يتحقق ، وما لا يتحقق بلوغه . ففي استطاعة الاستدلال المقلل أن يقدم تفسيرات ممكنة . أما كون التفسير صحيحًا أو غير صحيح ، فهو أمر لا يمكن معرفته عن طريق الاستدلال ، وإنما ينبغي أن يترك لللاحظة . ولم يكن في استطاعة اليونانيين أن يتحققوا نظرية الذرات باختبار تجربى ، وإنما حاولوا تكميل النظرية بنظرية أخرى ، بدلاً من تكميلها باللحاظة . فقد كانوا يعتقدون أن الذرات تتماسك بواسطة « خطافات » صفيرة ، وكانوا يعتقدون أن المادة ذات الطبيعة الالطف ، كالنفسي أو النار ، تتالف من ذرات شديدة الصغر والنعومة ، أم الأجسام الأكبر حجمًا فتتكون بالجمع بين ذرات متساوية الحجم . وهي عملية طبيعية يوجد لها مثيل في انتقام أمواج البحر للحصى ذي الأجسام المتساوية . غير أن الخيال إذا لم يكبح جماحه اختبار تجربى ما ، يفسح المجال للتأمل القائم على غير أساس . مثال ذلك أنه كان من الخلافات الفلسفية التي أثيرت حول موضوع الذرة ، مسألة ما إذا كان المكان الحالى بين الذرات تصورا يمكن قبوله منطقياً : ذلك لأن المكان الحالى هو « لا شيء » ، وإذا كان هناك « لا شيء » بين الذرات ، فلا بد أن تكون متلامسة تكون مادة صلبة — وفي هذه الحالة لا تكون هناك ذرات .

على أن نظرية الذرة قد اقتلت من تربة التأمل الفلسفى ، وأعيد غرسها في تربة البحث العلمي عندما وضع لها أساس من التجارب الكمية قبل مستهل القرن التاسع عشر مباشرة . فقد قاس جون دالتون John Dalton نسب الأوزان التي تدخل بها العناصر الكيميائية في مركبات ، واكتشف أن هذه النسب ثابتة ، تعبّر عنها أعداد صحيحة بسيطة . مثال ذلك أن العنصرين المكونين للماء ، وهما الهيدروجين والأوكسجين ، يتحسان دائماً بنسبة واحد إلى اثنين ، فإذا كانت توجد في الأصل أكثر من مادة واحدة ، فإنها لا تدخل في المركب . وقد أدرك دالتون أن هذه النسب الكمية تقتضي تفسيراً ذرياً . فاصغر أجزاء المادة ، وهي الذرات ، تتحدد بنسوب ثابتة ، أي أن ذرتين من الهيدروجين تتحدم مع ذرة واحدة من الأكسجين . وتتعكس نسبة أوزان الذرات على النسبة التي لوحظت في قياسات دالتون .

ومنذ ظهور قانون دالتون ، أصبح تاريخ فكرة الذرة يسير في طريقه محققاً نصراً بعد نصر . فحيثما كان مفهوم الذرة يستخدم في تفسير القياسات الملاحظة ، كان يقدم تفسيراً مقنعاً ، وأصبح هذا

النجاح ذاته دليلاً قاطعاً على وجود الذرة . ففي النظرية الحرارية للغازات لم يكن من الممكن فقط تفسير السلوك الحراري بالماهية الذرية، بل كان من الممكن أيضاً حساب عدد الذرات أو الجزيئات في البوصلة المكعبة الواحدة . ويدل هذا العدد الباهي ، الذي يحسب بوحدة وعشرين رقمًا ، على شدة صفر الذرة الواحدة . أما التشكيبات المعقّدة للأجسام الفضائية فيمكن تفسيرها على أساس أنها مولفه من جسيمات يتألف كل منها من مثبات الذرات . ولاشك أن النجاح الذي حققه الكيمياء في ميدان الصناعة ما كان ليتحقق لو لا النظرية الذرية .

وقد رأى العالم الفيزيائي ، فضلاً عن ذلك ، أن المبدأ الذري لا يقتصر على المادة . فالكمبرباء بدورها يعني أن ينظر إليها على أنها مولفه من ذرات . وقد اكتشفت ذرات الكمبرباء حوالي نهاية القرن التاسع عشر ، وسميت الكترونات ، وكان من الغريب أنها كلها تحمل شحنة كهربائية سالبة ، وظل علماء الفيزياء يعتقدون طوال بضع عشرات من السنين أن الذرات الكهربائية الموجبة لا يمكن أن تفصل عن المادة . غير أن الابحاث القريبة العمد أثبتت أن هناك الكترونات موجبة أيضاً ، يسمى كل منها عادة باسم « البوزيترون Positron » . وكشفت أبحاث أخرى قريبة العهد عن وجود جزيئات أولية أخرى للمادة ، تحتل بينها « البيوترونات » مكانة هامة .

ولكن ، على حين أن المسيرة الطافرة لفكرة الذرة قد استمرت في عدد كبير من مجالات العلم ، فإنها توقفت في مجال واحد هام ، هو نظرية الضوء . فتند كرن أسرع نيون . الذي اشتهر بفضل وضعه لنظرية الجاذبية ، من أعممه الباحثين في علم الضوء أيضاً . وقد ادرك أن من الممكن تفسير سير الأشعة الضوئية في خطوط مستقيمة بافتراض أن الضوء يتالف من جزيئات صغيرة تبعثر بسرعة هائلة من المصدر الشوئي - ولابد أن تسير هذه الجزيئات ، ب بما لقوانين الحركة ، في خطوط مستقيمة . وهكذا كان نيون وأعني النظرية الجسيمية في الضوء ، وهي النظرية التموجية في الضوء ، التي ابتدعها معاصره كريستيان هوينجس C. Huyghens ، فلم تصادف في بداية عهدها نجاحاً كبيراً . وانتهى قرن كامل قبل أن تجري بعض التجارب الخامسة ، التي أثبتت الطابع التموجي للضوء ، وبذلك وضعت هذه التجارب حداً للتفسير الذري للأشعة الضوئية . وقد ترکرت هذه التجارب حول ظاهرة « التداخل interference » التي يوضع فيها شعاعان ضوئيان

كل فوق الآخر فيمحو أحدهما الآخر ، وهي نتيجة لا يمكن تصورها في نظرية جسمية . ذلك لأن الجزيئين اللذين يتحرّكان في نفس الاتجاه لا يمكن أن ينبعاً اثنين أقوى . ويزيداً من كثافة الضوء ، أما الموجات اللتان تتحرّكان في اتجاه واحد ، فإن كلامنها تلفي الأخرى إذا كانت نعم أحدى الموجتين تتطابق مع سفوح الأخرى . وظاهرة التداخل معروفة في الموجات المائية ، وهي تفسر النماذج العجيبة التي تنتج عن تقاطع موجات تسري في اتجاهين . ومع ذلك فقد كان معروفاً أن الوسيط الذي تنشر فيه الموجات الضوئية ليست له طبيعة المادة المألوفة ، كالماء أو الهواء ، وإنما كان يفترض أنه عنصر له تركيبة الخاص الذي يكاد يكون تركيباً لا مادياً : يسمى بالأشير .

وبعد الكشف التجاريّة مباشرةً استحدثت الوسائل الرياضية لتحليل الموجات . وأخيراً تم الربط بين نظرية الموجات الضوئية وبين النظريّة الكبيرة التي قدمها جيمس ماكسويل James Maxwell وأدى الدليل التجاري الذي قدمه هيريش هرتز Heinrich Hertz على وجود موجات كهربائية ، إلى تبديد آخر الشكوك التي كانت تحبط بامكان وجود الموجات الأثيرية ، وأصبحت النظرية التموّجية في الضوء « يقيناً ، بقدر ما يتنسى البشر الكلام عن اليقين » . كما عبر عنها هيريش هرتز في خطاب القاء في اجتماع الجمعية الألمانيّة للعلماء في عام ١٨٨٨ .

وقرب نهاية القرن التاسع عشر . كانت الفيزياء قد وصلت إلى مرحلة نسبية نهاية : فقد بدا أن انتراليب الشهائلي للضوء والمادة ، وهو ما أعظم مظاهر في الواقع الفيزيائي ، أصبح معروفاً . فالضوء مركب من موجات والمادة من ذرات . وكان كل من يجرؤ على الشك في هذين الأساسين اللذين يقوم عليهما العلم الفيزيائي يُعد دخيلاً على العلم أو شخصاً غريباً للأصول ، ولم يكن أى عالم جاد يقبل أن يتجشم عناء مناقشته .

على أن النظريات الفيزيائية إنما تقدم تفسيراً للمعرفة المبنية على الملاحظة في عصرها ، وهي لا تستطيع أن تدعى أنها حقائق أزلية . وقد حرص هيريش هرتز على أن يصوغ عبارة « يقين » ، بقدر ما يستنى للبشر الكلام عن اليقين ، وربما لم يكن هناك تصريح لفيزيائي يعبر عن طبيعة العلم بمثل العمق الذي تعبّر به عنها هذه العبارة المتواضعة . وإن التحول الذي طرأ على النظرية في العقد التالي لكلمة هرتز هذه ، لمدليل على العدود التي تفرض على يقين النظريات العلمية .

فقد شهد عام ١٩٠٠ ظهور كشف بلانك للكم (الكونتم) . وكانت هذه المصادفة أوضح الأمثلة تعبيراً عن التغير الجذري الذي طرأ على فهمنا للواقع الفيزيائي في القرن العشرين . فلكل يفسر بلانك القوانين التي تم الاهتمام بها تجريبياً بالنسبة إلى حدود الإشعاع عن الأجسام الساخنة ، استحدث الفكرة القائلة أن كل إشعاع ، وضمنه الضوء ، يخضع لنحكم أعداد صحيحة . أي أنه يسير تبعاً لأعداد صحيحة لوحدة أولية للطاقة ، أطلق عليها اسم « الكم (الكونتم quantum) ». فتبعداً لرأيه تكون الطاقة مؤلفة من وحدات أولية ، هي « الكمات quanta » ، وحيثما تبعت الصياغة أو تستوعب ، ينتقل كونتم واحد أو اثنان أو مائة كونتم . ولكن لا يكون هناك أبداً جزء أو كسر من الكونتم . فالكونتم هو ذرة الطاقة ، ولكن مع ملاحظة أن حجم هذه الذرة ، أي كمية وحدة الطاقة ، تتوقف على طول الموجة أقصى ، كان الكونتم أكبر . وهكذا يسود كشف بلانك نصراً جديداً للنظرية الذرية . وعندما توسيع البرت آينشتاين في تطبيق نظرية بلانك على الفكرة القائلة أن الضوء يتالف من حزم من الموجات شبيهة بالإبرة ، تحمل « كونتم » واحداً من الطاقة : بدأ ان فكرة الذرة قد غزت أخيراً نفس ميدان الفيزياء الذي ظل طويلاً يمتنى عن المفاهيم الذرية . كما كانت فكرة معادلة المادة والطاقة ، التي ظهرت في السنوات الأخيرة بصورة درامية واضحة في انتشار ذرة البيرانيوم ، دليلاً آخر على أن الإشعاع يمكن أن يدرج تحت النظرية الذرية .

ونقد كان أهم تطبيق للكونتم هو نظرية الذرة عند نيلز بور Niels Bohr . ففي هذه النظرية توحد أخيراً اتجاهها التصور ، أعني اتجاه نظرية الذرة واتجاه نظرية الإشعاع . ذلك لأن دراسة الذرة كانت قد أوضحت أن الذرة ذاتها ينبغي أن تصد مجموعة من الجزيئات الأصغر منها ، التي تتماسك مع ذلك بقدرة يجعل الذرة تسلك ، بالنسبة إلى جميع التفاعلات الكيميائية . كوحدة ثابتة تسبباً . ولقد كان أول كشف اتفق فيه أن للذرة تركيباً داخلياً هو ذلك الذي قام به العالم الروسي مندلييف Mendeleieff ، الذي أدرك في أواسط القرن الرابع عشر أنه إذا رتبت ذرات العناصر الكيميائية حسب الوزن ، فإن خواصها الكيميائية تتخطى ترتيباً دالياً . وربط العالم الفيزيائي الانجليزي رutherford E. بين هذه الكشف الكيميائية وبين كشف الإلكترون ، ووضع الأنموذج الكوكبي للذرة ، وبعثثاء

تكون الذرة مؤلفة من نواة يدور حولها عدد معين من الالكترونات ، وكتها كواكب تسير في مداراً لها . وفي عام ١٩١٣ اكتشف «نيلز بور» ، الذي كان في ذلك العين مساعدًا شاباً لـ رذرفورد ، أن النموذج الذرة عند رذرفورد يعني أن يربط بفكرة «كم الطاقة» عند بذلك . فالإلكترونات لا يمكنها أن تدور إلا في مدارات تقع على مسافات محددة مبنية من المركز ، وهذه المسافات محددة بحيث إن الطاقة الميكانيكية التي يمثلها كل مدار أما أن تكون كما واحداً ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، وهكذا دواليك . وعلى الرغم مما بدا في هذا الرأي من غرابة في نظر الفيزيائي في مبدأ الأمر ، فقد أدى إلى نجاح مذهل في إيضاح الواقع الملاحظة ، إذ أن نظرية «بور» أثاحت تفسيراً على أعمق جانب من الدقة لواقع القياس الطيفي spectroscopy ، أي لسلسة الخطوط الطيفية التي تميز كل عنصر . وفي السنوات الواقعة بين ١٩١٢ و ١٩٤٥ طبقت نظرية بور وتأيدت على نطاق واسع ، كما عمت بحيث تقدم تفسيراً للتركيب الذري لكل عنصر على حدة .

ومع ذلك فقد اتضح أن كشف الكوانتم كان ، على الرغم من كل هذا النجاح ، نعمة مقيدة بشروط . ففي مقابل قدرته التفسيرية بالنسبة إلى طه القياس الطيفي ، ظهرت في مجالات أخرى تحقيقات غير قابلة للتفسير . ذلك لأن نفس الأسس التي يرتكز عليها مفهوم الكوانتم بدت غير متماشية مع النظرية الكلاسيكية في توليد الموجات الكهربائية ، وسمى ظاهرة التداخل . المعروفة في مجال علم الضوء . وهكذا كانت النظرية الجديدة تهدد اتساق الفيزياء بالخطر : فقد كان بعض الفظواهرين يتضمنون تفسيراً جسمياً للضوء ، وبعضها الآخر يتضمن تفسيراً تمويجياً ، وبدا أنه لا توجيه وسيلة لتوفيق بين النظريتين المتناقضتين .

على أن الغرب ظاهرة في نظر المشاهد الفلسفى هي أن البحث الفيزيائى له يتوقف نتيجة لهذه المناقضات . بل عمل الفيزيائى على السير في طريقه ، على نحو ما ، بينتين النظريتين المتناقضتين ، وتعلم كيف يطبق أحدهما تارة ، والآخر تارة أخرى ، وذلك بنجاح مذهل فيما يتعلق بالكشف عن البنية على الملاحظة . وأنا لا أعتقد أن هذه الحقيقة تثبت أن التناقض منقطع الصلة بالنظريات الفيزيائية ، وإن النجاح المرتكز على الملاحظة هو وحده الذي يهم ، أو أن التناقض ، كما يعتقد الميغليون ، كامن في الفكر البشري ، وهو القوة الدافعة له . وإنما أعتقد بدلاً من ذلك أنها تثبت أن كشف الأفكار الجديدة

بخضع تقوتين مفairyة تقوتين النظيم المنطى ؛ وأن معرفة تعرف
الحقيقة يمكن أن تكون مرشداً كافياً للذهن الخلاق في طريقه نحو
الحقيقة الكاملة ؛ وأن النظريات المتناقضة لا يمكن أن تكون مقيدة إلا
إن هناك نظرية أفضل تشتمل على كل الواقع الملاحظة ؛ وتخلو من
التناقضات ؛ وإن لم تكن معروفة في ذلك الوقت . ففي الوقت الذي
يبحث فيه البشر ، تكون الحقيقة في سبات ، ولن يوقفها إلا أولئك
الذين لا يتوقفون في بحثه . حتى عندما تتعارض طرائقه عقبات
التناقض .

ولقد كانت نقطة التحول في تطور نظريات الضوء والمادة هي فكرة
تقديم بها العالم الفيزيائي الفرنسي لويس دي برولي Louis de Broglie
ففي الوقت الذي كان فيه علماء الفيزياء يكافحون من أجل حل مشكلة
ما إذا كان الضوء مؤلفاً من جزيئات وأما من موجات ، تعرّف بروني
بإعلان الفكرة القائلة أن الضوء مؤلف من جزيئات ومن موجات معاً .
بل لقد بلغت به الجرأة إلى حد نقل هذه الفكرة إلى ذرات المادة . التي
لم يفسرها أحد من قبله على أساس موجي . فرضخ نظرية رياضية
يكون فيها كل جزء صغير من المادة مقترباً بموجة . وهذه حسّن معلم
« أما ... وأما » ، فكرة « معاً » ، ومن ثم فإن كشف دي برولي
يتمثل بداية عهد التفسي المزدوج ، الذي تأكّد منه ذلك الحين بوصفه
نتيجة محتملة للطبيعة التركيبية للمادة . وقد أجرى ديفيسون وجيرمن
Davisson and Germer تجربة استخدما فيها ترتيباً قداً خلياً ،
أوضحـت أنـ منـ المـكـنـ ثـبـاتـ وجودـ مـوجـاتـ ديـ بـروـنيـ بـالـنـسـبـةـ
إلىـ شـمـاعـ منـ الـالـكـتروـنـاتـ ،ـ بـحـيثـ إـنـ وـجـودـ مـوجـاتـ منـ المـادـةـ أـصـبـعـ
أـمـراـ مـؤـكـداـ عـلـىـ نـحـوـ لـاـ يـتـطـرـقـ إـلـيـ الشـكـ .

وقد أخذ . شرودينجر E. Schroedinger بآراء دي برولي ،
ووضع معادلة تفاضلية أصبحت هي الأساس الرياضي للنظرية الجديدة
في الكم (الكوانتم) ، وهي النظرية التي يطلق عليها عادة اسم ميكانيكا
الكوانتم . وتتفق نظريته الرياضية مع بعض النظريات الأخرى التي
بدت لأول وهلة مختلفة عن كل الاختلاف ، وانتب وضعي عن نحو
مستقل هيزنبرج Heisenberg وماكس بورن Max Born
وجورдан P. Jordan من جانب ، وديراك P. من جانب آخر . وقد تم الاهتداء إلى هذه الكشف جمِيعاً في عامي ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، وفي وقت قصير نسبياً أمكن ونسع فيزياء جديدة لعناصر

المادة ؛ أثارت لعالم الفيزياء أداة رياضية قوية كان عليه أن يتعلم الموجات والجسيمات . فما معنى القول إن المادة تتالف من موجات وجزيئات في آن واحد ؟ على الرغم من أن النظرية الرياضية كانت موجودة ، فإن تفسيرها كان ينطوي على صعوبات جمة . وهذا نجد أنفسنا ازاء تطور يكشف عن الاستقلال النسبي للنظرية الرياضية . فللموز الرياضية حياة خاصة بها . إن جاز هذا التعبير ، وهي تؤدي الى النتيجة الصريحة حتى تبخل أن يفهم من يستخدم أرموز معناها النهائي .

كان دى برولي قد فسر الجمع بين النظريتين الجزيئية والت Morrowية ببساط معانٍه ؛ فكان يعتقد أن هناك جزيئات تصحبها موجات تسير مع الجزيء وتتحكم في حركته . أما شرودنجر فكان يعتقد أنه يستطيع الاستغناء عن الجزيئات ، وأنه لا توجد إلا موجات تتجتمع ، مع ذلك : في بقاع صغيرة معينة ؛ فينبع عنها شيء يشبه الجزيء . وهكذا قال بوجود حزم موجية تسلك على نحو شبيه بالجزيئات . ولكن بعد أن اتضاع أن الرأيين معاً لا يمكن قبولهما ؛ اقترح بورن الفكرة القائلة إن الموجات لا تكون أى شيء مادي على الإطلاق ؛ وإنما تمثل احتمالات . وأدى تفسيره هذا الى حدوث تحول غير متضرر في مشكلة الذرة ؛ فقد افترض أن الكيانات الأولية جزيئات لا تتحكم في سلوكها قوانين سببية ، وإنما قوانين احتمالية من نوع مشابه للموجات فيما يتعلق بتركيبتها الرياضي . وفي هذا التفسير لا تكون للموجات حقيقة الموضوعات المادية ، بل تكون لها حقيقة المقادير الرياضية فحسب .

وقد واصل هيزنبرج أنسير في هذا الطريق ، فيبين أن هناك قدرًا محدودًا من الالاتحدد indeterminacy فيما يتعلق بالتنبؤ بمسار الجزيء ؛ مما يجعل من المستحيل التنبؤ بهذا المسار بدقة ، وهي نتيجة صاغها في مبدئه المعروف بمبدأ الالاتحدد principle of indeterminacy . وبفضل كشف بورن وهيزنبرج اتخذت الخطوة التي أدت الى الانتقال من تفسير سببي للعالم الاسغر ؛ الى تفسير احصائي له . فتسير من المعترف به ان الحادث الذري المنفرد لا يتحدد بقانون سببي ، بل يخضع لقوانين احتمائي فحسب ، واستعاض عن فكرة « اذا كان ... فان » التي عرّفتها الفيزياء الكلاسيكية ، بفكرة « اذا كان ... فان ... في نسبة مئوية معينة » . وأخيرا جمع بور Bohr بين نتائج بورن ونتائج هيزنبرج ، فوضع مبدأ التكامل principle of complementarity ، وهو المبدأ القائل أن

تفسير بور لا يقدم أى " وجه واحداً للحقيقة ". ومن المذكر أيضاً أن تنظر إلى الموجات على أنها ذات حقيقة فيزيائية ، وهو رأي لا يكون فيه للجزئيات وجود . ولا سبيل إلى التمييز بين هذين التفسيرين ، لأن إلا تحدد تماماً يقول به غير نبرج يجعل من المستحيل القبول بأية تجربة فاصلة ؛ أي أنه يؤدي إلى استبعاد التجارب التي تبلغ من الدقة جداً يكفي لتحديد أي التفسيرين هو الصحيح وإيهما الباطل .

وهكذا تتحدد ثنائية التفسير صورتها النهاية : فالكشف الذي توصل إليه دي برولي ، والمقابل أن الدراء جزيئات وموجلات « معاً »، ليس له ذلك المعنى المباشر القائل أن الموجات والجسيمات توجد في وقت واحد ، بل أن له معنى غير مباشر هو أن نفس الواقع الفيزيائي يقبل تفسيرين ممكرين ؛ كل منهما يمثل الآخر في صحته ؛ وأن يكن من غير الممكن الجمع بين الاثنين في صورة واحدة . وهذا ما يعبر عنه المنطقى بقوله أن واؤ العطف هذه (بين الموجات والجزئيات) ليست في لغة الفيزياء ، وإنما فيما بعد اللغة metalanguage ؛ أي في لغة تتحدث عن لغة الفيزياء . أو بعبارة أخرى ؛ فإن واؤ العطف هذه لا تنتمي إلى الفيزياء ، وإنما إلى فلسفة الفيزياء ؛ وهي لا تشير إلى موضوعات فيزيائية ، وإنما إلى أوصاف ممكنة للموضوعات الفيزيائية ، وبذلك تكون منتمية إلى عالم الفيلسوف .

هذه ، في الواقع ، هي النتيجة النهاية للخلاف بين نصار الموجات وإنصار الجسيمات ، وهو الخلاف الذي بدأ بين هوبيجنز ونيوتن ، وبلغ قمته ؛ بعد تطور استمر قروناً : في ميكانيكا الكواكب عند دي برولي ، وشروننجر ، وبورن ، وهيزنبرج ، وبور . فالسؤال : ما المادة ؟ ، لا يمكن الإجابة عنه بالتجارب الفيزيائية وحدها ، وإنما يحتاج إلى تحليل فلسفى للفيزياء . ذلك لأن الإجابة عنه تتوقف على السؤال : ما المعرفة ؟ . ففى خلال القرن الناسع عشر استعاض عن التفكير الفلسفى الذى كان موجوداً في مهد المذهب الذرى بالتحليل التجاربى ؛ ولكن البحث وصل آخر الأمر إلى مرحلة من التعقيد تقتضى العودة إلى البحث الفلسفى . ومع ذلك فان فلسفة هذا البحث لا يمكن التوصل إليها بالتأمل النظري البحث ، بل أن الفلسفة العلمية هي وحدها التى تستطيع معاونة الفيزيائى فى هذا المجال . ولكن نفهم هنا التطور الأخير يتعين علينا أن نبحث فى معنى القضايا المتعلقة بالعالم الفيزيائى .

ان المعرفة تبدأ بالللاحظة : فحواستنا تنبئنا بما يوجد خارج أجسامنا . غير أنها لا تكتفى بما للاحظه . وإنما تؤدِّي ان نعرف المزيد . ونبحث في الأشياء التي لا للاحظها مباشرة . ونحرز نبلغ هذا الهدف بعمليات فكرية ، تربط بين الواقع الملاحظة ، وتقدم لها تفسيراً في صورة الأشياء غير الملاحظة . وهذه الطريقة تتبع في الحياة اليومية مثلما تتبع في العلم ، فهي تطبق عندما نستدل من وجود برك سفيرة في الطريق على أن السماء قد أمطرت قبل وقت قصير ، أو عندما يستدل العالم الفيزيائي من انحراف الابرة المغناطيسية على أن هناك كياناً غير مرئي ، يسمى بالكتيريا ، في السلك ، أو عندما يستدل الطبيب من اعراض المرض على أن هناك نوعاً معيناً من البكتيريا يسرى في دم المريض . فلا يهد لنا من دراسة طبيعية هذا الاستدلال ، اذا شئنا فهم معنى النظريات الفيزيائية .

ان الاستدلال قد يبدو أمراً هينا طالما أنها لا تفك فيـه ، غير ان التحليل العميق له كفـيل بأن يكشف عن توكيـب شـديد التعـقـيد . فـانت تقول ان بيـتك يـظل في مـكانـه دون تـغيـير أـثنـاء بـقـائـك في مـكتـبـك . فـكيف عـرفـت ذلك ؟ انـك لا تـرى بيـتك عندـما تكونـ في مـكتـبـك . ولـكـن سـتجـيبـ بأنـ من السـهل التـحققـ من هـذه القـضـيـةـ بالـذـهـابـ إـلـىـ الـبيـتـ وـالـتـطـلـعـ إـلـىـ هـذـهـ المـلاـحظـةـ . وـصـحـيـعـ انـكـ سـترـىـ بيـتكـ عندـئـذـ ، وـلـكـنـ هلـ تـؤـدـيـ هـذـهـ المـلاـحظـةـ إـلـىـ تـحـقـيقـ عـبـارـتـكـ ؟ انـ ماـ قـلـتـ هوـ انـ بيـتكـ كانـ هـنـاكـ عندـما لمـ تـكـنـ تـراهـ ، اـمـاـ مـاتـحـقـقـتـ مـنـهـ فهوـ انـ بيـتكـ هـنـاكـ عندـما كـتـ تـراهـ . فـكيفـ تستـطـعـ انـ تـتـأـكـدـ مـنـ اـنـ هـنـاكـ عندـما كـتـ غـائـبـاـ ؟

وانـي لاـدرـنـكـ انـكـ . اـيـهاـ التـارـيـخـ : قدـ اـخـذـتـ تـشـعـرـ بـالـحـنـقـ ؛ وـتـقـولـ : عـجـباـ لـأـمـرـ هـؤـلـاءـ الـفـلـاسـفـةـ الـذـينـ يـرـيدـونـ الضـحـكـ عـلـىـ عـقـولـ الـجـمـيعـ ! انـ الـبـيـتـ اـذـاـ كـانـ هـنـاكـ فـيـ الصـبـاحـ وـبـعـدـ الـظـهـرـ . فـكـيفـ لاـ يـكـونـ مـوـجـودـاـ قـبـلـ الـظـهـرـ ؟ اـيـعـقـدـ الـفـلـاسـفـوـفـ اـنـ هـنـاكـ مـقاـوـلاـ اـسـطـاعـ اـنـ يـهـدـمـ الـبـيـتـ فـيـ دـقـيـقـةـ وـيـعـيـدـ بـنـادـهـ فـيـ دـقـيـقـةـ اـخـرـىـ ؟ وـفـيـمـ يـفـيدـ مـثـلـ هـذـاـ اـسـوـالـ الـذـيـ لـاـ مـعـنـيـ لـهـ ؟

انـ المـشـكـلةـ هـيـ اـنـهـ : مـاـ تـمـ يـمـكـنـ الـاهـنـدـاءـ إـلـىـ اـجـابـةـ عـنـ هـذـاـ اـسـوـالـ اـفـضـلـ مـنـ تـلـكـ الـتـيـ يـاتـيـ بـهـاـ الـفـهـمـ العـادـيـ لـلـإـنـسانـ : فـلنـ تـمـكـنـ مـنـ حـلـ مشـكـلـةـ مـاـ اـذـاـ كـانـ الضـوءـ وـالـمـادـةـ يـتـأـلـفـانـ مـنـ جـزـيـئـاتـ اوـ مـوجـاتـ . وـهـذـهـ هـيـ النـقـطـةـ التـيـ تـوـصـلـ اـلـيـهـاـ الـفـلـاسـفـوـفـ : فـالـفـهـمـ العـادـيـ قـدـ يـكـونـ اـدـأـةـ مـفـيـدـةـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ مـشـكـلـاتـ الـحـيـاةـ الـيـوـمـيـةـ ، وـلـكـنـهـ يـصـبـحـ

اداء غير كافية عندما يبلغ البحث العلمي مرحلة معيينة من المعتقد . فالمعنى يتضمن اعادة تفسير لمعرفة الحياة اليومية ، لأن المعرفة تكون لها آخر الأمر طبيعة واحدة ، سواء كانت متعلقة بالأشياء العينية ، او يمر بكتاب التفكير العلمي . وعلى ذلك فمن الضروري الالهتاء الى اجابات افضل عن الاسئلة البسيطة للحياة اليومية . قبل ان نستطيع الاجابة عن الاسئلة العلمية .

ولقد عرف الفيلسوف اليوناني بروتا جوراس ، زعيم السفيطانيين ، بتعريده عن مبدأ النزعة الذاتية ، الذي ساغه على النحو الآتي : « الانسان مقاييس الاشياء جميما ، تلك التي توجد على أنها موجودة » ، وتلك التي لا توجد على أنها غير موجودة » . ولسان ندرى بالغبطة ما كان يعني بهذه العبارة التي كانت « متسقطة » بحق ، ولكن لنفرض انه كان سيقول عن مشكلتنا السابقة ما يأتي : « ان البيت لا يوجد الا عندما انظر اليه ، أما حين لا انظر اليه ، فإنه يختفى دائمًا . » فما الذي يمكنك ان تفترض به عليه ؟ انه لا يقول انه يختفى ويعود الى الضيور بالطريقة العادلة على أيدي البنائين والنجارين ، وانما يعني انه يختفى بطريقة سحرية من نوع ما . وهو يؤكد ان ملاحظة المشاهد البشري هي التي تنتج البيت ، وان البيوت غير الملاحظة لا توجد وبالتالي . فالية حجج تستطيع ان تفترض بها على مثل هذا الاختفاء السحري ، والخلق الذي يتم على يد المشاهد البشري ؟

قد تقول انك تستطيع ان تحصل تلقيونا بباب البيت من مكتبه وتسأله ان كان البيت ما زال موجودا . غير أن الباب انسان مثلك ، وقد تكون مشاهدته هي التي تخلق البيت مثل مشاهدتك . فهل سيكون البيت هناك حين لا يشاهد احد ؟

وقد تقول انك تستطيع ان تدبر ظهرك للبيت وتشاهد ظله : ويكون معنى ذلك ان البيت ينسى ان يكون موجودا دون ان تلاحظه لأن له ظلا . ولكن كيف تعلم ان الاشياء غير الملاحظة لها ظل ؟ ان ما رأيته حتى الان هو ان الاشياء الملاحظة لها ظلال . وفي استطاعتك ان تفترض الظل الذي تراه حين لا ترى البيت ، بافتراض ان الظلان تظل موجودة عندما يختفى الشيء ، وأن هناك ظلا بدون بيت . وليس من حقك ان ترد بأن مثل هذه الظلال الخاصة بأشياء غير موجودة لم تلاحظ أبدا من قبل . فهذه الحجة لا تكون صحيحة الا اذا افترضت ما ت يريد ثباته ، وهو أن البيت يظل موجودا حين لا تعود تراه . فإذا افترضت

العكس ؛ كما فعل برونا جوراس ؛ فان لديك عدداً كبيراً من الأدلة على رأيه هذا . لانك رأيت خللاً على شكل بيوت دون أن ترى بيوتاً في نفس الوقت .

وقد تدافع عن موقفك بالاهابة من جديد بالفهم العادي السليم ؛ فتجيب قائلاً : « لم افترض أن قوانين علم البصريات مختلفة بالنسبة إلى الموضوعات غير الملاحظة ؟ ان من الصحيح أن هذه القوانين وضعت بالنسبة إلى الموضوعات الملاحظة ؛ ولكن الا توجد لدينا أدلة دامغة على أنها ينبغي أن تسرى على الموضوعات غير الملاحظة بدورها ؟ » ومع ذلك فان قليلاً من التفكير اللاحق كفيك باقتناعك بأننا لا نملك أدلة كهذه على الاخلاق . وأقول انه لا توجد أدلة كهذه لأن الموضوعات غير الملاحظة لم تلاحظ أبداً .

ولا يبقى بعد ذلك الا مخرج واحد من هذه الصعوبة . فمن الواجب ان ننظر الى قضيائنا المتعلقة بالموضوعات غير الملاحظة، لا على أنها قضيائنا قابلة للتحقيق ، بل على أنها مواضع أو اصطلاحات ، نائني بها نظراً إلى ما تؤدي إليه من تبسيط شديد للغة . فما نعرفه هو إننا اذا ما أخذنا بهذا الأمر الاصطلاحي ، فمن الممكن المضى فيه دون تناقض ، أي إننا اذا افترضنا ان الموضوعات غير الملاحظة هي ذاتها الموضوعات الملاحظة . فانا نصل الى نسق للقوانين الفيزيائية يسرى على الموضوعات الملاحظة وغير الملاحظة مما . وهذه القضية الأخيرة . التي هي قضية من نوع « اذا ») اي قضية مشروطة . هي أمر واقع تتحققنا من صحته . وهي تثبت أن لفتنا المعتادة عن الموضوعات غير الملاحظة هي لغة مقبولة ، غير أنها ليست هي اللغة المقبولة الوحيدة . ففي استطاعة شخص مثل برونا جوراس ، يقول ان البيوت تختفي حين لا تلاحظ ، أن يتكون لغة مقبولة ايضاً ، اذا كان على استعداد القبول النتيجة المرتبة على قوله هذا ، وهي أن علينا أن نضع نسقين مختلفين للقوانين الفيزيائية . أحدهما للموضوعات الملاحظة والآخر للموضوعات غير الملاحظة .

وحصيلة هذه المناقشة الطويلة هي أن الطبيعة لا تملى علينا وصفاً واحداً بعينه . وأن الحقيقة لا تقتصر على لغة واحدة . ففي استطاعتنا أن نقيس البيوت بالأقدام او بالأمتار ، ودرجات الحرارة بمقاييس فهرنهايت او بالقياس المئوي ، وفي استطاعتنا ان نصف العالم الفيزيائي بـ الهندسة الأقليدية او بـ الهندسة لا اقليدية ، كما بينا في الفصل الثامن .

وعندما نستخدم لغة مختلطة في القياس أو الهندسة . فاتأ تتحدث لغات مختلفة ، غير أننا نقول نفس الشيء . فالكلمة من الأوصاف تتكرر على نحو أعقد عندما تتحدث عن الموضوعات غير الملاحظة . وهنالك طرق كثيرة لقول الصدق ، وكلها متکافئة بالمعنى المنطقي . كما أن هناك أيضاً طرقاً متعددة لقول الكذب . مثال ذلك أن من الكذب القول أن الثلج يذوب في درجة حرارة اثنين وتلذتين . إذاً استخدمنا القياس المثوى . وعلى ذلك فإن فلسفتنا لا تمحو الفارق بين الصدق والكذب . غير أن من قصر النظر أن يتتجاهل المرء كثرة الأوصاف الصحيحة . فالواقع الفيزيائي يقبل فئة من الأوصاف المتکافئة ، ونحن نختار أحدها على سبيل التيسير على أنفسنا ، وهذا الاختيار لا يرتكز إلا على عرف أو أصطلاح ، أي على قرار ارادى . مثال ذلك أن النظام العشري يتبع وصفاً للقياسات أيسر مما يتبعه غيره من النظم . فعندما نتحدث عن موضوعات غير ملاحظة ، فإن أيسر لغة هي تلك التي يختارها الذهن العتاد ، والتي بمقتضاه لا تكون الموضوعات غير الملاحظة مختلفة عن الموضوعات الملاحظة ، ولا يكون سلوك الأولى مختلفة عن سلوك الثانية . غير أن هذه اللغة مبنية على عرف أو أصطلاح .

ومن مزايا نظرية الأوصاف المتکافئة أنها تتيح لنا التعبير عن حقائق معينة لا تستطيع لغة الذهن العتاد أن تخضع صيغة لها . وإنما أعني بذلك تلك الحقيقة التي تعبّر عنها القضية الشرطية انتسابية : فمن الصحيح أننا إذا افترضنا أن الموضوعات غير الملاحظة في هوية مع الموضوعات الملاحظة . فاننا لا نصل إلى تناقضات ، أو أن من الصحيح بعبارة أخرى أنه يوجد ، من بين الأوصاف المقبولة لتعاليم الفيزيائي ، وصف تكون فيه الموضوعات غير الملاحظة على قدم المساواة مع الموضوعات الملاحظة . فنطلق على هذا الوصف اسم « النظام السوي normal system ». وإن من أهم الحقائق أن العالم الفيزيائي يمكن أن يوصف بنظام سوي . وقد كنا على الدوام نأخذ هذه الحقيقة قضية مسلماً بها ، بل إننا لم نعمل على صياغتها ، وبذلك لم نعلم أننا حقيقة . فنحن له نر فيها إبة مشكلة . نتنا شأن الشخص الذي لا يرى مشكلة في سقوط الأجسام إلى الأرض لأن هذه الملاحظة تمثل تجربة عامة إلى بعد حد . ومع ذلك فإن الميكانيكا العلمية بدأت بقياسن سقوط الأجسام . وبالمثل فإن الفهم العلمي لمشكلة الموضوعات غير الملاحظة يبدأ بالتعبير عن إمكان وقف الموضوعات غير الملاحظة بواسطة نظام سوي .

فكيف نعلم أن هذا الوصف ممكن ؟ إن كن م يمكننا قوله هو أن تجرب أجيال البشر قد ثبتتـ . ومع ذلك ينبغي إلا نعتقد بأن من الممكن البرهنة على هذا الامكان بقوانين منطقية . فالامر الواقع - لحسن الحظ - يشهد بأن عالمنا يمكن أن يوصف بقدر من البساطة لا ينجم عنه فارق بين الموضوعات الملاحظة والمواضيعات غير الملاحظة . وهذا كل ما يمكننا القول به .

لقد كنا نتحدث حتى الان عن البيوت غير الملاحظة . على أن جزيئات المادة هي بدورها موضوعات غير ملاحظة ؛ فننشر كيف يمكن تطبيق نتائجنا عليها .

ان عالم المدرة ، شأنه شأن عالم الحياة اليومية . يتضمن ما يمكن ملاحظته وما لا يمكن ملاحظته . فما يمكن ملاحظته هو الصدمات بين جزيئين ، أو بين جزء وشاعع ضوئي ، أو أن الفيزيائي قد استحدث أدوات عظيمة الدقة توضع كل صدمة منفردة . أما ما لا يمكن ملاحظته فهو ما يحدث خلال الفترة الواقعية بين صدمتين ، أو في الطريق من مصدر الاشعاع إلى الصدمة . واذن بهذه الحوادث هي الموضوعات التي لا تلاحظ في عالم « الكواكب » .

ولكن لم كان من المستحيل ملاحظتها ؟ ولم لم يكن في استطاعتنا أن نستخدم نوعاً أدق من الميكروскоп . ونرقب الجزيئات في مسارها ؟ ان المشكلة هي أن من الضروري ، لكن نرى جزيئا ، أن نضيه . وأضاءة جزء شرقي يختلف كن الاختلاف عن أضاءة بيت . ذلك لأن الشعاع الضوئي عندما يقع على جزء ، يخرج به عن طريقه . واذن فما نلاحظه صدمة ، وليس جزيئا يسير في طريقه دون أن يعرضه شيء . وتستطيع أن تدرك ذلك اذا تخيلت أنك ت يريد مراقبة كرة « بولنج » (1) تتدحرج في مسارها في قاعة مظلمة . ولكنك عندما تخذل النور ، ويسقط النور على الكرة ، فإنه يدفع الكرة بعيدا عن طريقها . فإذاً كانت الكرة قبل أن تضيء النور ؟ هذا أمر لا يمكنك أن تحدده . ولكن من حسن الحظ أن هذا المثل لا ينطبق على كرات « البولنج » . فهي من الكبير بحيث أن اصطدام الشعاع الضوئي بها لا يحتمل في مسارها أن تغير ملحوظة . أما في حالة الألكترونات وغيرها من جزيئات المادة فإن الأمر يختلف .

(1) لمبة شعبية أمريكية يقوم فيها اللاعب بدرججة كرة من طوب سير ينتهي بعدد من القوائم الخشبية مرتبة بطريقة معينة ، والمسابقات الفائز هو الذي يسقط القوائم جميعها . (訳文)

فعمدما تلاحظها . يكون عليك ان تغير مسارها . وبالتالي لا يكون في وسعتك ان تعرف ماذا كانت تفعله قبل الملاحظة .
بن ان الملاحظة تحدث بعض التغيير حتى في عالمنا المعتمد بالحجامة الكبيرة . فعمدما تتحرك سيارة الشرطة عبر المروور في شارع متسع ، فإن رجال الشرطة الموجودين فيها يرون كل العربات الحبيطة بهم تتحرك ببطء في حدود السرعة المطلوبة (١) . ولو لم يكن الشرطي من النوع الذى يرتدى في بعض الاحيان ملابس مدنية ويترك سيارة عادية ؛ لا استدل من ذلك على ان كل اسيارات تسير طول الوقت بمثل هذه السرعة المعقولة . ولنقل اتنا في اتصالنا بالالكترونيات لا نستطيع ان نرتدى ملابس مدنية : فكلما راقبناها غيرنا طريق مرورها على انداوم .

وريما اعترضت على ذلك قائلا : قد يكون من الصحيح اتنا لا نستطيع ان نلاحظ كيف يتحركالجزء في مساره دون ان يؤثر فيه شيء ، ولكن الا نستطيع ان نحسب ، عن طريق استدلالات علمية ، مايفعله عندما لا ننظر اليه ؟ هذا السؤال يعود بنا الى تعليمنا السابق للموضوعات غير الملاحظة . فقد رأينا اتنا نستطيع ان نتحدث عن أمثال هذه الموضوعات بطرق شتى . وان هناك فئة من الاوصاف المتكافئة ، وانا نفضل ان نختار لوصفنا نظاما سويا ؛ اعني نظاما لا تختلف فيه الموضوعات الملاحظة عن غير الملاحظة . ومع ذلك فان مناقشتنا للاحظة الجزيئات قد اوضحت انه لا يوجد لدينا نظام سوى بالنسبة الى الجزيئات . فعن يلاحظ الالكترونيات ينفي ان يكون مثل بروتاجوراس ؛ اذ انه يتبع ما يراء ، لأن رؤية الالكترونيات تعنى احداث صدمات مع الاشعة انفرادية .

ان الحديث عن الجزيئات يعني ان نعرو اليها مكانا محددا وسرعة محددة بالنسبة الى كل نقطة . مثال ذلك ان كرة التنس تحفل في كل لحظة مكانا معينا في مسارها ، ونها في هذه اللحظة سرعة محددة . فعن يمكن قياس المكان والسرعة معا ؛ في كل لحظة ؛ بادوات مناسبة . اما بالنسبة الى الجزيئات الصغيرة ، فان التغيير الذى يحدده الملاحظ يجعل من المستحيل . كما بين هيزنبرج . قياس القيمتين معا في نفس الوقت . فعن استطاعتنا ان نقيس موقع الجزء او سرعته ؛ ولكن لا نستطيع قياسهما معا . تلك هي النتيجة التي يؤدي اليها مبدأ الالاحظ عند

(١) المقصود هو ان خوف سائق السيارات الاخرى من رجال الشرطة ، الذين يركبون سياراتهم المميزة ، هو الذى يجعلهم يسرعون فى حدود السرعة المطلوبة ، اي ان ملاحظة رجال الشرطة لهم تحدث تغيرا في طريقة سيرهم

هينبرج . وهذا قد يتسائل المرء عما إذا كانت ترجمة طرق أخرى لتحديد المقدار غير المقيس . أعني حرفاً تربط بها . على نحو غير مباشر، بين المقدار غير المقيس وبين المقادير الملاحظة . وهذا يكون ممكناً بالفعل إذا امكننا أن نفترض أن المقادير غير الملاحظة تسير تبعاً لنفس قوانين المقادير الملاحظة . غير أن تحليل ميكانيكا الكواكب قد أدى إلى أجابة سلبية على هذا السؤال . فالموضوعات غير الملاحظة لا تخضع لنفس القوانين التي تخضع لها الموضوعات الملاحظة من حيث أنه ينشأ بينهما فارق نوعي فيما يتعلق بالسبيبية . فالعلاقات التي تتحكم في الموضوعات غير الملاحظة تختلف مصادرات السبيبية . وهي تؤدي إلى انحرافات في مجال السبيبية .

هذا الفارق يحدث عند إجراء تجارب تداخل ، أعني تجارب يسر فيها شعاع من الألكترونات أو شعاع ضوئي من خلال شق ضيق ، ويحدث على شاشة الموزج تداخلاً يتألف من شرائط سوداء وبيضاء . وقد كان التفسير الذي يقدم لهذه التجارب دائماً مستمدًا من الطبيعة التمويجية للضوء . فيتالي أنها نتيجة لوقوع قمم الموجات فوق سطحها . غير أنها تعلم أنها عندما تستخدم أشعاعاً ضئيلاً الكثافة جداً ، فإن الانموذج الناتج ، وإن يكن له نفس التركيب عندما يستمر الأشعة وقتاً كافياً ، يكون نتيجة عدد كبير جداً من الاصطدامات البسيطة على الشاشة ، وهي ذلك فإن الشرائط تتبع بواسطة عملية اطلاق شبيهة باطلاق النار من البنادق السريعة الطلقات . هذه الصدمات الفردية لا يمكن تقاديمها تفسير معقول لها على أساس أنها موجات . فالموجة تصنى على جهة عريضة تفطن الشاشة ، وعندئذ يحدث ومبخ في نقطة واحدة فقط من الشاشة . وتختفي الموجة باكملاها ، إذ يتطلعها الوسيط ، إن جاز هذا التعبير ، وهو حادث يتعارض مع قوانين السبيبية المألوفة . وتلك هي النقطة التي يؤدي فيها التفسير التمويجي إلى نتائج غير معقوله ، أو إلى انحراف سببي . أما إذا افترضنا ، على عكس ذلك ، أن الأشعة تتتألف من جزيئات ، لكان من السهل تفسير الصدمات التي تحدث على الشاشة . ومع ذلك فإن الصعوبات تنشأ عندما يستخدم شقان ، إذ يتعمّن على كنجزيٍّ عندئذ أن يمر من خلال هذا الشق أو ذاك . وعندئذ يكون الموزج التداخل ناتجاً عن التأثير المتبادل بين الشقين ، غير أن من الممكن أيضاً أن الدور الذي يسميه به كل شق في الانموذج الكامل يختلف عن الانموذج الذي يحدّثه الشق لو أغلق الشق الآخر . وهذا يعني أن المسار فيما وراء الشق الذي اختاره الجزء ، يتأثر

بوجود الشق الآخر . فالجزء يعرف أن كان الشق الآخر مفروحاً أم لا ، إن جاز هذا التعبير . وهذه هي النقطة التي يصل فيها التفسير الجزئي إلى انحراف سببي ، أي إلى خرق لقوانين السببية المعتادة . ولو أجريت هذه التجارب بذات ترتيب آخر ، وقدم لها ذات تفسير آخر ممكناً ، لادت إلى خرق لهذه القوانين أيضاً . وتصاغ هذه النتيجة في مبدأ للانحراف السببي يمكن استخلاصه من أسس ميكانيكا الكوانتوم ذاتها .

ومن الواجب أن تميز بدقة بين مبدأ السببية في صورة انحرافات عن النمط السري anomalies وبين الامتداد الذي يعبر عنه الانتقال من القوانين السببية إلى القوانين الاحتمالية . ذلك لأن خصوص الحوادث الذرية لقوانين احتمالية ، لا لقوانين سببية ، يبدو نتيجة ضررها حين نسبياً إذا ما قورنت بالانحرافات السببية التي تحدثنا عنها الآن . وهذه الانحرافات تتصل بimbida التأثير بالاتصال المباشر ، وهو المبدأ الذي يعبر عن خاصية معروفة من خصائص الانتقال السببي : هي أن السبب يتبع أن ينتشر باستمرار خلال المكان حتى يصل إلى النقطة التي يحدث فيها نتيجة معينة . فإذا ما بدأ قاطرة في التحرك ، فإن عربات القطار لا تعقبها مباشرة ، وإنما على فترات ، إذ أن جذب القاطرة يتبع أن ينتقل من عربة إلى عربة حتى يصل إلى الأخيرة في نهاية الأمر . وعندما يضاء نور كشاف ، فإنه لا يضيء الموضوعات التي يوجه إليها فوراً ، وإنما يتبع أن ينتقل الضوء في المكان الواقع بينه وبينها ، ولو لم تكن سرعته هائلة للاحظنا الوقت اللازم لانتشار الإضاءة . فالسبب لا يؤثر في النتائج البعيدة فوراً ، وإنما ينتشر من نقطة إلى نقطة حتى يؤثر في الموضوع بالاتصال المباشر . هذه الحقيقة البسيطة تعد من أوضح سمات جميع الحالات المعروفة للانتقال السببي ، ولا يمكن أن يخل الفيزيائي بسهولة عن الاعتقاد بأن هذه الخاصية تمثل عملاً لا يمكن الاستغناء عنه في التأثير السببي المتبادل . بل أن الانتقال إلى القوانين الاحتمالية لا يلزم عنه التخلّى عن هذه الخاصية بالضرورة . فمن الممكن تكون القوانين الاحتمالية على نحو ينتقل معه الاحتمال من نقطة إلى نقطة ، فيسفر عن سلسلة احتمالية تماثل التأثير السببي بالاتصال المباشر . ولذا فإن اضطرارنا ، نتيجة لتحليل الموضوعات غير القابلة للملاحظة في فيزياء الكوانتوم ، إلى التخلّى عن مبدأ التأثير بالاتصال المباشر ، وإلى القول بمبدأ الانحراف السببي ، هو ضربة توجه إلى فكرة السببية ، أقوى بكثير من الانتقال إلى القوانين

الاحتمالية . ذلك لأن آنيار السبيبة على هذا النحو يحمل من المستحيل التحدث عن موضوعات غير ملاحظة في العالم الأصغر ؛ بنفس المعنى الذي تتحدث به عن أمثال هذه الموضوعات في العالم الأكبر .

وهكذا نصل إلى فارق في النوع بين عالم الأشياء الكبيرة وعالم الأشياء الصغيرة . فكلا العالمين مبني على أساس الموضوعات الملاحظة بالإضافة الموضوعات غير الملاحظة . غير أن هذه التكلمة للظواهر الملاحظة لا تنطوي ؛ في عالم الأشياء الكبيرة ، على صعوبات ؛ إذ أن الموضوعات غير الملاحظة تسير على نفس رسموذج الموضوعات الملاحظة . أما في عالم الأشياء الصغيرة ؛ فلا يمكن تصور تكلمة معقوله للموضوعات الملاحظة . ذلك لأن الموضوعات غير الملاحظة ؛ سواء أدخلناها بوصفها جزيئات أم موجات ؛ تسلك بطريقة غير معقوله ؛ وتحرق قوانين السبيبة المقررة . وليس ثمة نظام سوى لتفصي هذه الموضوعات غير القابلة للملاحظة ، كما أنها لا نستطيع الكلام عنها بنفس المعنى الذي تتكلم به عنها في عالم الحياة اليومية . ففي استطاعتنا أن ننظر إلى المركبات الأولية للمادة على أنها جزيئات أو موجات ؛ وكل التفسيرين يلائم الملاحظات بنفس القدر من الدقة أو من الافتقار إلى الدقة .

هذه ، إذن ، هي نهاية النقصة . فقد تحول النزاع بين أنصار التفسير الموجي وأنصار التفسير الجسيمي إلى ازدواج في التفسير . ذلك لأن مسألة كون المادة موجات أو جزيئات ، هي مسألة تتعلق بموضوعات غير قابلة للملاحظة ، وتتميز هذه الموضوعات في عالم الأبعاد النزوية . عن خلاف نظائرها في العالم المعتمد ، بأن من المستحيل تحديدها بطريقة موحدة بواسطة افتراض نظام سوى – إذ لا يوجد نظام كيذا .

ولا بد أن نعد أنفسنا محظوظين لأن عدم التحدّد هذا يقتصر على الموضوعات الصغيرة . فهو يختفي بالنسبة إلى الموضوعات الكبيرة ، لأن الالاتحدد الذي يقول به هيئ نبرج بالنسبة إلى الحجم الصغير للكوانتم عند بلانك ، لا يكون ملحوظا في الموضوعات الكبيرة . بل إن من الممكن تجاهل الالاتحدد بالنسبة إلى المذرة كلـ ، لأنها كبيرة إلى حد ما ، ونستطيع أن نعامل المذرات على أنها جسيمات ، متوجهين إلهاهم التسويجة . أما التركيب الداخلي للمذرة ، الذي تقوم فيه الجزيئات الأخف ، كالالكترونات . بدوره رئيسى ، فهو وحده الذي يقتضى ثانية التفسير كما تقول بها ميكانيكا الكوانتم .

ولكي نفهم ما تعنيه الثانية ، فلتتخيل عالما تسرى فيه مثل هذه الثانية على الأجسام الكبيرة . ولنفرض أن عيارات بندقية سريعة الطلقات

تمر من خلال تواقد عرقه ، بم تجد فيما بعد أن الرصاصات قد استقرت في جدران الغرفة ، بعحيث يبدو لنا من الامر التي لا يتطرق إليها النك أن الطلقات تتناقض من رصاصات . كذلك نفترض أن مرور الطلقات عبر التواقد يسير تبعاً لقوتين الموجات التي تمر خلال الشقوق . ففي توزيع الرصاصات على الجدران ، تكون الرصاصات أنمودجاً من الشرائط مشابهاً لأنمودج التداخل . أي أنها عندما تفتح نافذة أخرى ، مثلاً ، يصبح عدد الرصاصات التي تصطدم بمكان معين من الجدار أقل لا أكثر ، لأن الموجات تتدخل عند هذه النقطة . فإذا كان من المستحيل ملاحظة الرصاصة وهي تمر بمسارها مباشرة ، فإننا نستطيع عندئذ أن نفسر الطلقات على أنها تتالت من موجات أو جسيمات ، ويكون كلاً التفسيرين صحيحاً ، وإن يكن كل منهما يستتبع نتائج معينة غير معقوله .

على أن انعدام المعقولة في مثل هذا العالم سيظل على الدوام قائماً بالنسبة إلى النتائج وحدها ، لا بالنسبة إلى ما يلاحظ . فالملاحظات المفردة لن تكون مختلفة عما زرناه في عائشنا ، وإنما يؤدي مجموعها إلى نتائج تتناقض مع أسس مبدأ السبيبية . ومن حسن حظنا أن عالمنا المؤلف من أحجار وأشجار وبيوت وبنادق ليس من هذا النوع . بل انه ليس من الأمور المستحبة أن يعيش المرء في بيضة كهذا ، تخدعنا فيها الأشياء من وراء ظهورنا ، بينما تستل سلوكاً معقولاً مادمنا ننظر إليها . غير أنها لا تستطيع أن تستنتج أن عالم الأشياء الصغيرة يتبع أن يكون له نفس التركيب البسيط الذي يتصف به عالم الأشياء الكبيرة . فالبعد الذري لا تخضع لتحديد موحد بالنسبة إلى ما فيها من موضوعات غير ملاحظة . علينا أن نتعلم أن من الممكن وصف هذه الموضوعات بلغات متعددة ، وأنه لا سبيل إلى القول بأن أحدي هذه اللغات هي وحدها الصحيحة .

هذه الصفة المميزة لحوادث ميكانيكا الكوانتم هي التي تنطوي في رأيه على المعنى الأعمق لمبدأ التكامل عند «بور» . فهو عندما يسمى وصف الموجة «الجزي» وصفاً تكاملياً ، يعني أنه بالنسبة إلى المسائل التي يكون أحد هذين الوصفين تفسيراً كافياً لها ، لا يكون الآخر تفسيراً كافياً ، والعكس بالعكس . مثال ذلك ، إننا إذا كنا بصدد أنمودج التداخل على شاشة ، فإننا نأخذ بالتفسير الموجي ، أما إذا كنا بصدد ملاحظات عدادات جيجر ، التي تكشف لنا عن صدمات فردية موضعية ، فانا نستخدم التفسير الجزيئي . ويتبعني أن يلاحظ أن لفظ «التكامل» لا يفسر ، أو يزيل ، الصعوبات المنطقية التي تنطوي عليها لغة ميكانيكا الكوانتم ، وإنما هو

مجرد سميء» بما يحسب . فمن الحقائق الأساسية أنه لا يوجد نظام سوى لتفصير الموضوعات غير الملاحظة في ميكانيكا التكامل ، وأن عليهما أن تستخدم نسخ مختلفة عندما نرغب في تجنب الانحرافات النسبية بالنسبة إلى العوائد المختلفة - ذلك هو المضمون التجاريبي لمبدأ التكامل . ومن الواجب أن نؤكد أن هذا الموقف المنطقي ليس له نظير في عالمنا الفعلى الكبير . لذلك أعتقد أنه ليس مما يؤدي إلى اضطراب مشكلة ميكانيكا الكواكب أن يشير المرء إلى « تكاملات » مثل العد والعدل ، والحرية والحداثة ، وما إلى ذلك . وإنما أوثر في هذه الحالة التحدث عن « استقطابات » ، بعثت بذلك تغيير الأسم في هذه الحالة على أن لهذه العلاقات المنتسبة إلى عالمها الكبير المعاد تركيبها يختلف كل الاختلاف عن التكامل في ميكانيكا الكواكب . فليست لها علاقة بالتوسيع في اللغة حين تمتد من الموضوعات الملاحظة إلى الموضوعات غير الملاحظة ، وبالتالي فلا شأن لها بمشكلة الواقع الفيزيائي .

على أن هناك طريقة مختلفة لمعالجة المشكلة ، استعين فيها بمراجعة المنطق . فبدلاً من القول بثنائية لغوية ، أو تكامل لغوي ، وضفت لغة من نوع أشمل ، يبلغ تركيبها المنطق من الاتساع حداً يتبع الملاءمة بينها وبين الخواص المميزة للعالم الأصغر كما تقول به ميكانيكا الكواكب [ذلك لأن لفتنا المعتادة مبنية على منطق ثنائي القيم ، أي على منطق قيمتي الحقيقة «الصدق» و «الكذب»] . (ولكن من الممكن تكوين منطق ثلاثة القيمة . فيه قيمة متوسطة هي اللاتحد ، وفي هذا المنطق تكون القضايا أما صادقة ، وأما كاذبة ، وأما لا محددة . وبواسطة مثل هذا المنطق ، يمكن كتابة ميكانيكا الكواكب بنوع من اللغة المحايدة [التي لا تتحدث عن النجومات أو كجزئيات ، بل تتحدث عن الافتراقات ، أي الصدمات ، وتترك مسألة ما يحدث في الطريق بين الصدمات أمراً غير محدد . مثل هذا المنطق يبدو أنه هو الصورة النهائية لفيزياء الكواكب - بمعنى البشري لهذا التعبير .

لقد كان الطريق طويلاً من ذرات ديمقريطس إلى ثنائية النجوم والجسيمات . وقد تبين أن جوهر الكون - بمعنى الذي يستخدمه العالم الفيزيائي ، لا ينبع المجازي عند الفيلسوف الذي وحد بينه وبين العقل - ذو طبيعة مشكوك فيها إلى حد ما ، ١٣١ ما قوزن بالجزئيات الصلبة التي ظل الفيلسوف والعالم يؤمنان بها قرابة ألف عام . واتضح أن مفهوم الجوهر الجسми ، المشابه للجوهر الملموس كما يظهر في الأجسام التي تعامل معها في بيئتنا اليومية ، هو فكرة م詮مة من مجال التجربة

الحسية . وتبين أن ما يداشر طرفا عقليا في فلسفة المذهب العقل - مثلا فعل « كانت » حين وصف تصور الجوهر بأنه تركيب قبل - هو نتاج لتعود أو تكيف مع البيئة . وإن التجارب التي تتبعها الظواهر الذرية لتحتم التخلص عن فكرة الجوهر الجسدي ، وتفتقر إعادة النظر في طريقة الوصف التي نصوّر بها الواقع الفيزيائي . وباختفاء الجوهر الجسدي يختفي طابع اللغة المرتكزة على قيمتين ، بل يتضح أن أساس المنطق إنما هي نتاج للتكييف مع البيئة البسيطة التي ولد فيها البشر [وإن الحق أن الفلسفة التأمليّة ذاتها لم تكشف أبداً عن قدرة على التخييل مماثلة لذلك العمق الذي آبدته الفلسفة العلمية مسترشدة بالتجارب العلمية والتحليلات الرياضية . خطريق الحقيقة مرصوف بذلك الأخطاء التي ارتكتها فلسفة كانت أضيق من أن تتصور تنوع التجارب الممكنة]

لـ *الله* لـ *أهلا* لـ *علم* لـ *هذا* لـ *الله*
العقل

الفصل الثاني عشر

-التطور-

يبدو في نظر المشاهد الذي يفتقر إلى الخبرة ، أن ثمة فارقا باطنًا بين الكائنات العضوية العية وبين الطبيعة غير العضوية . فكل أشكال الحياة الحيوانية تقريبا تكشف عن قدرة على الحركة المستقلة ، وبدل سلوكها على نشاط مخطط يستهدف تحقيق مصلحة الكائن العضوي ذاته . وقد يكشف هذا النشاط المخطط ، لا في البشر فحسب ، بل في بعض أنواع الحيوان أيضا ، عن استباق طويل اندى حاجات المستقبل : فالطيور تبني أعشاشها لتحمي نفسها في الليل ولتكون فيها مكان للتفريخ ، والفالر يحفر لنفسه مأوى في الأرض ويملوه بمواد يقتات بها في الشتاء ، والنحل تفرز كميات من الرحيق . وهناك قدر كبير من السلوك المخطط يتجه دائمًا إلى هدف التنسال ، وهو العملية الآلية العجيبة التي تعمل على بقاء النوع بعد موت الأفراد .

أما النباتات فلا تظهر فيها أنواع من النشاط الذي نحب أن نسميه تخطيطا ، دمع ذلك فهي قطعا تؤدي وظائفها على نحو يجعل ردود أفعالها

تحقق صدف تغذية انعد وحفظ النوع . فجذورها تنمو في الأرض وتستغش فيها بالعمق الذي يكفي للوصول إلى الماء ، وأوراقها الخضراء تحول إلى الشمس التي يحتاج النبات إلى أشعنتها لتكون مصدراً لنطاق الحيوية ، كما أن عملية التكاثر الآلية فيها تضمن ظهور ذرية وفيرة .

إن الكائن العضوي إنعى نظام يعمل في سبيل هدف حفظ الذات وحفظ النوع ، وهذا الحكم لا يصدق فقط على تلك المظاهر الواضحة للحياة ، التي تسميتها سلوكاً ، بل يصدق أيضاً على العمليات الكيميائية للجسم ، وهي العمليات التي تعد أساساً لكل سلوك . فالعملية الكيميائية المتعلقة ببعض النساء وكانته منظمة على نحو من شأنه أن تمد الكائن العضوي بالوحدات الحرارية اللازمة لأوجه نشاطه ، بل إن النباتات قد استحدثت لنفسها عملية تتبع لها أن تتفتح مباشرة ، بمساعدة جزيئات الكلورو菲尔 ، من طاقة الشمس المشعة لصلحتها الخاصة .

وهكذا يبدو كأن هناك خطة تحكم في أفعال الكائنات العضوية الحية ، وعدها محدداً يوجبه ، إذا ما قورنت بأساليك الأعمى للمعائم غير العضوي ، كسقوط الاحجار وتدفق الماء وهبوب الرياح . فالعزم غير العضوي يخضع لقوانين السبب والنتيجة ، إذ يتحكم الماضي في المستقبل عن طريق الحاضر . أما بالنسبة إلى الكائنات الحية فيبدو أن هذه العلاقة تعكس : فيما يحدث الآن مرتب على نحو من شأنه أن يخدم غرضها مستقبلاً ، ويبدو أن المستقبل ، لا الماضي ، هو الذي يتحكم في أحداث الحاضر .

مثل هذا التحديد على أساس المستقبل يسمى غائية teleology . وقد جعل أرسطو لغافية ، في تصوره للصلة الغائية ، مكانة موازية لمكانة العالية في وصف العالم الفيزيائي . ومنذ عهد أرسطو أصبحت تواجهه العالم هذه الصيغة الثانية للعالم الفيزيائي ، فعلى حين أنه رأى الصيغة غير العضوية خاضعة لقوانين العلة والمعلول ، فقد بدلت له الصيغة العضوية خاضعة لقانون الغاية والوسيلة . وهكذا أصبحت لغافية مكانة موازى مكانة العالية ، وبهذا أن الأولى لا تقل أهمية عن الثانية ، واتهم عالم الفيزياء ، الذي لا يفكر في الطبيعة إلا من خلال العلة والمعلول ، بأنه ضحية مغالطة التعصب المهني ، التي تعمي المرء عن ادراك مقتضيات البحث خارج نطاق تخصصه الضيق .

وعلى الرغم من أن فكرة التوازن بين العالية والغاية تبدو أشبه بحكم صادر عن ملاحظة معايد ، فإننا نستمع إلى ادعاءاتها على مضى ،

ولا نستطيع أن نمتنع عن الشعور بأن في موقعها شيئاً باطلاً في أساسه . فالفيزياء ليست علماً موازياً للبيولوجيا ، وإنما هي علم أكثر أولية ، وقوانينها لا تقف عاجزة أمام الأجسام الحية ، وإنما تشمل الأجسام الحية وغير الحياة معاً ، على حين أن البيولوجيا تقتصر على دراسة تلك القوانين الخاصة التي تسرى ، مع القوانين الفيزيائية ، على الكائنات الحية . فليس في البيولوجيا استثناء معروف للقوانين الفيزيائية . ذلك لأن الأجسام الحية تهوى كالأحجار إن لم ترتكز على شيء . وهي لا يمكن أن تنتج طاقة من لا شيء ، وإنما تتحقق جميع قوانين الكيمياء في عملياتها البعضية . فليس ثمة قانون فيزيائي ينبعى أن يكون مقوياً بشروط مثل : « ما لم نحمد العجلة في كائن عضوي حتى » .

أما إن الكائنات الحية تتميز بخواص تقتضى صياغة قوانين خاصة تضاف إلى قوانين الفيزياء ، فهو أمر لا يدعو إلى الاستغراب . فنحن نعلم أن الأجسام الساخنة تظهر فيها خواص لا ترد إلى الميكانيكا ، وأن السنك الذي يمر فيه تيار كهربائي تظير فيه خواص لا تستطيع الميكانيكا ولا الديناميكا الحرارية تعليلها . فليس ثمة صعوبة منطقية في أن تنسب إلى المادة عندما تكون في حالة أعقد ، خواص لا تتكشف في المادة عندما تكون في حالة أبسط . ولكن يبدو من غير المقبول أن نفترض أن للمادة الحية خواص تتناقض مع خواص المادة غير العضوية .

والواقع أن الفائدة تناقض العلية . فإذا كان الماضي يتحكم في المستقبل ، فإن المستقبل لا يتحكم في الماضي ، أو على الأقل لا يتحكم فيه بالمعنى الذي استخدمنا به عبارة « يتحكم » في العبارة السابقة . ومنذك معنى سكوني للفظ ، يمكن أن يكون التحكم فيه متبايناً : مثال ذلك أن العدد س يتحكم في مربعه س² ، والمربع س² يتحكم في جذرها الموجب س . غير أن العنية تحكم بالمعنى التوأمي . فالرياح تحكم في شكل الشجرة الملتوي ، لا العكس . صحيح إننا نستطيع أن نستدل من الشكل الملتوي لشجرة على الاتجاه الفالب للرياح ، ولكننا إذا قلنا إن شكل الشجرة يتحكم بهذا المعنى في اتجاه الرياح ، لكننا نستخدم لفظ « التحكم » بمعنى السكوني ، معنى التضاد المنحصر . ذلك لأن الشجرة الملتوية تدل على الرياح ، ولكنها لا تنتجهما ، على حين أن الرياح تنتج الشكل الملتوي للشجرة . وليس من الضروري أن تفهم كلمة « ينتج » على أساس أنها لا تخضع للتحليل المنطقي ، فقد أوضحت من قبل (في الفصل العاشر) أن من الممكن إيجاد صيغة منطقية لطابع العلية الذي تكون بمقتضاه ذات اتجاه واحد . فإذا شئنا أن يكون للتصور الذي تكونه عن مجرى الزمان أى

معنى ، فمن الواجب عندئذ أن توضع العلية في مقابل الغائية . إذن التحكم بالمعنى التوليدى لا يمكن أن يحدث إلا في اتجاه واحد فحسب . أما التفسير الذى تكون الحياة بمقتضاه مختلفه أساساً عن العمليات الفيزيائية ، وتكون خاصية للغاية لا للصلة ، فإنه تفسير لا يتمشى مع فكرة اتجاه الزمان . وعلى العالم البيولوجى الذى يبيب بالفهم العادى للانسان لكتى يجده فيه مؤيداً لادعاءاته بوجود هذه الثنائى المزعومة – عليه أن يتذكر أنه يناقض الفهم العادى فى ميدان آخر : اذ أنه يتخل عن مفهوم الصبرورة .

ولو مضينا في التحقيق أبعد من ذلك لوجدنا أن نصیر فكرة الغائية لا يجد دفاعاً مقنعاً يخلص به من هذا المأزق . فكما كان الامر متعلقاً بسلوك غرضي ، لم يكن ما يتحكم في السلوك هو الحادث الم قبل ، وإنما استباقي الكائن الحي للحادث الم قبل . فنحن نغرس البذرة لكي تزرع الشجرة ، وما يتحكم في سلوكنا ليس هو الشجرة الم قبلة ، وإنما الصور التي تكونها في الحاضر لشجرة المستقبل ، وهي الصور التي تستبق بها وجودها الم قبل . وما يتبيّن أن هذا هو التفسير المنطقى الصحيح ، أن من الممكن تدمير النبتة النامية ، بحيث لا تظهر شجرة في المستقبل ، وعندئذ لا يقع الحادث المتوقع في المستقبل أبداً ، على حين أن السلوك الحاضر ، وهو غرس البذرة ، يظل كما هو دون تغيير . ومن الحال أن يكون ما لا يحدث أبداً متحكماً فيما يحدث الآن . فالتحكم التوليدى ينتقل من الماضي إلى المستقبل ، لا العكس . أما الفعل الغرضي الملاحظ في السلوك الشرى فيسمى تفسيره إذا ما نظر إليه على أنه تحكم توليدى للمستقبل في الماضي . فلا يمكن أن يقال القبه العادى ولا العلم تحكم توليدياً بتناقض مع العلية . واذن فإنوازاة بين الغائية والعلية نتيجة لسوء فهم منطقى .

فما الذي يتبقى من الغائية اذن ؟ اذا شئنا أن تكون اغایة متمشية مع العلية ، فلا يمكن أن يكون المستقبل هو الذي يتحكم في الحاضر ، وإنما ينبغي أن يكون ذلك تحكماً أو تحديداً على أساس خطة . على أن الخطة لا يمكن أن تحدث آثاراً إلا بتوسيط كائن عضوى ما ، لديه القدرة على التفكير . ومع ذلك فإن غائية التنظيم العضوى تتجاوز بكثير نطاق النوع البشرى العاقلى . فليس في وسعنا القول إن الفار يتبعد خطة عندما يختزن غذاءه ، كما أن أحداً لن يقبل القول بأن النبات ينفذ خطة تكاثر نوعه عندما ينشر بذوره على الأرض . ولا بد من اعداد صيغة دقيقة تتجنب التشبيهات الإنسانية : فما واجه نشاط الكائنات العضوية تمثل أنموذجاً من النوع الذى ينبغي أن تتبعه هذه الكائنات لو كانت تسلك وفقاً لخطة .

أما الانتقال من هذه الحقيقة أى القول بوجود خطة ، تتحكم على نحو صوفي غامض في سلوك المكائنات العضوية . فيعني تفسير العالم العضوي بأكمله عن طريق تشبيهه بسلوك البشرى ، أى الله يعني واسع تشبيه محن التفسير . فالغيبائية نزعة تشبيهية ، وتفسير وهى ، وهي تنتهي إلى الفلسفة الناتمية ، ولكن ليس لها مكان في الفلسفة العلمية .

فما هو التفسير الصائب أذن ؟ سيظل من الصحيح أن نشاط الكائن العضوى يمثل نمطاً يبدو كما لو كانت هناك خطة تتحكم فيه . فهل تسجل هذه الحقيقة على أحد مجرد اتفاق ، أى على أنها نتاج للصدفة ؟ إن ضمير العالم الاحصائى يثور على هذا الفهم : فاحتصل حدوث هذا الاتفاق يبلغ من الغرابة جداً لا تستطيع معه أن تقبل هذا التفسير . وهكذا يبدو أن الرغبة في الوصول إلى تفسير سببى قد وصلت إلى طريق مسدود . فكيف يمكن أن تتحذى العلية ، على أى نحو ، مظاهر السلوك الغائى ؟

ان من ينظر لأول مرة إلى العصى الملقي على الشاطئ ، قد يظن بالفعل أنه موضوع في مكانه هذا وفقاً لخطة معينة . فالعصى الكبير يوجده بقرب البحر ، ويغطي آثاره بعضاً منه ، ويعقبه بعد قليل حصى أصغر ، وتلي هذه طبقات الرمال ، التي تبدأ أولاً بالحبيبات الخشناء وتحول بعد ذلك إلى حبيبات الرمال الدقيقة التي تميز الأجزاء المتباينة من الشاطئ . وهكذا يبدو كأن شخصاً قد قام بتنظيف الشاطئ ، واحتatar العصى والرمال بعناية حسب الحجم . غير أنها تعلم أنه لا ضرورة لافتراض مثل هذا التفسير التشبيهي بالانسان : فالماء ينقل العصى ويلقى بالأخف منه مسافة أبعد في الشاطئ ، وبذلك يوزع العصى آلياً حسب الحجم . صحيح أن الصدمات الفردية للأمواج تسير تبعاً لأنموذج الصدفة غير المنتظم ، ولا يستطيع أحد أن يتبنّى بالمكان الذي ستستقر فيه حصاة معينة آخر الأمر . غير أن هناك عملية انتقاء تحدث . فكلما حملت الموجة الواحدة حصاة كبيرة وأخرى صغيرة ، استطاعت أن تحمل الصغيرة مسافة أبعد قليلاً . فالصدفة مقترنة بالانتقاء تحدث النظام .

ولقد كان الكشف العظيم الذى توصل إليه تشارلس دارون Darwin هو أن الغائية الظاهرة المكائنات العضوية العية يمكن أن تفسر على نحو مشابه ، عن طريق الجمع بين الصدفة وبين الانتقاء . وقد استبق مبدأ الانتقاء عند دارون في عصور سابقة ، شأنه شأن معظم الأفكار الكبرى . فقد سبق أن وضع الفيلسوف اليونانى أبادقليس Empedocles تظرية مؤداها أن الأجسام الحية تنمو من الأرض كأجزاء مبتورة ، ثم تحركت

الاстрاف والرعب والاجسام الفردية وانعدت بالتصدفة في تكوينات شاذة ، لم يكتب البقاء الا للأصلح منها . غير أن الفكرة الجيدة التي ترد في اطار نظرى غير كاف تفقد قدرتها التفسيرية ، ويسلل عيباً ستار من النسيان حتى يعاد كشفها وتندمج في نظرية مقنعة . وقد استطاع دارون أن يتوصل الى مبدأ الانتقاء الطبيعي وبقاء الأصلح عن طريق أبحاث علمية ، وعرضهما في اطار نظرية شاملة للتطور . ولهذا السبب أصبح لفظ « الداروينية » معبراً عن فكرة التطور بالانتقاء الطبيعي . وكان اتساع نطاق جيوده العلمية ميرزا لتفضيله عن معاصره الأصغر سنًا ، ولاس Wallace ، الذي توصل الى فكرة الانتقاء الطبيعي مستقلاً عن دارون ، وان لم تكن أعماله العلمية تقارن بأعمال دارون في اتساع نطاقها .

اننا عندما نصنف الأنواع الموجودة تبعاً لدرجة التنوع أو التعقيد في تركيبها ، بحيث تنتقل على الدوام من نوع إلى النوع الذي هو الأقرب شبيهاً إليه في التركيب التشريحي والبنية العضوي ، نصل إلى ترتيب منظم ، أي إلى سلسلة تؤدي فيها علاقات التشابه إلى اعطاء كل نوع مكانه في السلم . فعند نهاية الخط نجد النوع البشري ، ومن بعده يأتي القرود ثم تعقبها بقية الثدييات ، ويستمر الخط ماراً بالطيور والزواحف والأسماك ، ثم مختلف الحيوانات البحرية، حتى يصل إلى الطرف الأدنى ، وهو التكائن العضوية الحية ذات الخلية الواحدة ، أي الأمبيا . وقد استنتج دارون أن الترتيب المنظم للأنواع الموجودة مما يمثل الترتيب التاريخي لظهورها ، وأن الحياة بدأت بالأمبيا ذات الخلية الواحدة ، وانتقلت خلال ملايين السنين إلى أشكال تزداد علواً على الدوام .

مثل هذا الاستنتاج سليم من وجهة نظر المنطق الاستقرائي ، إذ أن كل شخص على استعداد لتطبيقه على حالات أبسط . فلتتخيل أن ذبابة Mayo fly التي تعيش يوماً واحداً ، تشاهد أنواعاً من البشر : أي أنها ترى مواليد رضعاً ، وأطفالاً ، ومرأهفين ، وبالعين ، ومسنين ؛ ولكنها لا تلاحظ أي نمو أو تغير في الأشخاص المفتردين . فإذا ما ظهرت بين ذباب Mayo ذبابة مثل دارون فإن مثل هذه الذبابة الممتازة قد تستنتج أن ما تلاحظه من مراحل مختلفة للبشر ، متعابسة معاً ، تمثل في الواقع الأمر تعاقباً تاريخياً . ومع ذلك فإن ذبابة Mayo في مركز أفضل مما يكتبه ، من حيث النسب الزمنية : إذ أن النسبة بين عمر الإنسان وبين طول مدة التطور ، أقل بكثير من النسبة بين عمر ذبابة Mayo الذي يدوم يوماً واحداً ، وبين أطول حياة بشرية . فلا عجب إذن أننا لا نستطيع أن نلاحظ التغير

التطورى ، الذى تعد الآلاف من السنوات التاريخي البشرى المسجل مجرد فترة ضئيلة جدا بالقياس إليه . وعلى ذلك فلا بد أن نعتمد دائمًا على استدلال لكن ينتقل من الترتيب المنظم إلى الترتيب التاريخي . أي على استدلال ينتقل من ترتيب التزامن إلى ترتيب التعاقب .

وهناك ، بطبيعة الحال ، أدلة أخرى يمكن الاتيان بها تأييدا لهذا الاستدلال . فهناك الكشف البيولوجية : إذ أن مختلف الطبقات البيولوجية تحتوى على حفريات من أنواع متميزة ، ولكنها مرتبة بحيث ترجم الأنواع الأكثر تقاضلا (أو تعقدا) في الطبقات العليا . ويبعد أن لنا الحق في التوحيد بين الترتيب المكانى للطبقات وبين الترتيب الزمنى لترسبها . وهكذا فإن البيولوجيا تعتمد بسجل حالة الحياة الحيوانية التي تم الوصول إليها في أي وقت نبحثه . وفضلا عن ذلك فإن الحفريات تمدنا بعينات لكثير من الأنواع التي تفوتنا في الترتيب المنظم للأنواع الموجودة : مما يؤدى إلى سد الثغرات القائمة في هذا الترتيب . وقد تم العثور ، بوجه خاص ، على حلقة انفقوذة بين الإنسان والقرد ، في بعض عينات الجماجم التي تجمع بين جحوض حراف العينين ، المعروف عن القرود ، وبين اتساع للجمجمة أكبر مما هو معروف في القرود ، وإن يكن أقل مما هو في الإنسان ، إذ أن الجبهة المترابطة لم تكن تترك إلا حيزا ضئيلا للفص الأمامي من المخ . ولقد كان منع هذا الإنسان القرد يتبع له القيام ببعض الأعمال الذهنية ، وإن لم يكن قد اكتسب إلا قدرًا محدودًا جدًا من القدرة على الانتفاع من التجارب عن طريق تذكر نتائج الاستجابات السابقة للتجارب ، وهي القدرة التي توجد في الفص الأمامي للمخ . وبهذه المناسبة فإن الإنسان القرد بعد الآن الأصل الذي انحدر منه الإنسان والقرود الحالية ، بحيث أن القرود تمثل فرعا جانبيا ، لا أصلا للإنسان .

فإذا ما نظرنا إلى الأدلة التي أشرنا إليها على أنها قاطعة ، فعلينا أن نعرف بحدود تطور في الحياة من الأميبيا إلى الإنسان . ولكن يظل أمامنا بعد ذلك السؤال عن سبب هذا التطور . فلماذا تطورت الحياة إلى أشكال أعلى ؟ إن التطور يبدو أشبه بعمليّة تتم وفقا لخطوة ، بل إن المرء قد يميل إلى القول إن التطور هو أقوى ما يمكن تصوّره من الأدلة المؤيدة للمغائية .

وهنا يأتي دور الكشف الأعظم الذي توصل إليه دارون : فقد رأى أن من الممكن تفسير تقدم التطور على أساس السببية ، وأن التطور لا يحتاج إلى آية مفاهيم غائية . فالتنوعات العشوائية التي تحدث عند التكاثر تؤدي إلى ابتعاد فروق بين الأفراد تستتبع اختلافا في القدرة على التكيف

من أجل البقاء ، وفي انتقام من أجل الحياة يبقى الأصلع ، ولما كان أصلع الأفراد يتقلون فدراهم الأرفع إلى ذرياتهم ، فإن هذا يؤدي إلى تغير تدريجي نحو أسكان تزداد علىوا باستمرار . فالأنواع البيولوجية ترتب ، كالمفصلي على الشاطئ ، عن طريق سبب انتقائي ، والصدفة مفترضة بالانتقاء تولد النظام .

ولقد دارت مناقشات مستفيضة وأجريت تعديلات كبيرة على نظرية الانتقاء عند دارون ، ولكن أساسها لم يتزعزع أبداً . وكان دارون يؤمّن بوراثة الصفات المكتسبة ، متأثراً في ذلك بسلفه انصوص لامارك Lamarck . خاعتقد أن التكيف انوطيقي ، الذي يكتسبه العرق بالمران ، يعني أن دريته ، وقد دار خلاف كبير حول هذه النقطة ، وحول دور هذه العبرة في صور دارون نظريته . ومع ذلك ، فهناك أمران نستطيع اليوم أن نقررهما على نحو قاطع : أولهما أن جميع الشواهد التجريبية المتواترة اليوم تكذب القول بوراثة الصفات المكتسبة ، وثانيهما أن « الداروينية » لا تحتاج إلى آية مسلمة من هذا النوع . وقد استطاعت البيولوجيا الحديثة ، عن طريق الجمع بين فكرة دارون في الانتقاء الطبيعي وبين كشف تجريبية معينة ، أن تقدم تفسيراً مرضياً للتغير النوراني « الموجة » ، وبذلك تحررت من « اللamarكية » (أي نزعة لامايك) .

هذا التفسير مبني على الآيات التجريبية للتحولات mutations ، أي التغيرات في المادة النورانية للأفراد . مثل هذه التحولات يمكن احداثها صناعياً باشعة أكس أو بالحرارة ، وهي تحدث في الطبيعة بفعل أسباب عشوائية ، ولا ترجع إلى أي تكيف لمفرد مع ظروف حياته . وعندما تحدث هذه التحولات يكون الكثير منها معدوم القيمة ، ولكن إذا حدثت تحولات مفيدة ، فإنها تكسب الفرد قدرات أعمق على البقاء . وعندما يتم آيات وجود تحولات وراثية راجعة إلى أسباب عشوائية ، فإن الباقى يترك لقوانين الاحتمال التي تؤدى بمعنى الوقت ، على الرغم من بطيء نتائجها ، إلى ايجاد أشكال للحياة تزداد علىوا بالتدريج .

ولا يمكن أن يؤدي أي نقد إلى التشكيك في صحة هذا البرهان . فإذا افترض بأن معظم التحولات ضئيلة إلى حد أنها لا تؤدي إلى ميزة ملموسة فيما يتعلق بالبقاء ، فإن الباحث النظري في الاحتمالات يرد بأن التنوعات العشوائية ستتحدد عندئذ في جميع الاتجاهات ، إلى أن تتجتمع في اتجاه واحد ، بمحض الصدفة ، بحيث تؤدي إلى ميزة ملحوظة تساعد على البقاء . فضلاً عن التحولات يمكن أن تؤخر عملية التطور ، ولكنها لا يمكن أن توقفها . وإذا افترض بأن كثيرة من التحولات لا فائدة منه ، كان الجواب

هو أنه يكفي أن تكون هناك بالفعل تحولات متينة . فالانتقاء عن طريق الصراع من أجل الوجود هو حقيقة لا يمكن تفتيتها ، وأنصفة مقتربة بالانتقاء تولد النظام . هذا مبدأ لا مفر منه . وهكذا فإن نظرية دارون في الانتقاء الطبيعي هي الأداة التي ترد بها الفائبة الظاهرية للتطور إلى السببية . وقد درس علماء الوراثة المحدثون مشكلات التحول والوراثة بكل تفاصيلها ، وما زال هناك الكثير مما ينبغي دراسته ، غير أن مبدأ دارون يقضي على الحاجة إلى الفائبة .

ان نظرية التطور يأسراها مبنية على أدلة غير مباشرة . فهل سيكون من الممكن في أي وقت ايجاد أدلة مباشرة لها ، عن طريق سلسلة انسان في أنبوابه اختبار متلا؟

قد يبدو أننا نطلب أكثر مما ينبغي إذا أردنا أن نحاكي في الوقت القصير الذي تستغرقه تجربة عملية ، عملية استغرقت الطبيعة مليون سنة للقيام بها . لو لا أن الطبيعة ذاتها قد أمنتنا بنسخ قصيرة الاجل لهذه العملية في نمو كل جنين بشري . هذا النمو يبدأ بمرحلة الخلية الواحدة ، وينتقل إلى مراحل أشد تعقيدا ، تعيد تلحيص التاريخ التكامل للتطور ، ولكن في صورة موجزة ، كما بين هايكيل Haeckel . فهناك مثلا مرحلة تظهر فيها للجنين البشري زعائف خيشومية ، ولا يكاد مظهره الخارجي يتميز فيها عن جين السككة . وعلى ذلك يبدو أنه ليس من الاسراف الاعتقاد بإمكان وضع البوصلة المخصبة لاحدي الثدييات في أنبوابه اختبار وتطورها إلى فرد كامل . ولكن مثل هذه التجربة لا تثبت الشيء الكبير ، لأن المادة الأصلية ، وهي البوصلة المخصبة ، تتكون عندئذ تدريجا طبيعيا ، وليس من صنع مركب كيميائي . أما أنه سيس文化传播 من الممكن في أي وقت إنتاج البوالصات والحيوانات المنوية للثدييات بطريقة صناعية . فهو أمر مشكوك فيه إلى حد بعيد . وإن عالم البيولوجيا الحديث ليشعر بالاغتراب لم أنه استطاع أن ينتجه أبدا بعمليات صناعية .

غير أن مثل هذه التجربة الأخيرة ، لو تمت ، لكانت قاطعة إلى حد بعيد . فالدليل غير المباشر على التطور من الأعماق إلى الإنسان يسمى من القوة جدا لا تكاد تدعى الحاجة معه إلى التوسيع فيه بتجربة مباشرة . وأكثر المشكلات العاجلا ، بالنسبة إلى العالم البيولوجي الذي يريد أن يجعل نظرية التطور كاملة ، هي إنتاج خلية واحدة من مادة غير عضوية . وقد لا يكون إجراء تجربة ناجحة بهذه أمرا بعيدا كل البعد . فقد دلت دراسة الكروموسومات (الصيغيات) على أن الجينات (أو المورثات genes) وهي تلك الأجزاء القصيرة من تركيب الكروموسوم الذي هو أشبه بأشريط .

التي تنتقل بها الخواص الفردية ، ليست أكبر من المغرينات الكبيرة في المادة الزلالية . وأغلبظن أن علماء البيولوجيا سيتمكنون يوما ما من تركيب جزيئات زلالية صناعية من نوع الجينات ومن نوع البروتوبلازم ، ثم يجمعون بينهما ، فيستجرون بذلك مركبا له جميع خواص الحلة الحية . ولو نجحت هذه التجربة ، لأنبتت على نحو قاطع أن أصل الحياة يمكن ارجاعه إلى المادة غير العضوية .

ان مشكلة الحياة لا تتناقض مع مبادئ الفلسفة التجريبية - تلك هي النتيجة التي يزددي انتباها عم البيولوجيا في انفراد التاسع عشر . ومن الممكن تفسير الحياة متى تمسك نظر الاصحاح الصبيعيه الاخرى ، ونليس عم البيولوجيا بحاجة الى مبادىء تختلف قوائين العزيزية . أما الفائدة المظاهريه للكتائنات الحية فهي قابلة لان ترد الى السببية . وليست الحياة في حاجة الى وجود جوهر لا مادي ، أو قوة حيوية أو كمال entelechy او غير ذلك من الأسماء التي اقترحت لشن هذا الكيان العالى على الطبيعة . ومن هنا فان فلسفة المذهب الحيوي vitalism ، التي تتقول بوجود جوهر حيوي خاص من هذا النوع ، ينبغي أن تصنف على أنها وراثة للمذهب العقل . وفيما يتبين من فلسفة تصنف على العقل قدرة على التحكم في الكون ، وتبعد عن علم بيولوجي يفسر أصل العقل عن طريق جوهر لا يخضع لقوانين العالم العزيزيات . أما النزعه التجريبية فلا تتجل في التشكيبات التي يقوم بها الفيلسوف فحسب ، وإنما تتجل أيضا في الموقف الذي ينابع به العالم بحوثه التجريبية . وبهذا المعنى تكون البيولوجيا الحسبيه تجريبية النزعه ، حتى على الرغم من ان بعض خبرائها يحذرون الجمع بين عقليهم العلمي وبين فلسفة حيوية النزعه .

على أن تطور الحياة ليس الا الفصل الاخير في قصة اهلن . هي قصة تطور الكون . فقد ظلت مشكلة كيفية ظهور الكون تحبس نب الانسان منه ضبرت آراء القدماء العبيالية في منشأ الكون . على أن العلم الحديث قد توصل ، باستخدام منهجه الدقيقة في الملاحظة والاستدلال ، الى اجابة أشد اغراقا في الخيال من كل ما كان يعلم به الأقدمون . وأود أن أقدم عرضا موجزا لهذه النظريات ، التي تكشف عن قوة التسليح العلمي في ميدان حقيقة هذا المنهي واحدا من أعظم منحاته .

كان من الضروري أن تكون هناك أولا خطوة منطقية : فبدلا من التساؤل عن كيفية ظهور هذا الكون ، أصبح العالم يتساءل كيف أصبح الكون على ما هو عليه الآن . فيه يبحث عن تفسير من حالات سابقة إلى

الحالة الراهنة ، ويحاول ارجاع بهذه التاریخ الى الوراء على قدر استطاعته . أما اذا كان قد يتحقق بعد ذلك شيء ينبغي السؤال عنه ، فتلتقطة سأناقضها بعد قليل .

ان الاجابة الاولى تقدمها الينا نتائج الابحاث الجيولوجية ، التي تبين أن قشرة هذه الارض قد تكونت عن طريق البرودة التدريجية لكتلة غازية متوجهة . وما زال باطن الارض متدهجا ، أما القشرة الاصلية فتتضح في صخور الجرانيت التي رسخت الحبيبات فوقها صبغات من الرواسب تكون العبرة الانبع من سطح فاراتنا . ومن العجيب أن مدة عملية تدوين القشرة تفاس بنوع من الساعة الجيولوجية . عرف انضم آيت يعرا اشاراتها فالعناصر المشعة ، دسيورايوم والتوريزوم رس (يهيا ، محمد بمعلات معنومه بحيث تحول اي مادة الى ذوام ، رئيسى بـ الامر في ان تصبح رصاصا . وبقياس النسبة بين كمية المواد الاشعاعية وبين كمية الرصاص كما تردد على سطح الارض في المرحلة الراهنة ، يستطيع الجيولوجي تحديد الوقت الذى استغرقه تحويل كل هذه المواد من عناصر اشعاعية بحثة . فإذا افترضنا أن العناصر الاشعاعية تكونت في الحالة الغازية للأرض ، على حين أنه لم تكن هناك مواد مختلفة في ذلك الحين ، فإن عالم الجيولوجيا يستطيع تحديد عمر الأرض على أساس هذا الوقت . وعلى هذا انحراف تبين أن عمر الأرض يبلغ حوالي ألف مليون سنة .

أما الإجابة الثانية فتتعلق بالنجوم . فمن الواقع أن النجم الثابت ، مثل شمسنا ، يمر بتطور ، فيطلق اسماعات بسرعة هائلة ، ولا بد أن تكون له مصادر من الطاقة لتعويض ما يفقد من الطاقة باستمرار . ومن هذه المصادر ، الجاذبية ، كما أدرك هلمولتس Helmholtz . فالنجم ينكمش ، والمادة المتركة نحو مركزه تحول سرعتها إلى حرارة . وهناك مصدر أقوى للطاقة ، هو تحول العناصر ، كما يحدث في العمليات الانفعجارية للفتبيلة الذرية . وفي تلك الحرارة العالية التي توجد في باطن النجم - والتي تقدر في حالة الشمس بعشرين مليون درجة مئوية عند مركزها - تستعر عمليات التسماك والتحول التدريجي عن الدوام ، وتحول الكتلة إلى طاقة . وقد حل بيته Bethe وجاموف Gamov وغيرهما هذه العمليات في ضوء الكشف القربي العهد ، المتعلقة بتكوين المويات الذرية . أما المصدر الأكبر للطاقة فهو تكوين الهليوم من الهيدروجين ، الذي يطلق كميات هائلة من الطاقة ، على حين تكون كتلة المادة المفقودة صغيرة نسبياً (وهذه هي العملية التي يعتمز محساكاتها في مشروع القنبلة أبسدروجنسية المذمع)

(١) . وتتل العسابات التي أجريت على الشمس على أن الوقت الذي سيظل الهيدروجين موجودا فيه إلى أن يستنفذ تهائيا ، يتبع لها عمرا يبلغ حوالي اتنى عشر ألف مليون سنة ، انقضى منها بالفعل ألفا مليون . ففى خلال هذه العملية ، ستتصبح الشمس أسرع ببطء ، حتى يتم الوصول إلى حده أعلى ، وبعد هذه المـدة ستـرداد الشمس سـرعة .

(١) نبذ المروع بعد تأليف هذا الكتاب سنة واحدة؛ إذ أن العلامات المعنية

«الامر ميّة التعادل الحراري التي تبدأ بها الميّة الثانية للديناميكا الحرارية
انظر الفصل العاشر» .

اما الاجابة الثالثة فتتعلق بتاريخ المجرات . وال مجرة مجموعة موزعة
من مئات الملايين من النجوم ، فشمسنا و مجرتنا الكوكبية تتسمى الى
المجرة التي نرى محليتها في السماء ليلاً و يطلق عليه اسم درب التبانة
Milky way . وهناك مجرات أخرى توجد في السديم العلزونية ، وهي تبعد
عن مجرتنا ملايين السنين الضوئية ، ويفصلها فضاء هائل عنا وعن بعضها
البعض . وتندل الملاحظات الطيفافية التي كان هبل Hubble أول من قام
بها ، على أن جميع المجرات تقريباً تبتعد عنا بسرعات هائلة ، بحيث تزداد
السرعة كلما كان السديم العلزوني أبعد عن مجرتنا . فإذا افترضنا أن
كل مجرة كانت تتحرك على الدوام في مسارها بسرعة واحدة ، فإننا
نستطيع أن نحسب من أين أتت . وتدل الأرقام على أن جميع المجرات
كانت ، منذ حوالي ألفي مليون سنة ، متقاربة في مكان واحد ، وكانت
تكون على الأرجح كرة غازية هائلة ذات حرارة شديدة الارتفاع .

ولا شك أن ظهور الرقم «ألفي مليون سنة» في كل هذه الحسابات
هو أمر ملفت للنظر إلى أبعد حد . إذ يبدو أن بداية كوننا ، وشمسنا ،
وأرضنا ، كانت منذ حوالي ألفي مليون سنة . وبظهور في مجال الفلك تطور
يشير إلى وجود بداية مشتركة في عبد سحيق ، تشهد بها أرقام علم
الطبيف وعلم الجيوبنوجي . بل إن قطع الشهب ، التي تصل إلى أرضنا في
طريقها عبر الكون ، تدل على نفس التاريخ منطبعاً على مادتها ، وذلك على
أساس انحلال مادتها الاشعاعية . واذن فقد كانت هناك ، في قديم
الزمان ، كرة غازية متوجهة هائلة ، هي الأميّة التي ابشق منها الكون -
على هذا النحو تبدأ قصة التطور .

فهل هذا كل ما يمكننا أن نسأل عنه ؟ لقد تتبع العلم تاريخ الكون
إلى وقت يرجع إلى الوراء ألفي مليون سنة . فما الذي كان هناك قبل هذا
التاريخ ؟ وهل يحق لنا أن نتساءل عن كيفية ظهور الكرة الغازية الأولى
هي الوجود ؟

ان من يسأل هذا السؤال يكون قد دخل أرض الفلسفة ، والعالم
الذى يحاول الاجابة عن هذا السؤال يتحول إلى فيلسوف . لذلك أود أن
أوضح ما ينبغي أن يجيب به الفيلسوف الحديث .

لقد أجاب الفلسفه التأمليون على هذا السؤال بابتداع مذهب في
نشأة الكون . كان يضع الخيال محل العلم ، أو يفترض فصلاً للخلق من
لا شيء . وهي اجابة لا تعمد أن تكون تعبيراً عن الجهل بال موضوع ، مختبئاً

خلف قناع لا يصعب استدلفاف ما وراءه . أما إذا مضينا أبعد من ذلك ، وبنينا هذه الإجابة على أساس أنها سنظل إلى الأبد جاهلين ، فأننا تكون بذلك قد نسبنا إلى أنفسنا – متنكرين في ثواب التواضع – قدرة كاملة على استباق التطورات العلمية المقبلة .

أما الفيلسوف الحديث فيتعدد موقفاً مغايراً . فهو يأتي بقدمة إجابة قاطعة ، تؤدي إلى اعفاء العالم من مسؤوليته . وكل ما يمكنه أن يفعله هو أن يوضع ما الذي يمكنه أن يوجبه من الأسئلة ذات المعنى ، ويضع الخطوط العامة لعدة إجابات ممكنة ، تاركاً للعائم مهمة تحديد الإجابة الصحيحة في يوم ما . الواقع أن الفيزياء الحديثة قدمت مواد كثيرة تفيد في هذه النسبة المنطقية ، وسوف تهتم إلى وسائل لحلول أخرى ، إذا اتضح أن الإجابات الممكنة المعروفة حالياً غير كافية .

ان السؤال عن كيفية تولد المادة من لا شيء ، أو البحث عن علة أولى ، بمعنى قوله الحادث الأول ، أو الدون في مجده ، ليس سؤالاً ذات معنى . ذلك لأن التفسير على أساس العلل أو الأسباب يعني الاشارة إلى حادث سابق يرتبط بالحادث اللاحق من خلال قوانين عامة . فلو كان ثمة حادث أول ، لما كان له سبب ، ولما كان هناك معنى لطلب تفسير له . وتكن ليس من الضروري أن يكون هناك حادث أول . ففي استطاعتنا أن تخيل أن يكون كل حادث مسيقاً بحادث سابق ، وأن الزمان ليست له بداية . ففكرة لا نهاية الزمان ، في كلا الاتجاهين ، لا تثير صعوبات أمام الذهن : إذ إننا نعلم أن سلسلة الأعداد لا نهاية لها ، وأن لكل عدد عدداً أكبر . منه . ونحو أدرجنا الأعداد السلبية ، لم تكن سلسلة الأعداد بداية بالمثل : إذ أن لكن عدداً أصغر منه . وقد عالجت الرياضيات بنجاح السلسل اللانهائية ، التي لا توجد لها بداية ولا نهاية ، ولم تجد فيها شيئاً ممتهناً . أما الاعتراض بأن من الضروري وجود حادث أول ، أي بداية في الزمان ، فيعبر عن موقف الذهن غير المدرب . فالمنطق لا ينتهي بأي شيء عن تركيب الزمان . وهو يمدنا بوسائل معالجة السلسل اللامتناهية التي ليست لها بداية ، مثلما يمدنا بوسائل معالجة السلسل الشهانية التي لها بداية . فإذا كانت الشواهد العلمية تزيد القول برمان لا نهاية ، صادر عن اللامتناهية وصائر إلى اللامتناهية ، فليس للمنطق اعتراض على ذلك .

إن من الحجج الأثيرة لدى الفلسفات المضادة للعلم ، القول إن التفسير يتبعي أن يتوقف عند نقطة ما ، وأنه ستظل هناك أسئلة لا إجابة لها . غير أن الأسئلة التي يقصدونها عندئذ إنما هي أسئلة تكونت نتيجة لسوء استخدام الألفاظ . فالالفاظ التي يكون لها معنى في تجمع معين

قد لا يكون لها معنى في تجمع آخر . فهل يمكن أن يكون نمة أب لم يكن له ابن أبدا ؟ إن كل شخص لا بد أن يسخر من الفيلسوف الذي يرى في هذا السؤال مشكلة جدية . ومع ذلك فإن السؤال عن سبب الحادث الأول ، أو سبب الكون في مجموعه ، ليس أفضل من ذلك . فكلمة «سبب» تعبر عن علاقة بين شيئين ، وهي لا تعود منطقية عندما يكون الكلام منصبا على شيء واحد . وعلى ذلك فليس للكون في مجموعه سبب لأنه لا يوجد ، حسب التعريف ، شيء خارجه يمكن أن يكون سبباً له . والواقع أن هذا النوع من الاستئنافات هو لغو لفظي خاوٍ ، وليس مناقشة فلسفية .

أما العلم ، فيبدأ من أن يسأل عن أصل الكون ، فإنه لا يستطيع أن يسأل إلا عن سبب الحالة الراهنة للكون ، ومهمته تحصر في الرجوع تدريجياً بالتاريخ الذي يمكنه على أساسه أن يصف الكون من خلال قوانين الطبيعة . وفي يومنا هذا يبلغ هذا التاريخ ألفي مليون عام – وهي مدة زمنية طويلة ، من المؤكد أن استخلاصها من ملاحظات فلكية يعد عملاً علمياً من المطران الأول . وقد يحدد هذا التاريخ يوماً بالرجوع إلى أوراء ألفي مليون عام أخرى .

أما السبب الذي تود من أجله الرجوع بهذا التاريخ إلى الوراء ، فهو أن الكورة الغازية الساخنة التي يحيط بها فضاء ، ليست حالة مناسبة لت تكون نقطة بداية – وإنما هي تقضي تفسيراً من خلال تاريخ أسبق . ولا يمكن أن تكون هذه حالة استمرت طويلاً ، لأنها ليست حالة متوازنة . ومن الجائز أن الكورة الغازية ستفسر يوماً ما على أنها سديم في كون أعظم ، مر بتضور مماثل لتطور كوننا . فلسنا نعلم ماذا ستبتلينا به مناظير الغد الفلكية – فربما نقلت إلينا رسالة من سدم حلزونية أبعد لا تنتهي إلى نظامنا الكوني المتعدد . (انظر هامش الصفحة الأخيرة من هذا الفصل) .

على أن نظرية النسبية عند اينشتين تأتينا بتفسير أفضل لكرة الغاز الأصلية . ففي رأي اينشتين أن الكون ليس لا متناهياً ، وإنما هو مكان من النوع الذي تسرى عليه هندسة ريمان ، ذو شكل كروي . وليس معنى ذلك أن الكون مغلق بنوع من القشرة الكروية ، توجد بدورها في فضاء لا متناه ، وإنما معناه أن مجموع المكان متناه ، دون أن تكون له حدود . فحيثما كنا ، نجد على الدوام مكاناً محاطاً بنا في جميع الاتجاهات ، ولا تبدو للعيان نهاية له ، ولكننا إذا تحركنا قدمًا في خط مستقيم ، فسوف تعود يوماً ما إلى نقطة بدايتنا من الاتجاه الآخر . ونستطيع أن نشير خواص المكان الثلاثي الأبعاد هذه بالخصوص الملاحظة لسطح أرضنا الثنائي للأبعاد ، الذي يتمثل في جميع آرائه على أنه سطح مستوٌ تقريباً ، على

حين أن مجموعة هذه المساحات كلها مقلل ، بحيث أن من يسير في خط مستقيم يعود آخر الامر الى نقطة بدايته . فالمكان المقلل ، شأنه شأن كل المفاهيم الاخرى في الهندسة اللاقليدية ، يمكن تصويره بصريا ، على الرغم من أن هذا التصور البصري يقتضي بعض امراء من اجل التخلص من تعودنا على بيته هندسيه أبسط .

وقد قام العالمان الرياضيان فريدمان Friedmann ولوميتر Lemaitre بادخال تعديلين على آراء أينشتين هذه ، بحيث أصبحت نعوم على افتراض أن مجموع المدائن المتناهية ليس له حجم ثابت ، وإنما هو يتعدد . ونستطيع أن نشبه هذا التمدد بامتداد سطح « بالون » من المطاط انته نفخه . فمنذ حوالي ألفى مليون عام ، كان امتدان الكونى صغيرا الى حد ما ، وكان يملؤه كله الغاز الاول ، ولذلك منذ ذلك الوقت يتتمدد باسرعه التي تدل عليها سرعة المجرات المتباينة . وانه من العقائق اليقادة أن رياضيات النظرية النسبية تفتح المجال للقول بمثل هذا الكون المتتمدد ، وان لم تكن تؤدي الى احابة لا لبس فيها ولا غموض . فمعادلات أينشتين هي ما يسميه الرياضي بالمعادلات التفاضلية ، ومثل هذه المعادلات تقبل كثرة من الحلول المختلفة . ويحاول العالم الفيزيائى أن يختار الحل الذى يلامس نسائج الملاحظات على أفضل وجه . ففى الوقت الراهن ما زالت الملاحظات الفلكية أقل من أن تسمح باجابة قاطعة .

ولاشك أن حل مشكلة بداية الكون كان يغدو افضل بكثير لو اتنا استطعنا أن نضع صيغة تحدد حالة سابقة بالنسبة الى كل حالة فعلية ، وبالتالي تتحكم في التطور الكامل لمدة لا نهاية في الماضي . بدلا من ان تترك على الدوام للعلم فى مرحلة جديدة منه مهمة الرجوع بتاريخ الخطوة الأولى الى الوراء أكثر من ذلك . والواقع ان القول بتتمدد الكون يتحقق هذا الامكان ، لأن هناك حلولا للمعادلات النسبية من شأنها ان يكون الكون قد استغرق زمنا لا نهاية لها لكي ينمو من حجم الصفر الى الحجم الصغير الذى كان عليه منذ ألفى مليون سنة . كذلك يمكن توسيع الحل الى حد ما ، بحيث يكون للمرحلة الأصلية فى الماضي الالانهائي حجم متبايد صغير . ونستطيع ان نضيف الى هذه الصيغة الرياضية التفسير التالى : كان الغاز الذى يملأ الكون فى حالة ثابتة ، طوال الوقت الذى ظل فيه الكون صغيرا ، ولم يبدا الغاز فى الانقسام الى اجزاء منفردة تحولت بقوه الجاذبية الى نجوم الا بعد أن بلغ حجما معينا . والواقع ان فى استطاعة الصيغة الرياضية للكون المتتمدد ، مفترضة بهذا التفسير ، ان تجيب على جميع الاسئلة التى يكون من المقبول توجيهها ، وفي هذه الحالة لن تقوله

ان الكون كان له في اى وقت حجم الصفر ، او حجم يبلغ الحد الاقصى من الصفر ، ما دام كل ما تقول به هو وجود وحدة اتجاه متقاربة في البداية ، وان كانت ستجيب دفعه واحدة عن جميع الاسئلة من نوع : « ماذا كان سبب هذه الحالة » بان تزرو الى كل حالة معطاه حالة سابقة . وعندئذ تكون الاجابة على السؤال عن اصل الكون مماثلة للاجابة على السؤال عن العدد الاصغر : فصيغة التمدد تقول انه ليس للكون اصل ، وانما توجد سلسلة لا نهاية لها من الحالات التي يمكن حسابها ، والمرتبة في الزمان . وبقى علينا ان نرى ان كان هذا التفسير متماشيا مع المضيقات الفلكية .

وقد قال ادينجتون Eddington برأى مخالف الى حد ما ، وان كان يسير في نفس الاتجاه . فهو يرى ان الكون الصغير المقفل ، الذي يملؤه غاز متواهج ، يمكن ان يدوم وقتا طويلا ، وبذلك يكون في حالة اتزان ، على خلاف كثرة الفاز المعلقة في كون لا نهائي . غير انه لا يكون في حالة توازن ثابت من حيث ان ابسط اضطراب يحدث فيه يؤدي الى بدء حركة تمدد ، تفضي الى التطور الذي يدوم اثنى عشر الف مليون من السنين ، وهو التطور الذي تقول به قوانين الفيزياء الفلكية . ومن الممكن اثبات ان عدم الاستقرار الذي يشير اليه هذا الفهم ، هو نتيجة للمعادلات النسبية . وبعد فترة التطور ، يصل الكون مرة اخرى الى حالة التوازن ، ولكنه يكون ميتا نظرا الى التدهور الديناميكي الحراري . وهذا معناه ان التوازن ثابت وأن الاضطرابات البسيطة لا تستطيع ان تؤدي الى بدء اي تغير هام . الواقع ان هذه الصورة مشابهة الى حد يدعوه الى الدهشة لنظرية ديمقريطيين وابيقور في الذرات التي ظلت تتحرك بانتظام في الفضاء زمانا لا متناهيا ، حتى حدث اضطراب بسيط ، أدى عن طريق سلسلة من ردود الأفعال الى تحويل الحركة المنتظمة الى خليط مضطرب ، تطورت منه التركيبات المعقّدة لعلمنا . ويبدو أن الفيزياء القائلة باللاتحداد تقبل افتراض ابيقور الذي يقول بحدوث اضطراب بسيط لا سبب له ، وهو الافتراض الذي قوبل في كثير من الأحيان بهجوم من أنصار الاحتمالية الدقيقة . فميكانيكا الكوانتم خليةة بان تنظر الى الفاز الأول على انه يتعرض لتقلبات تحكمها قوانين الصدفة ؛ وليس ثمة صعوبة في افتراض انه قد مر وقت طويلا قبل ان تنتهي الصدفة حالة متغيرة تبلغ من الضخامة جدا يكفي لبدء التمدد في الكون . فالخلخلة عن الاحتمالية يجعل من الممكن تصور بداية للتطور لا تكون خلقا وانما تكون ناجا للصدفة . وتتميز تلك البداية بأنها متدرجة ، لأن الانتقال من التغييرات التي تحدث بالصدفة

إلى الانحراف (الذى يبدأ به التطور) مستمر . ولا يمكن أن يعزى إلى نقطة زمنية معينة .

وهناك أيضا احتمال لحل مختلف كل الاختلاف . فدراسة الترتيب الزمني قد افضت بنا إلى النتيجة القائلة أن اتجاه الزمان مستمد من عدم قابلية العمليات الديناميكية الحرارية للانعكاس . وهو وبالتالي مسألة احصائية (انظر الفصل العاشر) . ومن المحتمل جدا - وإن لم يكن من المؤكد على نحو مطلق - أن الطاقة تسير في خط هابط من أشكال أعلى إلى حالة من الحرارة المتجانسة . وعلى ذلك فإن هذا المسار الهابط للكون هو مسألة احصائية ، وليس من المستحيل أن تحدث عمليات عكسية ؛ وإن يسير الكون في مسار صاعد وقتا ما . والواقع أن العبارة « وقتا ما » في هذه الجملة معنى مشكوك فيه ، لأنه إذا كان الكون يتوجه في مسار صاعد ، فإن ما نسميه باتجاه الزمان يكون اتجاهها عكسيا ؛ وعندئذ ينظر البشر الذين يعيشون في فترة كهذه إلى هذا الاتجاه العكسي على أنه اتجاه « الصرورة » . والواقع أن هذا الاحتمال الذي نشير إليه ، والذي تصوره Boltzmann لا يعني أقل من أنه لا يوجد تعاقب زمني في خط واحد بالنسبة إلى الكون بأسره ؛ وأنما ينحل الزمان إلى خيوط متفرقة ، لكل منها ترتيب متسلل . على حين أنه لا يوجد زمان أعلى يمكن ترتيب الخيوط ذاتها على أساسه . فالزمان في كل خط يستند نحو كلا الطرفين ؛ دون أن ينتهي في نقطة فاصلة محددة المعالم ؛ وكذلك نهر يصب في صحراء . وقد يكون الامتداد الزمني الذي يغزوه الفلكيون إلى كوننا ، من ألفي مليون سنة في الماضي إلى بضعة آلاف مليون سنة في المستقبل - قد يكون واحدا من هذه الخيوط الزمنية . والواقع أنه لم تجر أي بحث كثيرة حول طبيعة هذا الزمان المتقطع ؛ ولكن ليس من شك في أنه يمدهنا بأحد الأشكال الممكنة لحل مشكلة الزمان .

وبهذه المناسبة ، فمن الواجبربط بين رأى ادنجتون في بداية العالم بدوره وبين مثل هذا التحليل للزمان . فكما يقول ادنجتون ، فإن فترة التطور هي وحدها التي يمكن : تبعاً لهذا الرأى . أن تعد ذات زمان ، أما فترنا التوازن الطوريتان قبل هذا الخط الزمانى وبعده فلا يمكن أن يقال أن لهما ترتيباً زمنياً : لأنهما لا تمثلان عملية غير قابلة للانعكاس . وعلى ذلك قليس ثمة فارق كبير بين النظر البهذا على أنهما متناهيتان أو على أنهما لا متناهيتان . فالقول بأنهما متناهيتان ، والسؤال عما كان قبل الفترة الراكرة الأولى ، أو ما سيكون بعد الثانية ، يعني استخدام زمان أعلى supertime رأينا من قبل أن من المستحيل تعريفه على نحو ذي معنى . ويبعد أنه ليس ثمة سبب لوصف الكون

على أساس مقياس زماني لا متناه ، هو على اية حال صيغة رياضية أكثر منه نتائج يؤيدوها الواقع الفيزيائي . فمن الممكن دائماً تفسير الظواهر الملاحظة على أساس خيط زماني متناه يمتد من حالة لا زمانية إلى أخرى دون نقطة بداية أو نقطة نهاية محددة المعاين .

هذه بعض الإجابات الممكنة للسؤال عن أصل الكون . أما الإجابة الحقيقة فسوف يقررها العلم يوماً ما . ومازال الجدل يدور حول مشكلة الكون الذي هو مفتعل ولكنه متعدد : اذا ان الأدلة الفلكية المترافقه بشأنها الآن ليست قاطعة . ولا بد للوصول الى حل من انتظار مواد مستمدة من الملاحظة ، تزيد بكثير عما هو موجود^(*) . وعلى الرغم من حسوبية الاهتداء الى اجابة . فليس ثمة سبب يدعو الى اقفال باب المناقشة في موضوع التطور بتاكيد قطعى نجزم فيه بأننا « لن نعرف ابداً » . فولئك الذين يؤمنون بأن الكلمة الأخيرة ينبغي أن تكون من هذا النوع ، يتبعن عليهم أن يعيدوا اختبار أسلتهم ، وسيجدون أن ما كانوا¹ بسألون عنه لا معنى له . فليس مما له معنى ان يتسائل المرء عن سبب الكون ؛ بل ان كل تفسير ينبغي أن يبدأ بأمر واقع معين . وكل ما يستطيع العلم أن يفعله هو أن يعود بالأمر الواقع الى موضع منطقى معين يكون فيه قادراً على تقديم أقصى حد من التفسير .

ان استبعاد الأسئلة التي لا معنى لها من مجال الفلسفة أمر عسير ، لأن هناك نوعاً معيناً من العقلية يسمى الى البحث عن أسئلة لا يسكن الإجابة عنها . على أن الرغبة في إثبات أن للعلم قدرة محدودة ؛ وأن أنسنة النهاية تعتمد على نوع من الإيمان لا على المعرفة ؛ هي رغبة يسكن تفسيرها على أساس علم النفس وال التربية ؛ ولكنها لا تجد تأييداً من المنطق . فبنهاك علماء يشعرون بالفخر عندما تنتهي محاضراتهم عن التطور بدليل مزعم على انه ستبقى هناك أسئلة يعجز العالم عن الإجابة عليها . وكثيراً ما يستشهد الناس بآراء هؤلاء العلماء بوصفها دليلاً على عدم كفاية الفلسفة العلمية . ومع ذلك فكل ما تثبته هذه الآراء هو أن الأعداد العلمي لا يكفي في كل الأحيان لاكتساب العالم القدرة على مقاومة اخراج تلك الفلسفة التي تدعوا الى الاستسلام لنوع من الإيمان . أما من كانت الحقيقة ضالته المشودة فعليه الا يستسلم لتعصي الاعتقادات المسلمة بها ، حتى لا تبدأ في نفسه سورة البحث . ذلك لأن العلم سيد نفسه ؛ وهو لا يعترف بسلطنة تخرج عن حدوده .

^(*) في استطاعة المizar الفلكي الجديد في مأوى بالومار Mount Palomar بكاليفورنيا أن يضيق نطاق النجوم والسماء الملاحظة . ولو أمكن وضع منظار على القمر لامكن ادراك نطاق أوسع بكثير ، اذا أن عدم وجود غلاف جوى يتبع لنا ارجى في الكون مسافة ابعد مائة او ألف مرة مما هو ممكناً في الوقت الحالى .

الفصل الثالث عشر

المنطق الحديث

أصبح تكوين المنطق الرمزي سمة من أبرز سمات الفلسفة العلمية .
فيها المنطق ، الذي كان في الأصل شفرة سرية لا تفهمها الا جماعة صغيرة من الرياضيين ، قد أخذ يجذب انتباه دارسي الفلسفة على نحو متزايد ، لهذا فإن تقديم عرض موجز للتطور الذي أدى إلى ظهور المنطق الرمزي ، وتشكيلاته وحلوله ، قد يكون أمراً يربّب به كل من يتوافر لديهم الوقت الكافي للقيام بدراسة متخصصة لهذا الفرع الفلسفى الجديد .

إن علم المنطق اكتشاف يوناني . وليس معنى ذلك انه لم يكن هناك تفكير منطقي قبل اليونانيين ، إذ أن التفكير المنطقي قديم قدم التفكير ذاته . وكل فعل فكري ناجح يخضع لقواعد المنطق . غير أن تطبيق هذه القواعد دونوعي في عمليات التفكير العملي شيء ، وصياغتها بصورة واضحة من أجل جمعها على شكل نظرية شيء آخر . ولقد كان هذا ابحث المخطط في القواعد المنطقية هو الذي بدأ على يد أرسطو .

وقد ركز أرسطو أبحاثه في ميدان أصبحنا نعلم اليوم أنه باب خاص جداً من أبواب المنطق . فقد صاغ قواعد الاستدلال الخاص بالافتراضات ، أى الاستدلال المتعلق ببعضوية الفتاوى . والمقصود بالفتنة كل أنواع المجموعات

أو الكنيات ، مثل فئة البشر ، أو القطب ، فتون سفراط انسانا هو ، بالنسبة الى المنطق ، مثال لعضو في الفئة : إذ أن سفراط عضو في فئة الناس . ويسمى الاستدلال المتعلق بعضو في الفئة قياسا . مثال ذلك أن نستدل من المقسمتين « كل انسان فان » « وسفراط انسان » على النتيجة « سفراط فان » .

هذا النوع من الاستدلال يبدو لأول وهلة ضئيل القيمة ، غير أن مثل هذا الحكم ليس فيه انصاف لأنسسطرو . لما كشفه أرسسطو هو أن للاستدلال صورة ينبغي التمييز بينها وبين مضمونه . فالعلاقة بين المقدمتين والنتيجة ، كما تمثل في الاستدلال المتعلق بسقراط ، مستقلة عن الفئات الخاصة المشار إليها ، وهي تظل سارية على غيرها من الفئات والأفراد المناسبين أيضا . وبفضل دراسة أرسسطو للصور المنطقية ، اتخد الخطوة الحاسمة التي أدت الى قيام علم المنطق . وقد صاغ بوضوح بعض المبادئ الرئيسية للمنطق ، مثل مبدأ الهوية ومبدأ التناقض .

غير أن أرسسطو لم يقم الا بالخطوة الأولى . فمنظقه لا يسرى الا على بعض الصور الخاصة للعمليات الفكرية . ولكن هناك ، الى جانب الفئات ، علاقات . والعلاقة ليس لها أعضاء أفراد ، وإنما تشير الى زواج من الأعضاء (او الى مجموعات ثلاثة ، او الى مجموعات تضم عددا أكبر) . فكون ابراهيم ابا اسحق هو حقيقة تتعلق بابراهيم واسحق ، وبالتنائي تحتاج للتعبير عنها الى العلاقة « أبو ... » . وبالمثل اذا كان زيد أطول من عمرو ، فإن علاقة « أطول من » تسرى فيما بين هذين الشخصين . فالاستدلالات الخاصة بالعلاقات لا يمكن التعبير عنها في منطق الفئات . مثال ذلك أن منطق أرسسطو لا يستطيع أن يثبت أنه اذا كان ابراهيم ابا اسحق ، فإن اسحق ابن ابراهيم (١) ، فمنظقه لا يملك وسيلة التعبير عن صورة هذا الاستدلال .

وان المرء ليميل الى الاعتقاد بأنه لم يكن من العسير على مكتشف منطق الفئات أن يمتد بعمله الى منطق العلاقات ، ما دامت اللغة التي كان يتكلّمها لم تكن تقلّ تطورا عن لغتنا ، وكانت فيها كل الصور النحوية الازمة لمعالجة العلاقات . وفضلا عن ذلك فقد عرف أرسسطو بوجود العلاقات ، ففي كتابه عن المقولات يشرح بوضوح تام أن علاقة مثل « أكبر من » تقتضي

(١) أضفتنا الى الفعل الى الكلمة « ابن » لأنها في هذه الحالة تعبير عن علاقة مقصودة للذاتها ، هي علاقة البنوة ، وليس جزءا مكملا للاسم .

(المترجم)

شيئين تسرى فيما بينهما . ولكنه لا يمتد بمنظريته فى الاستدلال ب بحيث تشمل العلاقات . وقد يكون السبب هو أن اهتمام واضح منطق الفنات بالمسائل الأقرب إلى الطابع الميتافيزيقي كان أعظم من أن يتبع له الوقت اللازم لاكتمال عمله المنطقى . ولكن اذا صع ذلك فقد كان في استطاعة واحد من تلاميذه أن يضع منطقا للعلاقات . غير أن العجيب أن شيئاً من ذلك لم يحدث ، ويبدو أن أرسسطو لم يدرك أبداً أن متنطقهحدوداً لم يستطع أن يتعداها . ولم يصف تلاميذه الا تفصيلات قليلة ، ولكنهم لم يتجاوزوا عمل أستاذهم في أي موضوع أساسى . ولم يطرأ تغير إلى الأحسن في القرون التالية . وهكذا تمثل في تاريخ المنطق صورة عجيبة لعلم ظل طوال أكثر من ألفى عام في نفس المرحلة الأولى التي تركه فيها مؤسسه .

فما هو تفسير هذه الحقيقة التاريخية ؟ إن تاريخ المنطق يبدو ، بالقياس إلى التقدم الهائل الذي أحرزته الرياضة وأحرزه العلم خلال هذه الأعوام الألفين ، أشبه ببقعة جرداء في بستان المعرفة . فما السبب الذي يمكننا أن نعمل به هذا الركود ؟

إن المنطق يحتاج ، أكثر من أي مبحث آخر في الفلسفة ، إلى معالجة فنية متخصصة لمشكلاته . فالمشكلات المنطقية لا تحل بلغة مجازية ، وإنما تتضى دقة اتصиاغة الرياضية ، بل إن مجرد التعبير عن المشكلة يكون في كثير من الأحيان مستحيلاً بدون مساعدة لغة تماطل في دقتها لغة الرياضيات . ولقد كان الفضل الذي يتبين أن ينسب إلى أرسسطو ومدرسته هو أنه هم الذين وضعوا الأولى لغة فنية دقيقة للمنطق ، وهي لغة أضافت إليها العصور الوسطى بضعة عناصر ضئيلة القيمة . ولكن ذلك كل ما تم في هذا الاتجاه خلال ألفى عام . وعلى حين أن كبار الرياضيين قد استحدثوا لعلمهم أسلوباً فنياً ذا كفاءة عالية ، فإن التجاهل كان من تسيب أسلوب المنطق ، بل إن المنطق التقليدي يتمثل على الصورة الهزلية للعن لم يكن أبداً مجالاً لعمل رجل عظيم . فيبدو أن أولئك الذين وهبوا أعظم قدرة على التفكير المجرد لم يجدتهم المنطق ، وإنما اجتنبهم العلم الرياضي الذي كان يتبع لهم فرضاً أعلم للنجاح . وهذا الحكم يصدق حتى على عهد أرسسطو : إذ أن التحليل المنطقي الذي مارسه رجال مثل فيثاغورس واقليدس في ميدان الرياضة يفوق بكثير تلك الكشوف التحليلية التي تم الوصول إليها في منطق أرسسطو . ولو لا مساعدة العقل الرياضي ، نظل المنطق محكوماً عليه بالبقاء في مرحلة الطفولة . وعلى الرغم من أن « كانت » لم يستطع أن يستحدث منطقاً أفضل ، فإنه قد أصدر حكمـاً صحيحاً

على الموقف عندما أغرب عن دهشته لأن المنطق هو العنصر الوحيد الذي لم يحرز أي تقدم منذ بدايه عهده .

ولقد كان أول رياضي عظيم اتجه اهتمامه صوب المنطق هو ليبينتس . وكانت النتائج التي توصل إليها نورية : إذ كان هو أول من وضع برنامج التدوين الرمزي ، ولو كان قد أبدى في تعميد هذا البرنامج نفس وجهه والعبقرية اللتين أبداهما في اختراعه حساب التفاضل ، لمجل بطيسور المنطق الرمزي قبل مائة وخمسين عاماً من موعد ظهوره الفعلي . غير أن عمله ظل غير مكتمل ، وغير معروف في عصره ، وكان لزاماً على كتاب القرن التاسع عشر أن يجمعوه من رسائله ومن مخطوطاته غير المنشورة . وكانت نقطة التحول في تاريخ المنطق هي منتصف القرن التاسع عشر ، عندما شرع رياضيون مثل بول de Morgan ودي مورجان Boole في التعبير عن مبادئ المنطق بلغة رمزية من نوع التدوين الرياضي . واستمر بناء المنطق الرمزي على أيدي رجال مثل بیانو G. Peano وبررس C.S. Peirce وشروعدر E. Schroeder وفريجه G. Frege ورسيل B. Russell الذين بدأ يفضلهم نوع جديد من المفليسوف ، هو المنطقي الرياضي ، يدخل ساحة التاريخ .

ويتميز المنطق الجديد ، شأنه شأن فلسفة المكان والزمان ، بأنه لم يحقق نهوض من داخل الفلسفة التقليدية ، بل من ميدان الرياضيات . فقد اكتشف الرياضيون مجالاً ظل تغافلهم يتبعاه طويلاً ، يتبع فرصة لمعالجة فنية شبيهة بالمعالجة الفنية للرياضيات . وبفضل بناء المنطق الرمزي أسهم القرن التاسع عشر بتصنيف آخر في الفلسفة . وتو نظرنا إلى مرجع القرن التاسع عشر في تاريخ الفكر على النحو الذي أوضحته من قبل ، لبدا مثل هذا التطور طبيعياً . فقد طبقت على مجال المنطق تلك المحاولة التي ترمي إلى إيجاد أسلوب فني قابل للتطبيق عملياً ، وهي المحاولة التي أحرزت نجاحاً كبيراً في جميع العلوم . وفي الوقت ذاته تبين أن الأسلوب الفني للمنطق يكون أداة للبحث في أساس المعرفة ، وهو بدوره يبحث يبدو نتيجة طبيعية لتعقد التفكير العلمي وازدياد دقته . وهكذا بدأت البنية الجرداء في بستان المعرفة تعرث بذلك الأسلوب الرياضي الذي كان قد أحرز تقدماً عظيماً .

ولكن لماذا يعد ادخال التدوين الرمزي أمراً له كل هذه الأهمية بالنسبة إلى علم المنطق ؟ إن له تقريراً نفس أهمية التدوين الرياضي الجديد . فلنفرض أن أمامك مسألة مثل : « لو كان زيد أصغر خمس سنوات ، لكان

سنة صحف سن عمره عندما كان هذا الأخير أصغر بست سنوات ، ولو كان زيد أكبر بتسعة سنوات ، لكن سنة ثلاثة أصغر سن عمره عندما كان هذا الأخير أصغر بأربع سنوات ، فإذا حاولت أن تحل هذه المسألة مباشرة بإجراء عمليات الجمع والطرح والبحث في كل حالات « لو » ، لوصلت بعد فترة قصيرة إلى نوع من الدوار وكذلك تركيب أرجوحة . ولكن لتأخذ بعد ذلك قلماً وورقة ، وترمز إلى سن زيد بالحرف س وإلى سن عمره بالحرف ص ، ولتنكتب المعادلات الناتجة وتحلها بالطريقة التي تعلمتهما في المدرسة الثانوية – وعندئذ ستدرك قيمة أسلوب التدوين الجيد .

ويتطور المنطق بيته على مشكلات مماثلة . فلتتأمل الشال الآتي : « إن من المؤكد أن كليوباترا لم تكن حية في عام ١٩٣٨ ولم تكون متزوجة من هتلر ولا من موسوليني . » مما الذي تعنيه هذه المجموعة من العبارات ؟ إن المنطقى الرياضى يوضح لك كيفية كتابتها بالرموز ، ثم يحوال التعبير عن طريق عمليات مماثلة لتلك التي تعلمت أن تستخدم بها س و ص ، وينتظر أخيراً بأن الجملة تعنى أنه « لو كانت كليوباترا حية في عام ١٩٣٨ لتزوجت من هتلر أو موسوليني . » وأنا لا أود أن أقول إن التصرير الذى كشفنا عنه ذو أهمية سياسية كبيرة ، غير أن مثله يوضح فائدة الأسلوب الفنى الرمزي . وليس فى وسعنا أن نوضح هنا كيفية تطبيق التدوين على مشكلات لها أهمية أعظم ، ومع ذلك فمن الواضح أن التدوين الرمزي يفيد أيضاً إذا طبق على صياغة المسائل الفنية فى العلوم .

وليس التدوين الرمزي أداة حل المشكلات فحسب ، بل انه أيضاً يوضح المعانى ويزيد من القدرة على ممارسة التفكير المنطقى . وانى لا ذكر أن أحد تلاميذى كان قد أصيب فى حادث سيارة أثر على مخه تأثيراً بسيطاً ، فكان يشكو من صعوبة فى فهم الجمل المقدمة ، فاعطيته تمرينات من النوع الذى أشرت إليه من قبل ، واستطاع أن يجعلها بمساعدة التدوين الرمزي ، وبعد أسبوع أو اثنين أخبرنى أن تفكيره قد طرأ عليه تحسن كبير .

وفضلاً عن ذلك فقد وجد المنطق الرمزي ميداناً هاماً تطبق نتائجه عليه ، هو التحليل النحوى للغة . ذلك لأن النحو الذى تعلمناه فى المدارس قد نشأ من المنطق الأرسططى ، وهو لا يصلح لتنبئ بدقة عن تركيب اللغة . ولقد أدى عجز أرسطرو المؤسف عن الانتقال إلى منطق العلاقات – أدى بالتحولين إلى الأخذ بالفكرة القائلة أن كل جملة يتبعها أن يكون لها مبتدأ أو خبر ، أو فعل وفاعل ، وهو تفسير غير كاف بالنسبة

الى عدد كبير من الجمل . صحيح أن الجملة « زيد طويل » فيها مبتدأ هو « زيد » وخبر هو « طويل » . ولكن الجملة « زيد أطول من عمرو » فيها اسمان متساويان في اهميتها ، هما « زيد » و « عمرو » ، ما دام الخبر ، وهو « أطول من » علاقه . وهكذا فان سوء فهم التراكيب اللغوية، انتاشي عن التمسك بالمنطق الارسططالي ، أدى الى الخاف ضرر باللغة .

واحق أن التعاون بين المنطق وعالم اللغة يبشر بخير كثير . مثال ذلك أن طبيعة الصفة والحال واتراب الأسماء والأفعال والجمل الموصولة وكثير غيرها من السمات اللغوية ، تظهر في ضوء جديد عندما ينظر إليها بأعين المنطق (١) . وان الدراسة المقارنة للغات المختلفة لتفتح أمامها آفاق جديدة عندما يصبح المحور الذي ثدور حوله نظاماً معايناً ، هو اللغة الرمزية للمنطق ، التي تتبع لنا الحكم على مختلف وسائل التعبير في كل لغة على حدة .

ولقد اتتصر حديثي حتى الآن على الفائدة العملية للتذوين الرمزي . ووضع ذلك فان للتذوين الحيد فائدة نظرية أيضاً ، فهو يتبع للمنطق كشف وحل مشكلات لم يكن يستطيع أن يدركها من قبل .

لقد أتاح بناء المنطق الرمزي البحث في العلاقات بين المنطق والرياضية من زاوية جديدة . فلماذا يوجد لدينا عمان مجردان للبحث في نواتج الفكر ؟ قام برتراند رسل وألفرد نورث وايتهد A.N. Whitehead بدراسة هذه المسألة ، وتوصلاً إلى الإجابة القائلة ان الرياضة والمنطق آخر الأمر شيء واحد ، وأن الرياضة ليست إلا فرعاً للمنطق وجهت فيه عناية خاصة إلى التطبيقات الكمية . وقد عرضوا هذه النتيجة في كتاب ضخم ، كتب بأكمله تقريراً بطريقة التذوين الرمزي للمنطق . وكانت الخطوة الخامسة في البرهان على هذا الرأي هي تعريف رسل للمعدد . ~~هند~~ بين رسل أن الأعداد الصحيحة ، وهي ١ ، ٢ ، ٣ الخ ، يمكن تعريفها من خلال التصورات الأساسية للمنطق فحسب . ومن الواضح أن مثل هذه البرهان لم يكن من الممكن الاتيان به دون مساعدة من التذوين الرمزي ، إذ أن لغة الكلمات أشد تشابكاً وتدخلاً من أن تعبر عن علاقات منطقية تتصرف بهذا القدر من التعقيد .

(١) يلاحظ أن رأى المؤلف ينطبق أصلاً على اللغة الانجليزية ، ولا يمكن تطبيقه حرفيًا على التحو العربي ، ومن هنا كان من الضروري إدخال شيء من التعديل على النص في الفقرتين السابقتين حتى يتسع ترجمتها إلى العربية . (المترجم)

وبالرجاء رسل الرياضة الى المنطق عن هذا التحول ، فقد أكمل تصوراً بدأ بالتغيير الذي طرأ على الهندسة ، وهو التغيير الذي وصفته من قبل بأنه قضاء على المعرفة الترتكيبية القبلية . ذلك لأن « كانت » كان يعتقد أن الحساب ، لا الهندسة فقط ، له طبيعة ترتكيبية قبلية . ولكن رسول أوضح ، باتباعه أن أساسيات الحساب يمكن أن تستمد من المنطق الاختصار ، أن الشرورة الرياضية ذات طبيعة تحليلية . فليس ثمة عنصر ترتكيبى قبلى في الرياضيات .

ولكن اذا كان المنطق تحليليا ، فإنه فارغ ، أي أنه لا يعبر عن خصائص الموضوعات الفيزيائية . ولقد حاول الفلسفه العقليون مراجوا أن ينظروا إلى المنطق على أنه علم يصف بعض الخصائص العامة للعالم ، أعني علما للوجود ، أو أنطولوجيا . وهو يعتقدون أن مبادئ مثل « كل شيء في العالم في هوية مع ذاته » تبيينا بخصائص عن الأشياء . ولكن فاتتهم أن كل المعلومات التي تمدنا بها هذه الجملة إنما تنحصر في تعريف يحدد شروط استخدام الكلمة « الهوية » ، وأن ما نعرفه من الجملة ليس صفة للأشياء ، وإنما هو قاعدة نحوية . فالمنطق يصوغ قواعد اللغة – ولهذا كان المنطق تحليليا وفارغا .

وأورد أن أوضح بمزيد من الدقة تلك الطبيعية التحليلية للمنطق ، والسبب الذي يوصف المنطق من أجله بأنه فارغ . فالمنطق يربط جملة نحو من شأنه أن يكون التجمع الناتج صحيحا على نحو مستقل عن صحة الجمل المفردة . مثال ذلك أن التجمع الآتي للجمل: « لو أن نابوليون أو قيصر لم يبلغ سن الستين ، فإن نابوليون لم يبلغ سن الستين » – هذا التجمع صحيح سواء أكان نابوليون ، أو قيصر ، قد مات بالفعل قبل سن الستين أم لم يكن ، وعلى ذلك فإن هذا التجمع لا يبيينا عن السن الذي بلغه الشخص المشار إليه . وهذا هو المقصود بكون المنطق فارغا . ومن جهة أخرى ، فإن المثل يوضح لماذا كانت العلاقات المنطقية صحيحة بالضرورة : فهي صحيحة لأن آية ملاحظة تجريبية لا يمكنها أن تكذبها . فلو رجعنا إلى أحد القواميس ووجدنا أن نابوليون مات في سن الرابعة وأربعين ، فإن هذه النتيجة لا تكذب التجمع السابق للجمل ، وكذلك فإننا لو وجدنا أن نابوليون مات في سن الخامسة والستين ، لما أدت هذه النتيجة بدورها إلى تكذيبه . فالضرورة المنطقية والفراغ صفتان متلازمان ، وهما معا تؤلفان الطابع التحليلي للمنطق ، أو صفة تحصيل الحاصل فيه . فكل العبارات المنطقية البعثة تحصيل حاصل ، كالمثل الذي أوردهنا من

قبل ، وهي لا تقول شيئا ، وبالتالي فإن ما تبنتنا به لا يزيد ولا ينقص عما يتبناه به تحصيل الأحصال الآتى : « غدا ستمطر السماء أو لا تغطر » . ومع ذلك فليس من السهل دائما كشف الطابع التحليلي لجتماع من الجمل . فلننتمل مثلا المجمع الآتى : « إذا كان أى شخصين يحب كل منهما الآخر أو يكره كل منهما الآخر ، فاما أن يكون هناك شخص يحب الناس جميعا ، واما أن يكون لكل شخص ، شخص آخر يكرهه » . ان المنطق يثبت أن هذا التجمع تحليلي ، وإن لم يكن الطابع التحليلي واضحا على الاطلاق .

ولقد أثار رأى رسول في الطابع التحليلي للرياضيات اهتماما عظيما ، وأبدى بعض الرياضيين نفورا من ذلك التفسير الذي يقدمه رسول لعنهم ، والذى لا تختلف فيه النظريات الرياضية ، من حيث فراغها ، عن مبادئ المنطق . ولكن هذا الحكم يكشف عن سوء فهم لطبيعة المنطق : اذا أن وصف الرياضيات بأنها تحليلية لا ينطوى على أى إقلال من شأنها . بل إن فائدة التفكير الرياضى ذاتها إنما تستمد من طبيعته التحليلية . فكون النظريات الرياضية فارغة ، هو ذاته الذى يجعلها مضمونة على نحو مطلق ، ويسمح باستخدامها فى العلوم الطبيعية . ولكن لا يمكن تكذيب أية نتيجة عنبية باستخدام الرياضة ، لأن الرياضة لا تستطيع أن تضيف إلى العلم مضمونا خفيا لم يتم اكتشافه . ومع ذلك فالقول إن العلاقات الرياضية فارغة لا يعني أن من السهل الاهتداء إليها . فكشف العلاقات الفارغة ، كما أوضحت من قبل ، يمكن أن يكون عملا شديدا الصعوبة ، وإن مقدار الجهد والبراعة اللازمين في الرياضة لدليل على الأهمية البالغة للبحث الرياضي .

ولقد استخدم المنطق الرمزي على نطاق واسع في وضع مبحث رياضي جديد أرسىت دعائمه في القرن التاسع عشر : هو نظرية المجموعات (sets) . وكلمة « المجموعة » لها نفس معنى الكلمة « الفئة » class الذى أوضحته من قبل في صدد المنطق الأرسططلي . ولكن ما أعظم الفارق بين نظرية المجموعات كما وضعها رياضيو القرن التاسع عشر ، وبين حساب الفئات في المنطق الأرسططلي ! الحق أنه من غير المفهوم أن يظل منطق الفئات يملا الكتب المدرسية في المنطق ، في وقت يختلف عن عبد أرسطو بقدر ما تختلف القatarات الحديدة عن العربية التي تجربها الشiran .

غير أن المنطق الرمزي لم يجعل النجاح لعالم المنطق على الدوام . فقد أوقعه أيضا في صوريات كشف عنها رسول وصاغها في نقاوص منطق الفئات . ولنضرب مثلا نوضح به المشكلة .

إننا نستطيع ، عندما تتأمل صفة ، أن نتساءل عما إذا كانت هذه الصفة ذاتها لديها نفس الصفة . ولكن الأمر عادة لا يكون كذلك . فالصفة أحمر ليست حمرة . ولكن الأمر يختلف في صفات أخرى : صفة « القابلية للتخييل » يمكن تخيلها ، والصفة « محدد » هي ذاتها محددة ، والصفة « قديم » هي ذاتها قديمة ، إذ أن من المؤكد أنها كانت موجودة حتى في عصر ما قبل التاريخ . فلتستخدم اسم « القابل للعمل predictable للدلالة على هذا النوع الثاني من الصفات ، أما الصفات الأخرى فسوف نسميتها « غير القابلة للعمل impredicable » . وهنا نجد تصنيفًا جامعًا : بكل صفة إما أن تكون قابلة للعمل وأما لا تكون . فضمن آية فتنة (ذن يتبين أن نصف الصفة « غير قابل للعمل » ؟

لتفرض أن الصفة « غير قابل للعمل » قابلة للعمل ، وعندئذ تكون متصفة بالصفة التي تدل عليها ، مثل « قابل للتخييل » ، ومن ثم تكون الصفة « غير قابل للعمل » غير قابلة للعمل . ولكن لنفرض أن الصفة « غير قابل للعمل » غير قابلة للعمل . والفرض الذي قلنا به يقر أن « غير قابل للعمل » لها نفس الصفة التي تدل عليها ، وعلى ذلك فإن « غير قابل للعمل » قابلة للعمل . وهكذا فإننا كيما صنفنا الصفة « غير قابل للعمل » ، وصلنا إلى تناقض .

هذا النوع من النقائض يمثل مشكلة خطيرة . ولو شئنا أن يكون المنطق موثوقا به على نحو مطلق ، فلا بد أن يكون لدينا ضمان بأنه لن يؤدي إلى متناقضات . وأنه لمن الحقائق الطريفة أن المناطقة القدماء ذاتهم قد وضعوا نقاوئ ، اشتهرت من بينها مفارقات زينون . ومع ذلك فإن النظرية الاحديّة في الفئات تؤدي إلى استبعاد معظم هذه المفارقات ، وذلك عن طريق تحليل تصور « الامتناعي » على نحو أدق . أما نقيضة رسن فتحتاج إلى علاج أجرأ . فهي تدل على أنه ليس كل تجمع للكلمات يمكن أن يقبل على أنه عبارة ذات معنى ، وتدل على أن بعض التجمعات ، وإن كانت تتخد صورة جملة ، يتبعى أن تعد تجمعات لا معنى لها . مثال ذلك أن الجملة (الصفة ، محدد ، محددة) ، وإن كانت تبدو معقوله لاول وملة ، يتبعى أن تستبعد من مجال الجمل التي لها معنى . وقد صاغ رسن قيود اللغة هذه في نظرته في الأنماط theory of types ، وبمقتضاهما تكون صفة الصفة من نمط أعلى من صفة الشيء . هذا التمييز يجعل صياغة النقيضة مستحيلة ، وبذلك يخلص المنطق من المتناقضات .

فبل نحن على ثقة من أن المناطقة لن يكتشفوا أبدا أنواعا أخرى من

النقا襌 ؟ وهل ندرينا خسان بأن المنطق برىء من التناقض ؟ هذه المشكلة شغلت الرياضى الالمانى هيلبرت Hilbert ، وهو من اعظم الرياضيين فى عصرنا . فيما سلسله من الابحاث التي كانت تهدف الى ايجاد برهان على أن المنطق والرياضيات بريئان من التناقض . وقد واصن آخرون عمله ، غير أن البرهان لم يقدم حتى الآن الا بالنسبة الى نظام منطقية بسيطة الى حد ما . وقد نشأت صعوبات من تطبيق هذا البرهان على ذلك النظام المعتقد للرياضيات ، الذى يستخدمه الرياضي الحديث ، وما زال من الأمور غير المؤكدة ان كان البرهان مصحح الذى وضعه هيلبرت للبرهانة على الاتساق أمرا يمكن تنفيذه أم لا . أما ما سيكونه الجواب ، فتلك مشكلة من مشكلات المنطق الحديث التى لم تحل . وقد يكون فى وجود أمثل هذه المشكلات دليل على أن المنطق الحديث ما زال فى حاجة الى مزيد من الأبحاث ، فما زال من الواجب القيام بقدر هائل من التحليل ، من نوع لم يكن يمكن تصوّره في ظل المنطق التقليدي .

ولقد أدت دراسة النقا襌 ونظرية الانماط الى تمييز له أهميته العظيم : هو تمييز بين اللغة واللغة البعدية metalanguage (واللغة meta الذى يسبق الكلمة الانجليزية من أصل يوناني بمعنى « ما بعد ») . فعلى حين أن اللغة المعتادة تتحدث عن أشياء ، فإن اللغة البعدية تتحدث عن اللغة . وعلى ذلك فانتا عندما نضع نظرية في اللغة فانيا تتحدث « لغة بعدية » ، فالنهايات مثل « لفظ » و « جملة » وما الى ذلك ، هي ألفاظ في اللغة البعدية . ومن الوسائل المألوفة في التعبير عن الانتقال الى اللغة البعدية ، استخدام علامات الاقتباس quotation marks . فعندما تتحدث عن النهاية « زيد » نضعه بين هذه العلامات ، وتوضح بذلك انتنا لا نتحدث عن الشخص . فنحن نقول مثلا ان « زيد » لها ثلاثة حروف على حين أن زيداً يلعب الكرة . ولو حدث خلط بين المفتين ، لتجت نقا襌 معينة ، ومن هنا كان التمييز بين مستويات اللغة شرطا ضروريا للمنطق . فالجملة « ما أقوله الآن كذب » تؤدى الى متناقضات ، لأنها لو كانت صادقة ، تكونت كاذبة ، ولو كانت كاذبة ، تكونت صادقة . ولكن من الواجب النظر الى مثل هذه الجمل على أنها لا معنى لها ، لأنها تتعارض عن ذاتها ، وتخالف التمييز بين مستويات اللغة .

ولقد أدت دراسة اللغة البعدية الى نظرية عامة في العلامات ، يطلق عليها في كثير من الأحيان اسم « علم المعانى semantics or semiotics » وهو يبحث يختص بدراسة خواص جميع أشكال التعبير اللغوى . ويشتمل

هذا المفهُّم على علامات مثل علامات المرور ، أو على صور ، تستخدم كاللغة المنطق على علامات مثل علامات المرور ، أو على صور ، تستخدم كاللغة المنظورة بوصفها أدوات لوصيَّل المعانى إلى أشخاص آخرين . وتقوم نظرية العلامات ، مستعينة بعلم النفس الحديث ، بدراسة الارتباطات الانفعالية الشديدة لأنواع مختلفة من اللغات ، كالشعر أو اللغة الخطابية . فالمنطق لا يبحث إلا في الاستخدام المعرفي للغة ، أما البحث في المنفعة بوصفها أداة أو وسيلة ، فيقتضي علماً آخر ، هو علم المعانى semantics وهكذا فإن ظهور المنطق الحديث قد أدى إلى بحث الحياة في علم آخر ، يungan المصادص الملغوية التي تستبعد ، وينبغي أن تستبعد ، في التحليل المنطقي .

وإلى جانب فائدة المنطق الرمزي في الرياضيات ، فقد اكتسب أهمية بالنسبة إلى علوم أخرى . فعندما اكتشف الفيزيائيون أن ميكانيكا الكوانتم تؤدي إلى عبارات معينة لا يمكن التتحقق من صدقها أو كذبها (انظر الفصل الحادى عشر) ، أمكن إدراج أمثل هذه القضايا في إطار منطق ثلاثي القيم ، أعني منطقاً يضع قيمة « الالاتعدد » بين قيمتي الصدق والكذب . وقد أمكن بناء هذا المنطق بأساليب المنطق الرمزي حتى قبل أن يفكر أي شخص في تطبيقه على الفيزياء . وبالمثل فقد وضعت أشكال أخرى في المنطق المتعدد القيم multivalued logic . وأحد هذه الأشكال يستخدم في تفسير القضايا الاحتمالية ، وهو يستعيض عن قيمتي الصدق والكذب بسلسلة متصلة من الاحتمالات ، يتراوح بين صفر وواحد .

وفضلاً عن ذلك فقد طبق المنطق الرمزي في تحليل البيولوجيا ، وهو يبشر بنتائج مشمرة في دراسة العلوم الاجتماعية . بل إن من الممكن استخدامه في صياغة المشكلات المنطقية على نحو من شأنه أن يتبع « تقنية آلة حاسبة الكترونية بها . وقد يتمنى عقل آلي حديث كهذا ، في يوم ما ، من حل مشكلات منطقية تتحدى قدرات المخ البشري ، مثلما يحل هنا العقل الآلي بالفعل مشكلات رياضية . ولقد سبق أن أعرب ليبيتس عن الرأى القائل أن المنطق الرمزي هو أحرز تقدماً كافياً ، لزالت جميع الحالات العلمية : إذ أن العلماء ، بدلاً من أن يتبعادوا ، سيقولون : « فلنحسبها calculamus » . أما المنطقى الحديث فليس متفائلاً إلى هذا الحد . ذلك لأنه يعلم أن عمليات الآلة ستقتصر على المنطق الاستنباطي ، وبذلك ستكون نتائجها متوقفة على نوع المقدمات التي يغذيها بها الإنسان الذي يستخدمها ،

ولذلك فان المنطق المعاصر يشعر بالرضا لو امكن على الاقل حل بعض
الخلافات على هذا النحو .

ان المنطق هو الجزء الفنى (الستكينيكي) فى الفلسفة ، ولهذا السبب
ذاته كان شيئا لا عناء عنه للغليسوف . أما فيلسوف الطراز القديم الذى
يخشى دقة الاسلوب الفنى ، فإنه يزور استبعاد المنطق الرمزى من مجال
الفلسفة ، وتركته للرياضى . غير انه لا يحرز فى هذا الصدد نجاحا
كبيرا . ذلك لأن الجيل الجديد ، بقدر ما تعلم التدوين الرمزى فى الدروس
الأولية لمنطق ، يعرف قيمة هذا الشكل الجديد لمنطق ، ويصر على
تطبيقه . وقد يبدو المنطق الرمزى لأول وهلة معقدا ومحيرا للطالب ،
شأنه فى ذلك شأن أي اسلوب فنى فى التدوين ، ولا بد من بعض التدريب
لكى يدرك الطالب أن هذا الاسلوب الجديد أداة تيسير الفهم المنطقي
وتوضع الأفكار . ولقد تبين لي ، من تجربتى فى تدريس المنطق الرمزى ،
أن معظم الطلاب يخافون التدوين الرمزى ويكرهونه فى البداية ، ولكن
بعد تدريب يدوم حوالي أسبوعين ، تتغير الصورة ، وتنتشر بينهم حماسة
عجيبة للرمزية ، ولا يتبقى بعد ذلك الا عدد قليل من الطلاب الذين
لا يفهمونه أبدا فيما كاملا ، ويظلون كارهين للرمزية على الدوام .

ويبدو أن المنطق الرمزى مكتوب عليه أن يقابل اما بالكراهية واما
بالترحاب الشديد . وعلى أية حال فان أولئك الذين لا يمكنهم بلوغ المرحلة
الثانوية ، يمكنهم أن يحققوا المزيد فى ميادين أخرى للفلسفة العلمية ،
ويصلوا الى النجاح فى تطبيقات أقل تجريEDA لقدرات الفكر البشري .

لِلْإِسْرَارِ

الفصل الرابع عشر

المعرفة التنبؤية

ان المنطق الرمزي الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق منطق استنباطي ، فهو لا يبحث الا في العمليات الفكرية التي تتصرف بالضرورة المنطقية . غير أن العلم التجريبي ، وان كان يستخدم العمليات الاستنباطية على نطاق واسع ، يحتاج بالاضافة إليها الى نوع ثان من المنطق ، يسمى بالمنطق الاستقرائي ، نظراً إلى استخدامه للعمليات الاستقرائية .

والصفة التي تميز الاستدلال الاستقرائي عن الاستدلال الاستنباطي هي أن الأول ليس فارغاً ، أي أنه يؤدي إلى نتائج ليست متنسقة في المقدمات . فالنتيجة القائلة أن كل الغربان سوداء ليست متنسقة منطقياً في المقدمة القائلة أن كل الغربان التي لوحظت حتى الآن سوداء ، وقد تكون النتيجة كاذبة على حين تكون المقدمة صادقة . والاستقراء هو أداة النهج العلمي الذي يرمي إلى كشف شيء جديد ، أعني شيئاً يزيد عن كونه مجرد تلخيص للملاحظات السابقة . فالاستدلال الاستقرائي هو أداة المعرفة التنبؤية .

ولقد كان بيكن هو الذي أدرك بوضوح ضرورة الاستدلالات الاستقرائية في النهج العلمي ، وله في تاريخ الفلسفة منزلة نبي الاستقراء (انظر الفصل الخامس) غير أن بي肯 أدرك أيضاً نواحي الضعف في الاستدلال الاستقرائي ، وافتقار منهجه إلى الضرورة ، وامكان الوصول

إلى نتائج كاذبة . ولم تحرز محاولاته لتحسين الاستدلال الاستقرائي نجاحاً كبيراً ، إذ أن الاستدلالات الاستقرائية التي تقسم بتركيب أعقد كثيراً ، تُلوك المستخدمة في المنهج الفرضي الاستنباطي الذي يتبعه العالم (انظر الفصل السادس) ، تتميز بأنها أرفع بكثير من استقراءً يمكنه البسيط . غير أن هذا المنهج بدوره لا يمكنه أن يأتينا بضرورة منطقية ، إذ أن نتائجه قد تكون كاذبة ، ولا يمكن أن تكتسب المعرفة التنبؤية طابع الضمان المطلق الذي يسمى به المنطق الاستنباطي .

ولقد ناقش الفلسفه والعلماء كثيراً ذلك المنهج الفرضي الاستنباطي ، أو الاستقراء التفسيري explanatory ، ولكن طبيعته المنطقية قد أُسى به فيما في كثير من الأحيان . فلما كان الاستدلال من النظرية على الواقع الملاحظة يتم عادة بوسائل رياضية ، فقد اعتقد بعض الفلسفه أن من الممكن تفسير وضع النظريات من خلال المنطق الاستنباطي . غير أن هذا رأى لا يمكن قبوله ، إذ أن الأساس الذي يتوقف عليه قبول النظرية ليس الاستدلال من النظرية على الواقع ، وإنما هو المكس ، أي الاستدلال من الواقع على النظرية ، وهذا الاستدلال ليس استنباطياً ، بل هو استقرائي . فيما هو معطى هو الواقع الملاحظة ، وهذه هي التي تكون المعرفة المقررة التي ينبغي تحقيق النظرية على أساسها .

وفضلاً عن ذلك فإن الطريقة التي يتم بها هذا الاستدلال الاستقرائي بالفعل قد أدت ببعض الفلسفه إلى ضرب آخر من ضروب سوء الفهم . فالعالم الذي يكتشف نظرية يسترشد في كشفه بالتخمينات عادة ، وهو لا يستطيع أن يحدد منها اهتمى إلى النظرية بواسطته ، وكل ما يمكنه أن يقوله هو أنها بدت له معقوله ، أو أن احساسه كان مصرياً ، أو أنه أدرك بالحدس أي الفرض هو الذي يلام الواقع . وقد أساء بعض الفلسفه فهم هذا الوصف النفسي للكشف ، فاعتبروا أنه يثبت عدم وجود علاقة منطقية تؤدي من الواقع إلى النظرية ، وزعموا أن من المستحيل ايجاد تفسير منطقي للمنهج الفرضي الاستنباطي . فالاستدلال الاستقرائي في نظرهم عملية تخمينية تظل بعيداً عن التحليل المنطقي . وغالب عن هؤلاء الفلسفه أن نفس العالم الذي اكتشف نظريته بالتخمين لا يعرضها على الآخرين الا بعد أن يطمئن إلى أن الواقع تبرر تخمينه . وفي سبيل الوصول إلى هذا التبرير يقوم العالم باستدلال استقرائي ، لأنه لا يود أن يقتصر على القول بأن الواقع يمكن أن تستخلص من نظريته ، وإنما يود أن يقول أيضاً أن الواقع يجعل نظريته مرجحة وتشهد بقدرتها على التنبؤ

يمزيد من الواقع الملاحظة . فالاستدلال الاستقرائي لا يستخدم في الاهتمام إلى نظرية ، وإنما يستخدم في تبريرها على أساس المعيديات الملاحظة .

والواضح أن التفسير الصوفي للمنهج الفرضي الاستنباطي يأبه تحريم لا عقل ، إنما ينبع عن الخلط بين سياق الكشف وسياق التبرير . فعمليه الكشف تعلو على التعديل المنطقى ، إذ لا توجد قواعد منطقية يمكن بواسطتها صنع « آلة للكشف » تحل محل الوظيفة الحلاقة للكشف العقلى . ولكن تعليم الكشوف التعليمية ليس من ميمة رجل المنطق ، وكل ما يستحضر أن يفعله هو أن يحلل العلاقة بين الواقع المعاشر وبين النظرية التي تقدم إليه زاعمة أنها تفسر هذه الواقع . وبعبارة أخرى فالمنطق لا يتم إلا بسياق التبرير . وتبرير النظرية على أساس المعيديات الملاحظة هو موضوع نظرية الاستقراء .

وتتسمى دراسة الاستدلال الاستقرائي إلى نظرية الاحتمالات ، إذ أن كل ما تستطيع الواقع الملاحظة أن تفعله هو أن تجعل النظرية محتملة أو مرجحة ، ولكنها لا تجعلها ذات يقين مطلق أبداً . ومع ذلك ، فحقى عندما يعترف باندماج الاستقراء في نظرية الاحتمال على هذا النحو ، تتشكل ضروب أخرى من سوء الفهم ، إذ ليس من السهل ادراك التركيب المنطقي للاستدلال الاحتمالي الذي تقوم به من أجل تأكيد النظريات بالواقع . وقد اعتقد بعض المناطقة أنهم يجب أن يتصوروا هذا التأكيد على أنه عكس الاستدلال الاستنباطي ، أي أنه إذا كان في إمكاننا أن نستمد الواقع من النظرية بالاستنباط ، ففي استطاعتنا أن نستمد النظرية من الواقع بالاستقراء . غير أن هذا التفسير مفرط في التبسيط . فلكل نظريات بالاستدلال الاستقرائي ، ينبغي أن تشتمل معرفتنا على ما يزيد بكثير عن العلاقة الاستنباطية من النظرية إلى الواقع .

وهناك ظاهرة بسيطة توضح التركيب المعد للاستدلال المؤدى إلى تأكيد النظريات . فمجموعة الواقع الملاحظة يمكن دائمًا أن تدخل في أكثر من نظرية واحدة ، وبعبارة أخرى فهناك عدة نظريات يمكن أن تستخلص منها هذه الواقع . ويستخدم الاستدلال الاستقرائي من أجل اعطاء درجة من الاحتمال لكل من هذه النظريات ، ثم تقبل أقوى النظريات احتمالاً . ومن الواقع أنه لا بد ، من أجل التفرقة بين هذه النظريات ، من معرفة تتجاوز نطاق العلاقة الاستنباطية بالواقع ، وهي العلاقة التي تسرى على كل هذه النظريات .

فإذا ما أردنا أن نفهم طبيعة الاستدلال التأكيدى ، كان علينا أن

ندرس نظرية الاحتمالات . وقد تمكن هذا البحث الرياضي من وضع طرق تسرى على مسلكه الدلاله غير المباشره indirect evidence في عموم ، وهي المسلكه التي يعد الاستقراء الذي يحقق صحة النظريات العلميه مجرد حالة خاصة منها . ولكن أضرب مثلا لنمشكلة العامة ، اود أن أتحدث عن الاستدلالات التي يقوم بها ضابط المباحث فى بحثه عن مرتكب جريمه . بعض المعطيات تكون موجودة ، كمنديل ملوث بالدم ، وازميل ، واحتفاء أرملة ثانية ، وتقدير عدة تفسيرات لما حدث بالفعل . ثم يحاول ضابط المباحث تحديد أقوى التفسيرات احتمالا ، فيسير في أبحاثه تبعا للقواعد الاحتمالية المقررة ، اذ يحاول ، مستخدما كل الشرواءد الواقعية وكان معرفته بنفسية الناس ، أن يصل إلى استنتاجات ، يختبرها بدوره بلاحظات جديدة خطفت لهذا الغرض بالذات . ويؤدي كل اختبار ، مبني على معطيات جديدة ، إلى تقوية أو اضعاف احتمال التفسير . ولكن لا يمكن أبدا النظر إلى التفسير الذي تم الوصول إليه على أنه يتصف باليقين المطلق . الواقع أن المنطقى الذى يحاول أن يعبر عن الصبغة الاستدلالية التي سار عليها ضابط المباحث ، يجد كل العناصر المنطقية الالزامه في حساب الاحتمالات . وعلى الرغم من أنه يفتقر إلى الماده الاحصائيه الالزامه لحساب الدقيق للاحتمالات ، فإنه يستطيع على الأقل أن يطبق صيغ الحساب المعنى كيني . وبطبيعة الحال لا يمكن بلوغ النتائج الحسابية المدققة ، اذا لم تكن الماده المعطاه تسمح الا بتقديرات احتمالية تقريبية .

ونفس هذه الاعتبارات تسرى على مناقشة احتمال النظريات العلمية ، التي يتبعى أن تخذل بدورها من بين عدة تفسيرات ممكنة للمعطيات الملاحظة . وته الاخبار باستخدام البناء العام للمعرفة . الذي تبدو بعض التعرفيات ازاءه أرجع من بعضها الآخر . وعلى ذلك فإن الاحتمال الأخير نتاج لمجموعة من احتمالات متعددة . ويقدم حساب الاحتمالات صيغة مناسبة من هذا النوع في قاعدة بايز rule of Bayes وهي صيغة تتطبق على المشكلات الاحصائية مثلما تتطبق على استدلالات ضابط المباحث أو الاستدلال الكايدى .

لهذه الأساليب كانت دراسة المنطق الاستدلالي تفضى إلى نظرية الاحتمالات . فمقدمات الاستدلال الاستقرائي تجعل نتائجه احتمالية ، لا يقينية ، ولابد أن تتصور الاستدلال الاستقرائي على أنه عملية تدخل في إطار حساب الاحتمالات . والواقع أن هذه الاعتبارات ، مقتنة بالتطور الذي حول القوانين العلمية إلى قوانين احتمالية ، توسيع السبب في الأهمية القصوى لتحليل الاحتمال في فهم العلم الحديث . ذلك لأن

نظريّة الاحتمال تمدنا باداة المعرفة التنبؤية . فضلاً عن صورة القوانين الطبيعية : و موضوعها هو عصب النهج العلمي ذاته .

وقد يميل المرء الى الاعتقاد بأن نظرية الاحتمال كانت على الدوام وقفا على المذهب التجربى ، غير أن تاريخ هذه النظرية يثبت أن الأمر على خلاف ذلك . ذلك لأن المذهب العقلى الحديث ، حين أدرك مدى أهمية الأفكار الاحتمالية ، قد حاول وضع نظرية عقلية في الاحتمال . ومن المؤكد أن برنامج ليبننس الذى يهدف الى وضع منطق للاحتمال في صورة منطق كمى لقياس درجات الحقيقة . لم يكن يقصد منه أن يكون حلًا تجريبياً لشكلة الاحتمال . وواصل تحقيق هذه الرسالة مناطقة كانت في متناول أيديهم موارد المنطق الرمزى . وربما كان من الواجب تصنيف منطق الاحتمالات عند بول Boole على أساس أنه يتعمى الى الجانب العقلى ، ومن المؤكد أن نظرية كينز Keynes الرمزية في الاحتمال تتعمى الى هذا الجانب ، بما تنطوى عليه من محاولة لتفسير الاحتمال على أنه مقياس للاعتقاد العقلى . على أن هذه الأفكار قد اعتنقها مناطقة معاصرون لا يقبلون أن يدرجو ضمن العقليين ، وان كانت أعمالهم تؤدى بالفعل الى ادخالهم ضمن هذه الفئة ، وذلك بالنسبة الى تفسيرهم للاحتمال على الأقل .

أن صاحب المذهب العقلى يرى أن درجة الاحتمال نتاج للعقل في حالة انعدام الأسباب المعقولة . فإذا كانت قطعة نقود ، فهل ستظهر الصورة أم الكتابة؟ هذا أمر لا أعلم عنه أى شيء، وليس لدى من الأسباب ما يجعلنى أؤمن بأحدى التسببيتين دون الأخرى ؛ لذلك انظر الى الامكانيّن على أنهما متساويان في درجة احتمالهما ، وأعزو الى كل منهما احتمالاً مقداره « نصف ». وهكذا ينظر الى انعدام الأسباب المعقولة للعقل على أنه سبب لافتراض تساوى الاحتمالات . هذا هو المبدأ الذي يرتكز عليه تفسير المذهب العقلى للاحتمال . ويرى صاحب المذهب العقلى أن هذا المبدأ ؛ الذى يعرف باسم مبدأ السوية أو مبدأ انعدام السبب الذى يبرر الموقف المضاد ؛ هو مصادرٌ منطقية . وهو يبدو له واضحًا بذاته، شأن المبادئ المنطقية .

غير أن الصعوبة في تفسير الاحتمال على هذا النحو هي أنه يؤدي إلى التخلّى عن الطابع التحليلي للمنطق ويدخل عنصراً تركيبياً قبلياً . والواقع أن القضية الاحتمالية ليست فارغة ؛ فعندما نلقى بقطعة نقود ونقول أن احتمال ظهور الصورة في الجانب العلوي نصف ، فإننا نقول شيئاً عن حوادث مستقبلة . وربما لم يكن من السهل صياغة ما نقول ،

ولكن ينافي أن تنتهي هذه القضية على اشارة معينة الى المستقبل ، ما دمنا نستخدمها مرشدًا للسلوك . مثل ذلك أننا نعتقد أن من المستحسن المراهنة بنسبة خمسين في المائة على ظهور الصورة ، ولكن لا ننصح أحدًا بأن يراهن عليها بنسبة أعلى من هذه . الواقع إننا نستخدم القضايا الاحتمالية لأنها تتعلق بحوادث مقبلة . فكل عملية تخطيطية تقتضي معرفة معينة بالمستقبل ، وإذا لم تكن لدينا معرفة ذات يقين مطلق ، فانا أقبل استخدام المعرفة الاحتمالية بدلاً منها .

ويؤدي مبدأ السوية إلى أيقاع المذهب العقلاني في الصعوبات المأولة التي عرفناها من خلال تاريخ الفلسفة . فلم كان ينبغي على الطبيعة أن تسرى وفقاً للعقل ؟ ولم كان يتسع على الحوادث أن تكون متساوية في احتمالها ؟ إن كانت معرفتنا بها تساوى في كثرتها أو قلتها ؟ وهل الطبيعة متطابقة مع الجهل البشري ؟ إن أمثل هذه الأسئلة لا يمكن الاتيان برد أيجابي عليها – والا لكان على الفيلسوف أن يؤمّن بوجود انسجام بين العقل والطبيعة ، اي بالمعرفة التركيبية القبلية .

ولقد حاول بعض الفلاسفة ان يأتوا بتفسير تحليلي لمبدأ السوية . وتبعد لهذا التفسير لا يعني القول بأن درجة الاحتمال تصف اي شيء عن المستقبل ، وإنما يعبر فقط عن أن معرفتنا عن وقوع هذا الحادث لا تزيد عن معرفتنا عن وقوع الحادث المضاد . وفي هذا التفسير يسهل طبيعة الحال تبرير الحكم الاحتمالي ، ولكنه يفقد طابعه بوصفه مرشدًا للسلوك . وبعبارة أخرى ، فصحّح أن الانتقال من الجهل المتساوي إلى الاحتمال المتساوي يكون عنده تحليلياً ، ولكن يظل علينا أن نفسر الانتقال التركيبى . فإذا كانت الاحتمالات المتساوية تعنى جهلاً متساوياً ، فلماذا نظر إلى الاحتمالات المتساوية على أنها تبرر المراهنة بنسبة خمسين في المائة ؟ في هذا السؤال تعود نفس المشكلة التي قصد من التفسير التحليلي لمبدأ السوية أن يتتجنبها .

ان من الواضح النظر الى التفسير العقلاني للاحتمال على أنه بقية من مخلفات الفلسفة التأمليّة ، ولا مكان له في فلسفة علمية . ذلك لأن فيلسوف العلم يصر على ادماج نظرية الاحتمال في فلسفة لا تضطر الى الالتجاء الى المعرفة التركيبية القبلية .

وتبني الفلسفة التجريبية في الاحتمال على التفسير الترددى frequency interpretation . فالاحكام الاحتمالية تعبر عن ترددات نسبة للحوادث المتكررة ، اي عن ترددات تحسب بوصفها نسبة مئوية من مجموع . وهي

تستمد من تردّدات لوحقت في الماضي؛ وتنطوي على استقرارٍ أن نفس التردّدات سوف تسرى تقريراً في المستقبل. وهي تتكون عن طريق استدلال استقرائي. فإذا نظرنا إلى احتمال ظهور الصورة عند رمي العملة على أنه احتمال النصف، كان معنى ذلك أن الرميمات المتكررة للعملة ستؤدي إلى ظهور الصورة في خمسين في المائة من الحالات. وفي هذا التفسير يسهل إيضاح قواعد المراهنة: فالمقول أن نسبة خمسين في المائة تعد احتمالاً معقولاً لظهور أي وجه من وجهي العملة عند رميها يعني أن استخدام هذه القاعدة سيؤدي في المدى الطويل إلى أن يتساوى الطرفان المراهنان في الفوز. ولا شك أن مزايا هذا التفسير واضحة، ولكن ما يتبقى علينا دراسته هو الصعوبات التي يشيرها. والواقع أن التفسير الترددى يشير صعوبتين أساسيتين:

أما الصعوبة الأولى في استخدام الاستدلال الاستقرائي، فصحيح أن درجة الاحتمال هي في التفسير الترددى مسألة تجربة وخبرة؛ لا مسألة عقل. ولو لم تذكر قد لاحظنا أنها نصل بمضي الوقت، عند رمي قطعة العملة، إلى تردد متساواً للوجهين؛ لما تحدثنا عن احتمالات متتساوية. فليس مبدأ السوية إلا سوء تأويل عقل لمعرفة اكتسبت من التجربة. ويدركنا سوء التأويل هذا بمقابلات مماثلة وقع فيها المذهب العقلي؛ كالتفسير القبلي *a priorist* لقوانين الهندسة، ولبلدا العلية، التي اثبتت العلم الحديث بالمثل أنها ناجٍ للتجربة. غير أن تأكيد أن تردد تكرار الحوادث المتشابهة خاصٍ لأنماط عددية منتظمة، هو أمر لا يمكن الابتهاه إلا باستخدام الاستدلالات الاستقرائية؛ ويدو أنه ينطوي على مبدأ لا يستمد من التجربة. فيما بين الفلسفة التجريبية وحل مشكلة الاستقرار، يقف نقد هيوم للاستدلال الاستقرائي، وهو النقد الذي يبين أن الاستقرار ليس قبلياً ولا بعدياً. (انظر الفصل الخامس).

والصعوبة الثانية في التفسير الترددى تتعلق بامكان انطباق الحكم الاحتمالي على حالة متفردة. فلنفترض أن أحد أقربائي مصاب بمرض خطير، وسألت الطبيب عن احتمالبقاء قريباً حياً؛ فأجاب الطبيب أن المرض لا يموت في المائة من حالات هذا المرض. فكيف يمكن أن ينفعني هذا الحكم الاحتمالي؟ انه قد يفيد الطبيب، الذي يصالح مرضى كثيرين؛ لأنَّه يحدد له آية نسبة مئوية من مرضاه لن تموت بهذه المرض. غير أن ما يهمني هو هذا الشخص بعينه فحسب، وأود أن أعرف مقدار احتمال نجاته هو ذاته من الموت. وهكذا يبدو أنه لا معنى للتعبير عن احتمال حادث متفرد على أساس النسب الترددية.

وسوف أرد على هذين الاعتراضين واحداً بعد الآخر ، بادئاً بالاعتراض الثاني . فنصحىج إننا كثيراً مانتب احتمالاً إلى حادث منفرد . ولكن لا يترتب على ذلك أن المعنى الذي نسبه عادة إلى الفاظنا هو دائماً تفسير صحيح . فلنتأمل المناقشة التي قمنا بها من قبل لمعنى اللزوم (الفصل العاشر) . ففي المثال الذي ذكرناه عندئذ ، وهو «إذا سرى تيار كهربائي في السلك انحرفت الإبرة المغناطيسية» — في هذا المثال نعتقد أن علاقة «إذا كان ... فإن ...» لها معنى بالنسبة إلى هذا الحادث المنفرد ، وأن التيار الكهربائي يؤدي بالضرورة إلى انحراف الإبرة . على أن التحليل المنطقي يثبت لنا أن هذا التفسير غير صحيح ، وأن ضرورة اللزوم إنما تستمد من عموميته فحسب ، وأن كل مانعنيه بالارتباط الضروري بين العادتين هو أنه إذا حدث أحدهما ، حدث الآخر دائماً . أما في حالة المثال المنفرد فاتنا ننسى هذا التحويل ونعتقد إننا نستطيع أن نتحدث عن لزوم متعلق بهذا المثل وحده . «فإذا فتحت هذا الصنبور ، سيدفع الماء» . في هذه الحالة يبدو من الواضح تماماً إننا لاتتحدث إلا عن هذا المثل الفردي . وإن فتح هذا الصنبور يؤدي إلى تدفق الماء . وعندما يشرح لنا المنطقى إن هذا الحكم ينطوى على إشارة إلى العمومية ، وأتنا نتحدث عن جميع الصنابير في العالم ، فاتنا لاتكون على استعداد لتصديقه — ومع ذلك يتبعنا علينا أن نقبل تفسيره إذا أردنا أن يكون لكلماتنا أي معنى يمكن تحقيقه .

والواقع أن تفسير الحكم الاحتمالي ينتمي إلى نفس النوع . فنحن نعتقد أن إنقول بأن هناك احتمال ٧٥ في المائة في أن يعيش س ، هو قول له معنى ، ومع ذلك فإن كل ما يقال في هذه الحالة يتعلق بفئة من الأشخاص معابة بنفس المرض . وقد تكون لدينا رغبة شديدة في أن نعرف شيئاً عن الحالة الفردية — غير أن س سيعيش أو لا يعيش ، ولا معنى لأن تنسب درجة من الاحتمال إلى حادث فردي ، لأن العادت الواحد لا يمكن قياسه حسب درجات . فلنفرض أن س سيعيش على الرغم من مرضه — فهل يؤدي هذه الحقيقة إلى تحقيق التنبؤ الذي أشار إلى وجود احتمال بنسبة ٧٥ في المائة ؟ من الواضح أنه لا يؤدي إلى ذلك ، لأن الاحتمال يظل سارياً في حالة وقوع الحادث وفي حالة عدم وقوعه . ولو بحثنا عدداً كبيراً من الحالات ، لممكن أن تمبر الملاحظة عن نسبة إلى ٧٥ في المائة ، وبالتالي أن تتحققها . أما الحادث المنفرد فلا يمكن أن يحدث بدرجة معينة . فالحكم المتعلق باحتمال حادث واحد هو حكم لامعنى له .

ومن ذلك فإن أمثال هذه الأحكام ليست بعيدة عن العقل إلى الحد الذي تبدو عليه بعد هذا التحليل المنطقي . فقد يكون من العادات المقيدة أن نعزّز معنى إلى حكم احتمال متعلق بحادث منفرد ، إذا كانت التجربة اليومية تقدم إلينا عدداً من الحالات المائلة . فالشخص الذي يعتقد أنه إذا فتح الصنبر ، فلا بد أن يتذبذب الماء ، قد يكون في نفسه عادة مقيدة ، لأن اعتقاده سيؤدي به إلى اصدار أحكام صحيحة عن الجميع الكل للحوادث المائلة . وبالمثل فإن الشخص الذي يعتقد أن احتمالاً بنسبة ٧٥ في المائة ينطبق على حادث منفرد ، قد يكون عادة مقيدة ، لأن اعتقاده سيؤدي به إلى القول إنه لو كان هناك عدد كبير من الحالات المائلة ، فإن ٧٥ في المائة منها ستكون لها النتيجة المشار إليها . بل إن هذا الرأي يظل صحيحاً حتى لو لم تكن تجربتنا اليومية تهدنا بحوادث مائلة ، وأنا بعد من الحوادث من أنواع متباينة ودرجات متفاوتة من الاحتمال . فقد تواجهنا اليوم حالة مرضية تكون نسبة احتمال النجاة فيها ٧٥ في المائة ، ويواجهنا غداً تنبؤ بأن احتمال تحسن نحو ٩٠ في المائة ، وبعد غد تتبّع بأن نسبة الاحتمال المتعلقة بأسعار أنسبرصة ٦٠ في المائة – فإذاً كنا في جميع هذه الحالات نفترض أن الحادث الأقوى احتمالاً هو الذي سيحدث ، فسوف تكون على حق في معظم الحالات . فالحوادث العديدة للحياة اليومية تكون سلسلة ، قد تكون بالفعل مفترقة إلى التجانس ، ولكنها تقبل التفسير الترددى للاحتمال . ولذلك فإن القول بأن للاحتمال معنى حتى بالنسبة إلى الحادث المنفرد هو قول لا ضرار منه ، بل هو عادة مقيدة ، لأنه يؤدى إلى تقويم صحيح للمستقبل بمجرد أن تترجم هذه اللغة إلى حكم متعلق بسلسلة من الحوادث .

ولا يتحتم على المنطقي أن ينقض لأمثال هذه العادات اللغوية . فنديه وسيلة يعطي بها مثل هذه العادات مكاناً في المنطق . فهو ينظر إلى التعبيرات من هذا النوع على أن لها معنى خيالياً ، وعلى أنها تمثل طريقة ملتوية في الكلام ، اكتسبت حياة ظاهرية خاصة بها ، وإن لم يكن لها معنى إلا لأن من الممكن ترجمتها إلى عبارة من نوع آخر . إن المنطقي يسمح للرياضي بالكلام عن النقطة اللامتناهية في بعدها ، التي يتقطّع عندها متوازيان ، لأنه يعلم أن كل ما يعنيه هذا الحكم هو أن الخطين لا يتقاطعان في مسافة متناهية . كذلك فإن المنطقي ينبغي أن يسمح للشخص بالكلام عن لزوم ضروري في حالة منفردة ، أو عن احتمال في حالة منفردة ، وينظر إلى هذه الطريقة في الكلام على أنها

تشمل معنى متخيلاً . وهو يتحدث ، مستخدماً اصطلاحاً فنياً ، عن نقل المعنى من الحالة العامة إلى الحالة الخاصة . فحيثما كانت العادات اللغوية مفيدة ، استطاع المنطق دانها أن يقدم لها ايساخاً .

أما الاختلافات فلا تنشأ في لغة الميزة اليومية ، وإنما تنشأ عندما تتحدث عن معنى أمثلال هذه الأحكام . وهذه الاختلافات تهم الفلسفة . أما المطفعى الذى يرى أن الأحكام الاحتمالية تشير إلى تردد frequency ، فإنه يصل إلى تقويم خاص للأحكام الاحتمالية يفرق بينها وبين غيرها من الأحكام . ونؤيد الآن أن أشيري هذا الفارق شرعاً أدق .

لتفرض أن شخصاً ما ألقى بزهر النرد ، وطلب أنيك أن تنبأ
أن كان الرقم « ستة » هو الذي سيظهر أم لا . في هذه الحالة تعذر
أن تنبأ بأن الوجه « ستة » لن يظهر . لماذا ؟ إنك نسبت مثلكما من
السبب ، ولكن احتمال « غير الستة » في نظرك أقوى من احتمال
الستة ، إذ أن نسبة الاحتمال الأول $\frac{1}{6}$. وليس في استطاعتك أن
ترى أن تنبؤك سيفتحق ، ولكن هذا التنبؤ أكثر فائدة لك من التنبؤ
المضاد ، لأنك ستكون على صواب في العدد الأكبر من الحالات .

مثلاً هذا الحكم أسميه ترجيحاً (posit) . والترجح حكم نظر فيه على أنه صحيح وإن لم نكن نعرف أنه كذلك . ونحن نحاول أن نختار ترجيحتنا على نحو من شأنه أن تتصدي صحتها في أكبر عدد ممكن من الحالات . وتمدنا درجة الاحتمال بنسبة معينة للترجح ، أي أنها تسبّبنا ببعض صلحيته . وهذه هي الوظيفة الوحيدة للاحتمال . فإذا كان علينا أن نختار بين ترجيح نسبة $\frac{1}{6}$ وترجح نسبة $\frac{1}{3}$ ، فذلكما الأول ، لأن هذا الترجح يكون أصح في حالات أكثر . وهكذا نرى أن درجة الاحتمال لا شأن لها بصحة الحكم المنفرد ، وإنما تقوم سببية النص المتعلق بطريقة اختيارنا لترجيحتنا .

وستستخدم طريقة الترجيح في جميع أنواع الأحكام الاحتمالية . فإذا قيل لنا إن احتمال سقوط المطر في الغد ٨٠ في المائة ، وبحسبنا أن المطر سيسقط ، وتصرفنا على هذا الأساس ، فنتمنى أن يستأنفنا مثلاً بأنه لا داعي لحضوره في الغد لكي يروى حديثتنا . ولو كانت لدينا معلومات بأن أسعار البورصة يتحمّل أن تهبط ، فإننا نبيع أسهمنا . وإذا أخبرنا الطبيب بأن التدخين يتحمل أن يؤدي إلى تقصير عمرنا ، فإننا نكف عن التدخين . وإذا قيل لنا إن من المحتمل أن نحصل على وظيفة بمرتب أعلى إذا تقدمنا بطلب خاص بمركز معين ، فإننا نقدم

هذا النصب . وعلى الرغم من أن جميع هذه الأحكام المتعلقة بما سيعحدث لا يقال بها إلا على سبيل الاحتمال ، فإننا ننظر إليها كما لو كانت صحيحة ، ونسلك على هذا الأساس ، أي أنها مستخدمنا بمعنى أنها ترجيحات .

والواقع أن مفهوم الترجيح (*posit*) هو مفتاح فيما للمعرفة التنبؤية . فالحكم المتعلق بالمستقبل لا يمكن أن يصدر مقتربنا بادعاء أنه صحيح ، إذ أنها تستطيع أن تتصور دائماً أن العكس هو الذي سيعحدث ، وليس هناك ما يضمن لنا أن التجربة القبلة لنتحقق ماهواليوم مجرد خيال . هذه الحقيقة ذاتياً هي الصخرة التي تعطى علينا كل تفسير عقلاني للمعرفة . فالتنبؤ بالتجاربقبلة لا يمكن التعبير عنه إلا بمعنى أنه محاولة ، وينبغي أن نعمل حساباً لاحتمال كذبه ، فإذا اتضح خطأ التنبؤ ، كنا على استعداد لمحاولات أخرى . وهكذا فإن طريقة المحاولة والخطأ هي الأداة الوحيدة الموجودة للتنبؤ . والحكم التنبؤى ترجيحي ، فبدلاً من أن نعرف حقيقته ، نعرف نسبة فقط ، وهي النسبة التي تقاس على أساس احتماله .

وأ الواقع أن تفسير الأحكام التنبؤية بأنها ترجيحات يجعل آخر مشكلة تتصل باقية في وجه الفهم التجريبي للمعرفة : وأعني بها مشكلة الاستقرار . فالتجريبية قد ابهرت أمام نقد هيوم للاستقرار ، لأنها لم تكن قد تحررت من مصادرة أساسية من مصادرات المذهب العقلي ، وأعني بها ضرورة البرهنة على صحة كل معرفة . ففي نظر هذا الرأي لا يمكن تبرير النتيجة الاستقرائي . إذ لا يوجد دليل على أنه سيؤدي إلى نتائج صحيحة . ولكن الأمر يختلف عندما تعدد النتيجة التنبؤية ترجيحاً . ففي ظل هذا التفسير لا تكون في حاجة إلى برهان على صحتها ، وكل ما يمكن أن يتطلب هو برهان على أنها ترجيحة جيد ، أو حتى أفضل ترجيحة متواافق لدينا . وهذا برهان يمكن الاتيان به ، وبذلك يمكن حل المشكلة الاستقرائية .

ويقتضي هذا البرهان مزيداً من البحث ، فلا يمكن الاكتفاء في تقادمه بالقول إن النتيجة الاستقرائية لها درجة عالية من الاحتمال . بل انه يستلزم تحليلاً للمناخ الاحتمالية ، وينبغي أن يكون مبنياً على أسس هي ذاتها مستقلة عن هذه المناهيج . أي أن تبرير الاستقرار ينبعى أن يقدم خارج مجال نظرية الاحتمالات ، لأن هذه النظرية الأخيرة تفترض استخدام الاستقرار . وسوف يتضح بعد قليل معنى هذه القاعدة .

ان البرهان لابد أن يسبق بحث رياضي . فحساب الاحتمالات مرکب على صورة نظام للبيهيات ، مشابه لهندسة إقليدس . وهذا التركيب يوضح أن جميع بيئيات الاحتمالات هي نظريات رياضية خاصة ، وبالتالي أحكام تحليلية ، وذلك إذا ما قبلنا التفسير الترددى لفكرة الاحتمال . والنقطة الوحيدة التي يتدخل فيها مبدأ غير تعليمى هي الثالث من درجة الاحتمال ، عن طريق استدلال استقرائى . فنحن نجد ترددًا نسبياً معيناً لسلسلة من العروادت الملاحظة ، ونفترض أن نفس التردد سوف يسرى كما هو تقريباً على بقية السلسلة – هذا هو مبدأ التركيبى الوحيد الذى يبنى عليه تطبيق حساب الاحتمالات .

وليهذه النتيجة أهمية عظمى . فمن الممكن التعبير عن الصور المتعددة للاستقراء ، وضمنها المنتج الفرضى الاستنباطى ، من خلال مناهى استنباطية ، مع اضافة الاستقراء التعدادى وحده . وان منهج البيهيات ليقدم اليانا الدليل على أن جميع أشكال الاستقراء يمكن أن ترد الى استقراء تعدادى : أي أن الرياضى فى عصرنا يثبت ما كان هيوم يأخذ قضية مسلماً بصحتها .

وقد تبدو هذه النتيجة مثيرة للدهشة ، لأن منهج وضع فروض تفسيرية ، أو الابيات غير المباشر ، يبدو مختلفاً إلى حد بعيد عن الاستقراء التعدادى البسيط . ولكن لما كان من الممكن تصور جميع أشكال الابيات غير المباشر على أنها استدلالات يسرى عليها الحال الرياضى للاحتمالات ، فإن هذه الاستدلالات متضمنة في نتائج البحث الخاص بمنهج البيهيات . وفي استطاعة نظام البيهيات أن يتحكم ، بقدرة الاستنباط ، في أبعد تطبيقات الاستدلالات الاحتمالية ، مثلما يستطيع المهندس أن يتحكم في قذيفة بعيدة بالموجات اللاسلكية ، بل إن نفس التركيب الاستدلالي المشابهة التى يستخدمها ضابط المباحث أو العالم ، يمكن تفسيرها على أساس البيهيات . والسبب الوحيد الذى يجعل هذه التركيب أعلى من الاستقراء التعدادى البسيط . هو أنها تنطوى على قدر كبير من المتعلق الاستنباطى – غير أن مضمونها الاستنباطى يمكن أن يوصف على نحو جامع مانع بأنه شبكة من الاستقراءات من النوع التعدادى .

ولأضرب مثلاً أوضح به كيف يمكن الجمع بين الاستقراءات التعدادية فى شبكة معقدة . فقد ظل الأوروبيون قرونًا طويلة لا يعرفون إلا الأوز الأبيض وحده ، واستدلوا من ذلك على أن الأوز فى العالم

لله أبيض . وفي ذات يوم كشفت أوزة سوداء في أستراليا ، وهكذا
 اتضاع أن الاستدلال الاستقرائي قد أدى إلى نتيجة باطلة . فهل كان
 من الممكن تجنب هذا الخطأ ؟ من الأمور الواقعية أن الأنواع الأخرى من
 الطيور تتبع ألوان أفرادها إلى حد بعيد ، وعلى ذلك فقد كان من
 واجب المنطقى أن يعترض على الاستدلال بالحججة القائلة انه إذا كان
 اللون يختلف في أفراد الأنواع الأخرى ، فقد يختلف أيضا بين أفراد
 الأوز . ويدل هذا المثل على أن من الممكن تصحيح استقراء باستقراء
 آخر . الواقع أن جميع الاستدلالات الاستقرائية تقريبا لا يتم كل
 منها بعزل عن الآخريات ، وإنما تتم داخل شبكة قوامها كبير من
 الاستقراءات . وقد أثبتاني عالم بيولوجي ذات مرة أنه أجرى تجارب
 على وراثة تغير بيولوجي مصطنع في أجيجال متعددة ، وتأكدت فيما لذلك
 من أنه تغير أصيل . وعندما سأله عن عدد الأجيال التي أجريت عليها
 الاختبار ، قال انه اختبر خمسين جيلا من الذباب . مثل هذا العدد قد
 يبدو قليلا في نظر الخبير الاحصائى للتأمينات ، الذى اعتاد التعامل
 مع ملايين الحالات قبل القيام باستدلال استقرائي . ولكن ما هو انعداد
 الكبير ؟ من المستحيل تقديم الاجابة إلا على أساس استقراءات أخرى ،
 تبيننا بما ينبغي أن يكون عليه العدد الكبير لكنى نستطيع أن نتوقع
 استمرار تردد ملاحظ معين . فبالنسبة إلى اختبار متعلق بالوراثة ،
 نجد أن خمسين جيلا عدد كبير . وعندما يجري طبيب على مريضه اختبار
 فاسerman (1) ، لكي يتأكد من اصابته أو عدم اصابته بمرض
 الزهرى ، فإنه لا يقوم إلا بملحوظة واحدة ، وعلى ذلك فإن العدد «واحد»
 يكون في هذه الحالة عددا كبيرا لا يجرؤ على ذلك استدلال استقرائي . والدليل
 على ذلك مستمد من الاستدلالات الاستقرائية الأخرى ، التي أثبتت
 أنه إذا كان الاختبار الواحد إيجابيا أو سلبيا ، فإن كل الاختبارات
 التالية (التي تجري على الشخص نفسه) ستكون مثله . فعندما أقول
 إن جميع الاستدلالات الاستقرائية يمكن أن تؤدي إلى استقراء تعدادي ،
 أعني أن من الممكن التعبير عنها بشبكة من الاستقراءات البسيطة من هذا
 النوع . ومن الممكن أن تكون الطريقة التي تجمع بها هذه الاستدلالات
 الأولية تركيبا أعقد بكثير من ذلك الذي استخدم في الأمثلة السابقة .

ولما كان من الممكن ارجاع جميع الاستدلالات الاستقرائية إلى

(1) يعرف باسم اختبار « وازerman » في الاوساط الطبية المحلية .
 (المترجم)

استقراء تعدادي ، فإن كل ما هو مطلوب لجعل الاستدلالات الاستقرائية مشروعة هو تبرير الاستقراء التعدادي . ويكون هذا التبرير ممكناً عندما ندرك أن النتائج الاستقرائية لا يدعى أنها أحكام صحيحة ، وإنما تقال على أنها ترجيحات (posit) فحسب .

فعموماً نحصي التردد النسبي لحدث ما ، نجد أن النسبة المئوية التي نتوصل إليها تختلف تبعاً لنوع الحالات الملاحظة ، ولكن الاختلافات تتلاشى بازدياد العدد . مثال ذلك أن أخصاءات المواليد تدل على أن ٤٩ في المائة من كل ألف من المواليد ذكور ، وبزيادة عدد الحالات نجد أن الذكور يمثلون نسبة ٥٢ في المائة بين ٥٠٠٠ مولود ، ويمثلون ٥١ في المائة بين ١٠٠٠٠ مولود . فلتفرض مؤقتاً أننا نعلم أننا لو وصلنا إلى الزيادة فسوف نصل آخر الأمر إلى نسبة مئوية ثابتة – وهي ما يطلق عليه الرياضي اسم حد التردد – فما هي القيمة العددية التي تفترضها بالنسبة إلى هذه النسبة المئوية النهائية ؟ إن أفضل ما يمكننا عمله هو أن ننظر إلى القيمة الأخيرة التي وصلنا إليها على أنها هي القيمة الدائمة وأن نستخدمها على أنها هي الترجيح الذي نقول به . فإذا ثبّتت الملاحظات التالية أن الترجيح باطل ، فسوف نصححه ، ولكن إذا اتجهت السلسلة نحو نسبة مئوية نهائية ، فلا بد أن نصل بعدها الوقت إلى قيم قريبة من القيمة النهائية . وهكذا يتضح أن الاستدلال الاستقرائي هو أفضل أداة للاهتماء إلى النسبة المئوية النهائية ، أو درجة احتمال أحداث ، إن كانت هناك مثل هذه النسبة المئوية العددية على الاطلاق ، أي إذا كانت السلسلة تتجه صوب حد .

فكيف نعرف أن للتتردد حد ؟ ليس لدينا دليل على هذا الافتراض بالطبع . غير أننا نعلم أنه إذا كان ثمة حد كهذا ، فسوف نتوصل إليه بالنهج الاستقرائي . وعلى ذلك فإذا شئت أن تبتدئ إلى حد التردد ، فلتستخدم الاستدلال الاستقرائي – إذ أنه أفضل أداة لديك ، لأنه إذا كان من الممكن بلوغ هدفك ، فسوف تبلغه على هذا النحو . أما إذا لم يكن من الممكن بلوغه ، فإن محاولتك تكون قد ذهبت هباء ، ولكن كن محاولة أخرى مستخفق بدورها في هذه الحالة .

إن من الممكن تشبيه من يقوم باستدلالات استقرائية بصياد يرمي شباكه في جزء مجهول من البحر – فهو لا يعلم أن كان سيسقط سماكاً ، ولكنه يعلم أنه إذا أراد أن يصطاد سماكاً فعله أن يرمي شباكه . وإن كل تنبؤ استقرائي لهوا شبهة برمي شبكة في بحر المواقف الطبيعية : فلسنا نعلم أن كنا سنقتنص صياداً طيباً ، ولكننا نحاول على الأقل ، ونستخدم في محاولتنا أفضل الوسائل المتوافرة لدينا .

اننا نحاول لأننا نريد أن نسلك - ومن ي يريد أن يسلك لا يستطيع أن يتضرر حتى يصبح المستقبل معرفة قابلة للملاحظة . ذلك لأن السيطرة على المستقبل ، وتشكيل أحداث المستقبل وفقاً لخطه ، يفترض مقدماً معرفة تنبؤية بما سيحدث إذا تحققت شروط معينة ، وإذا لم نعرف الحقيقة بشأن ما سيحدث ، فسوف نستعيض عن الحقيقة بأفضل ترجيحاتنا . فالترجيحات هي أداة الفعل حيث لا تتوافق الحقيقة ، ومبرر الاستقرار هو أنه أفضل أداة لتفعيل معرفة لنا .

ويتسم هذا التبرير للاستقرار بالبساطة الشديدة ، فهو يبين أن الاستقرار هو أفضل وسيلة لبلوغ هدف معين . والهدف هو التنبؤ بالمستقبل - ومن الممكن التعبير عن الهدف نفسه بصيغة أخرى فنقول أنه هو الاهتمام إلى حد التردد (limit of frequency) . وللهذه الصيغة نفس المعنى ، إذ أن المعرفة التنبؤية معرفة احتمالية ، والاحتمال هو حد التردد . فالنظرية الاحتمالية في المعرفة تتبع لنا إيجاد تبرير للاستقرار ، وهي تمدنا بدليل على أن الاستقرار أفضل وسيلة للاهتماء إلى نوع المعرفة الوحيدة الذي يمكننا بلوغه . فكل معرفة هي معرفة احتمالية ، ولا يمكن تأكيدها إلا بمعنى أنها ترجيحات ، والاستقرار هو أداة الاهتمام إلى أفضل الترجيحات (*) .

(*) انتقد برتراند رولز في كتابه « المعرفة البشرية Human Knowledge » (نيويورك ١٩٥٨) نظريتي في الاحتمال والاستقرار . وعلى الرغم من أنني كتبت على الدوام من المعجبين بأحكام رسالتي الندية . فلا يسعني في هذه الحالة إلا أن أجذب عني اشتراضاته بأنها ناجحة عن سوء الفهم . مثال ذلك أنه لا يدرك أن نظرائي تنطوي على أسلوب جيد للنظر إلى الترجيح على أنه صائب ، وأنه ليس من الممكن إثبات عدم صحة قاعدي في الاستقرار عن طريق الاتيان بأمثلة تكون النتيجة الاستقرائية فيها باطلة . وقد ردت على جميع اشتراضاته في كتابي « نظرية الاحتمال The Theory of Probability ».

(بيركلي : ١٩٤٩) على الرغم من أن هذا الكتاب لا يشير صراحة إلى اشتراضات رسول ، لأنّ طبع قبيل أن ينشر كتابه . غير أنّ هذا المرض الذي قدمته لنظريتي في اللغة الانجليزية أوضح في سياقه من الأصل ، الذي نشر باللغة عام ١٩٣٥ : والذي بين عليه نقد رسول . وأنه لم المؤسف حقاً أن برتراند رسول « الذي قام بدور كبير في استبعاد العنصر التركيبى القوى من الرياضة » قد أصبع على ما يبدو من انحراف التركيبة القلبية في نظرية الاحتمال والاستقرار . فهو يعتقد أن الاستقرار يفترض مقدماً « مبدأ خارجاً عن مجال المنطق » لا يرتكز على التجربة » (ص ٤١٢) . أما إذا فسرت المعرفة على أنها نسق من الترجيحات ، لما كانت هناك حاجة إلى مثل هذا المبدأ . وانى لأمل أن يعيد رسول النظر في آرائه بعد قراءة العرض الذى أشرت إليه من قبل .

أكثر علوم الطبيعة دقة ، أى الفيزياء الرياضية ، قبل أن يستطيع الفيلسوف تقديم تفسير للمنهج العلمي .

والواقع أن صورة المنهج العلمي كما ترسمها الفلسفة الحديثة مختلفة كل الاختلاف عن المفاهيم التقليدية . فقد اختفى الشل الأعلى لعالم يخضع مساره لقواعد دقيقة ، أو تكون متعدد مقدما ، يدور كما تدور الساعة المضبوطة . واختفى الشل الأعلى للعالم الذى يعرف الحقيقة الخاطئة . وانطبع أن أحداث الطبيعة أشبه برمى الزهر منها بدوران النجوم في أفلاكتها ، فهي خاضعة للقوانين الاحتمالية ، لا للعنية ، أما العالم فهو أشبه بالمقامر منه بالتبني . فهو لا يستطيع أن ينبعك إلا بأفضل ترجيحاته – ولكنه لا يعرف مقدماً إذا كان هذه الترجيحات ستتحقق . ولكنه مع ذلك مقامر أفضل من ذلك الذي يجلس أمام المائدة الحضرة ، لأن مناهجه الإحصائية أفضل ، والهدف الذى يسعى إليه أسمى بكثير – وهو التنبؤ برميات الزهر الكونية . فإذا ما سئل عن أسباب اتباعه لمناهجه ، وعن الأساس الذى يبنى تنبؤاته عليه ، لم يكن في وسعه أن يجيب بأن لديه معرفة بالمستقبل تتصف بالثيقين المطلق ، بل أنه يستطيع فقط أن يقدم أفضل ترجيحاته . ولكن في وسعه أن يثبت أن هذه بالفعل هي أفضل الترجيحات ، وأن القول بها هو أفضل ما يمكنه عمله – وإذا كان المرء يعمل أفضل مما يمكنه عمله ، فهل يستطيع أحد أن يطلب منه المزيد ؟

الفصل الخامس عشر

فأصل : هملت ينادي نفسه

أن أكون أو لا أكون - هذا ليس
سؤالا ، وإنما هو تحصيل حاصل .
إن لا أهلاً بالعبارات الفارغة ، بل
ودأن أعرفحقيقة حكم تركيبى : أود
أن أعرف إن كنت سأكون . وهذا
معناه أننى أود أن أعرف إن كانت
ستواتيني الشجاعة لانتقام لأبى .

ولكن ، لم كنت فى حاجة إلى الشجاعة ؟ صحيح أن زوج أمى ،
الملك ، رجل قوى ، وأننى سأخاطر بحياتى . ومع ذلك فلو استطعت
آن أوضح للجميع أنه قتل أبي ، فسيكون الجميع فى صفى . ولكن
هذا لن يحدث إلا إذا استطعت آن أوضحه للجميع . وهو على الأقل
واضح لي .

لكن لم كان واضحًا ؟ إن لدى أدلة قوية . فقد كان الشجاع مقتعا
تماما في الحجج التي أدل بها . ولكنه مجرد شجاع . فهو هو موجود ؟
ليس من السهل أن أسأله . وربما كنت أحلم . ولكن هناك دليلا آخر .
فليدى هذا الرجل دافع قوى إلى قتل أبي . فيه فرصة رائعة لكي يصبح
ملكا للدانمرك ! وهناك أيضا ذلك الت怱ج الذى تزوجته به أمى . كما
آن أبي كان على الدوام رجلاً صحيح الجسم . وهذا إذن دليل غير مباشر
محقول .

ولكنه لا يعدو أن يكون كذلك - دليلا غير مباشر . فهو يحق لي أن
آهمن بما هو احتمال فحسب ؟ تلك هي النقطة التي أفتقر فيها إلى
الشجاعة . فليست المسألة هي أننى أخشى الملك العالى ، بل إننى أخشى
آن أفعل شيئا على أساس احتمال صرف . إن المنطقى ينبعنى بأن الاحتمال

لا معنى له بالنسبة إلى حالة فردية . فكيف إذن أستطيع أن أتصرف في هذه الحالة ؟ هذا ما يحدث عندما تنتهي الإجابة لدى المنطقى . فاللون النضر للعزم والتصميم يعتل ويصفر بفعل الظل الشاحب للفكر . ولكن لماذا لو بدأت أفكر بعد الفعل ووجدت أنه لم يكن ينبغي أن أ فعله ؟

هل المنطقى شخص لا فائدة منه إلى هذا الحد ؟ إنه ينبغي بأنه إذا كان هناك شيء محتمل ، فمن حقى أن أرجحه وأسلك كما لو كان صحيحا . وحين أفعل ذلك أكون على صواب في العدد الأكبر من الحالات . ولكن هل سأكون على صواب في هذه الحالة ؟ لا جواب . إن المنطقى يقول : أفعل ، وستكون على صواب في العدد الأكبر من الحالات .

إنه أرى مخرجا . فسأجعل الشواهد أقوى مما هي عليه . إنها لفكرة رائعة حقا ، وسوف أنفذها . ستكون هذه تجربة حاسمة . فهو كان قد قتلوا فلن يتمكنوا من اخفاء انفعالاتهم . هذا فيه صحيح لنفسية الناس . فإذا كانت نتيجة التجربة ايجابية ، فسأعلم أن الصورة بأكملها نعم اليقين . أقييم ما أعني ؟ إن في السماء والأرض أكثر مما حلمت به في فلسفتك ، أيها المنطقى العزيز .

فهل سأعلم بذلك عن يقين ؟ إنه أرى ابتسامتك الساخرة . ليس ثمة يقين . وإنما سيقوى الاحتمال ، وستكون لتجربتي نسبة أعلى . وأستطيع أن أضمن نسبة مئوية أعظم من النتائج الصحيحة . هذا كل ما يمكنني بلوغه . لا مفر لي من القيام بترجيح . إنه أريد اليقين ، ولكن كل ما يمكنه المنطقى لي هو أن ينصحني بالقيام بترجيحات .

هأنذا ، هملت الحال . فيم يجدني أن أسأل المنطقى ، إن كان كل ما ينبغي به هو أن أقوم بترجيحات ؟ إن نصيحته تؤكد شكى بدلا من أن تمنعنى الشجاعة التي أحتاج إليها من أجل فعلى . إن المنطق ليس لي . وعلى المرء أن يكون أشجع من هملت لكي يسترشد دائمًا بالمنطق .

الفصل السادس عشر

الفهم الوظيفي للمعرفة

عرضنا في الفصول السابقة عدداً من نتائج الفلسفة العلمية ، كما استعرضنا الأداتين الرئيسيتين للمعرفة ، وهما النطاق الاستباضي والمنطق الاستقرائي ، من حيث مناهجهما ونتائجهما . وأود أن أتم في هذا الفصل موجزاً لأعمم أجزاء الفلسفة العلمية ، الذي ظهر فيه فهم جديد للمعرفة ، وقدم فيه حل علمي لمشكلة الواقع المغيريائي . ولنكي أوضح طبيعة هذا الفهم الجديد للمعرفة فسوف أقارنه بذلك الفهم الذي ظل سائداً بدرجات متفاوتة من الوضوح ، في المذاهب الفلسفية التقليدية .

ان الفلسفة التأملية تتميز بالفهم المتعال (١) للمعرفة ، الذي تعلو

(١) على الرغم من أنني أعتقد بأن كلمة *transcendental* لم تظهر لها بهذه الترجمة خصبة سلبة وبأن الأفضل ، حتى تظهر هذه الترجمة ، كتابة المصطلح كما هو معروف عربية ، فقد ترجمته بكلمة « التعالى » في هذا السياق لأن المؤلف لا يستخدم بالمعنى المعروف عند « كانت » ، وانما يستخدمه بمعنى الأصلي ، أي بمعنى العلو ر التعالى على التجربة .

في المعرفة على الأشياء الملاحظة وتتوقف على استخدام مصادر أخرى غير الادراك الحسي . أما الفلسفة العلمية فقد توصلت إلى فهم وظيفي للمعرفة ، يرى في المعرفة أداة للتنبؤ ، ويؤكد أن الملاحظة الحسية هي المعيار الوحيد المقبول للحقيقة غير الفارغة . وأود أن أعرض كلا الرأيين بمزيد من التفصيل لكي أواجه كلا منهما بالآخر .

لقد كان التعبير النرمي الكلاسيكي عن الفيم المتعالي للمعرفة هو تشبيه الكهف عند أفلاطون . فأفلاطون يصور كهفا يعيش فيه إشخاص عديدون ، ولدوا فيه ولم يغادروه أبداً . هؤلاء الأشخاص مقيدون بسلامن إلى أماكنهم بحيث يواجهون الجدار الخلفي للكهف ولا يستطيعون تحريك رءوسهم . وأمام مدخل الكهف توجد نار تلقى بأشعة من الضوء داخل الكهف وعلى الجدار الخلفي . وبين النار والمدخل يمشي أناس وتسقط خلالهم على الجدار الخلفي للكهف ، فيرى سكان الكهف هذه الظلال ، ولنكتهم لا يرون أبدا الناس الموجودين بالفعل ، لأنهم لا يستطيعون أن يدبروا رءوسهم ، فيتورهمون أن الظلال هي الأشياء الحقيقة ، ولا يعلمون أبداً أن هناك عالماً في الخارج ، لا يرون منه إلا الظلال . ويقول أفلاطون إن المعرفة التي يكونها البشر عن العالم الطبيعي إنما هي معرفة من هذا النوع . فعالم الادراك الحسي أشبه بالظلال التي تتحرك على جدار الكهف . والتفكير وحده هو الذي يستطيع أن يكشف لنا عن وجود حقيقة أعلى ، لا تعد الموضوعات المظورة بالنسبة إليها إلا صوراً هزيلة .

وتفند ضع تشبيه الكهف . طوال ألفي عام ، يرمن لوقوف الفيلسوف التأمل . فهو يعبر عن رأي شخص لا يقنع بنتائج التجربة الحسية على الاطلاق ، وتملكه رغبة قوية في تجاوز مجال الموضوعات الملاحظة ، وما يمكن أن يستخلص منها بالاستقراء . وهو يصور المعرفة التجريبية في صورة بدليل هزيل لمعرفة أفضل لا يصل إليها إلا الاستبصار العقلي . وتظل وقفاً على الرياضي والفيلسوف . وتلك هي النزعة المتعالية في أنقى صورها . ففيها يبدأ اتجاه في التفكير الفلسفى بلغ قمته في التمييز بين الظواهر والأشياء في ذاتها . ولقد أسفرا ذلك المركب الشامخ للفلسفة العقلية ، الذى وضعه كانت ، عن تكرار للتقسيم الثنائى إلى عالم هنا وعالم « هناك » ، وهو التقسيم الذى بدأ به المذهب العقلى مسيرته الظافرة طوال تاريخ الحضارة الغربية – والذى يرتبط من الوجهة النفسية ارتباطاً وثيقاً بال الثنائية الدينية بين هذه الحياة الأرضية والحياة السماوية المقبلة .

ونيس في وسع الفلسفة العلمية أن تقول الكثير لأولئك الذين يرفضون التخلص عن هذه الثنائية . فالمذهب العقلي إنما هو ميل الانفعالي متخيّر نحو عالم من الخيال ، وهو سخط على الواقع الفيزيائي ينبع عن دوافع غير منطقية ، ولا يمكن شفاؤه إلا بوسائل خارجة عن مجال المنطق . وفي استطاعة عالم المنطق في أيامنا هذه أن يبين أن هدف المزعنة العقلية لا يمكن بلوغه ، وأن المعرفة المستمدّة من العقل وحده فارغة ، وأن العقل لا يستطيع أن يدلّنا على قوانين الطبيعة . غير أن التخلص عن الرغبة في بلوغ ما لا يمكن بلوغه يتضمن إعادة نظر في القيم الانفعالية . والواقع أن الرمز المعبّر عن المثال العقلي ليس هو ذلك الشخص الذي يكشف الأسباب غير الملاحظة للظواهر الملاحظة – إذ أن هذا هو ما يفعله العالم ، الذي سرعان ما يتوصّل بطريقـة البرهان غير المباشر ، لو قيد في كهـف أفلاطون ، إلى أن للظلـال الملاحظة أسبابا خارجـية^(*) . فتجاوزـ نـطـاق المـوضـوعـاتـ المـلاحـظـةـ باـلاـسـتـدـالـالـعـلـمـيـ هوـ النـهـيـ الشـرـوـعـ الذـيـ يـتـبـعـهـ التـجـريـبـيـ . أـمـاـ رـمـزـ المـثالـ فـهـوـ ذـلـكـ الشـخـصـ الذـيـ يـلـجـأـ إـلـىـ أحـلـامـ اليـقـظـةـ لأنـهـ لاـ يـسـتـطـعـ أنـ يـسـتـمـعـ بـالـوـاقـعـ معـ كـلـ مـاـ فـيـهـ مـنـ نـقـائـصـ أـخـلـاقـيـةـ وـجـمـالـيـةـ . فـالـمـثـالـيـةـ هـيـ الـظـهـرـ الـفـلـسـفـيـ لـلـنـزـعـةـ الـهـرـوـبـيـةـ ، وـقـدـ كـانـ تـرـدـهـرـ عـلـىـ الدـوـامـ فـيـ أـوـقـاتـ الـكـارـاثـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ زـعـزـعـتـ أـسـسـ الـجـمـعـ الـبـشـرـيـ . وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ صـعـوبـةـ التـغلـبـ عـلـىـ الـأـرـضـاءـ التـخـديـرـيـ لـلـرـغـبـاتـ فـيـ الـاحـلامـ ، فـانـ هـنـاكـ وـسـائـلـ لـلـتـخلـصـ مـنـ الـاعـتـقادـ الـمـقـلـانـيـ بـالـأـشـيـاءـ فـيـ ذـاتـهـاـ ، الـتـيـ هـيـ نـقـيـةـ خـالـصـةـ ، وـغـيرـ مـلـاحـظـةـ ، وـتـجـاـوزـ الـوـجـهـ السـطـحـيـ لـلـمـظـاهـرـ . فـقـدـ يـكـونـ مـنـ الـمـمـكـنـ أـعـيـاناـ تـعـتـيقـ عـمـيـةـ اـهـادـةـ الـتـكـيفـ الـانـفـعـالـيـ هـذـهـ بـرـاسـةـ الـعـلـمـ الـوـضـعـيـةـ ، وـالـشـعـورـ بـالـرـضاـ الـانـفـعـالـيـ النـاتـجـ عـنـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ الـمـوضـوعـاتـ الـمـلاحـظـةـ وـالـتـنبـيـهـ النـاجـعـ بـسـلـوكـهـاـ . وـلـكـنـ قـدـ يـحـتـاجـ الـأـمـرـ أـحـيـاناـ إـلـىـ تـدـخـلـ التـحـلـيلـ الـفـسـيـ .

ولقد كانت الرسالة التاريخية التي تعين على التجربة تحقيقها هي القضاء على الثنائية العقلانية . إذ حاولت التجربة ، منذ أيام الذرين والشكال القدماء ، أن تفسح فلسفة لهذا العالم ، رافضة أن تعرف بما يتتجاوزه . ولم يكن من الممكن أن تتجمع إلا بعد أن نفس العلم عن نفسه

^(*) يتضمن كتابي « التجربة والتنبؤ » Experience of Prediction شيئاً

القسم ١٤ ، دراسة لهذا النوع من المنهج ، الذي كان في وسع سجناء الكهف عند أفلاطون أن يستدلوا به على وجود العالم الخارجي . وأورد أن أحيل القارئه إلى هذا الكتاب ، إذا شاء الاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً لنظرية حدثة في المعرفة .

مظيره المتنكر في نياب عقلانية . وهكذا فإن التحليل الرياضي للطبيعة ، الذي كان يبدو في الأصل انتصاراً للمناهج العقلانية ، وقد اتضحت بمضي الوقت أنه أداة لمعرفة تبني ما تدعية من حقيقة على الإدراك الحسي، وأنه أداة فقط ، وليس مصدراً للحقيقة . وبذلك أصبح القرآن التاسع عشر والعشرون ، الذي ندين بما يليها بهذا التطور ، مهدًا لنزعة تجريبية جديدة لم تكتف بمحاكمة المذهب العقلي ، بل كانت لديها أيضاً وسائل التغلب عليه . ونظرًا إلى اتجاه هذه النزعة التجريبية إلى مناهج المنطق الرمزي في تحليل المعرفة ، فإنها تسمى أيضًا بالنزعة التجريبية المنطقية logical empiricism.

ونستطيع أن نسمى فلسفة النزعة التجريبية الجديدة باسم « الفهم الوظيفي للمعرفة » ، في مقابل الفهم المتعالي للمعرفة . وتبعاً لهذا التفسير لا تشير المعرفة إلى عالم آخر ، وإنما تقدم عرضاً للأشياء في هذا العالم ، بغية أداء وظيفة تخدم غرضاً ، هو التنبؤ بالمستقبل . وأود الآن أن أناقش هذا الفهم ، الذي أصبح مبدأً من مبادئ التجريبية المنطقية .

إن البشر أشياء ضمن سائر الأشياء الطبيعية ، وهم يتاثرون بالأشياء الأخرى بتوسيط أعضائهم الحسية . هذا التأثر يحدث أنواعاً شتى من ردود الأفعال في الجسم البشري ، أحدها رد الفعل اللغوي ، أي تكوين نسق من العلامات . وقد تكون العلامات منطقية أو مكتوبة ، وعلى الرغم من أن الشكل المكتوب قد يكون أقل أهمية بالنسبة إلى أغراض الحياة من الشكل المنطوق ، فإنه أرفع منه من حيث أنه يخضع لنظام من القواعد أدق . ويكشف بمزيد من الأحكام عن المضمن المعرفي للغة .

فما هو هذا المضمن المعرفي ؟ إنه ليس شيئاً يضاف إلى نسق العلامات ، وإنما هو خاصية لنظام العلامات . فالعلامات أشياء فيزيائية ، كخطوط المداد على الورق ، أو الموجات الصوتية ، تستخدم في علاقة تناظر مع أشياء فيزيائية أخرى ، وهذا التناظر الذي لا يرتكز على أي تشابه ، مبني على اصطلاح . مثال ذلك أن لفظ « البيت » يناظر البيت ، ولفظ « أحمر » يناظر صفة الأحمراء . وتتجتمع العلامات على نحو من شأنه أن تكون تجمعات معينة لها ، تسمى بالجمل ، مناظرة لحالات واقعة في العالم الفيزيائي . وفي هذه الحالة توصف تجمعات العلامات هذه بأنها صحيحة . مثال ذلك أن الجملة « البيت أحمر » ، إذا كانت تناظر حالة واقعة فعلية ، تسمى صحيحة . وهناك تجمعات أخرى للعلامات ، يمكن تحويلها بإضافة العلامة « لا » إلى جمل صحيحة ، تسمى تجمعات باطلة .

ويسمى تجمع العلامات الذى يمكن بيان صحته أو بطلانه تجتمع ذات معنى ولبذا التصور أهميته ، اذ أنها كثيراً ما نهتم بتجمعات للعلامات لا يمكن تحديد صحتها أو بطلانها في الوقت الراهن ، ولكن يمكن تحديدها في وقت لاحق . وإلى هذا النوع تتسمى كل عبارة غير محققة ، مثل « سيكون ألغد يوماً مطيراً » .

وتعتبر الاشارة إلى القابلية للتحقيق عنصراً ضرورياً في نظرية المعنى . فالجملة التي لا يمكن تحديد صحتها من ملاحظات ممكنة هي جملة لا معنى لها . وعلى الرغم من أن العقلانيين قد اعتقدوا أن هناك معنى في ذاتها ، فإن التجربيين في جميع العصور قد أكدوا أن المعنى يتوقف على القابلية للتحقيق . والواقع أن العلم الحديث إنما هو سجل حافل يؤيد هذا الرأي . ففي التحليل الذي قدمناه من قبل للمكان والزمان والعلية وميكانيكا الكواكب ، كان توقف المعنى على قابلية التحقيق واضحًا ، ولو لم يؤمن المرء بهذا الرأي لظلت الفيزياء الحديثة مستغلقة على فهمه . فنظرية المعنى من حيث هو قابلية التحقيق هي جزء لا يتجزأ من الفلسفة العلمية .

ولو قلنا : « الجملة ذات معنى *the sentence is meaningful* لأن ذلك أفضل من قولنا « الجملة لها معنى *the sentence has a meaning* » إذ أن الصيغة الأولى تظهر بمزيد من الواضح أن المعنى صفة للعلامات وليس شيئاً يضاف إليها . وترجع أهمية تجمعات العلامات ذات المعنى إلى أنها تتبع لنا الكلام عن حوادث لا نعرفها ، ولا سيما حوادث المستقبل . فالأمر الذي يتبع الاستخدام النظري للمعرفة هو توسيع اللغة من جمل صحيحة إلى جمل ذات معنى ، أي أن هذا التوسيع يتبع لمن يستخدم العلامات أن يصف عدة حوادث ممكنة ، ويختار من بين صياغاته تلك التي يبدو أنها هي الأجرد بأن تعد صحيحة .

ومن الممكن تحقيق الجمل على أنواع متعددة . فأبسط طرق التحقيق هي الملاحظة المباشرة ، غير أن هذه الطريقة لا تسمح إلا بتحقيق مجموعة محدودة من الجمل ، مثل « المطر ينطرل » أو « زيد أطول من عمرو » . فإذا كانت الجملة البنية على الملاحظة تشير إلى الماضي ، فأنما نرى التحقيق ممكناً حتى لو لم يكن هناك ملاحظ . مثال ذلك إن الجملة « كان الشلوج يسقط على جزيرة مانهاتن (في مدينة نيويورك) في الساعة الرابعة صباحاً من يوم ٢٨ نوفمبر » هي جملة قابلة للتحقيق ، وبالتالي ذات معنى لأنها كان من الممكن وجود ملاحظ عندئذ . ولكن هناك جملة أخرى لا يمكن

تحقيقها مباشرة . فالجملة القائلة إن قد أتى على الأرض وقت كان يسكنها فيه حيون « الدينوصور » ، ولم يكن الجنس البشري قد وجد فيه بعد ، أو القائلة إن المادة تختلف من ذرات ، لا يمكن تحقيقها إلا بطريق غير مباشر ، بواسطة استدلالات استقرائية مبنية على ملاحظات مباشرة . ولكن لهذه الجمل معنى لأنها تقبل التحقيق غير المباشر . ويقدم البناء حساب الاحتمالات القواعد الخاصة بهذا النوع من التحقيق . والجملة التي تحقق على هذا النحو تقال على أساس أنها ترجح *posit* . فإذا كانت متعلقة بالمستقبل ، أمكن استخدامها مرشدًا لأفعال مقبلة . ويتمنى تركيب نسق العلامات المبني على هذا التعريف للمعنى بأن من الممكن استخدامه أداة للتنبؤ . وهذه هي وظيفته بالنسبة إلى من يستخدم العلامات . فإذا حقق هذا الغرض ، سمي معرفة .

ولقد اعترض البعض بقولهم أن للمعنى طبيعة ذاتية ، وأن أحدا لا يستطيع أن يقول لشخص معين ما يعنيه ، وأن من الواجب السماح لكل شخص باستخدام الفاظه بالمعنى التي تبدو له ملائمة . وعلى أساس هذا الاعتراض يكون اصرار الفيلسوف العلمي على استبعاد الجمل غير القابلة للتحقيق ، أو على ضرورة جعل الملاحظة الحسية ، مقترنة بالاستدلالات الاستقرائية أو الاستنباطية ، أساساً للتحقيق — يكون هذا الاصرار تعسفًا لا مبرر له في استخدام اللغة . ومع ذلك فإن هذا الاعتراض ينطوي على سوء فهم للطبيعة المنطقية للنظرية القائلة أن المعنى هو قابلية التحقيق . فليس المقصود من هذه النظرية أن تكون ضرباً من الأمر الأخلاقى . بل أن الفيلسوف العلمي متسامح ، وهو يدع كل شخص يعني ما يشاء . غير أنه يقول له : إذا استخدمت معانى لا يمكن تحقيقها ، فإن كلاماتك لن تستطيع أن تقدم وصفاً لأفعالك . ذلك لأن ما تفعله موجه دائماً إلى المستقبل ، ولا يمكن ترجمة الأحكام المتعلقة بالمستقبل إلى تجارب ممكنة إلا بقدر ما يكون من الممكن تحقيقها . فالنظرية التجريبية في المعنى لا تقدم وصفاً للمعنى الذاتية لدى الشخص ، وإنما هي قاعدة تقترب بالنسبة إلى صورة اللغة ، وهي قاعدة يستحسن اتباعها لأسباب مقنعة : فيبي تحديد نوع المعنى الذي لو افترضناه لكلمات شخص معين جعل كلماته متماشية مع أفعاله . وهذه الصفة الأخيرة هي كل ما يكون من المقبول اشتراطه بالنسبة إلى نظرية المعنى . فأولئك الذين يتخدون من القابلية للتحقيق معياراً للمعنى يتكلمون لغة تتشابه مع سلوكهم ، وللغة بالنسبة إليهم تؤدي وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في القيام بالأفعال ، وهي ليست نسقاً فارغاً منقطع الصلة بعالم التجربة .

ان الفهم الوظيفي للمعرفة يخلص اللغة من جميع الأسرار التي تجدها فيها المذهب العقل طوال ألفى عام . وهي تؤدي الى جعل طبيعة اللغة غاية في البساطة - ولكن الحل البسيط كثيرا ما يكون الاهتماء إليه هو الأصعب . فقد كان على نظرية المعرفة أن تتحرر أولا من وهم التركيبية القبلية ، وهو الآخر المختلف عن اتجاه صوف ن هو عالم من الكيانات التي تتجاوز الأشياء الملاحظة ، قبل أن تشرع في التعبير عن المعرفة بوضوح على أنها وظيفية . ولم يكن من الممكن تقديم الدليل على أن المعرفة وظيفية وعن أنها أفضلي أداة للتنبؤ ، قبل الاهتمام إلى تفسير مرض للاحتمال . فطوال الوقت الذي ظلت فيه التجربة عاجزة عن تفسير استخدام الاستدلالات الاستقرائية والاحتمالات ، كانت مجرد برنامجه ، لأنطropية فلسفية . ولم يكن من الممكن تنفيذ برنامجه التجربة ، أعني المبدأ القائل أن كل حقيقة ترتكبية تستمد من الملاحظة ، وأن كل ما يسمى به العقل في المعرفة ذو طبيعة تحليلية ، الا بعد أن هي العلم في القرنين التاسع عشر والعشرين الوسائل الضرورية لذلك . فعصرنا هذا أول عصر يشهد تزعة تجربة متسقة مع ذاتها .

ان النظرية الثالثة ان المعنى هو قابلية التحقيق هي الأداة المنطقية التي يستطيع بها المذهب التجربى أن يتغلب على ثانية عالم المظاهر وعالم الأشياء في ذاتها . فهو تستبعد الأشياء في ذاتها لأنها توكل أن الكلام عن أشياء لا تقبل المعرفة من حيث المبدأ هو كلام لا معنى له . وبخلاف من أن يتحدث التجربى عن أشياء لا تقبل المعرفة ، فإنه يتحدث عن أشياء لا تقبل الملاحظة ، غير أن المعرفة تستطيع الوصول إلى هذه الأشياء الأخيرة ، كما أن من الممكن التحدث عنها بطريقة ذات معنى . فالاحكام المتعلقة بأشياء لا تقبل الملاحظة يمكن أن يكون لها معنى بقدر ما يكون من الممكن استخلاصها من ملاحظات ، وهي تكتسب معنى عن طريق التحويل ، أي بفضل علاقتها بأشياء يمكن ملاحظتها . وقد نوقشت هذه العلاقات في الفصل الحادى عشر فى صدد مشكلات فيزياء الكوانتم . ولا بد لنا من دراستها بمزيد من التفصيل ، وفي صدد جميع ضروب المعرفة .

ان مسكنة الواقع ، أي مسألة ما اذا كان العالم واقعا ، تنشأ من تجربة نفسية مألوفة : هي التمييز بين الحلم والنقطة . وهذا التمييز ، بالطبع ، ذو معنى ، ولكن من الضروري بيان معناه وأصله بمزيد من الوضوح ، لكي تتغلب على النتائج الباطلة الكثيرة التي استخلصها الفلسفة منه .

فلا تتخيل شخصا غير نساعر بالفارق بين الحلم والحقيقة ، ويكتب تقارير عن كل ما يلاحظه . مثل هذا الشخص سيكتب جملة مثل : « هناك كلب » و « زيد أتى لرؤيتها » و « السيارة لم يدر معركتها » و « الفتاة وقفت في آناء الحباء » ، وما إلى ذلك . ومن الواضح أن العبارة الأخيرة تشير إلى ما نسميه « حلما » ، ولكن يوميات مثل هذا الشخص لا تتضمن إشارة صريحة إلى الحلم . ولم يكن من الممكن أن تكون هناك إشارة صريحة لأن ظواهر الحلم ، في الوقت الذي تمر فيه بتجربتنا ، لا تختلف من حيث الكيف عن الملاحظات الفعلية . وبعبارة أخرى فلا يمكن أن يعرف أي شخص ، أثناء حلمه ، أنه يحلم . ونستطيع أن ننظر إلى اليوميات الكاسنة من هذا النوع ، التي تجمع تقارير عن جميع ملاحظاتنا ، ولكنها تفعل ذلك دون نقد ، وتمتنع عن استخلاص استدلالات تتجاوز ما يجرب بالفعل . نستطيع أن ننظر إلى هذه اليوميات على أنها هي الأساس المنطقي للمعرفة البشرية . وعلى الفيلسوف ، لكي يدرس بناء المعرفة ، أن يبحث في الاستدلالات التي تؤدي من هذا الأساس إلى أحكام عن الموضوعات الفيزيائية ، والأحلام ، وكل أنواع التراكيب العلمية ، كالكثيرباء ، أو المجرات ، أو عقدة الذنب . فلتتخيل إذن شخصا يحاول بناء نسق للمعرفة من الجمل التي يسجلها في تقاريره المتضمنة في يومياته الكاملة هذه .

أنه سيحاول ايجاد نظام في هذه الجمل ، بترتيبها في جمادات ، وسيأخذ قوانين عامة تسرى عليها . مثال ذلك أنه سيكتشف القوانين الآتى : حينما كانت هناك جملة تقرر أن الشمس مشرفة ، توجد جملة لاحقة تقرر أن الجو يزداد دفئا ، فيصوغ هذه النتيجة بعد ذلك على أنها علاقة بين الأشياء : فكلما أشرقت الشمس أصبح الجو أدق . ومع ذلك فإنه سرعان ما يكتشف أن هناك مجموعة معينة من الجمل ، كالجملة المتعلقة بوجود الفتاة في آناء الحباء ، ينبغي عزلها عن الآخريات ، فهو لا يستطيع ادراجها في النسق المنظم : لأنها لا تؤدي إلى تنبؤات صحيحة ، وبالتالي لا تؤدي إلى قوانين عامة . مثال ذلك أنه سيجد تقريرا يقول له أنه كلما وضع أصبعه في آناء الحباء ابتلى ذلك الأصبع ، ولكن يبدو أن أرجل الفتاة لم تظهر فيها هذه النتيجة بعد خروجهما من آناء الحباء . وعلى ذلك فهو يسمى هذه المجموعة من التقارير التي تكون جزيرة منطقية ، باسم الأحلام .

فالنتيجة المنطقية التي يؤدي إليها هذا التحليل هي أن من الممكن تحقيق الفارق بين الحلم والحقيقة عن طريق فوارق تركيبية في مجموعة

التقارير . وهذا فارق ذو معنى ، لأن من الممكن ترجمته إلى علاقات قابلة للتحقيق : فالاalam لا تمدنا بعلامات تتيح التنبؤ بتجارب أخرى . هذه النتيجة تؤدي إلى تصنيف لجمل الوارددة في تقاريره إلى جمل ذات صحة موضوعية وجمل ذات صحة ذاتية فحسب . ولكن يكون لدينا اسم ينطبق قبل القيام بهذا التمييز ، قسوف اصنف جميع الجمل الوارددة في تقاريره بأنها ذات صحة مباشرة ، أي أن من المفترض أنها ليست أكاذيب . وتنقسم الصحة المباشرة إلى صحة موضوعية وصحة ذاتية ، نتيجة لإجراءات التنظيم الداخلي ، أي لتنظيم لا يتجاوز نطاق الجمل الوارددة في اليوميات الكاملة .

ومن الجمل ننتقل إلى الأشياء : فالتقارير التي تتصرف بالصحة الموضوعية يقال عنها أنها تشير إلى **أشياء موضوعية** ، والتقارير التي لا تتصرف إلا بالصحة الذاتية وحدتها يقال عنها أنها تشير إلى **أشياء ذاتية** . وهكذا يكون لدينا الآن نوعان من الأشياء كلها تعد **أشياء مباشرة** ، ولكن الأولى وحدتها هي **الأشياء الموضوعية أو الواقعية** . فما هي **الثانية** ؟

لكي نبحث في هذه الأشياء الأخيرة ، سنختصر مفهوم «جسم» ، فنقول أن موضعاً ، من بين الموضوعات الفيزيائية ، يسمى «جسم» يتآثر سبباً بالأشياء الفيزيائية الأخرى ، وتكون له نتيجة لذلك حالة فسيولوجية خاصة . فحيثما كان هناك شيء موضوعي ورد في اليوميات كان جسم في حالة معينة ، ولكنه قد يكون في هذه الحالة حتى لو لم يكن هناك شيء موضوعي . وفي هذه الحالة الأخيرة تحدث عن شيء ذاتي . وعلى ذلك فإن **الأشياء الذاتية** ، وإن لم تكن واقعية ، تدل على **أشياء واقعية** من نوع آخر : فهنـى تدل على حالات لجسـمى .

هذه العبارة الأخيرة تبدو أشبه بمقالطة منطقية : فإذا كان هناك شيء غير موجود يدل على شيء موجود ، فلابد أن يكون بدوره موجوداً . ولابد لكن تقلب على هذه المفارقة من أن تصوغ استدلالاتنا بصورة أدق . وهذا ما يتحقق بالرجوع إلى الجمل الوارددة في اليوميات . فتقد رأينا أن هذه الجمل ليست كلها صحيحة موضوعياً . والآن نجد أنه إذا لم تكن أحـدى جـمل التـقرـير صـحيـحة مـوـضـعـياً ، فـقـى اـسـتـطـاعـتناـ أن نـسـتـدـلـ ، لاـ عـلـىـ أنـ هـنـاكـ مـوـضـعـاـ فـيـزـيـائـياـ مـنـاظـراـ ، بلـ عـلـىـ أنـ هـنـاكـ حـالـةـ لـجـسـمـناـ يـمـكـنـ أنـ تـحـدـثـ بـدـورـهـ لـوـ كـانـ هـنـاكـ مـوـضـعـ مـنـاظـرـ . وـاـذـ تـحـدـثـ عـنـ جـمـلـ ، فـاـنـاـ تـجـنـبـ الـفـاظـاـ مـثـلـ «ـالـأـشـيـاءـ الذـاتـيـةـ»ـ .

وبالعكس ؛ فلما كان من الممكن اجراء هذه الترجمة الى اللغة تتحدث عن جمل ؛ فان من المسموح به أيضا استخدام امثال هذه الالفاظ . وعلى ذلك فان لنا ان نقول ان الاشياء الذاتية لها وجود ذاتي ، وبذلك تستخدم كلمة الوجود بمعنى وهي . فامثال هذه التعبيرات مباحة لا لشيء الا لأن من الممكن استبعادها .

وهكذا فان تقسيم عالم التجربة الى اشياء موضوعية واثنيات ذاتية ؛ يتم عن طريق استدلالات صحيحة ، ويعبر عنه بطريقة مشروعة في الكلام . فإذا افترضنا أن جميع الجمل التقريرية صحيحة موضوعيا ، سنجد أن بعضها ليس كذلك . وهذا استدلال صحيح من النوع الذي يطلق عليه المنطقى اسم «برهان الخلف reductio ad absurdum» . وهو يعني أن افتراض كون جميع الجمل التقريرية صحيحة موضوعيا «يرد الى حالة الخلف أو الامتناع » . ولكن ندرج هذه الجمل التقريرية التي ليست صحيحة موضوعيا في عالم فيزيائى متسبق ، فانا افترض وجود الملاحظ البشري ، الذي يمكن أن يكون جسمه في حالات ملاحظة دون أن تكون هناك اشياء موضوعية . وهكذا ترتبط جمل الحلم بجمل اليقظة عن طريق علاقات نظامية . وفي استطاعتنا وضع قوانين نفسية تفسر الاحلام ، وبالفعل استحدث التحليل النفسي طرقا تربط تجارب الحلم سببا بتجارب سابقة في حالة اليقظة . وهكذا تفقد مجموعات جمل الحلم طابعها المنعزل ، وتندمج في النسق الكلى ، ومع ذلك فان التفسير الذى نفهمها به في هذه الحالة يختلف اختلافا بينا عن تفسير الجمل الاخرى .

وعلى ذلك فان وسيلة دخال الملاحظ البشري وحالاته الجسمية هي فرض فيزيائى . ولابد لنا من أن نقوم باختبار أدق للاستدلالات التي أدت الى هذا الفرض . فعندما نحاول تثبيت نسق متراصط من القوانين للأشياء الفيزيائية ، نضطر في كثير من الاحيان الى افتراض وجود اشياء فيزيائية أخرى معينة لا يمكن أن تلاحظ مباشرة . مثال ذلك أننا ، لكي نصف الظواهر الكهربائية ، نفترض أن ثمة كيانا فيزيائيا يسمى بالكهرباء ، يسرى في الأسلام او يسير كالآمواج في المكان المفتوح . ونحن في هذه الحالة نلاحظ ظواهر مثل انحراف الابرة المغفطة ، او صدور الموسيقى عن جهاز الاستقبال اللاسلكى ، ولكن الكهرباء لا تلاحظ ابدا بطريقة مباشرة . وأود أن استخدم للتعبير عن هذه الكيانات الفيزيائية اسم «المستنبطات illata» ، اي الاشياء المستدل عليها . وهي تتميز عن «العيتنيات concreta» التي تولف عالم

الأشياء الملاحظة . كما أنها تميّز عن «المجردات abstracta» التي هي تجمعات للعينيات ؛ ولا يمكن ملاحظتها مباشرة لأنها كليات شاملة . مثال ذلك أن نفظ «الرخاء» يشير إلى مجموع من الظواهر الملاحظة . أي العينيات ؛ ويستخدم بوصفه تعبيراً مختصراً يلخص كل هذه الموضوعات الملاحظة في علاقتها المتبادلة . أما المستويات فليست تجمعات للعينيات ، وأنما هي كيانات منفصلة يستدل عليها من العينيات ؛ وجودها لا يعدها أن يكون أمراً ترجحه العينيات .

حالات الداخلية للجسم البشري مستويات illata
 لأننا لا نستطيع أن نلاحظ إلا ردود أفعال الجسم ؛ لا حالاته الداخلية . وضمنها مختلف حالات المع . ولكن نصف هذه الحالات نستخدم طريقة غير مباشرة في الكلام ، فنتحدث مثلاً عن «الحالة التي تحدث لو رأى الشخص كلباً» . هذه الطريقة في الكلام تسمى «لغة المنبه stimulus language» ، فتحن تميز حالة جسمية عن طريق وصف نوع المنبه الذي يؤدي إلى احداث هذه الحالة .

ومن الممكن أيضاً استخدام اللغة بمثابة مستمد من الفيزياء . فعداد السرعة يقيس سرعة السيارة تبعاً لحركة إبرة . ولهذا الفرض يتم الاتصال بين العجلات الدائرة للسيارة وبين الإبرة عن طريق تروس ومحور مرن على نحو من شأنه أن تؤدي زيادة السرعة إلى انحراف زاوية الإبرة ، وهكذا يسجل على لوحة الأرقام السرعة المناظرة لكل موقع من مواقع الإبرة . فما تدل عليه الإبرة مباشرة هو حالة داخلية تعداد السرعة ، ولكنه يدل على هذا النحو ، بطريق غير مباشر ؛ على سرعة تقوم بدور أشبه بدور «المنبه» ؛ فتجعل الآلة في هذه الحالة . وقد كنا نستطيع أن نستخدم الأرقام الموجودة على اللوحة لايصال الحالات الداخلية لعداد السرعة ؛ بدلًا من استخدامها مقاييس لسرعة السيارة . أي أنها نستطيع أن نقول ، حين ننظر إلى الأرقام المسجلة على اللوحة ، «ان عدد السرعة في حالة ستين ميلاً في الساعة» . وهكذا فإننا نصف حالة الآلة بطريق غير مباشر ؛ بلغة المنبه .

هذا المثل يساعد على توضيح طبيعة الأشياء الذاتية . فالأشياء التي ترى في حلم لها نوع الوجود الذي يكون لسرعة الستين ميلاً في مثل عدد السرعة الذي ينظر إليه بمعزل عن السيارة . وفي هذه الحالة يكون للكلام عن الوجود ما يبرره . بوصفه طريقة في الكلام ، غير أن الوجود الفيزيائي يقتصر على حالات عدد السرعة التي توصف على

هذا النحو وصفا غير مباشر . فنائية حالة اليقظة وحالة الحلم لا تشكل صعوبات للفلسفة التجريبية . وهي لا تحتاج إلى ادخال اشياء «تجاور» عالم الأشياء الفيزيائية ، ولا تفتح الطريق أمام النزعة المتعالية . بل إن من الممكن تفسيرها تفسيرا كاملا في إطار فلسفة متعلقة «بهذا العالم» . ومن الممكن ترجمة معنى الأحكام المتعلقة بأشياء موجودة في الحلم ، إلى معنى أحكام متعلقة بأشياء موضوعية .

هذا التحليل يتبع لنا أيضا معنى السؤال عما إذا كان العالم واقعا . فمن الممكن تفسير هذا السؤال على أنه يعني : هل نحن الآن في حالة يقظة أم في حلم ؟ وهذا دون شك سؤال ذو معنى . بل إننا قد مررنا في الواقع بحالات حلم تسائلنا فيها هذا السؤال ، واستنتجنا في اجابتنا أننا أيقظ ، ثم اكتشفنا فيما بعد أننا كنا على خطأ ، أي أننا كنا لانزال نحلم . فهل يمكن أن يكون نفس الشيء حادثا الآن ؟ إننا لانستطيع أن نستبعد احتمال أننا سنكتشف ، بعد وقت معين ، أننا كنا نحلم الآن . ونحن نشعر شعورا شبه مؤكدا بأن هذا لن يحدث ، ولكن ليس لدينا ضمان مطلق بأنه لن يحدث .

فإذا عدنا الآن إلى المثال المنطقي الذي ضربناه من قبل ، وهو مثال اليوميات الكاملة : فإننا نستطيع صياغة هذه الفكرة على النحو الآتي : من الممكن أن تميز ، داخل جملنا التقريرية ، بين جمل الأحلام التي هي أشبه بعمر معزلة ، وبين بقية الجمل ، لأن المجموع البالغ يسمع بتكوين ترتيب من خلال قوانين السبيبة . ولكننا لانستطيع أن ندعى على وجه اليقين أن هذا الترتيب سيكون ممكنا على الدوام . فلتتخيل أنك درست الجمل الخامسة الأولى في اليوميات ، وأكتشفت أن مجموع الجزر فيها ٣٠ جملة ، ونجحت في ترتيب الجمل الباقية ، البالغ عددها ٤٧ . ثم تقول الآن : «أنت يقظ» . وبعد ذلك تستمر اليوميات ، وتجد بعد ذلك ١٠٠ جملة أخرى لا يمكن الجمع بينها وبين الـ ٤٧ . جملة ، وإنما يمكن ترتيبها فيما بينها ترتيبا ممقولا . وسوف تستنتج من ذلك أن الـ ٤٧ جملة كانوا جزيرة ، أي أنك كنت تحلم ، ولم تصبح يقظا بحق إلا الآن . فهل أنت الآن واثق من أن الأمر لن يستمر على هذا النحو ؟ لا يجوز أن يظهر الفا جملة أخرى ترغبك على أن تنظر إلى حالتك الراهنة على أنها حلم ؟ لا يجوز أن تتذكر نفس هذه التجربة المدمرة على الدوام ؟

من حين الحظ أن أمثل هذه التجارب لا تحدث . ولكننا

لأنه لا ينبع منطقية . وعلى ذلك فليس في استطاعتنا أن نقول إن أمثلة هذه التجارب مسخيلة . ولو حدثت بالفعل . وانقطع خيط التجارب المرتبة ، ثم عاد إلى الالئام ، ولكنه يعود على الدوام إلى الانقطاع ، فعندئذ لن يمكننا الحديث عن عالم فيزيائي موضوعي . وهكذا فإن القضية القائلة أن ثمة عالمًا فيزيائياً موضوعياً لا يمكن الأخذ بها إلا على أساس أنها قوية الاحتمال ، لا على أساس أنها ذات يقين مطلق . فلدينا دلائل استقرائية قوية على وجود عالم فيزيائي - غير أن هذا هو كل ما يمكننا القول به . والكلام عن عالم فيزيائي موضوعي هو كلام ذو معنى لأن القضية المتعلقة بمثل هذا العالم يمكن استخدامها استقرائياً من الملاحظات .

ولتلحظ أن اللغة التي تتحدث بها عن العالم الفيزيائي لا تتحدد بالملاحظات وحدها . فهي معرضة لمظاهر الفموض التي أشرنا إليها في الفصل الحادي عشر منسوبة إلى شخصية خيالية أطلقنا عليها اسم الفيلسوف اليوناني برونو تاجوراس . فهناك كثرة من الأوصاف المتكافئة، وليس اللغة الواقعية المعتادة التي تصف بها العالم (الفيزيائي) إلا واحداً من هذه الأوصاف ، هو ذلك الذي أطلقنا عليه اسم «النظام المسوى normal system » . ولا تستطيع الاستدلالات الاستقرائية أن تثبت الصورة المألوفة للأحكام المتعلقة بعالم خارجي إلا بعد أن تكون قد وضعت القاعدة القائلة بموهية القوانين فيما بين الموضوعات الملاحظة والموضوعات غير الملاحظة . ولهذه القاعدة طبيعة تعرّف بتحديد صورة اللغة، ومن الممكن تسميتها بقاعدة امتداد extension rule ، لأنها توفر لنا بوسيلة الاستدلال باللغة إلى مجال موضوعات أوسع ، يشمل الموضوعات غير الملاحظة . غير أن كون القاعدة قابلة للتطبيق ، ووجود نظام سوي لوصف العالم الفيزيائي للحياة اليومية ، هو واقعه تجريبية ، أو هو بعبارة أدق واقعه مستمد من استدلالات استقرائية . وبهذا المعنى يكون القول بوجود واقع فيزيائي فرضاً يرتكز على أساس استقرائي متين .

ولنقل بعميّ آخر أن من الممكن ايجاد تمييز واضح بين القضية القائلة « إن هناك عالمًا فيزيائياً » وبين القضية القائلة « ليس هناك عالم فيزيائي » ، لأننا نستطيع أن نشهد بتجارب تجعل أحدي القضيتين محتملة والآخرى بعيدة الاحتمال . والقضيتان تختلفان في مضمونهما التنبؤي . فالنظرية الوظيفية إلى المعرفة تنسب معنى قابلاً للتحقيق إلى الفرض القائل بوجود عالم فيزيائي .

وأود أن أقارن بين هذا التحليل وبين المناقشة التقليدية لذهب «الذات الوحيدة solipsism» : فالنظرية الفلسفية التي تقول بالذات الوحيدة ترى أن كل ما يمكننا تأكيده هو أن لدينا تجارب، ولكننا لا نستطيع أبداً أن نتجاوز نطاق هذا التأكيد وثبت أن هناك واقعاً موضوعياً . وعلى الرغم من أننا لا نكاد نجد أحداً يتخذ هذا الموقف بالفعل ، فقد بني عليه بعض الفلسفه مذهبها فلسفياً ، ومن هؤلاء جوزج بركلن G. Berkeley وماكس شتيرن M. Stirner .
وعندما أقول أن هذين المفكرين ذهبتا لم يؤمنا بهذه النظرية بالفعل ، أشير إلى واقعه أنهما الفا كتبَا تعرضاً نظريتهما ، وهي واقعة لا يمكن تفسيرها لو لم يكونا يعتقدان بوجود آخرين يمكنهم قراءة هذه الكتب . وكثيراً ما يقبل أن نظرية الذات الوحيدة ، على الرغم من بعدها التام عن كل ما هو معقول ، لا يمكن أن تفند بحجج منطقية ، لأن كل ما تثبتته تجربتنا هو أن لدينا تجارب ، لا أن هناك عالماً فيزيائياً .

ونسبت أعتقد أن الموقف مبنوس منه إلى هذا الحد . فالسائل بالذات الوحيدة يرتكب خطأً أساسياً : إذ يعتقد أنه يستطيع إثبات وجود شخصه هو . ولكن كشف «الإنا» : أي شخصية الملاحظ : مبني على استدلالات من نفس النوع الذي يبني عليه كشف العالم الخارجي . والجزء الموجودة في اليوميات تفترس بأنها حالات جسمية للملاحظ ينبع الطريقة التي تعدد بها الجمل الباقيه دليلاً على وجود عالم فيزيائي ، بل إن الجزر في الواقع تدمع على هذا النحو في تفسير فيزيائي شامل ، مادام الملاحظ جزءاً من العالم الفيزيائي . ولقد قلنا من قبل أن افتراض الملاحظ وحالاته الجسمية يؤدي إلى فقدان الجمل التي تمثل جزراً لطابع الجزر فيها ، وتغدو جملًا تصف العالم الفيزيائي ، من حيث أنها تعد جملًا تصف الملاحظ . وهكذا فإننا إذا استطعنا أن ثبت وجود الأنا ، نستطيع أيضاً أن ثبت وجود العالم الفيزيائي ، وضممه وجود الأشخاص الآخرين . فالسائل بمذهب الذات الوحيدة يغفل هذا التوازي بين الاستدلالات . وهو يصف الأنا وتجربه بأنه معرفة مطلقة ، أنه يعجز عن استخلاص العالم الخارجي - غير أن عجزه هذا نابع من منطقه المهزيل .

ولقد كان التحليل الصحيح للموقف هو ذلك الذي قدمناه من قبل : فليس لدينا دليل قاطع بصورة مطلقة على أن هناك عالماً فيزيائياً وليس لدينا دليل قاطع بصورة مطلقة أيضاً على أننا موجودون . ولكن

لدينا دليلاً استقرائيَا قوياً على الامرين معاً . وباستخدام نتائج تحليل الاستدلال الاستقرائي ، نستطيع أن نقول : ان لدينا اسباباً قوية لترجيع وجود العالم الخارجي فضلاً عن اشخاصنا . ذلك لأن كل معرفة لنا انما هي ترجيحات ، وعلى ذلك فان اعم معرفة لدينا ، أعني معرفتنا بوجود العالم الفيزيائي وبوجودنا نحن البشر في داخله ، هي ترجيح .

والواقع ان ادماج الملاحظ البشري في العالم الفيزيائي هو سمة من أهم السمات المميزة للفلسفة التجريبية . فالنظرية المتمالية الى المعرفة تحدث اشتقاقة بين الواقع الفيزيائي وبين الذهن البشري . وبذلك تصل الى مشكلات لا تحل ، مثل مشكلة الطريقة التي يمكننا ان نستدل بها على الواقع من معطيات ذهنية . وعلى الرغم من ان الوجود الذهني يسمى عادة وجوداً فكريأ أو مثاليأ ، ويسير من وجود الحلم ، فمن الواجب التمسك بالاصل النفسي للمتمالية في تجارب الحلم والصور التي يمكننا بعثها بارادتنا في حالة اليقظة . والتحليل غير السليم لهذه الصور هو الذي يؤدى الى النظر الى الذهن على أنه كيان مستقل ، ونوع من الجوهر المشابه للجوهر الفيزيائي ؛ وأن يكن له حقيقة خاصة به . ولا يمكن ان يأتي الرد على الفلسفة التاملية ذات الطابع المثالي إلا بواسطة فلسفة تجريبية تستعين بما في متناول يدها من أدوات المنطق الحديث ، فتنظر الى المعرفة على أنها ترجيحات استقرائية مبنية على جمل تقريرية مباشرة . وهكذا فان الفهم الوظيفي للمعرفة ، وارجاع المعنى الى قابلية التحقيق ، هو الذي يؤدى الى القضاء على النزاع التقليدي بين المتمالية والواقعية ، او المادية .

ومن الغريب حقاً أن النظرية المتمالية الى الانا على انه مشيد العالم الفيزيائي قد وجدت في الآونة الأخيرة تأييداً جديداً في بعض تفسيرات ميكانيكا الكوانتم . وهي تفسيرات تقوم باستخدام غير مشروع لفكرة هيزنبرج القائلة ان عملية الملاحظة تغير طبيعة الموضوع الملاحظ ، ول فكرة التكامل complementarity عند بور Bohr . فتبعداً لهذه التفسيرات ، يؤدى مبدأ الالاتجاه عند هيزنبرج الى النتيجة القائلة ان من المستحيل وضع حد فاصل بين الملاحظ وبين الموضوع الفيزيائي . فنما كان الملاحظ يغير العالم بعملية الملاحظة ، فليس في استطاعتنا أن نحدد ماذا يمكن أن يكون عليه العالم في ذاته ، مستقلاً عن الملاحظ البشري . وقد أوضح التحليل الذي قدمناه من قبل (في الفصل الحادى عشر) أن هذا تفسير باطل لميكانيكا الكوانتم . فعدم تحديد الموضوعات غير القابلة للملاحظة لا يوجد له الا بالنسبة الى الانتقال من العالم الاصغر الى

العالم الاصغر . ولكن لا يوجد عدم تحديد من هذا النوع عند بحث الانتقال من الموضوعات الملاحظة لبيئتنا الى الموضوعات الكبيرة غير الملاحظة . بل ان هناك ، بالنسبة الى هذا الانتقال الاخير ، نظاما سوريا ، يتبع لنا ان نتحدث عن عالم خارجي باللغة الواقعية المتادة . فليس للاتجاه الخاص بميكانيكا الكواント شئ بالعلاقة بين الملاحظ البشري وبيئته . وهو لا يبدأ بالقيام بدوره الا في مرحلة تالية ، عندما يتغير الاستدلال على عالم الموضوعات العضفري من عالم الموضوعات الكبيرة .

هذه الحقيقة تظهر بوضوح تماما عندما نفترض ان كل أدوات الملاحظة مركبة كأدوات تسجيل ، تعرض نتائج القياسات في صورة ارقام مطبوعة على شريط من الورق . فعندما ينظر الملاحظ الى شرائط الورق ، فمن المؤكد انه لا يغيرها ، اذ ان ملاحظته عملية تنتمي الى العالم الاصغر . وهكذا يستطيع ان يستدل بالطريقة المتادة على ان هناك عمليات فياس معينة تحدث . ولا يبدأ الاتجاه في التدخل في قياساته الا عندما ينتقل الى الاستدلال من عمل الآلات على ان هناك حوادث دقيقة معينة تحدث ، يستطيع تفسيرها اما باتها موجات واما باتها جزيئات . هذه الفكرة الشديدة البساطة تؤدي الى استبعاد جميع التفسيرات المتألية لفيزياء الكواント . وهي تبين ان التجربة لا ينبغي لها ان تخفي شيئا من كشوف الفيزيائي ، وأن النكسات الحديثة التي تعود بنا الى المقابلة لا تجد تأييدا من الفيزياء الحديثة - وذلك اذا ما تحرر تحليل الفيزياء من اللغة الفامضة وأجرى بدقة المنطق الحديث .

وبعد مناقشة الاستدلالات التي أدت الى بناء الانا على أساس التقريرات المباشرة ، سيكون من المفيد ان نناقش بشيء من التفصيل كيف يعالج تصور العقل في فهم وظيفي للمعرفة ، يطبق مصادر قابلية التحقيق على القضايا المتعلقة بالعقل .

فلنفرض ان العلماء نجحوا في صنع انسان آلى كامل ، يكون في استطاعته ان يتكلم ، ويجب على الأسئلة ، ويفعل ما يؤمر به ، ويقدم جميع أنواع المعلومات المطلوبة ، فمن الممكن مثلا ارساله الى محل البقاء وجعله يسأل البقال عن سعر البيض اليوم ، ثم يعود بالجواب . ففي اذن ستكون آلة كاملة ، ولكن ليس لها عقل . فكيف تعرف انه ليس لها عقل ؟

ستقول ان السبب هو أنها لا تستجيب كالبشر في النواحي الأخرى . فهى لا تقول لك ان الجو بديع اليوم ، ولا تشكو ابدا من

الم في الفرس . ولكن ماذا تقول لو كانت تفعل ذلك ؟ لتفرض أن سلوكها بمثال سلوك البشر في كل النواحي – فهل تستطيع أن تقلل توکد أنها آلة بلا عقل ؟

انا نستطيع ان نوجه هذا السؤال بالطريقة الآتية أيضا : فلنفرض انك انتزعت العقل مؤقتا من انسان ، بحيث يكون له في بعض الاوقات عقل ويتصرف كالمعتاد ، ولا يكون له في فترات أخرى عقل ، ولكنه يتصرف كما كان تماما . ولست أعني بذلك أنه سيكون مثل دكتور جيكل ومستر هايد ، لأن مستر هايد يسلك بطريقة تختلف تماما عن دكتور جيكل ، وإنما أعني أنه سيكون مماثلاً لدكتور جيكل فقد عتنه مؤقتا ، ولكنه ظل دائما هو دكتور جيكل نفسه . فكيف تعرف أنه ليس لديه عقل في تلك الفترات ؟

من الواضح ، بينما لما قلناه عن معنى الجمل ، أن السؤال لامعنى له . فهو من قبيل الأسئلة القائلة أن الأشياء جميعا ، وضمنها أجسامنا ، أصبح حجمها عشرة أضعاف ما كان عليه عندما مسأء أمس . فليس ثمة فارق يمكن تحقيقه بين حالي الشخص ، وإذا افترضنا أن لديه عقلان في احدى الحالتين ، فينبغي أن نسلم بأن لديه عقلان في الحالة الأخرى . فالعقل لا ينفصل عن حالة معيّنة للتنظيم الجسم ، ويرتبط على ذلك أن العقل والتنظيم النفسي الذي هو من نوع معين هما شوء واحد .

ونستطيع أيضا ان نقول ان لفظ «العقل» هو اختصار يعبر عن حالة جسمية تدل على أنواع معينة من الاستجابات . أما الاعتقاد بأن العقل أكثر من ذلك ، فيذكرنا بالرجل الذي كانت لديه سيارة قوتها ١٢٠ حصانا وأحسن بخيه أمل شديدة عندما فك محرك السيارة ولم يجد المائة والثلاثين حصانا . فالاعتقاد بالوجود المستقل للعقل هو مغالطة تنشأ عن سوء فهم الالفاظ المجردة . ذلك لأن اللفظ المجرد يمكن ترجمته الى عدد كبير من الالفاظ العينية ، والموضوع الذي يدل عليه ليس الا مجموع كل الموضوعات العينية المتعلقة به . واذن فمسألة وجود العقل هي مسألة استخدام صحيح للألفاظ ، وليس مسألة وقائع .

على أن القول بأن وجود المستقل للعقل هو عصب المذهب المتعالى . فهذا المذهب ينظر الى الظواهر العقلية (أو الذهنية) على أنهما مظاهر موجود غير فيزيائي ، ولا توجد الا خطرة واحدة بين هذا التفسير وبين الاعتقاد بحقيقة أعلى ، تكون الأشياء المنظورة مجرد ظلال لها . غير أن مشكلة العقل والجسم لا تعد مشكلة فلسفية الا لأن صياغتها المعتادة

تعانى من صعوبات لغوية . ادت بالفيلسوف الى الوقوع في ورطة منطقية شديدة . فاللغة التي تصف بها الظواهر الذهنية والانفعالية لم تصنع لهذا الفرض ، وهي لا تتحقق هذا الفرض الا باستخدام تراكيب منطقية معقدة الى حد ما . فلغة الحياة اليومية – وهي اللغة التي نستخدمها في الاوصاف النفسية – قد ارتبطت في تموها بالموضوعات العينية المحيطة بنا ، وهي لا تسمح الا بوصف غير مباشر للظواهر النفسية . انها لغة منبه ، بالمعنى الذي اوضحته من قبل . فنحن نقول مثلاً ان لدينا صورة لشجرة في ذهتنا ، غير أن كلامي «صورة» و «شجرة» ، في معنيهما الاصليين ، تشيران الى موضوعات عينية . ولا يمكن ان تعبيراً عما نعنيه الا بطريق غير مباشر . ولو شئنا ان نأتي بصيغة ادق لهذه الفكرة نفسها لوجب ان نقول ان جسمنا في حالة من ذلك النوع الذي ينجم لو ان الأشعة الضوئية المنبعثة عن شجرة وصلت الى أعيننا ، ونلم تكن توجد في هذه الحالة الخاصة شجرة ولا اشعة ضوئية . فليس في لفتنا ألفاظ تشير مباشرة الى الحالات الجسمية ، وعليها ان نستخدم وصفاً غير مباشر من خلال الموضوعات الخارجية .

ان من الواجب ترجمة التقارير النفسية بدقة قبل ان يصبح من الممكن الاجابة على الأسئلة الفلسفية المتعلقة بالعقل . ولو اغفلت هذه القاعدة ، لأدى ذلك الى اثارة مشكلات وهمية . مثال ذلك ان يقال اننا لا نرى حالاتنا الجسمية ، ولكننا نرى شجرة في حلم ، على الرغم من عدم وجود شجرة . ولكن لا يوجد منطق يزعم اننا نرى حالة جسمية . فكلمة «يرى» قد تحت على نحو من شأنه ان تشير الى موضوعات فيزيائية خارجية . وكل ما يقول به المنطق هو ان الجملة الكاملة «انا ارى شجرة» معادلة للجملة «جسمى في حالة فيسيولوجية». ولدى المتعلق الحديث من الوسائل ما يمكنه من معالجة هذا النوع من المعادلات .

وهناك مشكلة وهمية أخرى يؤدى اليها السؤال : اذا وقعت اشعة ضوئية على العين البشرية وتقللت التأثيرات العصبية من التسبكية الى المخ ، فكيف وابن تحول التأثيرات الى احساس باللون الازرق ؟ هذا السؤال مبني على فرض سابق باطل . فالتأثيرات لا تحول الى احساس في اي مكان ، بل ان الشخص الذي يكون في هذه الحالة يرى اللون الازرق ، غير ان اللون الازرق ليس في المخ او في اي مكان آخر من الجسم . فرؤيه اللون الازرق ليست الا طريقة غير مباشرة في وصف حالة جسمية ، وهذه الحالة هي الناتج السببي للأشعة الضوئية

وما يليها من تأثيرات عصبية ، ولكن ليس هناك ناتج سببي يمثل لوناً ازرق .

ولكي نضرب مثلاً يوضح هذه العلاقات المنطقية ، نفرض أن شخصاً أخذ مبلغ ٢٠٠٠ جنية أو راقاً مالية إلى بنك وفتح حساباً . فهو الآن يملك ألفي جنيه على شكل حساب في البنك . فحين هذه الألفا جنيه ؟ إنها لا تتألف من أوراق مالية ، إذ أن الأوراق الأصلية تدّولتها خلال هذا الوقت أيدٍ كثيرة ، وربما لم يعد البنك يملّك معقّمها . ولكن هناك ناتجاً سببياً لها هو الأرقام المجلّة في دفاتر البنك التي جوار اسم ذلك الرجل ، غير أن الأرقام المجلّة على الورق ليست جنيهات ، وهي لا تنتمي إلى الرجل وإنما إلى البنك ، الذي يملّك الدفاتر . وأذن فحين الألفا جنيه التي يملّكها الرجل ؟ إنها « أشياء في ملموسة تنتهي إلى مجال آخر من مجالات الواقع » . ولكنها تبدو ناتجاً عن أوراق الجنieurs الأصلية ، التي كانت أشياء ملموسة . فكيف يمكن أن يكون شيء غير ملموس ناتجاً سببياً لشيء ملموس ؟ إن كل شخص يستطيع أن يدرك في هذه الحالة أن السؤال لا معنى له ، وأنه ناتج عن خلط في طريقة الكلام . فهناك حالة قوامها أرقام مكتوبة في دفاتر البنك ، تتجسد سببياً عن انتقال أوراق الجنieurs من يدي الرجل إلى يدي صراف البنك . هذه الحالة تميزها على نحو غير مباشر عبارة « الرجل يملك ٢٠٠٠ جنيه » . غير أن هذه الجنieurs الألفين لا تدين بوجودها إلا بطريق معيينة في الكلام . أما في حالة الادراكات الحسية ، فما أكثر الفلاسفة الذين تساؤلوا أسئلة من هذا النوع : مدافعين عن الرأي القائل أن هناك مشكلات لا تقبل الحل ، وتعلو على فهم العقل البشري . مثل هذه الآفات الفلسفية لا يمكن شفاؤها إلا بدربس في المنطق .

وأذن ، فلا يتعين علينا أن نخلّى عن الفهم الوظيفي للمعرفة عندما يكون الأمر متصلًا بمعرفة الظواهر النفسية . فكون الجسماني يُستطيع أن يتكلّم عن ذاته ليس أمراً أغرب من كون آلة التصوير ذاتها تستطيع أن تصوّر عن طريق مرآة . والواقع أن حالة التخلّف التي كان يتصف بها المنطق التقليدي هي السبب الرئيسي للخلط العجيب الذي عولجت به هذه المشكلات في الفلسفة التقليدية . وتلك احدى النقاط التي استعانت فيها الفلسفة العلمية بالمنطق الحديث في سعيها إلى الوضوح والتحليل العلمي . وعن طريق هذه المناهج أمكن وضع نظرية

في المعرفة حل محل البحث الذي يحمل نفس الاسم ، والذى ادعت مذاهب الفلسفة التاملية أنها شيدته .

على أننى لم أعرض الا الخطوط العامة لنظرية المعرفة هذه ، أما اذا شاء القارئ أن يدرس هذا الموضوع بمزيد من العمق ، فلابد لي أن أحيله على المؤلفات الموجودة . فقد انتصح للمنطقى أن بناء نظرية مفصلة للمعرفة ليس بالأمر الهين ، وأنما يحتاج الى قدر كبير من العمل الفنى المتخصص . وان الواقع أن نظامنا الحالى في المعرفة كما هو مزبور غريب من اللغات ، أي من اللغة الفيزيائية ، واللغة الذاتية ، واللغة المباشرة ، واللغة البعدية . ومن الواجب دراسة الارتباط والعلاقة المتبادلة بين هذه اللغات ، بمساعدة الاسلوب الفنى للمنطق الرمزى ، الذى يشتمل على تعبيرات عن علاقات الاحتمال . وان دارس الفلسفة الذى يحضر برنامجا دراسيا حديثا فى نظرية المعرفة ، ليشعر عادة بالدهشة اذ يجد أمامه صيغا منطقية تحل محل اللغة المجازية التى تستخدمنا المذاهب التاملية . غير أن وجود هذه الصيغ يدل على أن الفلسفة قد انتقلت أخيرا من مرحلة التأمل الى مرحلة العلم .

الفصل السابع عشر

طبيعة علم الأخلاق

كان المعرض الذي قدمناه في الباب الثاني من هذا الكتاب متعلقاً حتى الآن بمسائل المعرفة ، وقد بينما يوجه خاص كيف استبعدت المبادئ التركيبية القبلية من ميدان المعرفة . أما الفصل الحالي فسوف ينصب الاهتمام فيه على القيام بتحليل مسائل في ميدان الأخلاق . ذلك لأن فكرة المبادئ التركيبية القبلية لم تطبق على المعرفة فحسب ، بل طبقت أيضاً على الأخلاق ، بل إن القول بوجود موازاة بين مجال المعرفة والأخلاق كان أحد المصادر التي انبثقت منها فكرة التركيبية القبلية . وقد قدمنا في الفصل الرابع دراسة تاريخية للاتجاه الفكري الباطل النسائي عن فكرة الموازاة هذه . أما في الفصل الحالي فان المشكلة التي سننبع بها هي مشكلة الاستعاضة عن الفهم المعرفي والقديم للأخلاق بفهم يتمشى مع نتائج الفلسفة العلمية .

وهناك نتيجة تستطيع ان نستخلصها فوراً من تحليل العالم

ال الحديث - تلك هي أن الأخلاق لو كانت ضرباً من المعرفة . لما كانت على نحو ما أرادها الفلاسفة الأخلاقيون أن تكون ، أي لما كانت تقدم توجيهات أخلاقية . فالمعرفة تنقسم إلى قضياباً تركيبية وقضياباً تحليلية ، والقضياباً التركيبية تنبئنا عن الأمور الواقعة ، أما القضياباً التحليلية فهي فارغة . فنوع من المعرفة تكون الأخلاق ؟ إنها لو كانت تركيبية . وكانت تنبئنا بمعلومات عن الأمور الواقعة . وإلى هذا النوع تنتمي بالفعل الأخلاق الوضعية التي تنبئنا عن الصادات الأخلاقية لمختلف الشعب والطبقات الاجتماعية . ومثل هذه الأخلاق تعد جزءاً من علم الاجتماع ، ولكن طبيعتها ليست معيارية . أما لو كانت الأخلاق معرفة تحليلية ، وكانت فارغة ، ولما استطاعت أيضاً أن تدلنا على ما ينبغي عمله . مثال ذلك أننا لو عرفنا الرجل الفاضل بأنه رجل يختار دائمًا قاعدة سلوكه على نحو من شأنه أن يكون من الممكن اتخاذها مبدأ لتشريع عام ، لعرفنا ما نعنيه بلفظ « الرجل الفاضل » ، ولكننا لا نستطيع أن نثبت ضرورة سمعينا إلى أن تكون أشخاصاً فضلاء . فعندما تعرف عبارة رجل فاضل ، على هذا النحو ، تكون مجرد اختصار للصيغة الكانتية المقدمة الخاصة بقاعدة السلوك . ومن الممكن الاستعاضة عنها بأى اسم آخر ، أي بلفظ « الكانتي » مثلاً . ولكن : لم كان ينبغي أن نحاول أن نصبح كائنين ؟ إن القضياباً الأخلاقية إذا كانت تحليلية ، فإنها لن تكون توجيهات أخلاقية .

والواقع أن التحليل الحديث للمعرفة يجعل الأخلاق المعرفية مستحيلة : فالمعرفة لا تشتمل على أية أجزاء معيارية ، وبالتالي لا تستطيع تفسير الأخلاق . ومن هنا فإن الموازاة بين الأخلاق والمعرفة تضر بالأخلاق : إذ أنه لو كان من الممكن المضي فيها ، أعني لو كانت الفضيلة معرفة ، لأدى ذلك إلى سلب القواعد الأخلاقية طابعها الأمر ، وأذن فالبرنامنج الذى يرجع إلى الفى عام ، والذى يرمى إلى إقامة الأخلاق على أساس معرفي ، إنما هو نتيجة لسوء فهم للمعرفة ، وللرأى الباطل القائل إن المعرفة تتطوى على جانب معياري . ولقد كان سوء تفسير الرياضة هو السبب الأول في هذا الخطأ . فقد رأينا أن الرياضة ، منذ عهد أفلاطون حتى عهد « كانت » ، كانت تعد نسقاً من قوانين العقل يتحكم في العالم الفيزيائى : وله يكن الأمر يحتاج إلا إلى خطوة بسيطة للانتقال من هذا الرأى القائل بمعرفة تركيبية قبلية ، إلى القول بأن في استطاعة العقل أن يعلى علينا توجيهات أخلاقية ذات صحة موضوعية ، كذلك التى نسبت إلى قوانين الرياضيات . فإذا

اتضح ان الرياضة ليست من هذا النوع : وانها لا تقدم قوانين للعلم الفيزيائي ، وانما تقتصر على صياغة علاقات فارقة تسري على كل عالم ممكن ، فعندئذ لا يعود هناك اى مجال لاخلاق معرفية . فالمعرفة لا تستطيع ان تمدنا بصورة الاخلاق لأنها لا تستطيع ان تقدم توجيهات .

ولقد اوضحت من قبل (في الفصل الرابع) ان مصدر التفسير المعرفي للأخلاق هو على الارجح استخدام المنطق والمعرفة في استخلاص لوازم أخلاقية (moral implications) . ومن قبيل هذه اللوازم التي تقبل برهانا معرفيا : اذا اردت هذا الهدف فلا بد لك ان تزيد هذا وذلك ايضا . والمقصود بالبرهان المعرفي ذلك الذي يستخدم قوانين المنطق مقتربة بقوانين الفيزياء او علم الاجتماع او العلوم الأخرى . فإذا اردت مثلا ان تحصد فعليك ان تبذر : هذا اللزوم يبرهن عليه بمساعدة قوانين علم النبات . وهناك عدد كبير من الخلافات الأخلاقية يتعلق بامثال هذه اللوازم ، وقد يكون هذا هو سبب الفكرة الباطلة القائلة ان جميع الاعتبارات الأخلاقية من النوع المعرفي . وتبعد المسألة في هذه الحالة كما لو كان من الممكن في أثناء مناقشة أخلاقية ، أن نزيد بصيرتنا الأخلاقية حدة وعمقا ؛ بنفس الطريقة التي يعتقد بها فلاطون و « كانت » اتنا نزيد بها استبصارنا بطبيعة المكان حدة وعمقا عن طريق التحليل الهندسي . غير أن تطور البنية اثبت لنا أن الرأى الأخير باطل ، وأنه لا يوجد استبصار بطبيعة المكان ، وأن من الممكن وجود صور مختلفة للمكان ، وأن البرهان البندي لا يزيد على كونه استخلاصا لقضايا من نوع « اذا كان ... فإن ... » أو علاقات بين البديهيات والنظريات . فليس ثمة ضرورة هندسية ؛ بل هناك فقط ضرورة منطقية تتصل بالنتائج التي تلزم من مجموعة معينة من البديهيات ، وليس في استطاعة الرياضي أن يثبت أن البديهيات صحيحة .

ولو كان « اسبينوزا » قد تكون بهذه النتيجة التي توصلت اليها فلسفة الرياضة الحديثة ، لما حاول أن يشيد أخلاقه على نظر البنديسة . ولقد كان حرريا بأن يرجع للفكرة القائلة بامكان تشييد أخلاقي غير اسبينوزية تتصف بنفس الاحكام الذى يتصرف به مذهبها . وأنه اذا كانت بديهياته لها طبيعة البديهيات البندية : فاتها مما لا يمكن البرهنة عليه . ولم يكن مما يفيده أن يتحولها الى نتائج التجربة ، كبديهيات البنديسة ، اذا لم يكن ما يريده هو الحقيقة التجريبية ، وإنما اراد أن يضع بديهيات اخلاقية لا يتطرق اليها الشك ، اي انه اراد بديهيات ضرورية .

ولكن اذا اردت ان يكون معنى لفظ «الضروري» مشابها على اى نحو لمعنى الضرورة المنطقية . فلا يمكن ان تكون هناك عندئذ ضرورة اخلاقية . فعندما نشعر ان بصيرتنا قد ازدادت حدة وعمقا خلائ مناقشة اخلاقية ، فمن الواجب الا تبعد هذه النتيجة دليلا على وجود بصيرة اخلاقية . فالامر الذى ندركه على نحو افضل بعد تحليل للمشكلات الأخلاقية ، هو العلاقة بين الغايات والوسائل ، اذ نكتشف اى اذا اردنا تحقيق اهداف اساسية معينة ، فلا بد ان تكون على استعداد للسعى وراء اهداف اخرى معينة تخضع للأولى بنفس المعنى الذى تخضع به الوسيلة لنهاية . ومثل هذا الإيضاح له طبيعة منطقية . فهو يبين انه ، نظرا الى قوانين فيزيائية وت نفسية معينة ، فإن الغاية تتضمن الوسيلة منطقيا . وليس هذه الحجة مجرد حجة موازية للبرهان المنطقي – بل انها هي ذاتها برهان منطقي . فالفلسفه الذين يتحدثون عن بصيرة اخلاقية يخلطون بين الوضوح المنطقي لصلة المزوم بين الغايات والوسائل ، وبين الوضوح الذاتي المزعوم للبدوييات .

ومع ذلك ، فعندما يتمتعن اتخاذ قرارات ، لا تكون علاقة المزوم بين الغايات والوسائلكافية لتحديد اختيارنا . واتما ينبغي اولا ان تقرر اتخاذ غاية معينة . مثال ذلك اى اننا قد نتمكن من اثبات علاقة المزوم الآتية : لو كانت السرقة مباحة ، لما كان هناك مجتمع يشرى مزدهر . فلكى تستخلص النتيجة الثالثة ان السرقة يجب ان تمنع . فيجب اولا ان تقرر اى نريد مجتمعا بشريا مزدهرا . ولهذا السبب كان علم الأخلاق في حاجة الى مقدمات او بدوييات ذات طبيعة اخلاقية ، تحدد الأهداف الاولية . على حين ان الوسائل تمثل الأهداف الثانوية . وعندما نسمى هذه بدوييات ، فاننا ننظر الى علم الأخلاق على أنه نسق منظم يمكن استخلاصه من هذه البدوييات ، على حين ان البدوييات ليست مستخلصة في النسق . اما عندما نفترض البحث على حجة محددة ، فاننا نستخدم لفظا أكثر توافضا ، هو « المقدمة » . ولا بد أن تكون هناك قاعدة اخلاقية واحدة لا تستخلص من هذه الحجة . وقد تكون هذه المقدمة نتيجة لحججة أخرى ؛ ولكننا حين نواصل السير في هذا الطريق ، نظل في كل خطوة مرتبطين بمجموعة محددة من المقدمات الأخلاقية . فإذا نجحنا في ترتيب مجموعة القواعد الأخلاقية في نسق مترابط ، لوصلنا على هذا النحو الى بدوييات علم الاخلاق الذى نضمه . ونستطيع أن نلخص هذا التحليل في الفكرة الآتية : ان الضرورة المنطقية لا تتحكم الا في علاقات المزوم بين البدوييات الأخلاقية وبين

القواعد الأخلاقية الثانوية ، ولكنها لا تستطيع أن تثبت صحة البدويات الأخلاقية .

ولكن اذا لم تكن بديهيات الأخلاق حقائق ضرورية او واضحة بذاتها – فماذا تكون اذن ؟

ان البدويات الأخلاقية ليست حقائق ضرورية لأنها ليست حقائق من اي نوع . فالحقيقة صفة لقضايا او احكام ، غير أن التعبيرات المفروية الأخلاقية ليست قضايا او احكام ، وانما هي توجيهات . والتوجيه لا يمكن تصنيفه على اساس أنه صواب او خطأ . فمثل هذه الارصاد الاخيرة لا تنطبق على التوجيه . لأن الجملة التوجيهية لها طبيعة منطقية تختلف عن طبيعة الجملة الاخبارية او القضايا .

فالامر ، التي نستخدمها في توجيه اشخاص غيرنا ، تمثل نوعا هاما من التوجيهات . فلنتأمل مثلا الأمر «أغلق الباب » . هل هذا الأمر صواب أم خطأ ؟ ان كل ما علينا هو ان ننطق بالسؤال لكن نرى مدى خلوه من المعنى . فالقول : «اغلق الباب » لا يتبيننا بشيء عن الأمر الواقع ، كما انه لا يمثل تحصيل حاصل ، اي قضية منطقية . ولن نستطيع ان نقول ماذا يكون الحال لو كان القول : «اغلق الباب » صحيحا . فالامر قوله لغوى لا يتطرق عليه التقسيم الى صواب او خطأ .

فما هو الأمر اذن ؟ ان الأمر قول أو تصريح لغوى نستخدمه بقصد التأثير في شخص آخر ; وجعل الشخص الآخر يقوم بشيء نريده أن يقوم به او يمتنع عن أداء شيء لا نريده أن يؤديه . ومن الأمور الواقعية ان من الممكن بلوغ هذا الهدف باستخدام الكلمات ، على الرغم من أن هذه ليست هي الطريقة الوحيدة لباقوته . فبدلا من أن نقول «اغلق الباب » نستطيع أن نمسك بيدي الشخص وتوجهها على نحو يؤدي الى اغلاق الباب . ومع ذلك فإن هذا لن يكون من سوء الادب فحسب ، بل انه لن يكون مريحا لنا ، اذ ان من الأسهل في هذه الحالة أن نقوم نحن أنفسنا بهذا العمل . لذلك نفضل أن نستف用力 تلك الصفة التي يتميز بها أفرادنا من الناس ، وهي أنهم مهيئون على نحو من شأنه أن يستجيبوا للكلمات بوصفها أدوات لرادتنا . فليجيئنا الطلب التي يتصف بها الأمر تظاهر يوضح ان الأمر ليس عباره تقريرية ، حتى بالمعنى النحوي . ومع ذلك فنحن لا نعبر عن جميع الأوامر بلهمجة الطلب . ففي استطاعتي أن أنطق عباره في الصيغة التقريرية ، مثل «سأكون مسؤولا لو أغلق الباب » بحيث يكون المعنى المقصود منها طليبا ، بل أن هذه قد تكون وسيلة افضل لبلوغ هدفي من الجملة التي

صيغت في لبجة النطْب الامر ، اذ ان الادب ليس ضرقة الدبلوماسيين فقط ، بل هو ايضا امر مستحب في تلك المواقف الدبلوماسية البسيطة التي نواجهها في حياتنا اليومية . فنصرينا هذا هو امر متنكر في ثوب عباره تقريرية .

ولكن اليهذا التصریح : « سأكون مسروراً لو أغلق الباب » عباره متعلقة برغباتي ؟ انه كذلك بالفعل ، وهو لا يستخدم على سبيل الامر الا في هذه الحالة وحدها . ومع ذلك فمن الصعب انا حبّثما صرحتنا بأمر كانت هناك عباره اخرى متصابقة ، تنبئنا عن اراده شخص ما . وهكذا فان الامر « اغلق الباب » تناظرها العبارة التقريرية « سيرغب في ان يغلق الباب » . هذه العبارة قد تكون كاذبة او صادقة ومن الممكن تحقيقها ، شأنها شأن غيرها من العبارات النفسية . وفي بعض الأحيان تستخدم العبارة المتصابقة محل الامر . على ثُن من الأسباب ، بالنسبة الى اغراض التحليل المنطقى ، ان نعبر عن الأوامر داتما بعفيفه الامر ، وبالتالي أن نميز بينها وبين العبارات التقريرية تمييزا نحويا .

وعلى الرغم من ان الأوامر ليست صادقة ولا كاذبة ، فان الأشخاص الآخرين يفهمونها ، وبالتالي يكون لها معنى ، يمكن ان يسمى « معنى أداتيا instrumental meaning » . ومن الواجب التمييز بين هذا المعنى وبين « المعنى المعرفي cognitive meaning » الذي تتصف به العبارات التقريرية ، وهو المعنى الذي عرفناه عند الكلام عن النظرية القائلة ان المعنى هو قابلية التتحقق (الفصل السادس عشر) . وفضلا عن ذلك فان لكل امر متصابيفا معرفيا تحدهه العبارة التقريرية المتصابقة .

ان التوجيهات المتعلقة بافعالنا الخاصة ، شأنها شأن الأوامر ، انما هي تعبيرات عن الرغبة او الارادة ، وهي بهذا الوصف ليست صادقة ولا كاذبة ، وبالتالي فهي تنتمي الى الاقوال او التصریحات المعتبرة عن الارادة . ومن الممكن ان تتعلق الأفعال الارادية بموضوعات متباينة : فنحن نرغب في الطعام والمسكن والاسدقاء واللذة وما الى ذلك . ووجود الأفعال الارادية فينسا هو امر واقع ، فيبي تمييز عن الادراكات الحسية او القوانين المنطقية بأنها تظهر كنواتج لنا نحن ، في موقف يترك لنا اختيارا . ففي استطاعتي ان اذهب الى المسرح او لا اذهب ، وارادتى هي التي تجعلنى اذهب . وفي استطاعتي ان اساعد شخصا آخر او لا اأساعده ، وارادتى هي التي تجعلنى ساعده . أما مسألة ان لدينا حرية اختيار بحق ام لا ، فتلك مسألة اخرى . ذلك

لأنه يكفي ؛ من أجل تعريف الفعل الارادى ؛ ان نؤمن على الأقل بأن لدينا القدرة على الاختيار . ولذلك فان الكلام عن مصدر الأفعال الارادية لا علاقة له بهذا التعريف ، ولسنا في حاجة الى ان نسأل في الوقت الحالى عما اذا كانت البيئة التى تنشأ فيها هي التي تهيئنا لرغباتنا الارادية ، أم ان هذه الرغبات تنبثق عن دافع أساسية معينة ، كالدافع الجنسي أو الدافع الى حفظ الذات . فلنكتف اذن بالاعتراف بأن اتخاذنا قرارات ارادية توجه سلوكنا هو حقيقة نفسية واقعة .

ولا يتخد القرار الارادى صورة الأمر الا عندما يكون متعلقاً بأفعال يتمين على الآخرين القيام بها . وفي بعض الأحيان نصرح بالأمر مع التهديد بأن تستخدم في تنفيذه القوة ، مثل قوة السلطات الحكومية أو سلطة الضابط على الجندي ، وفي هذه الحالة يسمى ذلك أمراً ملزماً . وهناك أوامر أخرى تعبّر عن رغبات ، وتتخذ أيضاً صورة الأمر ، كما يحدث عندما نقول : « اعطي سيجارة من فضلك . »

فإذا ما وجه اليها الأمر ، أو أعرب عن الرغبة لنا ، أي بعبارة أخرى اذا كنا في الجانب المتعلق للأمر ، فقد تكون استجابتنا له ايجابية أو سلبية . ويكون قوام الاستجابة الإيجابية فعلاً ارادياً من جانبنا . متوجهة الى تنفيذ الأمر ، بل قد يتضمن استعداداً لاعطاء اوامر مناظرة لأشخاص آخرين ؛ أما الاستجابة السلبية فقوامها فعل ارادى متوجه ضد تنفيذ الأمر . ونحن نعبر عن هذا التقابل بلفظي « الصواب » و « الخطأ » (بالمعنى الأخلاقي) . فإذا قيل لي « يتبعني ان تذهب لزيارة زيداً » فقد أجيبي « هذا صواب » ثم أبدأ استعداداتي لزيارة زيد . وهكذا فإن الاستجابة الإيجابية لفعل ارادى يعبر عنه أمر ، يكون قوامها فعلاً ارادياً ثانياً من نوع مشابه ، يتولد لدى متعلقى هذا الأمر . أما اذا كانت الاستجابة سلبية ، فإن الفعل الارادى الثاني يكون مضاداً للأول . على أن الاستخدام اللغوى لا يميز دائماً بمثيل هذا الوضوح بين الطرفين : نعم ولا ، أو « صواب » و « خطأ » ؛ وإنما يستخدم كلاً منهما محل الآخر . ومع ذلك قد يبدو أن لنا الحق في النظر الى التمييز المشار اليه من قبل على أنه تفسير صحيح لهذه الألفاظ .

وعلى حين أن لدينا الصيغة النحوية للأمر بالنسبة الى التوجيهات التي تتجه الى الأشخاص الآخرين ، فلا توجد صيغة لغوية مماثلة للتوجيه الذى يتجه اليها نحن . ولهذا السبب فانا نعبر عن هذه التوجيهات في صورة جملة اخبارية تتحدث عن البناء الذى يتميز به التوجيه ، كما في الجملة « ساذهب الى المسرح . » وفي بعض الأحيان

نخاطب أنفسنا كما لو كنا نتحدث مع شخص مختلف . فنستخدم صيغة الامر ، كـ« نقول لأنفسنا » ياصاحبي ، يجب أن تكتب الخطاب . وبهذه الطريقة التي تبدو ازدواجية نتمكن من أن ننتقل إلى أنفسنا التالية الذي ينطبق على الجانب المتعلق للأمر . وأن نتحدث عن أفعال ارادية ثانوية نشيرها في أنفسنا عن طريق أمر نوجهه إلى أنفسنا .

هذه الاعتبارات كفيلة بأن توضح الفارق بين الجمل المعرفية وبين التوجيهات . فإذا ما قيلت لي جملة معرفية ، أو عبارة تقريرية ، ووافقت عليها ، فاني أجب « بنعم » ، وأعني بذلك أني أعد هذه العبارة صحيحة . مثال ذلك أذا قلت لي أن المسافة من هنا إلى لندن طويلة ، أجبت « نعم » ، وأعني بذلك أني من الصحيح أن المسافة إلى لندن طويلة . أما إذا قلت أن البخل رذيلة ، فاني أغير عن موافقتي بقولي « هذا صحيح (صواب) » . فما تقصده في هذه الحالة هو توجيهه . وبالتالي تعبير عن ارادتك ، أعني أنك تقول : وددت لو لم يكن هناك بخل . كما ان اجابتي هي أمر مناظر ، وهي تعني أني بدورى أود لو لم يكن هناك بخل . فالردد الابيجابي على التوجيه ليس تأكيدا من النوع المعرفي ، وإنما هو يتألف من فعل ارادى . ثان ، يعبر عنه تصريح يوضح أن المستمع يشارك المتحدث رغبته .

ان الإيصالات التي فدمناها حتى الآن تتعلق بجميع أنواع التوجيهات . فلندرس الآن التوجيهات التي تسمى توجيهات أخلاقية ، أو أوامر أخلاقية .

من الصفات المميزة للتوجية الأخلاقى أنها تعدد أمراً ، وتشعر بأننا في الجانب المتعلق لهذا الأمر . وهكذا ننظر إلى فعلنا الارادى على أنه فعل ثانوى ، أي استجابة لأمر تصدره علينا سلطة أعلى . أما ما هي هذه السلطة الأعلى ، فهذا ما لا نعرفه دائماً بوضوح . فالبعض يرى أنها الله ، والبعض الآخر يرى أنها الضمير ، أو جنى خاص ، أو القانون الأخلاقى في داخلهم . ولكن من الواضح أن هذه تفسيرات بلغة مجازية . ولو تحدثنا عن الامر الأخلاقى من وجة النظر النفسية لوجدناه يتميز بأنه فعل ارادى يقترب بشعور الالتزام ، وهو شعور تعدد منطبق علينا وعلى الآشخاص الآخرين أيضاً . وهكذا نشعر بأن علينا ، وكذلك على كل شخص ، التزاماً بمساعدة المحتاجين حشاً يكون ذلك ممكناً . أما الأهداف الارادية المعايرة للأهداف الأخلاقية ، فلا يصحبها هذا الشعور بالالتزام . فإذا أراد شخص أن يصبح مهندساً ، فإنه لا يشعر عادة بأنه ملزم باتخاذ قرار يتوجه إلى تحقيق هذا الهدف ، ولا يرغب

في أن يكون للجميع هدف مماثل لهدفه . فالشعور بالالتزام المسمى هو ما يميز الأوامر الأخلاقية عن غيرها .

فكيف إذن نقر هذه الحقيقة ، واعنى بها ان الافعال الارادية الاخلاقية تبدو لنا افعالاً ارادية ثانوية ، أي تعبيراً عن الالتزام ؟ في اعتقادى ان التفسير هو ان هذه الافعال الارادية تفرضها علينا الجماعة الاجتماعية التي ننتسب اليها . أي أنها في الأصل تعبير عن ارادة جماعية . هذا الأصل هو الذي يعلن مكانتها التي تعلو على الاشخاص ، وذلك الشعور بالخصوص . الذي تتحدى به القرار الأخلاقي . ومثل هذا الأصل مفهوم من الوجبة النفسية . فالقواعد التي تنهى عن السرقة . وعن القتل ، وما الى ذلك ، هي قواعد كان تنفيذها يعد ضرورياً لحفظ الجماعة . وباقضاء الأجيال اعتقدت الأفراد هذه القواعد ، كما ان نظام تربيتنا يخضعنا لعملية تعود من نفس النوع . فلا عجب اذن اننا نشعر بأنفسنا في الجانب المتلقى للأوامر الأخلاقية ، فنحن نقع في هذا الجانب بالفعل . وعلى ذلك ، فإذا كنا نعتقد ان الشعور بالواجب يميز للغایات الأخلاقية . فإن هذا الاعتقاد يعكس حقيقة واقعية هي ان الغایات الأخلاقية تفرض علينا بالقوة ، سواء أكان ذلك عن طريق سلطة الاب أو المعلم أو ضغط الجماعة التي نعيش فيها .

فإذا كان أصل الأخلاق اجتماعياً ، فكيف يمكن ان توجد أخلاق مضادة للنزعة الاجتماعية ؟

ان الأخلاق التي ندعها مضادة للنزعة الاجتماعية يمكن ان تظل مع ذلك أخلاقاً جماعية . فنحن نجد للمجرمين أخلاقاً خاصة بجماعتهم ، اذ أنهم في داخل هذه الجماعة لا يسرقون ولا يقتلون ، بل يضطرون جماعتهم هذه في مقابل الجماعة الاكبر التي سميت بالمجتمع المذهب ، ويتجاهلون جميع الالتزامات الأخلاقية بالنسبة الى هذه الجماعة الاكبر . وتلاميذ الفصل الواحد في المدرسة الثانوية قد يتظرون الى فصلهم على أنه جماعة مضادة للمعلم ، ويجدون ان من حقهم أخلاقياً أن يخدعوا المعلم ويضايقوه . وعلى العكس من ذلك نجد أن هناك معلمين يكن لهم تلاميذهم احتراماً شديداً ، ونادرًا ما يخدعونهم . مثل هذا المعلم يكون قد نجح في جعل التلاميذ يدخلونه في جماعتهم . وللطبقة العاملة أخلاق خاصة بها ، وكذلك الحال بالنسبة الى طبقة كبار الرأسماليين ، او الطبقة الأرستقراطية في البلدان التي لم تخلص بعد من بقايا الاقطاع . بل إن الأخلاق النازية ذاتها كانت أخلاقاً جماعية ،

وضعت بعثت تف بمحاجات « الجنس السيد » المزعوم . أما الأخلاق ذات الصبغة الفردية التامة عند نبيته ، وهي أخلاق الإنسان الارقى ، أو أخلاق الأمير عند ماكيافيل ، فهي حالة متطرفة تصبع فيها جميع الحقوق الأخلاقية قاصرة على شخص واحد . على أن أمثال هذه المذاهب الأخلاقية لم تر النور أبدا الا على الورق . وهي تمثل مزيجا غريبا تنقل فيه السلطة المستمدّة نفسيا من الإرادة الجماعية إلى شخص واحد ، يعد هو الفرد الوحيد الذي ينبغي أن تتحترم ارادته (١) .

اما الأخلاق السائدة في حياتنا الاجتماعية والسياسية فهي خليط يجمع بين الأخلاق الجماعية لمستويات متباعدة . فقد نشأت الأمم باندماج دول وجماعات اجتماعية ، وأخذت بالقواعد الأخلاقية التي كانت سائدة في عهود أقدم ، وذلك بوجه خاص عن طريق القانون المدني ، الذي حفظت فيه النظم الأخلاقية للرومان ، ولنصر الاقطاع ، والكنيسة . فلا عجب اذن أن كانت النتيجة نظاما يفتقر الى الاتساق . فالمواطن المطبع ، الذي يحاول ان يتمثل لكل القواعد الأخلاقية الموجودة في المجتمع الشعبي الواسع ، سرعان ما يجد نفسه يواجه صراعا أخلاقيا . فهل ينبغي عليه أن يساعد المحتججين أم أن يستولى على قروضهم بأساليب التجارة البارعة ؟ وهل ينبغي أن يعمل لصالح الأمة بالاسهام في قمع الاضرابات أم بتاييد العمال في كفاحهم من أجل ظروف افضل للعمل ؟ وهل يتعمّن عليه أن يدافع عن حرية الكلام أم يزيد حكومة لاتسمع لجماعاتها بتدريس نظرية التطور عند دارون (٢) ؟ وهل ينبغي عليه أن يدعو الى مساواة جميع الأجناس في الحقوق أم يدافع عن نظم تدعو الى التفرقة في أماكن الركوب بالسيارات العامة بين البيض والمثونين ؟ ان اهتماء المرأة الى طريقه وسط هذا الخليط المضطرب من القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع الحال ليس بالأمر الهين .

فأين اذن نجد تلك الأخلاق التي تجحب على هذه الاسئلة جميما ؟

وهل تستطيع الفلسفة ان تمدنا بأى مذهب كهذا ؟

(١) يبدو ان المؤلف يقع هنا في خطأ شائع بالنسبة الى أخلاق نبيته ، التي كانت حقا ذات نزعة فردية ، ولكنها لم تكن تقصد « بالانسان الارقى » فردا واحدا يجمع في يده كل الحقوق الأخلاقية ، وإنما كانت تعنى به مرحلة ارقى في تطور الانسان .

(٢) هذا الحظر موجود بالفعل في ولايات جنوبية قليلة من الولايات المتحدة الأمريكية .

ليس في استطاعة الفلسفة أن تفعل ذلك . هذه هي الإجابة التي ينبغي أن تعرف بها صراحة . ذلك لأن محاولات الفلسفة صياغة الأخلاق كما لو كانت مذهبًا في المعرفة قد انهارت . ولم تكن المذاهب الأخلاقية التي شيدت على هذا النحو إلا ترديداً لأخلاق جماعات اجتماعية معينة : أي المجتمع البورجوازي اليوناني ، أو الكنيسة الكاثوليكية ، أو الطبقة الوسطى في العصر السابق على عصر الصناعة ، أو الطبقة العاملة في العصر الصناعي . ونحن نعلم السبب الذي تعيّن من أجله أن تتحقق هذه المذهب : فهو أن المعرفة لا تستطيع أن تقدم توجيهات . فعل من يبحث عن قواعد أخلاقية إلا يحاكي منهج العلم ، إذ أن العلم ينتسبنا بما هو كائن ، لا بما ينبغي أن يكون .

فهل يعني ذلك أن نستسلم ؟ وهل يعني أنه لا توجد توجيهات أخلاقية ، وإن كل شخص يستطيع أن يفعل ما يحلو له ؟

لمست أظن أن الأمر كذلك . وإنما اعتقد أن المرء يسيء فهم طبيعة التوجيهات الأخلاقية لو استنتج أن عدم امكان البرهنة على الأخلاق موضوعياً يعني أن في استطاعة كل شخص أن يفعل ما يحلو له .

ولكى نبحث هذه المشكلة ، فلنقم بدراسة مفصلة للطبيعة الارادية للتوجيهات الأخلاقية من طريق إجراء تحليل نحوى لعبارة « ينبع عليه » ، وهي العبارة التي يمكن أن توصف بأنها هي الصورة النحوية للتوجيه الأخلاقي . فقد رأينا أن العبارة لا يمكن أن تعنى أن هناك قانوناً أخلاقياً موضوعياً يمكن أن يستمد منه الأمر . فما الذي تعنيه إذن ؟ لقد بقى لهذه الجملة معينان ممكنان .

أولئما هو المعنى اللزومي (implicational) : فنحن نعرف أن الشخص المشار إليه قد اختار لنفسه هدفاً معيناً ، ونود أن نقول إن هذا الهدف يلزم عنه السلوك موضوع البحث . مثل ذلك أننا نقول : « ينبع الا يدخن زيد » ، ونعني بذلك أن من الممكن ، نظراً إلى تركيب زيد الفسيولوجي ، وباستخدام قوانين الفسيولوجيا ، أن يستخلص من هدف الاحتفاظ بصحة جيدة أن زيداً ينبع الا يدخن . وبعبارة أخرى فإن قرار الاحتفاظ بصحة جيدة في الحياة يستتبع قرار عدم التدخين ، لذلك فإنه يسمى قراراً مستتبع entailed decision فالالتزام بالقرار المستتبع هو من النوع اللزومي (implicational) وهو لا يمثل التزاماً أخلاقياً ، بل منطقياً .

أما المعنى الثاني فهو معنى الأمر الذاتي ، من جانب الشكل : فانا ، المتكلم ، أريده أن يفعل هذا أو ذلك . وتبعد لهذا التفسير فإن التوجيهات الأخلاقية تشتمل على إشارة لا مفر منها إلى المتكلم ، فهي تعبيرات عن قرار ارادى للمتكلم . فإذا قلنا بهذا الرأى ، كان من المستحبيل استبعاد المتكلم من معنى التوجيه الأخلاقى ، بعحيث أن عبارة « ينبعى عليه » تنطوى ، بطريقة مستترة ، على عبارة « أنا أريد » ، وبذلك نصل إلى أخلاق أرادية (volitional)

وفي استطاعتنا أن نحلل الطبيعة المنطقية لهذا الفهم على النحو الآتى . فاستخدام تعبيرات مثل « ينبعى عليه ألا يكذب » ، أو « الكذب شر من الوجهة الأخلاقية » هو طريقة في الكلام تزعم أنها موضوعية ، على حين أن ما تعبير عنه بالفعل هو اتجاه أو موقف للمتكلم . فعبارة « ينبعى عليه » تشبه الألفاظ مثل « أنا » و« الآن » ، وهي الألفاظ التي تشير إلى المتكلم . أو فعل الكلام ، ويختلف معناها باختلاف الأشخاص الذين تصدر عنهم . مثل هذه الألفاظ تسمى انعكاسية الاشارة token-reflexive فكلمة « اشارة token » تدل على مثل فردى لعلامة من العلامات : فإذا مانطق شخصان بنفس الكلمة ، فإن كلا منها ينطوي باشارة مختلفة ، أو يمثل مختلف من أمثلة هذه الكلمة . ويكون للإشارات المختلفة عادة نفس المعنى . ومع ذلك ، فإذا كانت الألفاظ انعكاسية الاشارة ، فإن كلا من الإشارات يكون لها معنى مختلف . فإذا قال كل من شخصين « الرئيس فرانكلين د . روزفلت » ، كانت الإشاراتان تدلان على نفس الشخص . أما إذا قال كل منهما « أنا » ، فإن الإشاراتان تدلان على شخصين مختلفين . وكلمة « انعكاسية » تدل على هذا الارتباط بين المعنى وبين الاشارة .^(*)

ولنلاحظ أن المعنين : اللزومى ، والانعكاسى الاشارة ، يستخدمان معا . غير أن المعنى اللزومى لعبارة « ينبعى عليه » لا يمكن أن يستخدم بالنسبة إلى المقدمات الأخلاقية ، أو البديهيات الأخلاقية ، مادامت هذه المقدمات لا تعبر عن حالات لزوم ، وإنما هي توجيهات . وعلى ذلك

^(*) اذا اراد القارئ مناقشة أكثر تفصيلاً للالفاظ الانعكاسية الاشارة ، فليرجع الى كتاب المؤلف « مبادئ المنطق الرمزي Elements of Symbolic Logic (نيويورك ١٩٤٧) ص ٢٨٤ . ولما كانت الاوامر انعكاسية الاشارة ، فانها لا تكون معاذلة لتضاعيفها المرفقة ، اذا ان الامرين التماثلين ، حين يصرح بهما شخصان مختلفان ، تكون لهما متعاكستان معرفة مختلفة .

فإنها تستعمل على عبارة « يتبغى عليه » بمعنى انعكاس الاشارة . هذا المعنى للعبارة ينتقل - بالاستخلاص - من المقدمات إلى كل قاعدة أخلاقية . ولكن فهم هذا الانتقال ، تستطيع أن تصور عمليات الاستخلاص التي تحدث في المجال المعرفي ، والتي تؤدي إلى نقل حقيقة المقدمات إلى النتيجة . فإذا لم تؤكد المقدمات ، لم يكن من الممكن تأكيد النتيجة . وبالمثل فإن المقدمات الأخلاقية إذا لم تقدم بوصفها توجيهات ، أي بمعنى أنها عبارة من نوع « يتبغى عليه » ، تتميز بأنها غير لزومية ، وبالتالي فإن انعكاسية الاشارة ، لما أمكن أنه يكون للنتيجة الأخلاقية طابع التوجيه .

وقد يحدث جمع بين معنوي عبارة « يتبغى عليه » ، وفي هذه الحالة تؤكد لفظ « يتبغى » بالمعنى اللزومي ، ويكون متعلقاً بمقدمة يرد فيها لفظ « يتبغى » بمعنى انعكاسية الاشارة . ومن الواجب أن ندرك هذا المعنى المزدوج بوضوح . فكلمة « يتبغى » ، بمعناها اللزومي ، يصبح لها في هذه الحالة معنوي أخلاقي ، ولكن لا يكون لها مثل هذا المفهوم إلا لأن التوجيه الذي يتخد مقدمة لدى الشخص المشار إليه هو أمر أخلاقي يؤيده المتكلم .مثال ذلك أننا نقول : « يتبغى على الدولة أن تفتح أبواب هذه البلاد للمهاجرين » ، ويعني بذلك أن هدف مساعدة المهاجرين ، الذي نعلم أن الدولة تؤمن به ، والذي تؤيده تمن ، يلزم عنه أن يكون فتح أبواب البلاد هي الوسيلة الوحيدة المشروطة لتحقيق هذا الهدف . وعلى ذلك فإن المفهوم الأخلاقي للفظ « يتبغى » بمعنى اللزومي يمكن ارجاعه إلى استخدام كلمة « يتبغى » بمعنى الارادي . فإذا لم يكن المتكلم يشارك في الاعتقاد بهذا التوجيه ، فقدت كلمة « يتبغى عليه » طابعها الأخلاقي . فقد نقول « كان يتبغى على هتلر أن يغزو إنجلترا بدلاً من أن يفتح باريس » . ويعني بذلك أنه كان من مصلحة هتلر أن يغزو إنجلترا ، أي أننا نقصد التزاماً لزومياً (implicational obligation) . ولكن لما كانت لا تشارك هتلر أهدافه ، فإن لفظ « يتبغى » لا يستخدم في هذه الحالة بوصفها أمراً أخلاقياً . هذا المثل يوضح أن الاشارة إلى المتكلم لا تفصل عن المعنى الأخلاقي للعبارة « يتبغى عليه » ، أي أن الاعتراف بأن عبارة « يتبغى عليه » في معناها الأخلاقي هي لفظ انعكاسية الاشارة ، هو أساس لا غنا عنه في تحليل علمي للأخلاق .

ويحاول البعض أحياناً أن يأتي بتفسير ثالث لعبارة « يتبغى عليه »، بغية التخلص من الاشارة الذاتية للألفاظ الأخلاقية . وتبين لهذا

التفسير ، يكون معنى هذه العبارة هو « الجماعة ت يريد منه أن يفعل هذا أو ذاك » . ويبعد أن هذا المعنى يؤدى إلى استبعاد الصيغة الذاتية من الالتزامات الأخلاقية . ومع ذلك فان هذا التفسير لا يمكن قبوله . فعندما يكون الأمر متعلقا بارادة الجماعة ، لا تستخدم عبارة « ينبغي عليه » الا اذا أمكن ارجاع معناها إلى واحد من التفسيرين الأولين . فتحتستخدمها أولا عندما يكون الفعل لازما عن ارادة الشخص المختص ، الذي تكون من مصلحته اطاعة ارادة الجماعة ، وعندئذ يكون للجملة المعنى المزومي المتعلق بالتفسير الأول . وثانيا ، فاننا نستخدم هذه العبارة عندما نشارك في ارادة الجماعة ، وفي هذه الحالة وحدها يكون المقصود بالعبارة أن تعبر عن التزام أخلاقي . مثال ذلك أنه لو وشى مجرم بشركائه ، فاننا نعلم أن جماعته تدين مثل هذا السلوك ، لذلك كان العضو في هذه الجماعة خليق بأن يقول « كان ينبغي عليه إلا يتكلم » . أما اذا كنا نعن الدين نستخدم هذه الجملة ، فقد نستخدم لفظ « ينبغي » بمعنى المزومي ، ونعرب عن الرأي القائل ان السكوت كان في مصلحة المجرم ، الذي قد يتعرض لأعمال انتقامية من جماعته . ومع ذلك فاننا اذا قلنا هذه الجملة بمعنى أنها حكم أخلاقي ، فإن مقصده هو أن ذلك الرجل ملزم أخلاقيا بحماية جماعته ، وعندئذ تكون العبارة انعكاسية الاشارة ، وتتضمن تعبيرا عن رغبة المتكلم .

وهكذا نصل إلى النتيجة القائلة ان للتوجيهات الأخلاقية طابعا اراديا (volitional) ، وأنها تعبر عن قرارات تتجه إليها ارادة المتكلم . وقد تبدو هذه النتيجة لأول وهلة مخيبة للآمال ، اذ يبدو أنه لم تعد هناك أرض صلبة نبني عليها نزعات ارادتنا . ومع ذلك فيهل من الضروري أن نكون في الجانب الملتقي للأمر لكي نشعر بأن من حقنا اتباعه ، ولكن طالب الآخر باتباع نفس الأمر ؟ لقد أساء الفلاسفة فيهم الشعور بالالتزام ، الذي ينشأ في الجانب الملتقي للارادة الجماعية ، فتصوروه مناظرا للضرورة المعرفية ، أو نتيجة يحتمها قانون عقلي أو استبصار بعالم للممثل . ولما كنا قد اكتشفنا أن هذا التشبيه لا يقوى على الصمود ، وأن الشعور بالالتزام لا يمكن أن يتحول إلى مصدر لصحة الأخلاق ، فلندع جانبا اذن ما في الالتزام من جاذبية ، ولنلق بعيدا بتلك « العكازات » التي كنا نحتاج إليها في المشي ، ولنقف على أرجلنا نحن ، ونق بنزعات ارادتنا ، لا لأنها نزعات ثانوية ، بل لأنها نزعات ارادتنا نحن . ومن المؤكد أن الأخلاق التي تقول ان ارادتنا لا بد أن تكون شريرة اذا لم تكن تستجيب لأمر من مصدر آخر - مثل هذه الأخلاق لا بد أن تكون أخلاقا شوهاه .

وقد تجرب على ذلك بقولك : « اذا كانت التوجيهات الأخلاقية قرارات ارادية (او معبرة عن رغبات) ، فيبدو أن لكل شخص الحق في ان يضع توجيهاته الأخلاقية الخاصة . ولكن كيف يمكن ان يطلب شخص الى الآخرين ان يتبعوا توجيهاته ؟ انك تناشدنا بأن تش فى رغباتنا الارادية ، وبلا نشعر بأنفسنا في الجانب المطلق للأمر ، وفي الوقت ذاته تطالب بحق كل شخص فى أن يضع أوامر للآخرين . أليس هذا تناقضا ؟ يبدو أن التفسير الارادى للأوامر يؤدى الى النتيجة القائلة ان فى استطاعة كل شخص أن يفعل ما يشاء ، أى أنه يؤدى الى الفوضى » .

فلنبدأ بدراسة الاستدلال الذى تعبّر عنه عبارتك الأخيرة . ولنفرض أننى وضعت أمرا يقضى على شخص معين بأن يسلك بطريقة معينة ، فكان جوابك : « كلا ، فليفعل ما يشاء » . ومن الواضح أن لفظ « فليفعل » في ردك هذا تعبير عن معارضتك للأمر الذى أصدرته . فانت ت يريد أن تقول انت ، على الرغم من أن فى الحق فى وضع أوامر خاصة ، فليس من حقى وضع التزامات شاملة ، أى أوامر للآخرين . وعبارة « س ليس من حقه » ليست عبارة معرفية ، وإنما هي أمر ، معناه « س ينبغي لا يفعل هذا أو ذاك » . واذن فأنت قد أجبتى بأمر ، وأنت تطالبنى بلا أى صعن أوامر للآخرين . فعلى أى أساس تبني أمرك ؟ انك تتبع ارادتك مقابل ارادتى ، ولست أدرى لم كان يتبعنى على أن أعترف بارادتك وأنخل عن وضع التوجيهات للآخرين .

على أن المشكلة التي أثارها استدلالك السابق تبلغ من الأهمية جداً يبرر فحصها بمزيد من الدقة . فلنبدأ أولاً ببحث عبارة « لكل امرئ حق » . ان هذه العبارة يمكن أن تعنى أن السلطات القانونية لا تفرض قيوداً على نشاط أي شخص . وهذه عبارة معرفية ، ولكنها ليست هي ماتعنيه بالنتيجة التي توصلت اليها . ولكن أزيد ما أقصده ابضاحاً ، فلنندمج المعنى المفترض للعبارة في التعبير الكامل ، بحيث تصبح « اذا كان التوجيه الأخلاقى مسألة قرار يعبر عن رغبة ارادية ، فإن السلطات القانونية لا تفرض قيوداً على نشاط أي شخص » . غير أن هذا تعبير مشكوك في صحته . وهو ليس ماتود أن تقوله . وثانياً ، فإن عبارة « لكل شخص الحق » يمكن أن تعنى أنه ينبغي عدم فرض قيود على نشاط أي شخص . على أن كلمة « ينبغي » تدل على أمر ، وتبعد للتحليل السابق ، فمن الممكن أن يكون لها معنيان : أولهما معنى الأمر

الصادر عن المتكلم الذي هو أنت ، وعندئذ يكون معنى جملتك هو « اذا كان التوجيه الأخلاقي مسألة قرار ارادى ، فاني أصر على الا تفرض قيود على نشاط اي شخص » . فإذا كان هذا ما تعنيه ، فإنك لا تقرر علاقة منطقية ، بل تكتفى بالاعراب عن رغبة من جانبك ، وبذلك لا تصل الى استدلال . أما المعنى الثاني لكلمة « ينبغي » فهو معنى اللزوم المنطقي الذي يؤدي الى أمر يمكن استخلاصه ، متعلق بالشخص المشار اليه . وعندئذ يكون ماتعنيه هو : « اذا كان الشخص يؤمن بالmbدا القائل ان التوجيه الأخلاقي مسألة قرار ارادى ، فيلزم عن ذلك أنه يؤمن بالأمر القائل بأنه لا ينبغي فرض قيود على نشاط اي شخص » . ولكن هل هذا استدلال صحيح ؟ لست ادرى كيف يمكن استخلاص نتيجة كهذه منطقيا ، لأنه لا تناقض على الاطلاق بين رغبة المرء في أهداف معينة ، وبين رغبته في أن يجد من نشاط الآخرين في الأمور التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه هذه .

وأود الآن أن أعبر عن الحجة الأخيرة على نحو مختلف الى حد ما . فائت تود أن تبين أن المنطق يحتم على الأخذ بالقرار المستخلص مما سبق : « ينبغي عدم فرض قيود على نشاط اي شخص » . فإذا كان ذلك أمرا يمكن استنتاجه ، فلا بد أن يكون مستنجا من أوامر أخرى . غير أننى لم أصرح حتى الآن بأية أوامر ، وإنما اقتصرت على التعبير عن العبارة المعرفية القائلة ان الأوامر الأخلاقية أمور تتعلق بقرار ارادى . ونبس فى استطاعتك أن تستنتج من هذه العبارة المعرفية اي أمر أخلاقي ، وإنما تستطيع أن تستنتج أوامر من أوامر أخرى ، أو من أوامر مترنة بجمل معرفية ، ولكن لا يمكن أن تستنتجها من الجمل المعرفية وحدها . وعلى ذلك فان استدلالك باطل .

وهكذا ترى أن التفسير الارادى (volitional) للتوجيهات الأخلاقية لا يؤدي الى النتيجة القائلة ان المتحدث ينبغي عليه أن يترك لكل شخص الحق فى اتباع قراراته الخاصة ، أي أنه لا يؤدي الى الفوضوية . فإذا ما وضعت أهدافا ارادية معينة ، وطالبت جميع الأشخاص باتباعها ، فليس فى استطاعتك أن ترد على حتى الا بوضع أمر آخر ، كالأمر الفوضوى الآتى مثلا : « لكل شخص الحق فى أن يفعل ما يشاء » . ومع ذلك فليس فى وسعك أن تثبت أن مذهبى فى الأخلاق الارادية متناقض مع نفسه ، وأن المنطق يرغمنى على أن أترك لكل شخص الحق فى أن يفعل ما يشاء . فالمنطق لا يرغمنى على أي شيء .

كما أن التوجيهات التي أضعها نتائج لفهمي الخاص للأخلاق : فضلا عن أن انتقض لا يتبين أي الأوامر يتبعى أن أعدها ملزمة لمجموع الأشخاص . فانا أضع أوامري بوصفها رغبات ارادية لي ، كما أن التمييز بين التوجيهات الشخصية والتوجيهات الأخلاقية هو بدوره مسألة رغبة ارادية . ولعلك تذكر أن النوع الأخير من التوجيهات هو تلك التي أعدها ضرورية للجماعة ، والتي أطالب كل شخص باطاعتها .

ولا شك أنك أصبحت الآن في حالة يأس تام . ولا بد أنك سترد قائلا : « قد يكون ما تقوله صحيحا ، من وجهة النظر المنطقية ، ولكن هل تظن حقا – يا من الفت كتابا في الفلسفة العلمية – أنك أنت الشخص الذي يعطي توجيهات أخلاقية للعالم بأسره ؟ وما الذي يدفعنا إلى اقتداء أترك ؟ » .

وردي على ذلك هو أنك هو أنت آسف أيها الصديق ، لأنني لم أقصد أن يفهم كلامي على هذا النحو . فقد كنت أبحث عن طريق الحقيقة ، ولكن هذا السبب نفسه هو الذي يجعلنى أمتتنع عن اعطائك توجيهات أخلاقية . لا يمكن الحكم طبيعتها ذاتها أن تكون صافية . فنصحىع أن لدى توجيهاتى الأخلاقية ، ولكننى لن أدونها هنا . فلست أرغب فى مناقشة المسائل الأخلاقية ، وإنما أود مناقشة طبيعة الأخلاق . بل إن لدى بعض التوجيهات الأخلاقية الأساسية التي اعتقاد أنها لا تختلف كثيرا عن توجيهاتك . فكلانا نتاج لنفس المجتمع ، وعلى ذلك فقد تشبعنا بالروح الديمقراطيه منذ يوم مولدنـا . قد تختلف في أمور كثيرة ، كمسألة ما إذا كان من الواجب تخفيض قوانين الطلاق ، أو ما إذا كان من الواجب اقامة حكومة عالمية للإشراف على استخدام الأسلحة الذرية . ولكننا نستطيع مناقشة أمثال هذه اشتـكلات إذا اتفقنا على مبدأ ديمقراطي أقول به في مقابل مبدئك الفوضوي – وأعني بهذا المبدأ الديمقراطي :

« أن لكل شخص الحق في وضع أوامره الأخلاقية الخاصة ، وفي أن يطالـ الآخرين باتباع هذه الأوامر » .

هذا المبدأ الديمقراطي يشكل الصيغة الدقيقة للنداء الذى أتوجه به إلى كل شخص بأن يشق في رغباته الإرادية الخاصة . وهو النداء الذى رأيته أنت متناقضـا مع رأى القائل بأن لكل شخص أن يضع أوامر للأشخاص الآخرين . فلابدـ الآن كيف أن هذا المبدأ ليس متناقضـا مع نفسه . فلتغرض مثلاً أنتـ وضعتـ الأمرـ القائلـ أنهـ إذاـ كانتـ هناكـ أكثرـ من حجرـةـ لكلـ شخصـ فيـ بيتـ ماـ ، فمنـ الواجبـ فتحـ المـجرـاتـ الزـائـدةـ

لأنّ شخصاً الذين لا يمكنون حجرات خاصة بهم . أما أنت فتُنصح الامر
القاتل انه لا ينبغي ارغام أي شخص على أن يفتح باب بيته للآخرين .
فمن يك حجرة زائدة في بيتك ، وانا أطالب بفتحها لشخص يعاني من أزمة
المساكين ، ولو كانت لدى القدرة على تنفيذ طلبى من خلال سلطة الحكومة ،
وذلك بأن أجعل من هذه القاعدة قانوناً عن طريق استفتاء مثلاً ، فاننى
سأذهب الى حد أن أنفذ ذلك فعلاً . ومع ذلك فان ما يحول بين مبدئى
وبين أن يصبح تناقضاً هو الفرق بين الحق في السلوك والحق في المطالبة
بسنواز معين . فانا أطالب بأن تسلك على نحو معين . ولكننى لا أطالبك
بالتخلّى عن مطلبك العكسي . وهذه ديمقراطية صحيحة ، وهى في الواقع
تمشى مع الطريقة الفعلية التي تواجه بها مشكلة اختلاف الارادات فى
المجتمع الديمقراطي .

اننى لا استمد مبدئى من العقل الحالى ، ولا أعرضه على أنه
نتيجة الفلسفة . وكل ما أفعله هو أننى أصوغ مبدأ هو أساس الحياة
السياسية بأسرها في البلدان الديمقراطية . وانا أعلم أننى أبدو ،
بالتزامن مع هذا المبدأ ، نتاجاً لمصرى . ولكننى قد وجدت أن هذا المبدأ
يتبع لي فرصة نشر رغباتى ، وتحقيقها إلى حد بعيد ، ومن ثم فاني
اتخذ منه أمراً أخلاقياً . وانا أزعم انه ينطبق على جميع اشكال
المجتمع . فلو وضعت أنا ، الذى أعد نفسى نتاجاً لمجتمع ديمقراطي ،
فى مجتمع مختلف ، فقد أكون على استعداد لتعديل مبدئى . ولكن
لتختبر هذا المبدأ الذى يبدو أسلح المبادئ للمجتمع الذى أعيش فيه .

ليس هذا المبدأ منها أخلاقياً ، يجحب عن جميع الأسئلة المتعلقة
بما يتبعى عمله ، وانما هو مجرد دعوة للتقيايم بدور ايجابى في الصراع
بين الآراء . فالاختلاف بين الارادات لا يمكن تسويته بالالتجاء إلى مذهب
أخلاقي يضعه بعض أهل العلم ، بل ان الوسيلة الوحيدة للتغلب على هذه
الاختلافات هي تصادم الآراء ، عن طريق الاحتكاك بين الفرد وبينه ،
وعن طريق الجدل والحضور نطق الموقف . والحق أن التقويمات الأخلاقية
انما تتكون خلال ممارستنا لنشاطنا . فنحن نسلك ، ونفكّر فيما فعلناه ،
ونتحدث مع الآخرين عنه ، ونسلك ثانية على نحو نعتقد أنه أفضل .
وما أفعالنا الا محاولات للامتداء إلى ما نريد ، ونحن نتعلم من خلال الخطأ ،
وكثيراً ما يحدث أن نظل لا نعلم أننا نرغب في القيام بالفعل الا بعد أن
نكون قد قمنا به فعلاً . فالغايات الارادية لا تأتينا عادة بنفس الوضوح
الذى تدرك به موضوعاً للأبصار ، بل انها فى أكثر الأحيان تكون خلفية

لا شعورية أو نصف شعورية لاتجاهاتنا وميولنا . أما تلك التي تبدو منها واضحة ساطعة ، كالنحوم التي تهدينا في طريقنا ، فكتيراً ما تفقد كل ما فيها من جاذبية بمجرد أن تتحققها .

وعلى ذلك ، فإن على من يريد دراسة الأخلاق ألا يطرق باب الفيلسوف ، وإنما ينبغي عليه أن يذهب حيثما يدور صراع حول المشكلات الأخلاقية العملية . فعليه أن يعيش وسط جماعة تتدقق حيوية بفضل التنافس بين الإرادات . سواء أكانت هذه جماعة سياسية ، أم اتحاداً عملياً ، أم منظمة مهنية ، أم نادياً رياضياً ، أم جماعة يؤلف بينها الاشتراك في الدرس في قاعة محاضرات واحدة . هناك سيشعر بمعنى وضع المرء لارادته في مقابل ارادات الآخرين ، وبمعنى تكيف المرء مع ارادة الجماعة . ذلك لأن الأخلاق إذا كانت ممارسة للرغبات الإرادية ، فهي أيضاً تكيف لهذه الرغبات من خلال بيئة جماعية . ولا شك أن من يندعوا إلى الفردية يكشف عن بصر نظره حين يغفل ذلك الرضاء الذي تشعر به الإرادة نتيجة للانتماء إلى جماعة . أما كوننا ننظر إلى تكيف الإرادات خلال الجماعة على أنه عملية نافعة أو ضارة ، فذلك أمر يتوقف على تأييدنا أو معارضتنا للجماعة ، ولكن ينبغي أن نعترف بأن تأثير الجماعة هذا موجود بالفعل .

فكيف إذن يتسمى تعديل الإرادات وتحقيق الانسجام بينها في الجماعة ؟ وما هي العملية التي تؤدي إلى تكيف الإرادات ؟

ليس من شك في أن هذه العملية هي ، إلى حد بعيد ، تعلم علاقات معرفية . ولقد قلت من قبل إن علاقات انزولوم بين الأوصى تتطلب انبرهنة المنطقية . الواقع أن الدور الذي تقوم به علاقات اللزوم هذه أعظم بكثير مما يقال به عادة . فكتيراً ما تخطي في العلاقات بين أهدافنا . فإذا كانت بعض الأهداف الأساسية متماثلة ، تحول عدد كبير من المشكلات الأخلاقية إلى مشكلات منطقية . مثال ذلك أن مسألة كون الملكية الخاصة مقدسة لا تعود مسألة أخلاقية ، بمجرد أن نعترف بيد ضرورة ضمان حد أدنى من ظروف الحياة الضرورية لجميع المواطنين . وعندئذ يكون التفضيل بين نظام حرية الأعمال ، ونظام ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، من حيث قدرة كل منها على تحقيق هذا الهدف ، يكون ذلك التفضيل أمراً يختصر به التحليل الاجتماعي . وإنما ترجع الصعوبات التي تصادفها عندئذ إلى الحالة القاصرة التي يتصف بها علم دراسة المجتمع ، إذ أن هذا العلم لا يستطيع أن يقدم إجابات لا تنس فيها ولا غموض ، مشابهة للإجابات

التي تقدمها الفيزياء . فمعظم المشكلات السياسية يمكن أن ترد ، عند أنصار الديمقراطية ، إلى مجادلات معرفية . لذلك فإن الأمل معقود على أن تسوى هذه المشكلات بالمناقشة العامة والتجارب السلمية ، بدلاً من أن تسوى بالالتجاء إلى الحرب .

والواقع أن معظم القرارات الارادية التي نواجهها هي قرارات مستخلصة من أهداف أكثر منها أساسية ، نتخذها غایات لأنفسنا . ولهذا السبب كان لايضاح انحرفي أهميته في المسائل الأخلاقية . ونستطيع أن نذكر في هذا الصدد ، إلى جانب المسائل السياسية ، المسائل التعليمية والصحية والحياة الجنسية والقانون المدني والقانون الجنائي ومعاقبة الجرميين . مثال ذلك أن مسألة ما إذا كان من الواجب وضع المجرم المحكم عليه في اصلاحية ، ليست مسألة أخلاقية ، وإنما هي مسألة نفسية في نظر كل من يوافقون على أن تشريع الدولة ينبغي أن يسعى إلى تكوين أكبر عدد ممكن من المواطنين الشكيرين اجتماعيا . ولكن ما أكثر التجارب التي تشهد بأن الأشخاص الذين يخرجون من الاصلاحيات يكررون عادة مبتدئين لعكس هذه الغاية !

ومع ذلك ، فمن الحقائق النفسية المعترف بها أنه حتى عندما يتم انتوصل إلى ايضاح معرفي ، يكون من العسير تغيير الاتجاهات الارادية . فقد نعلم أننا لما كنا نرغب في هدف أساسى معين ، فلا بد لنا أيضاً من قول قرار آخر معين . ومع ذلك نتردد في قبول هذا القرار . فقد تكون مقتنيعين بأن المجرم ينبغي إلا يعاقب ، وإنما يجب أن يوضع في بيئة تتبع له فرض إعادة التكيف من جديد . ومع ذلك فقد يكون من العسير التغلب على نداء العقاب ، والرغبة في القصاص ، وهي الرغبة التي أملت عدداً كبيراً من النظم الشائعة في معاملة الجرميين . كذلك فإن أخلاق العلاقات الجنسية حافلة بعدد كبير من التحريريات ، إلى حد أنه يصعب جداً التغلب على مظاهر التعامل المعتادة ، حتى عندما تكون الاعتبارات النفسية قد أوضحت أن من واجبنا تغيير بعض تقويماتنا التقليدية إذا ما شئنا أن يكون الرجال والنساء في مجتمعنا أسعد وأصيح . ففي كل هذه الحالات ، ينبغي أن تدعم النتيجة انحرافية باعادة تكييف اتجاهاتنا الارادية . وفي هذا الصدد تقوم التربية من خلال الجماعة بدور أساسي . فنحن لا نتعلم أننا نستطيع قبول التقويمات الجديدة الا بالعيش في بيئة تطبق فيها هذه التقويمات ، وفي مثل هذه البيئة وحدها تكتسب القوة التي تمكينا من أن نريد ما أثبت الاستنتاج المطىء أنه نتيجة لأهدافنا الأساسية .

فليست المجتمع المنطقية بكافية لنسوية المشكلات النفسية المتعلقة بالاتجاهات الارادية ، بل ان المنطق ، مقتنا بتأثير الجماعة ، هو الذي يساعدنا على تنظيم تكويننا الارادي .

فهل يكون من الممكن رد جميع المسائل الأخلاقية الى اهداف أساسية مشتركة ؟ الواقع أن كوننا جميرا من بني البشر ، إنما هو شاهد يؤيد هذا الافتراض ، اذ يبدو من المعمول أن تكون أوجه الشبه الفسيولوجية بين البشر منظورة على تشابه في الأهداف الارادية . ولكن هناك وقائع أخرى تناقض هذا الافتراض ، اذ أن هناك جماعات معينة ، كالبيلا في المجتمعات الاقطاعية ، أو الرأسماليين في الدولة الرأسمالية ، أو أعضاء الحزب المسيطر على دولة تأخذ بنظام الحزب الواحد ، تتمتع بمزايا واضحة نتيجة لاحتفاظها بامتيازات طبقتها .

واني لاعتقد ان الاجابة عن هذا السؤال ليست على هذا القدر من البساطة . فقد رأينا أن معرفة وجود علاقة نزول بين الاهداف لا تؤدي بذاتها الى تغيير في الاتجاهات الارادية ، أي انه ، اذا كان لهذه المعرفة أن تؤدي الى إعادة نظر في القرارات ، فلا بد أن تكون مصحوبة بتهيئة للرغبات الارادية على نحو معين . فإذا كانت هذه التهيئة ضرورية وممكنة ، فلا يهم كثيرا أن تكون متعلقة بقرارات أساسية أو بقرارات مستجدة . فحتى الرغبات الأساسية تخضع لتأثير الجماعة ، ومن الممكن أن تغير نتيجة للفكرة الابحاثية لمبادئ فيها رغبات أخرى ونتائجها .

وكثيرا ما يؤدى الإيمان بالأخلاق المطلقة الى زيادة صعوبة عملية التكيف مع ضرورات الجماعة . فالشخص الذى يتسبّب بتعاليم النظرية القائلة ان القواعد الأخلاقية تكون حقوقا مطلقة ، يصعب عليه الى حد كبير أن يتخلّى عن هذه القواعد ، وقد يظل يبنّى عن تأثير عملية التكيف التي تمارسها الجماعة . وعلى العكس من ذلك ، فإن الشخص الذى يعلم أن القواعد الأخلاقية ذات طبيعة ارادية (volitional) ، يكون على استعداد لتغيير أهدافه الى حد ما اذا رأى ان هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها أن يتضامن مع الآخرين . فأساس التربية الاجتماعية هو تكيف المرء لأهدافه مع أهداف الآخرين . أما الأنانية الساذجة فتصادف مقاومة اذا ما وقفت في وجه الأنانية الآخرين ، وسرعان ما يكتشف الأناني أن من مصلحته التعاون مع الجماعة . فالأخذ والعطاء اللذان يتبعهما التعاون الاجتماعي يجعل رضاء أعمق بكثير مما يجعله اصرار المرء يعتمد على عدم التخلّى عن أهدافه . وهكذا فإن الشخص الذى تربى فى ظل نظرة تجريبية

إلى الأخلاق . يكون أفضل استعداداً لكي يصبح عصواً منكيناً مع المجتمع
من يؤمن بالذهب المطلق .

وليس المقصود من ذلك أن التجربى شخص يسهل عليه التلون
حسبما يقتضيه الموقف . فهو على الرغم من استعداده للتعلم من الجماعة ،
يكون أيضاً ميلاً إلى توجيه الجماعة في اتجاه رغباته الارادية الخاص .
فهو يعلم أن التقدم الاجتماعي كثيراً ما يكون راجعاً إلى متابرة أفراد معينين
كانوا أقوى من الجماعة . وهو يحاول مراراً وتكراراً أن يغير الجماعة على
قدر استطاعته . ولهذا التفاعل بين الجماعة وبين الفرد تأثيره في الفرد
والجماعة معاً .

وعلى ذلك فإن التوجيه الأخلاقي للمجتمع البشري إنما هو حصيلة
عملية تكيف متبدلة . ولا يقوم الاعتراف بالعلاقات بين مختلف الأهداف
الابدوار محدود في هذه العملية . أما الدور الأكبر فتقوم به مؤثرات
نفسية من نوع غير معرفي ، تصدر من الأفراد لأفراد آخرين ، ومن الأفراد
إلى الجماعة ، ومن الجماعة إلى الأفراد . فالاحتراك بين الارادات والرغبات
هو القوة الدافعة لكل تطور أخلاقي . لذلك كان من الممكن الاعتراف بأن
القوة تقوم بدور رئيسي في تغيير التقويمات الأخلاقية – وذلك إذا قيست
القوة بأى شكل من أشكال النجاح في تأكيد رغبات المرء في مقابل رغبات
آخرين . على أن هذا المعنى ، الذي هو أوسع المعناني ، لهذا النقطة ،
لا يقتصر على قوة السلاح . فمن الممكن أن تكون هناك صور أخرى للقوة
لها نفس الفعالية ، وربما أكثر : قوة التنظيم الاجتماعي ، وقوة طقة
الاجتماعية اكتشفت مصالحها المشتركة . وقوة الجماعات المتعاونة ، وقوة
الكلمة المنطقية والمكتوبة . وقوة الفرد الذي يشكل أنموذجًا للمجاعة عن
طريق ضرب مثل رائع للسلوكي . فالقوة حقاً هي التي تحكم في العلاقات
الاجتماعية .

إن من واجبنا ألا نقع في خطأ الاعتقاد بأن الصراع على القوة خاضع
لتحكم سلطة تعلو على مستوى البشر ، تؤدي بهذا الصراع إلى غاية نهاية
خيرة ، كما ينبغي ألا نقع في خطأ آخر يرتكب بالخطأ السابق ، وهو
الاعتقاد بأن من الواجب تعريف الغير بأنه هو الأقوى . فقد رأينا أن
ما نعده لا أخلاقية يحرز انتصارات كثيرة ، وأن الخسارة والأذانية الطبقية
تحقق نجاحاً كبيراً . ولكننا نحاول أن نحقق أهدافنا الارادية ، لا بمعصب
المؤمن بحقيقة مطلقة ، وإنما باصرار الشخص الذي يثق في ارادته الخاصة .
وليسنا ندرى أن كنا سنبلغ هدفنا . فمشكلة السلوك الأخلاقي ، شأنها

شأن مشكلة التنبؤ بالمستقبل ، لا يمكن أن تحل بوضع قواعد تضمن النجاح ، إذ أن مثل هذه القواعد لا وجود لها .

ولا وجود أيضا لقواعد تستطيع أن تكتشف بها هدفا أو معنى للكون . فهناك بعض الأمل في أن يكون تاريخ البشرية سانرا نحو التقدم ، ومؤديا إلى مجتمع بشري أفضل تكيفا ، على الرغم من أن هناك اتجاهات قوية تدل على عكس ذلك . أما الاعتقاد بأن العالم الفيزيائي يسير نحو التقدم بالمعنى البشري ، فهو اعتقاد ممتنع : فالكون يسير تبعا لقوانين الفيزياء ، لا تبعا لأوامر الأخلاق . وقد تكنا ، إلى مدى معين ، من استغلال قوانين الفيزياء لمصلحتنا . وليس من المستبعد أن يجيء يوم تتمكن فيه من السيطرة على أجزاء أكبر من الكون ، وإن لم يكن ذلك أمرا شديد الترجيح ، وإنما الأرجح أن ينتهي الأمر بالجنس البشري إلى الفناء مع الكوكب الذي بدأ عليه حياته .

وإذن ، فلو أنك فيلسوف ينبعك بأنه اهتدى إلى الحقيقة النهاية ، فلا تنق به . وإن قال لك انه يعرف الخير الأسمى ، أو لديه ما يثبت أن الخير لا بد أن يصبح حقيقة واقعة ، فلا تنق به أيضا . فهو إنما يردد أخطاء ظل أسلافه يرتكبونها طوال ألفي عام . ولقد حان الوقت لوضع حد لهذا النوع من الفلسفة . فلتطلب إلى الفيلسوف أن يكون متواضعا كالعالَم ، وعندئذ قد يحرز من النجاح ما أحرزه رجل العلم . ولكن لا تطلب إليه أن ينبعك بما ينبع عليك عمله ، بل انصت جيدا إلى صوت ارادتك ، وحاول أن توحد بين ارادتك وبين ارادة الآخرين . فليس في العالم من الغايات أو من المعانٍ أكثر مما تضعه أنت ذاتك فيه .

الفصل الثامن عشر

مقارنة بين الفلسفة القديمة والجديدة

أود في هذا الفصل أن أعرض
النتائج الفلسفية التي أسفر عنها
تحليل العلم ، وأن أقارنها بالمعاهد
التي نادت بها الفلسفة التأملية

فقد كانت الفلسفة التأملية تسعى
إلى اكتساب معرفة بالعموميات ، أي
بأعم المبادئ التي تحكم الكون .
وأدى بهذا ذلك إلى تشبييد مذهب
فلسفية تتضمن فصولاً ينبغي أن
نعدها اليوم محاولات ساذجة لتكوين
فيزياء شاملة ، أعني فيزياء تقوم
فيها تشبيهات بسيطة بتجارب
المياء اليومية بعجمة التفسير
العلمي . وقد حاولت هذه الفلسفة
أن تقدم تفسيراً لنبع المعرفة
باستخدام تشبيهات مماثلة ،
وأحاجيات على الأمثلة الخاصة بنظرية
المعرفة باستخدام لغة مجازية .
لا باستخدام التحليل المنطقي . أما
الفلسفة العلمية فإنها تترك للعالم
مهمة تفسير الكون بأسرها ، وتبني
نظرية المعرفة عن طريق تحليل
نتائج العلم ، وتدرك عن وعي أن من
المستحيل فهم فيزياء الكون أو فيزياء
الذرة من خلال تصورات مستمدة من
المياء اليومية .

ولقد كانت الفلسفة التأممية تسعى إلى اليقين المطلق . فان كان من الحال التبؤ بالحوادث الفردية ، فان القوانين العامة المترکمة في جميع الحوادث ، على الأقل ، تعد في نظرها قابلة للنecerة ، ومن الواجب استخلاص هذه القوانين بقوة العقل الخالص . فالعقل . وهو مشرع الكون ، قد كشف للذهن البشري الطبيعة الكامنة للأشياء جديما - ذلك رأى يمكن في أساس المذاهب التأممية بكل صورها . أما الفلسفة انتمية فهي ترفض أن تقبل أية معرفة بالعالم الفيزيائي على أنها تتصف باليقين المطلق . فليس من الممكن التعبير عن الحوادث الفردية ، ولا عن القوانين التي تحكمها ، بصورة مطلقة . بل إن المجال الوحيد الذي يمكن بلوغ اليقين فيه هو مبادئ المنطق والرياضية ، غير أن هذه المبادئ تحليلية وفارغة . فبقي أي مبدأ إذن لا ينفصل عن كونه فارغا ، وليس ثمة معرفة ترکيبية قليلة .

ونقد، كانت الفلسفة التأممية تسعى إلى اقامة التوجيهات الأخلاقية بنفس الطريقة التي تشيد بها معرفة مطلقة . فكانت تنظر إلى انعف على أنه هو الذي يسن القانون الأخلاقي مثلما يضع القانون المعرفي ، ومن الواجب في نظرها كشف القواعد الأخلاقية بعمقية تبصر ، مشابه لذلك التبصر الذي يكشف القواعد النهاية للكون . أما الفلسفة العلمية فقد تخلت نهائيا عن خطة وضع قواعد أخلاقية . فهي تنظر إلى انفاسيات الأخلاقية على أنها نواتج لأفعال إرادية ، لا لنecerة . ولكن ما يمكن أن تتناوله المعرفة هو العلاقات بين الغaiات ، أو بين الغaiات وأنواع المصالح . أما القواعد الأخلاقية الأساسية فلا يمكن تبريرها من خلال المعرفة ، وإنما السبب الوحيد للأخذ بها هو أن أنسا يرون هذه القواعد ويريدون من الآخرين أن يتبعوها . فالإرادة لا يمكن استخلاصها من المعرفة ، بل إن الإرادة البشرية هي التي تولد ذاتها وتحكم على ذاتها .

هذه هي الصورة الختامية الجملة لمقارنة بين الفلسفة القديمة والجديدة . إن الفيلسوف الجديد يتخلى عن الكثير جدا ، ولكنه أيضا يكسب الكثير جدا . فما أعظم الفارق بين العلم المبني على أساس التجارب ، وبين العلم المستمد من العقل وحده ! وما أعظم الضمان الذي تمنحه لنا تنبؤات العالم ، على الرغم من افتقارها إلى اليقين ، بالقياس إلى تنبؤات

الفيسبوف الذى كان يدعى أن نديه استبصارا مباشرا بالقوانين النهاية للكون ! وكم يظهر بوضوح سمو الأخلاق التى لا تقيدها قواعد تعليمها سلطة عليا مزومة ، عندما تطرأ ظروف اجتماعية جديدة لم تكن تدخل في حسابان المذاهب الأخلاقية القديمة !

ومع ذلك كله ، فهناك فلاسفة يأبون أن يعترفوا للفلسفة العلمية بمكانة داخل الفلسفة ، ويررون أن نتائجها ينبغي أن تكون منتبهة إلى العلم بوصفها فصلا تمهديا له ، ويدعون أن هناك فلسفة مستقلة ، لا شأن لها بالبحث العلمي ، وتستطيع أن تصل إلى الحقيقة مباشرة . غير أن هذه الادعاءات تكشف ، في رأيي ، عن افتقار إلى القدرة على الحكم النقدي . فأولئك الذين لا يدركون أخطاء الفلسفة التقليدية لا يرغبون في التخلص من مناهجها أو نتائجها ، ويفضلون مواصلة السير في طريق تخلت عنه الفلسفة العلمية . وهم يحتفظون باسم الفلسفة لمحاولاتهم الباطلة في الوصول إلى معرفة تعلو على العلم ، ويأبون الاعتراف بأن المنهج التحليلي الذي وضعه على نمط البحث العلمي هو منهج فلسفى .

إن ما يلزم الفلسفة العلمية هو إعادة توجيه رغبات الفيلسوف وأهدافه . فما لم يعترف باستحالة بلوغ أهداف الفلسفة التأملية ، فإن تفهم النتائج التي تتحققها الفلسفة العلمية . إن لغة الصور هي الطريقة الطبيعية للتعبير عند الشاعر ، أما الفيلسوف فينبغي عليه أن يتخل عن استخدام الصور الإيحائية فيما يقدمه من تفسيرات ، وذلك إذا شاء أن يفهم الفلسفة العلمية . وقد تبدو لنا اثربغة في بلوغ اليقين المطلق هدفا ضمراً جديرا بالاعجاب ، ولكن الفيلسوف العلمي ينبغي عليه أن يتتجنب مغالطة انتظار إلى العادات المألوفة على أنها مصادرات للعقل ، و يجب أن يتعلم أن المعرفة الاحتمالية تكون أساسا يبلغ من المتانة حدا يكفى للجاجة عن جميع الاستلة التي يكون من انعقوال سؤالها . كذلك فان الرغبة في اقامة التوجيهات الأخلاقية على أساس من المعرفة الأخلاقية تبدو رغبة مفهومة ، ولكن على الفيلسوف العلمي أن يتخل عن السعي إلى التوجيه الأخلاقي الذى ضلل الآخرين فجعلهم يتصورون الأخلاق نوعا من المعرفة التي تكتسب بتبصر يكشف لها عالما أعلى . إن الحقيقة تأتى من الخارج : فلاحظة الموضوعات الفيزيائية تبيننا بما يتصف بصفة الحقيقة . أما الأخلاق فتأتى من الداخل : فهي تعبّر عما أريده ، لا عما هو موجود بالفعل . هذه هي الوجهة الجديدة التي ينبغي أن تتحذها رغبات الفلسفية عند الفيلسوف العلمي . ولا بد أن يكتشف أولئك الذين يمكنهم التحكم في رغباتهم ، انهم يكسبون أكثر بكثير مما يخسرون .

والواقع أن الكسب ضخم بحق إذا ما قورن بنتائج المذاهب الفلسفية التقليدية . وأود أن أؤكد مرة أخرى التي لا انكر المزايا التاريخية لهذه المذاهب . فهناك شوط طويلاً لا بد من قطعه بين ادراك المشكلة لأول مرة وبين صياغتها بوضوح ، وشوط طويلاً آخر بين صياغتها وبين حلها . وكثير من الحلول الحاضرة يمكن تتبعها إلى أصول في تلك التشبيهات واللغة المجازية التي كان يقدمها فيلسوف قديم معين . ومع ذلك فلا شيء أخطر على الفهم النقدي للفلسفة من النظر إلى هذه المجازات والتشبيهات على أنها استباقات تنبؤية للنكسوف الجسيمة . فكثيراً ما يكون الادراك الأول للمشكلة نابعاً عن الدهشة الساذجة ، لا عن استبصارات بما تنطوي عليه من أبعاد واسعة المدى . ومن الممكن أن يكون الجهد والعناء المبذول في التطور الذي أدى إلى الحل الحديث معدلاً في ضخامته ، وربما أضخم ، من الدور الذي أسهم به من بدعوا هذا التطور . فالاحترام الواجب نحو القدماء ينبغي ألا يجعلنا نغفل الإنجازات التي حققها عصرنا . ولا بد من استقلال في الحكم ودقة في النقد من أجل كشف تلك القلة من المشكلات الأصلية ، من بين تلال التصورات القامضة والثرثرات الدجماطيقية التي ورثناها عن الفلسفة التقليدية . ولا يمكن أن يكتسب الفيلسوف الأدوات اللازمية لحل هذه المشكلات إلا عن طريق الفهم العميق للمنهج العلمي الحديث .

ولقد حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم عرضاً للإجابات التي قدمتها الفلسفة العدمية الحديثة للمشكلات التي كان لها دور في الفلسفة التقليدية منذ بدايتها في التفكير البوني . فهناك مشكلة أصل المعرفة الهندسية ، التي كانت الإجابة عنها هي التمييز بين الهندسة الفيزيائية ، التي هي تجريبية ، وبين الهندسة الرياضية ، التي هي تحليلية . وهناك مسألة السببية والتحديد العام لجميع العوادث الفيزيائية ، وهي المسالة التي كانت الإجابة عنها سلبية : فالسببية قانون تجريبي ، ولا يسرى إلا على موضوعات العالم الكبير ، على حين أنه ينهار في المجال الذري . وهناك مسألة طبيعة الجوهر والمادة ، التي كانت الإجابة عنها هي ثقانية الموجات والجزئيات ، وهو تصور أغرب من أي نوع من الخيال تخضض عنه المذاهب الفلسفية في أي وقت . وهناك مسألة المبدأ المتحكم في التطور ، وهو إنداً الذي تم الاهتمام إليه في انتقاء أحصائي مقترب بالقوانين السببية . وهناك مسألة طبيعة المنطق ، وهو البحث الذي تبين أنه نظام لقوانين اللغة ، لا يقييد أية تجارب ممكنة ، وبالتالي لا يعبر عن أية خصائص للعالم الفيزيائي . وهناك مسألة المعرفة التنبؤية ، التي أجيّب عنها بنظرية في الاحتمال

والاستقرار ، إنفصالها تكون التنبؤات ترجيحات ، ونكون هي أفضل الأدوات المتوافرة للتنبؤ بالمستقبل ان كان مثل هذا التنبؤ ممكناً . وهناك مسألة وجود العالم الخارجي والذهن البشري ، التي تبين أنها مسألة متعلقة بالاستخدام الصحيح للغة ، وليس مسألة «حقيقة متعلقة» . وهناك أخرى مسألة طبيعة الأخلاق ، التي أحياناً عنها بالتمييز بين الأهداف وبين علاقات المزوم بين الأهداف ، وهي اجابة تؤدي إلى جعل علاقات المزوم هذه هي وحدها التي تقبل حكمها معرفياً ، أما الأهداف الأولية فهي في نظرها قرارات نابعة عن الإرادة .

ان هناك مجموعة من النتائج الفلسفية يمكن اثباتها بواسطة منهج فلسفى لا يقبل دقة واحكاماً عن منهج العلم . وفي استطاعة التجربى الحديث أن يستشهد بهذه النتائج اذا ما طلب اليه أن يقدم الدليل على أن الفلسفة العلمية أرفع من التأمل الفلسفى . وهناك اذن معرفة فلسفية متراكمة . ولم تعد الفلسفة قصة آناس حاولوا عيشاً أن يقولوا ما لا يمكن أن يقال بصور مجازية أو تراكيز لفظية لها صورة منطقية وهمية . بل ان الفلسفة هو التحليل المنطقي لجميع أشكال الفكر البشري ، ومن الممكن استبعاد عما تود أن تقوله بعبارات مفبومة . رئيس تمه شىء « لا يمكن أن يقال » يتبع عليهما أن تستسلم لشروطه . بل ان الفلسفة علمية في مناهجها ، فهي تجمع النتائج التي تقبل البرهان ، وانتي يقبلها أولئك الذين اكتسبوا خبرة كافية في المنطق والعلم . وإذا كانت لا تزال تنطوى على مشكلة لم تحل . ما زالت تثير الجدل ، وهناك أمل حقيقي في أن تحل في المستقبل بنفس الطرق التي أدى . في حالة مشكلات أخرى ، الى حلول يشيع قبولها اليوم .

والحق ان المرء ليدهش ، حين يعقد هذه المقارنة الختامية بين الفلسفة القديمة والحديثة ، من استمرار وجود كل هذه المعارض للمنهج الفلسفى ونتائجها . وأود الآن أن أناقش الاسباب النفسية المحتملة لهذه المعاشرة . أول هذه الاسباب هو أنه لا بد من القيام بجهد فنى معقد من أجل فهم الفلسفة الجديدة . ذلك لأن فيلسوف المدرسة القديمة هو عادة شخص اكتسب خبرة في ميدان الادب والتأريخ . ولم يتدرّب أبداً على المناسع الدقيقة للعلوم الرياضية ، ولم يشعر بالذلة التي تجلبها البرهنة على قانون طبيعى بتحقيق جميع نتائجه . ولو تأملنا التعليم الذى تقدمه المدارس الثانوية لما وجدناه يزيد على مدخل بسيط الى الرياضة والعلوم . فمن يستطيع اذن أن يحكم على نظرية المعرفة ان لم يكن قد رأى المعرفة في أكثر صورها تعاجلاً ؟

والحججة التي تقدم عادة دفاعاً عن هذا الموقف هي أن الفلسفة العلمية موجبة أكثر مما ينبغي نصر العلوم الرياضية ، ولا تعطى العلوم الاجتماعية والتاريخية حقها من الاهتمام . غير أن هذه الحججة ليست إلا دليلاً جديداً على سوء فهم برزامن الفلسفة العلمية . فالفيلسوف العلمي يرحب بآية محاولة لبحث العلوم الاجتماعية بمنهج فلسفى قريب من ذلك المنهج الذى طبق بنجاح كبير فى العلوم الطبيعية . ولكن ما يرفض قوله هو تلك الفلسفة التي تضع حداً فاصلاً بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، والتي تدعى أن تلك المفاهيم الأساسية ، من أمثلة مفهوم التفسير ، أو القانون العلمي ، أو الزمان ، معانى مختلفة في كلتا المفاهيم . ذلك لأن مصدر هذه الادعاءات هو في كثير من الأحيان سوء فهم العلوم الرياضية . الواقع أن تحليل السببية ، الذي يتم في الفيزياء ، يقرب بين ذلك العلم وبين علم الاجتماع إلى حد لم يعرف من قبل على الأطلاق ، إذ أن الاعتراف بأن القوانين الفيزيائية علاقات لزوم احتمالية ، وليس قواعد يعليها العقل الحالى ، لا بد أن يشجع عالم الاجتماع على صياغة قوانين حتى لو لم تكن قوانينه تسرى إلا على غالبية الامم . وإن التعتقد التسديد للظروف الاجتماعية ، الذي يجعل من المستحيل رؤية قانون اجتماعى يتحقق في حالة مثل ، ليذكر المرء بالوضع الماثل في علم فيزيائى هو علم الارصاد الجوية . فعل الرغم من أن النبوءات الدقيقة بحالة الجو مستحيلة ، فإن أحداً من علماء الفيزياء لا يشك في أن حالة الجو تخضع لقوانين الديناميكا الحرارية والديناميكا الهوائية . وعلى ذلك فحتى لو كان من الصعب إلى حد بعيد التنبؤ بالمناخ السياسي ، فلماذا يرفض معظم علماء الاجتماع الاعتقاد بوجود قوانين لعلم الاجتماع ؟

إن الحججة الفائلة أن العوائد الاجتماعية متفردة ، وأنها لا تتكرر ، تنهار لأن نفس الحكم يصدق على الحوادث الفيزيائية . فالطقس في يوم ما لا يمكن أن يكون هو ذاته الطقس في يوم آخر . وحالة قطعة معينة من الخشب لا يمكن أن تكون هي ذاتها حالة آية قطعة أخرى . ولكن العالم يتغلب على هذه الصعوبات بدمج الحالات الفردية في فئة ، وبالبحث عن القوانين التي تحكم في مختلف الظروف الفردية في معظم الحالات على الأقل . فلماذا يعجز عالم الاجتماع عن أن يفعل نفس الشيء ؟

إن الرزум بأن هناك هوة لا تعيى بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، يبدو أشبه بمحاولة ترك مكان خاص ، في فلسفة العلوم الاجتماعية ، لأولئك الفلاسفة الذين يخشون تطبيق الأسلوب المنطقي والرياضي الذي لم يعد

من الممكن بناء نظرية في المعرفة بدونه . ولكن من حسن المظ أن هناك أيضاً مجموعة من العلماء الاجتماعيين يتطلعون إلى الفلسفة العلمية لكن تعينهم في صرائهم من أجل فيه منهج علمهم ، ويعترفون بضرورة القيام بعملية تطهير واسعة قبل أن يتسنى بناء فلسفة للعلوم الاجتماعية . وانى لأمل أن تتمكن الفلسفة العلمية في المستقبل من اجتذاب أشخاص ينتشرون إلى جميع مجالات المعرفة ، يتحولون من البحث في ميادينهم الخاصة إلى الدراسة الفلسفية .

وهناك أسباب أخرى تدعو إلى الترحيب بمساعدة الباحثين النزيهين الذين ينتشرون إلى مجالات العلوم غير الرياضية ، والذين يتقدمون للمساعدة في هذا الميدان . فعلى الرغم من أن البحث الرياضي والمنطقى قد أسمهم بالكثير في بناء الفلسفة الجديدة ، فإن هذا العمل لا يرتبط في ذاته ضرورة بموقف فلسفى نقدي . فهناك رياضيون ، بل مناطقة رياضيون ، لم يشعروا أبداً بالحاجة إلى الامتداد بمناهجهم الدقيقة بحيث تطبق على التحليل المنطقى للمعرفة التجريبية ، أو يعتقدون أن أي امتداد كهذا ينبغي إكماله بالاهابة بتبصر يعلو على التجربة ، أعني تبصرًا بحقيقة غير تحليلية . وهم يعدون الفلسفة ضرباً من التخمين الذي لا يمكن أن يؤدى أبداً إلى نتائج جادة ، أو ينظرون إلى تلك الأمور التي يقتضي بها الإنسان في موقفه الطبيعي على أنها شروط سابقة لا مفر منها للفلسفة ، وينكرون امكان نقدها ، أو يعتقدون أن اللغة العامضة الخيالية للفيلسوف التأملي هي الوسيلة الوحيدة لمعالجة المشكلات الفلسفية . ذلك لأن الترس في الرياضيات ليس ضمناً لفهم مشكلات نظرية المعرفة الحديثة ومناهجها . وحتى لوأدركت المشكلات ، فقد تظل الحلول تلتمس بتلك الطرق التي ظل التراث القديم العبد يمجدها ، والتي لم يتعلم الطالب في جامعاتنا ، خلال سنوات تنشسته على اكتساب المعرفة العلمية ، أن ينقدوها .

إن الحد الفاصل بين الفلسفة القديمة والمديدة لا يؤدى إلى استبعاد الرياضة من الفلسفة التأملي . بل انه يفصل بين الشخص الذي يحس بانسحالية عن كل كلمة ينطقها ، وبين الشخص الذي يستخدم الكلمات من أجل نقل تخمينات حدسية وتكهنات لم تخضع للتحليل ، أعني بين ذلك الذي يكون على استعداد لتعديل فهمه للمعرفة ، بحيث يتلاطم مع ضروب المعرفة التي يمكن بلوغها ، وذلك الذي لا يستطيع التخلص عن الآيسان بحقيقة تعلو على التجربة ، أو بين من يعتقد أن المنهج الرياضية الدقيقة يمكنها أن تسرى على تحليل المعرفة ، ومن ينظر إلى الفلسفة على

أنيا مجال خارج عن المنطق ، متحرر من قيود الضوابط المنطقية ، يتعلم فيه الرضاه الناتج عن استخدام الكلام المجازى وارتباطاته الانفعالية . فالتفرقه بين هذين النوعين من العقليات نتيجة لا مفر منها للفلسفة الجديدة .

أما السبب المحتمل الثاني لعارضه الفلسفه العلميه فهو الرأى القائل ان الفيلسوف العلمي لا يفهم الجانب الانفعالي للحياة ، وأن التحليل المنطقى يسلب الفلسفه دلالتها الانفعالية . فكم من دارس للفلسفة يقبل على محاضرات الفلسفه بحثا عن الموعظ والارشادات . ويقرأ أفلاطون مثلما يقرأ الانجيل أو شيكسبير ، ويشعر بخيبة الأمل حين يضطر ، في دروس الفلسفه ، إلى سماع عرض للمنطق الرمزى أو نظرية النسبية . وكل ما أستطيع أن أقوله ازاء هذا الموقف هو أن على من يريدون موعظ وارشادات أن يحضروا دروسا في الانجيل أو شيكسبير ، وليس لهم أن يتوقعوا الاهتداء إليها في مكان لا مجال لها فيه . ان الفيلسوف العلمي لا يود أن يقلل من قيمة الانفعالات ، ولا يود أن يعيش بدونها . وقد لا تقل حياته ، من حيث ما فيها من مشاعر وأحساس ، عن حياة أي أديب – غير أنه يرفض الخلط بين الانفعال والمعرفة ، ويحب أن يستنشق الهواء النقي للبصرة والعمق المنطقي . واذا جاز لي أن استخدم تعبرا أقرب إلى الأمور الواقعه ، فاني أقول ان طعم التحليل المنطقي مشابه لطعم المحار ، من حيث أن على الانسان أن يتعلم كيف يجهه . ولكن مثلما أن ذلك الذي يأكل المحار يقبل عن طيب خاطر كاسا من النبيذ ، فإن دارس اشتعل ليس في حاجة إلى التخل عن نبيذ التجارب الانفعالية الذى تقدمه الاهتمامات ذات الطابع الأبعد عن المنطق .

والحق أن القول بأن العقلية الرياضية والمنطقية لا تقدر قيمة الفن إنما هو أسطورة . ذلك لأن رياضيا مشهورا قد قام بطبع مؤلفات شاعر غنائى ، وكثير من مشاهير علماء الفيزياء يعزفون على « الفيولين » ، في ساعات فراغهم ، وهناك عالم بيولوجي مشهور كان مصورا ، وتتضح مواهبه الفنية في تصويره للاحظاته المجهرية . إن الفن والعلم لا يستبعد كل منهما الآخر ، ولكن من الواجب الامتناع عن التوحيد بينهما . فالقول إن « الحقيقة هي الجمال ، والجمال هو الحقيقة » ، هو تعبير جميل ، ولكنه لا يعبر عن حقيقة ، وبذلك يكون فيه تفتيض لضمونه ذاته .

وربما قيل إن الحجة التي أقدمها لا تمس صميم الموضوع . فقد يعرضن على بأن الموقف الشخصى للفيلسوف العلمي ليس هو موضوع

المنافسة . ولن ينكر أحد أن الفيلسوف العلمي قد يكون صاحب ذوق سليم ، ومتفتحاً للمشاعر . ولكن ما يعاب عليه هو أنه لا يعزز مكانة للفن والانفعال في مذهبة الفلسفى . أما الفلاسفة التأمليون فكانوا ينسبون للفن مكانة رفيعة ، اذ يضعون الفن على قدم المساواة مع العلم والأخلاق . فالخلق والخبر والجمال كانوا في نظرهم التاج الثالثي لكل ما يسمعه الانسان اليه ويصبو الي بلوغه . أما تاج الفيلسوف العلمي فيبدو أنه لا ينطوي الا على درة واحدة . فلماذا نبذ الآخرين ؟

ان ردی عن ذلك هو أن انسیب ينحصر في أن العلاقة بين الحقيقة والجمال ليست مسألة تیجان أو شرف . فمسألة كيفية تصنیف الفنون هي مسألة منطقية ، وبالتالي فهي مسألة متعلقة بالحقيقة . ولكن مسألة الطبيعة المنطقية للتقویمات هي التي لا ينبغي أن تقدم الاجابة عنها من خلال تقویمات . أما كون الاجابة ترضی رغباتنا الانفعالية او لا ترضیها فهي مسألة خارجة عن الموضوع .

ان الفن تعبر انفعالي ، أي أن الموضعات الجمالية رموز تعبر عن حالات انفعالية . والفنان ، فضلاً عن الشخص الذي يتطلع الى العمل الفني ذو يستمع اليه ، يضفي معانى انفعالية على موضوعات فيزيائية تختلف من طلاء ، وزع على قماش أو أصوات تحدثها آلات موسيقية . فالتعبير الرمزي عن المعانى الانفعالية حدف طبيعى ، أي أنه يمثل قيمة تصبوا الي الاستمتاع بها . والتقویم هو صفة عامة لأوجه النشاط الهدافة لدى الانسان ، ومن المستحب دراسة طبيعته المنطقية في أعم صورها ، دون اقتصار على تحليل الفن وحده .

والواقع أن كل نشاط بشري يخدم ، بمعنى ما ، هدفاً معيناً ، سواء أكانت قوامه أداء عمل لازم لكتاب العيش ، أم حضور اجتماع سياسى ي يريد المرأة عن طريقه أن يسمى في اتخاذ قرارات سياسية معينة ، أم زيارة قاعة فنية يريد المرأة أن يرى فيها صوراً لمناظر طبيعية أو لأشخاص أو صوراً تجريدية من خلال عين الفنان ، أو أداء رقصة والاستمتاع بالتأثير الانفعالي للإيقاع والموسيقى . ومع ذلك ، ففى كل أوجه النشاط هذه ، تكون هناك لحظات يتغير فيها القيام باختيار . وفي هذه اللحظات يكشف السلوك عن تقویم . وليس من الغروري أن يذكر التقویم صراحة ، أو أن يتم بالتفكير الوعي والمقارنة ، بل انه قد يتحقق في ذلك الدافع التلقائى الذى يدعى الانسان الى قراءة كتاب أو رؤية صديق أو حضور حفل موسيقى . ولكننا

نعبر في القرار الذي نتخذه عن تفضيلاتنا ، وبذلك يدخل سلوكنا على النظام التقويمي
التقريري الذي يكون خلفية أفعالنا .

ويتوالى عالم النفس مهمه الدراسة الوعية لهذا النظام التقويمي .
 فهو يعرف أن هذا النظام لا يكون واحدا في جميع الحالات ، وأن التفضيلات
تتفاوت تبعاً للظروف الواقية ، وللبيئة ، وللسن . وفي استطاعته أن
يحاول ايجاد نوع من النظام المتوسط ، الذي يستدل عليه من الدراسة
الاحصائية للسلوك الهداف . كما أنه يستطيع الانتقال إلى تصنيف السلوك
الهداف إلى أنواع متباعدة . فهناك الميل الفسيولوجي للغذاء والجنس
والراحة ، وهناك الميل إلى الاعتراف الاجتماعي والتغزد الاجتماعي ، بل إلى
السلطة الاجتماعية . وهناك الميل الخلاق الذي يدفع الإنسان إلى تأليف
كتاب أو صنع سور لحديقته بنفسه . وهناك الرغبة في لعب كرة القدم
أو في مشاهدة الآخرين وهم يلعبونها . وهناك الميل إلى التعبير الانفعالي
الذي يتمثل في الاستماع إلى رباعية وترية أو التطلع إلى الألوان الزاهية
للشفق . وهناك الميل إلى المعرفة ، الذي ترضيه بقراءة الكتب العلمية أو
القيام بتجارب علمية . على أن أي تصنيف كهذا لابد أن يكون ناقصاً ،
ولابد أن يشوب النقص محاولات تكوين نظام منطقي محكم ، نتيجة لتدخل
مختلف الأهداف في كل سلوك .

ومع ذلك فيهـاك سمة مشتركة يمكن الاهداء إليها في جميع ضروب
النشاط الهداف . فاختيار هدف ليس فعلاً يشابه ادراك الحقيقة . صحيح
أن هذا الاختيار ينطوى على عناصر معرفية ، مثلما يقتضي هدف كسب
الرزرق تحمل المهمة ، غير أن اختيار اهـدف ليس فعلاً منطقياً ،
وانما هو تأكيد تلقائـي للرغبات أو الإرادـات التي تأتـينا مصـحـوبة بـسـيـولـاـ
لا تـقـهـرـ ، أو بلـذـةـ متـوقـعـةـ طـاغـيـةـ ، أو باـلـتـسـيـابـ الطـبـيـعـيـ للـعـادـاتـ التيـ
تـقـبـلـهاـ عـلـاـتهاـ . فلا جـدـوىـ منـ أـنـ نـطـلـبـ إـلـىـ الـفـيـلـيـسـوـفـ تـبـرـيرـ التـقـوـيـاتـ .
كـماـ أـنـهـ لـاـ يـسـتـطـعـ أـنـ يـقـدـمـ سـلـماـ مـتـدـرـجاـ لـلـنـظـامـ التـقـوـيـمـيـ ، تـميـزـ فـيـهـ بـينـ
الـقـيـمـ الـعـلـيـاـ وـالـدـنـيـاـ . ذـلـكـ لـأـنـ مـثـلـ هـذـاـ سـلـمـ هـوـ فـيـ ذـاتـهـ تـقـوـيـمـيـ ،
لـاـ مـعـرـفـيـ . وـقـدـ يـسـتـطـعـ الـفـيـلـيـسـوـفـ ، بـوـصـفـهـ رـجـلـ مـقـفـاـ ذـاـ خـبـرـةـ ، أـنـ
يـقـدـمـ نـصـيـحةـ قـيـمـةـ بـشـأـنـ التـقـوـيـاتـ ، أـىـ أـنـ يـؤـثـرـ فـيـ الـأـشـخـاصـ الـآـخـرـينـ
لـكـيـ يـقـبـلـوـ سـلـمـهـ التـقـوـيـمـيـ إـلـىـ حـدـ أـعـظـمـ أـوـ أـقـلـ . غـيرـ أـنـ الـمـشـتـقـلـينـ بـالـمـهـنـ
الـآـخـرـىـ قـدـ لـاـ يـقـلـوـ عـنـ قـدـرـةـ عـلـىـ أـدـاءـ هـذـهـ الـوـظـيـفـةـ التـعـلـيمـيـةـ . بلـ اـنـهـ
لـوـ كـانـوـ مـرـبـيـنـ أـوـ عـلـمـاءـ نـفـسـ مـتـخـصـصـيـنـ ، لـكـانـ مـنـ الـجـائزـ أـنـ يـكـونـواـ أـقـدرـ
مـنـهـ عـلـىـ الـقـيـامـ بـهـاـ .

ان الفيلسوف العلمي لا ينضر ان مشكلات التقويم على أنها خارجة عن نطاق اهتمامه ، اذ أنها تهمه بقدر ما تهم أي شخص آخر . غير أنه يعتقد أنها لا يمكن أن تحل بوسائل فلسفية . فهي تنتمي إلى علم النفس ، ومن الواجب تقديم تحليلها المنطقي في سياق التحليل المنطقي للتصورات النفسية بوجه عام .

أما السبب المحتمل الثالث لمعارضة الفلسفة العلمية فهو أن تناقضها لا تؤدي إلى أي ارشاد أو توجيه أخلاقي . وكم من طالب تهرب من تعليم الفلسفة العلمية خوفاً من ذلك التمييز القاطع بين الأخلاق والعلم ، أو بين الإرادة والمعرفة . فقد كان فيلسوف الطراز القديم يقدم ليه نصائح توجيه في طريقة حياته ، ويعده بأنه اذا درس الكتب الفلسفية دراسة كافية ، فسوف يعرف ما هو خير وما هو شر . أما الفيلسوف العلمي فيقول له صراحة انه اذا أراد أن يعرف كيف يحيا حياة طيبة فليس له أن يتضمن تعاليمه شيئاً .

على أن مما يخفف من تأثير انتشار الفلسفة العلمية عن تقديم نصائح إخلاقية ، أن هذه الفلسفة تشجع على استخدام التفكير المعرفي في دراسة العلاقات بين مختلف العوامل الأخلاقية . فعلاقات اللزوم بين العوامل والوسائل ، وبين العوامل الأولية والثانوية ، ذات طبيعة معرفية ، وينبغى إلا ينسى المرء أن هذه الحقيقة تؤدي إلى تسويه قدر كبير من الخلافات الأخلاقية . فمعظم القرارات التي تواجهها لا تتعلق بعوامل أولية ، وإنما بعوامل ثانوية ، وكل ما تحتاج إليه هو تحليل الدور الذي سيؤديه القرار موضوع البحث في تحقيق غاية أساسية معينة . وتکاد القرارات السياسية أن تكون كلها تقريراً من هذا النوع . مثال ذلك أن مسألة ضرورة تحديد الحكومة للأسعار هي مسألة يحاب عليها بالتحليل الاقتصادي ، أما العوامل الأخلاقية المتعلقة بانتاج أكبر قدر ممكن من السلع بأقل سعر ممكن فليست في هذه الحالة موضوع بحث . غير أن الفيلسوف العلمي حين يصنف علاقات اللزوم الأخلاقية بأنها معرفية ، يستبعد مناقشة هذه العلاقات من مجال الفلسفة ، ويجعل لها مكاناً داخل العلوم الاجتماعية . فالتحليل المنطقي للأخلاق ، شأنها شأن علم الفيزياء ، يدل على أن كثيرة من انسانين التي كانت تعد فلسفية ينبغي أن يجرب عندها العلم التجاري . وإن تاريخ الفلسفة ليثبت مراراً وتكراراً أن الأسئلة التي توجه إلى الفيلسوف تتنتقل إلى العالم ، وفي هذه الحالة لابد أن تصبح الإجابة أعمق وأقوى ضماناً . وعلى من يلتزمون لدى الفيلسوف توجيهها في الحياة أن يشكروه اذا أحالهم

الى عالم النفس أو العالم الاجتماعي ، اذ أن المعرفة المتناسبة في هذين العلمين التجريبيين تبشر بتقديم اجابات أفضل بتأثير من تلك التي تكددست في كتابات الفلسفة . فكثيراً ما تكون المذاهب الأخلاقية للفلسفة التأملية مبنية على الظروف النفسية والبناء الاجتماعي لعصور مضت ، وهي – كالمذاهب النظرية – تعرض ما لا يعود أن يكون نتاجاً لمرحلة مؤقتة للمعرفة ، على أنه نتائج فلسفية . أما الفيلسوف العلمي فيبتعد عن هذه الأخطاء ، اذ يقصر الدور الذي يسهم به في الأخلاق على ايضاح تركيبها المنطقي .

وعلى الرغم من أن الفيلسوف العلمي يرفض تقديم النصائح الأخلاقية ، فإنه عند تطبيقه ل برنامجه يبدي استعداده لمناقشة طبيعة النصائح الأخلاقية ، وبالتالي للامتداد بطريقته في ايضاح الى دراسة الجانب المنطقي لهذا النشاط البشري . فمن الممكن تقديم النصائح الأخلاقية على ثلاث صور . في الصورة الأولى يحاول مقدم النصائح أن يقنع الشخص بقبول المغایبات الأخلاقية التي يعدها مقدم النصائح ذاته خيراً . وفي الصورة الثانية يسأل مقدم النصائح الشخص الآخر عن غاياته ، ثم يتبينه بالنتائج الازمة التي تساعدته على بلوغ غاياته . وفي الصورة الثالثة يكتسب مقدم النصائح معلومات عن أهداف الشخص ، لا عن طريق توجيه الأسئلة اليه ، بل عن طريق ملاحظة سلوكه والاستدلال منه على الأهداف التي يتبين أن يسعى إليها الشخص . وبعد ذلك يصوغ هذه الأهداف في ألفاظ ، وينسى الشخص ، كما في حالة السابقة ، بالنتائج الازمة لبلوغه هذه الأهداف .

ومن قبيل النوع الأول من النصائح ، ما يقدمه السياسيون وممثلو العقائد وغيرهم من دعاة أخلاق السلطة . أما في النوع الثاني ، فإن مقدم النصائح يقوم بوظيفة الباحث النفسي ، كالمتخصص في التوجيه المهني ، الذي يجib على الأسئلة المتعلقة بالأعداد لمختلف المهن . وفي النوع الثالث يأخذ مقدم النصائح على عاتقه مهمة تفسير سلوك المرء . فلما كان الناس لا يدركون أهدافهم ، في كثير من الأحيان ، بوضوح كامل ، وي فعلون أموراً كثيرة دون تفكير في مقاصدهم ، فإن مقدم النصائح قد يتمكن أحياناً من أن يتبين الشخص بما « يربده هو ذاته حقيقة » . ومعنى ذلك أنه يستطيع تقديم تفسير متson لسلوك الشخص ، ويشجعه على أن يرغب صراحة في شيء لم يكن يرغب فيه حتى ذلك الحين على نحو صريح . وعلى هذا النحو يمكن أن يكون مقدم النصائح ذا تأثير هائل في التكوين النفسي للشخص ، ويساعده على ايضاح رغباته ، وهي وظيفة مشابهة من بعض النواحي لايضاح المعانى الذي يتم عن طريق التحليل المنطقي . هذا النوع من

النصح هو أكثر الأنواع فعالية . وهو ينتهي مؤهلات رفيعة من مقدم النصح . اذ يتطلب فيما نفسيًا ، فضلاً عن معرفة واسعة بالظروف الاجتماعية .

على أن المنصر الذاتي في النصح لا يظهر بوضوح الا في النوع الأول ، وان كان هناك عادة منصر ذاتي في التوعين الثاني والثالث بدورهما . فمقدم النصح لن يكون على استعداد لتعريف الشخص بوسائل بلوغ أهدافه الا اذا كان يوافق على هذه الأهداف ، الى مدى معين على الأقل . مناز ذلك أن نصيير الأخلاق الديمقراطية لن يستطيع تقديم النصح ان حكمة شمولية حول طريقة تحقيقها لأهدافها ، ما لم يكن قد « باع نفسه » - وهو عنده يعده معظم الناس لا أخلاقيا . وعلى ذلك فان النصح الأمين لا يمكن أبداً أن يكون موضوعياً خالصاً ، بل لا بد أن يكون مقدم النصح مشاركاً بطريقة ايجابية في تكوين هذه الأهداف ، وفاعلاً أخلاقياً ، وهو يقوم بدور تنفيذي الى جانب الدور المعرفي في عمله .

وقد يقال أحياناً ان النصح موضوعي لأن متكلمه عندما يقبل التصيحة ويتحققها في حياته الشخصية ، يعترف في كثير من الأحيان بأنه أصبح يعرف الآن ما يريد ، ويشعر بأنه أسعد مما كان من قبل . على أن مثل هذه التصيحة ليست دليلاً على الموضوعية . ذلك لأن الشخصيات الإنسانية قابلة للتشكل ، وقد يخضع الشخص لتأثير مرشدرين يوجهونه نحو أهداف مختلفة كل الاختلاف ، ويظل مع ذلك يزدده نصحهم بأن يحس أنه أصبح سعيداً وازداد استثنارة . فكثيراً ما يكون أفراد المجتمع الشمولي ماثلين لأفراد المجتمع الديمقراطي في سعادتهم وولوقيهم بأنفسهم ، ومع ذلك فينما احتمال كبير في أن أحداً منهم لم يكن ليقبل الأهداف المصاددة لو كان قد نشأ في البيئة المعاذرة . فلا يمكن تبرير النصح الأخلاقي على أساس تعاجله النفسي . وعلى مقدم النصح أن يعلم أنه يغض الشخص الآخر على القيام بشيء يعده مقدم النصح ذاته صواباً ، وأن المسؤولية إنما تقع على عاتق مقدم النصح ، وأنه لا مفر من التزام المرأة برغباته الإرادية الخاصة في الأخلاق الموضوعية ، وهي الرغبات التي تتكشف من خلال الدراسات النفسية للسلوك البشري . ففى استطاعة علم النفس أن ينبئنا بما يريدته النساء ، ولكنه لا يستطيع أن ينبئنا بما ينبغي أن يريده النساء ، اذا فهمت الكلمة « ينبغي » بمعنى غير لزومى - كما أن كلمة « ينبغي » بمعنى اللزومى لا يمكن أن تؤدى الى قيام أخلاق موضوعية ، لأنها لا تستطيع اثبات الأهداف الأولية .

و الواقع أن الحق الذى تقدمه الفلسفه العلميه لمسكناه الأخلاق يشبه فى نواح متعددة الحق الذى توصلت اليه بالنسبة الى مشكلة البندسه . وقد أوضحتنا هذا الحق فى الفصل الثامن : فعلى حين أن الرياضيين القدماء كانوا ينظرون إلى البندسة باسرها على أنها ضرورة رياضية، فان الرياضيين اليوم يقتربون الصابع الضروري على علاقات المزوم بين البديهيات والنظريات ، ويستبعدون البديهيات ذاتها من مجال التأكيدات الرياضية . وبالمثل فان الفيلسوف العلمي يفرق بين البديهيات أو المقدمات الأخلاقية ، وبين علاقات المزوم الأخلاقية . ويرى أن هذه الأخيرة هي وحدتها التي يمكن البرهنة عليها مطلقا . ومع ذلك فهناك فارق أساسى . فمن الممكن أن تصيب بديهيات البندسة قضايا صحيحة اذا نظر إليها على أنها قضايا فيزيائية ، مبنية على تعريفات احداثية ، وتبتها الملاحظة ، وعندئذ تكون لها حقيقة تجريبية . أما بديهيات الأخلاق فلا يمكن أن تصيب قضايا معرفية على الاطلاق ، وليس ثمة تفسير يمكن أن تعد فيه صحيحة ، وانما هي قرارات ارادية . وعندما يذكر الفيلسوف العلمي امكان وجود أخلاق علمية ، فهو انما يشير الى هذه الحقيقة . وهو لا يستطيع أبدا أن يتذكر أن العلوم الاجتماعيه تقوم بدور هام فى جميع تطبيقات القرارات الأخلاقية . وهو لا يود أن يقول ان ما يسمى بالبديهيات هي مقدمات لا تتغير ، ترى عن كل العصور والظروف . فحتى المقدمات الأخلاقية العامة ذاتها قد تتغير بتغير البيئة الاجتماعيه ، وعندما تسمى بديهيات فان كل ما يعنيه هذا النطق هو أنها لا توضع موضع الشك فى السياق الذى يتعلق به البحث فحسب .

ان الأخلاق تشتمل على عنصر معرفى وعنصر ارادى ، ولا يمكن أبدا أن تؤدى علاقات المزوم المعرفية الى استبعاد القرارات الارادية استبعادا تاما ، وان كانت تستطيع أن تنقص عدد هذه القرارات وعلاقات المزوم بوضوح من خلال التحليل الآلى : فلنفرض أن شخصا يريد كلما من الهدفين أ و ب . ولكن العالم الاجتماعى يثبت له أن أ يلزم عنها لا - ب . فيهل يتعمى عليه اذن أن يتخلى عن ب ؟ كلا بالتأكيد . ففى استطاعته أيضا أن يتخلى عن أ ويختار ب ، اذا كانت ب تبدو له الهدف الأفضل . وعلى ذلك فالمزوم الأخلاقى لا ينسى الشخص بما ينبع عليه عمله ، وانما هو يواجهه باختيار فحسب . والاختيار مسألة ترجع الى ارادته ، ولا يمكن أن يعفيه أى لزوم معرفى من هذا الاختيار الشخصى .

فمثلا ، قد يريد شخص السلام بين الدول ، ولكنه يريد أيضا

التحرر من الاستعباد . فيتضح له أن من المستحبيل أحيانا التخلص من الاستعباد إلا بقوة السلاح . فهل يلزم عن ذلك أنه إذا حدثت هذه الظروف كان لابد من الدعوة إلى العرب ضد الاستعباد ؟ مثل هذا الاستنتاج سيكون باطلا ، إذ أن النتيجة التي تترتب على ما سبق هي أنه لا يستطيع أن يحصل على السلام وعلى الحرية معا . وعليه هو أن يحدد آئي هذين الهدفين يفضل . فاللزوم المعرفي : « الحرية يلزم عنها الحرب ، لا يؤدي إلى شيء سوى الزامه بالقيام بهذا الاختيار ، ولكنه لا ينبع بما ينبغي عليه أن يختار .

هذا التحليل يوضح أيضا أنه لا توجد أهداف مطلقة ، أعني أهدافا يسعى إليها الناس في جميع الظروف . فمن الممكن أن يحكم على كل هدف على أساس نتائجه . ولو كان الهدف يقتضي استخدام وسيلة نعدها ضارة بأهداف أخرى ، وكانت هذه الأهداف في نظرنا أرفع من الأول ، فإننا في هذه الحالة نتخل عن الهدف الأول . فإذا كان صحينا أن الغاية تبرر الوسيلة ، فإن من الصحيح ، على عكس ذلك ، أن الوسيلة يمكن أن تقتضي رفض الغاية . فعلاقة اللزوم بين الغاية والوسيلة لا تقدم دليلا على أن من الواجب اتباع الوسيلة ، وإنما هي تقتصر على انتبات ضرورة الاختيار بين أمرتين . فهي تثبت أن علينا أن نطبق الوسيلة أو نتخل عن الغاية . وهذا اختيار ينبع على كل شخص أن يقوم به بنفسه .

وقد يكون من المفيد أحيانا أن نعرف مزيدا من علاقات اللزوم . فإذا كان يتسع الاختيار بين أ وب ، فقد يكون من المفيد أن نعرف أن أ لازم للهدف ج ، وأن ب لازم للهدف د . وبدلا من أن نقارن بين أ وب فقد نقارن عندئذ بين ج و د . فقد تعرض على شخص ، مثلا ، وظيفة ذات مرتب كبير ، ولكنها تلزم بتأييد آراء سياسية ظل حتى ذلك الحين يرفضها بشدة . على أنه يحتاج إلى المال لاكمال تعليم أبنائه ، ومع ذلك فإنه لو أصبح عميلا سياسيا لفقد احترامه لنفسه واحترام أصدقائه له . وهكذا يرتد الاختيار الأصلي بين الوظيفة ذات المرتب الكبير والولاء لآرائه السياسية إلى اختيار بين امتلاكه للوسيلة الازمة لتعليم أبنائه وبين احترامه بكرامته الشخصية . هذا المثل يوضح أن ارجاع القرارات إلى قرارات أخرى لا يكاد يخفف من صعوبة الاختيار بينها . وقد يكون الاختيار بين الهدفين ج و د ، في حالات أخرى ، أسهل من الاختيار بين الهدفين أ وب . ومع ذلك فمن الواقع أن أي رد أو ارجاع كهذا يجعلنا ازاء اختيار لا يمكن البت فيه بالوسائل المعرفية . فرادتنا هي الاداة النهاية لاختيارنا .

وأني لأود أن أعبر عن الأمل في أن تؤدي هذه الصياغة التي قدمتها إلى فتح باب التفاهم مع الفلسفه البرجمانين الذين يؤكدون وجود أخلاق علمية . فالفارق بين صياغتهم وبين صياغتي ليس إلا فارقا لفظيا عندما يكون المقصود من تعبير « الأخلاق العلمية » أن يدل على أخلاق تستخدم النهج العلمي في إثبات علاقات اللزوم بين الغايات والوسائل . وربما كان هذا هو كل ما يريد البرجمانين أن يقولوه ، ومع ذلك فسوف يكون من دواعي سروري العظيم أن أجده في كتابات البرجمانين عبارة واضحة تدل على أنهم يحملون صراحة على جميع محاورات إثبات صحة الأهداف الأولية بوسائل معرفية ، على أساس أنها محاورات غير علمية . فالبرجماتي يتحدث عن حاجات بشرية ، ولكن وجود حاجات للناس لا يثبت أن هذه الحاجات خير . فإذا كان من الممكن الاستدلال على هذه الحاجات أو الأهداف من سلوك الإنسان ، فقد يكون من المفيد إلى أبعد حد ذكر هذه الأهداف صراحة ، ولكن من يقدم تصياغة يقصد منها ايضاح الحاجات واسبابها يتم ، من خلال سلوكه هو ، على أنه لا يكتفى بأن يعد هذه الحاجات موجودة فحسب ، بل هو يعدها خيرا . فإذا ظهر بوضوح أن لفظ « خير » المستخدم هنا يعني أن مقدم النص يؤكد الأهداف التي كشف عنها ، فإن من الواجب الترحيب بالبرجماتي حين يقرؤن بمهمة تقديم النصائح الأخلاقية .

ولكن قد يحدث مثلا أن يصر من يقدم النصائح ، مع اعترافه بهذه التفسير صراحة ، على ضرورة التزام الطبيب لسر مهمته ، مادام مما يضر بهدف الطبيب في شفاء المرضى الا يكون المرض واثقين من أن تاريخ أحوالهم الشخصية سيظل طي الكتمان . أو قد يقول إن البحث العلمي ، وإن كان معرفيا تماما في منهجه ، فإنه سعي وراء أهداف تنطوي في داخلها على التزامات اجتماعية . فالبحث عن الحقيقة لا يقدر له النجاح إلا في جو من الحرية والأمانة ، والعالم الذي لا يتكون على استعداد للمدافعان عن هذه المصادرات الأخلاقية يعمل لغير صالح أبحاثه الخاصة . وهذه الحجة لا تعنى أن النظريات العلمية تنطوي على أوامر أخلاقية ، بل تعنى أن الأهداف الأخلاقية التي يدل عليها نشاط العلم تنطوي على أوامر كهذه .

والمتوقع أن بناء أخلاق اجتماعية من هذا النوع إنما هو اسهام قيم يساعد الكيان الاجتماعي على أداء وظيفته . فهو يعني استخدام علم الاجتماع في وضع قواعد لسلوك مناسبة لمكانة الشخص في المجتمع

البشري . وليس لدى اعتراض على تسمية هذا النظام الأخلاقي بالأخلاقي العلمية ، ان كان هناك اتفاق على أنه ليس علما . فهو علمي بنفس المعنى الذي يكون به الطب وصناعة الآلات علميين ، وهو نوع من هندسة المجتمع ، أي أنه نشاط ينبع بواسطته من نتائج العلم المعرفي في سبيل تحقيق الأهداف البشرية . أما هذه الأهداف ذاتها فلا تثبت صحتها المعرفة ولا العلم . وإنما هي تعبير عن قرارات ارادية ، وليس في وسع أي عالم أن يعنى أي شخص من مستوى الاستماع إلى صوت ارادته . بل إن العالم لا يستطيع أن يقدم نصيحة أخلاقية بدون الاستماع إلى صوت ارادته هو . فهو حين يقوم بمهمة المرشد الأخلاقي ، يتجاوز نطاق العلم وينضم إلى أولئك الذين يشكلون المجتمع البشري تبعاً لأنموذج يعتقدون أنه هو الصحيح .

إن الفلسفة العلمية لا تستطيع أن تقدم توجيهها أخلاقياً - هذه احدى نتائج تلك الفلسفة ، وهي نتيجة لا يمكن أن تؤخذ عليها . فهل تزيد الحقيقة ، ولا شيء غير الحقيقة ؟ إذن لا تطلب من الفيلسوف توجيهات أخلاقية . أما أولئك الفلسفه الذين يبدون استعدادهم لاستخلاص توجيهات أخلاقية من فلسفاتهم فلا يقدرون اليك الا دليلاً باطلأ . فلا تسع إلى أهداف يستحيل بلوغها .

وعلى ذلك فان الاجابة على طلب التوجيهات الأخلاقية هي نفس الاجابة على طلب اليقين : فكلما يطلب غaiات لا يمكن بلوغها . ويمكن القول ان الفلسفة العلمية الحديثة ، حين توضحت أن هذه الأهداف لا يمكن بلوغها لأسباب منطقية ، قد وصلت إلى نتيجة معرفية لها أهمية عظيمة في توجيه الانسان ازاء الأهداف الفلسفية التقليدية . فهي تطالعنا بالتخلي عن هذه الأهداف . ولكن التخلی عن المستحيل لا يعني الاستسلام . بل ان الحقيقة السليمة تستدعي توجيهاً ايجابياً هو : كيف أهدافك مع ما يمكن بلوغه . هذا التوجيه يتربّط على رغبة المرء في بلوغ أهدافه : فهو يعبر عن علاقة لزوم واضحة كل الوضوح ، هي : اذا أردت أن تبلغ أهدافك ، فلا تسع إلى أهداف يستحيل بلوغها .

لقد كان معبد « ديلوس » في اليونان القديمة يضم مذبحاً ذهبياً له شكل مكعب عظيم الدقة . وحدث في وقت ما أن تفتشي الوباء ، والتمس أهل ديلوس المشورة في النبوءات ، فقيل لهم ان عليهم ، من أجل ارضاً آلهتهم ، أن يضاعفوا حجم المذبح الذهبي بدقة ، بحيث يكون له مرة أخرى شكل المكعب . وتوجه الكهنة إلى الرياضيين بالسؤال عن كيفية

حساب طول ضلع المكعب الذى يكون حجمه ضعف مكعب معلوم ، ولكن الرياضيين عجزوا عن الاهتداء الى حل صحيح للمسألة . وأنا على ثقة من أن لها كآلية اليونان كان خليقاً يأنى يكتفى بمكعب يقترب من ضعف الحجم المطلوب ، ومن المؤكد أنه كان فى استطاعة صانع يونانى أن يقرب كل الاقتراب من الحجم المطلوب . غير أن الرياضيين اليونانيين ما كانوا ليقبلون حلاً ناقصاً كهذا ، وإنما أرادوا الحقيقة ، ولا شيء غير الحقيقة . وقد استغرق الاهتداء الى الجواب الصحيح الفن عام ، وكان ذلك الجواب الصحيح سلبياً : فمن المستحيل مضاعفة حجم مكعب معين بدقة ، عن طريق الوسائل الهندسية بمعناها المعتمد . فهل كان الرياضيون اليونانيون خليقين يأن يرفضوا هذه الاجابة لأنها سلبية ؟ إن على من يريد الحقيقة إلا يخيب أمله عندما تكون الحقيقة سلبية . فخير للمرء أن يعرفحقيقة سلبية ، من أأن يطلب ما يستحيل بلوغه .

ان من المستحيل أن تكون للمرء معرفة بالعالم تكون لها يقين الحقيقة الرياضية ، ومن المستحيل وضع توجيهات أخلاقية تكون لها تلك الموضوعية المترمة التي تتصف بها الحقيقة الرياضية ، أو حتى الحقيقة الشجريبة . هذه احدى الحقائق التي كشفت عنها الفلسفة العلمية . فحل مشكلة اليقين المطلق ، فضلا عن حل مشكلة تشبيه أخلاق على مثال المعرفة ، هو حل سلبي . وهذه هي الاجابة الحديثة على سؤال قديم العهد . فإذا قال امرؤ ان الفلسفة العلمية قد خربت امله لأنها لا تأتيه باليقين ، أو لا تقدم توجيهات أخلاقية ، فلتزره له قصة مكعب أهل ديلوس .

ان المقارنة بين الفلسفة القديمة والجديدة مسألة تخص المؤرخ؛ ولابد ان تكون لها أهميتها عند كل من نشأوا في ظل الفلسفة القديمة ويرون أن يفهموا الفلسفة الجديدة. أما أولئك الذين يعملون في ميدان الفلسفة الجديدة فلا ينظرون إلى الوراء، اذ أن الاعتبارات التاريخية لن تقيد عملهم في شيء. فهم يمثلون أفالاطون أو « كانت » في ابتعادها عن التاريخ، اذ انهم لا يهتمون، شأنهم شأن هذين القطبين في فترة سابقة للفلسفة، الا بالموضوع الذي يستغلون به، لا بعلاقاته بالمعهود الماضية. وليس معنى ذلك أبداً القلل من شأن تاريخ الفلسفة، ولكن على المرء أن يذكر دائماً أن هذا تاريخ ، وليس فلسفة. ومن الواجب أن يتم البحث فيه، كما يتم كل بحث تاريخي آخر، من خلال المناهج العلمية والتفسيرات النفسية والاجتماعية. غير أن تاريخ الفلسفة لا ينبغي أن يعرض بوصفه مجموعة من الحقائق. ففي الفلسفة التقليدية من الخطأ أكثر مما فيها من

الصواب ، وعلى ذلك فان أصحاب العقول النقدية هم وحدهم الذين يمكن ان يكونوا مؤرخين أكفاء . أما تمجيد الفلسفات الماضية ، وعرض مختلف المذاهب كما لو كانت صيفا مختلفة للحكمة ، لكل منها الحق في أن يرفض بهذه الصفة ، فإنه أدى الى اضعاف المقدرة الفلسفية لدى البيل الحالى ^ج وهو قد شجع الطالب على أن يأخذ بالنسبة **الفلسفية** ، ويعتقد بأنه لا توجد الا آراء فلسفية ، ولكن لا توجد حقيقة فلسفية .

اما الفلسفة العلمية فانها تحاول الابتعاد عن النزعة انتاريجية والوصول عن طريق التحليل المنطقي الى نتائج تبلغ من الدقة والاحكام والوثيق ما تبلغه نتائج العلم في عصرنا هذا . وهي تؤكد أن من الضروري اثارة مشكلة الحقيقة في الفلسفة بنفس المعنى الذى تشار به في العلوم . وهي لا تزعم أنها تملك حقيقة مطلقة ، اذ أنها تنكر أن تكون للمعرفة التجريبية حقيقة من هذا النوع . وعلى قدر اشارة الفلسفة الجديدة الى الحالة الراهنة للمعرفة ، واستخلاصها لنظرية هذه المعرفة الموجودة الآن ، فانها هي ذاتها تعد فلسفة تجريبية ، وتنقض بالحقيقة التجريبية . فليس في وسع الفيلسوف العلمي ، شأنه شأن العالم ، الا أن يبحث عن أفضل ترجيحاته . ولكن ذلك هو ما يستطيع أدائه ، وهو على استعداد لأدائه بروح المتابرة والنقد المذاتي والترجيب بالمحاولات الجديدة ، التي لا غنا عنها للعمل العلمي . ولو عمل الناس على تصويب اخطا كلما تكشف لهم بطلانه ، لكان طريق الخطأ هو ذاته طريق الحقيقة .